

المَشِيخُ النُّوَوِيُّ

مِنْ مِنْهَاجِ النُّوَوِيِّ

تَأَلِيفُ الْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ الْمُحَدِّثِ
مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرَ بْنَ الْحُسَيْنِ الْمُرَائِغِيِّ
(٧٧٥ - ٨٥٩ هـ)

عَنْهُ

أَنْوَرُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِي الدَّاعِيسْتَانِي
وَاللَّجَنَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِدَارِ بَابِ الْأَبْوَابِ
بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الشَّيْخِ طَلْعَةِ الْعَرِصِيِّ الدَّاعِيسْتَانِي

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

الْمَقَدِّمَاتُ - فَضْلٌ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

دارُ الصَّنِيعَةِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ
الْكُوفَةُ

عَلَى لَجَنَةِ الْبَحْثِ

وَالْخِدْمَاتِ الرَّقْمِيَّةِ
لندن - مصر



المَشْرِعُ الرَّوِّي
مِنْ مَنَهاجِ النَّوَوِيِّ

①

عَلَّمَ الْإِنْسَانُ مَا نَسِيَ

وَالْخِدْمَاتِ الرَّقْمِيَّةِ



جمهورية مصر العربية - القاهرة

التجمع الخامس - الحي الثالث - فيلا 152

الهاتف: 00201127999511

International library of manuscripts (ILM)

1155726



لتخمين قنارات والمعادن الرقمية

بلاطة: بيزوت - لبنان
شركة لؤاد البيوت القلبيدش - م.م.
بيزوت - لبنان



دار الزين

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

دار الضياء

للنشر والتوزيع



الكويت - حولي - شارع الجنتين البصري

ص.ب. ١٣٤٦ مولي

الرياض البريدي ٣٢٠١٤٠

تلفاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٦٥٨١٨٠

تقال: ٠٠٩٦٥٥٠٤٠٩٩٢١٠

Dar_aldeyaa2@yahoo.com

Abdou20203@hotmail.com

www.daraldeyaa.net

رقم الإيداع المحلي: 2017/23123

رقم الإيداع الدولي: 3-5-85365-977-978

info@ilmarabia.com

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت

دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي

تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠ تقال: ٥٠٤٠٩٩٢١

جمهورية مصر العربية

دار الأصالة للنشر والتوزيع - المنصورة

محمول: ٠٠٢٠١٠٠٣٧٣٩٤٨

محمول: ٠٠٢٠١٠٩٨٣٢٥٨٣٢

المملكة العربية السعودية

مكتبة الرشد - الرياض
دار التدمرية للنشر والتوزيع - الرياض
دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة
مكتبة النبي - الدمام

هاتف: ٤٣٢٩٣٣٢ - ٢٠٥١٥٠٠

فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

هاتف: ٤٩٢٥١٩٢

هاتف: ٦٣١١٧١٠

فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

هاتف: ٨٣٤٤٩٤٦

برمنكهام - بريطانيا

مكتبة سفينة النجاة

هاتف: ٠٠٤٤٧٤٧٢٠٤٢٨٢٤ هاتف: ٠٠٤٤٧٤٩٥٠٧٤٠٢٥

المملكة المغربية

دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء

هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٧٤٨١٧

الجمهورية التركية

مكتبة الإرشاد - إسطنبول

هاتف: ٠٢١٢٦٣٨١٦٣٢/٣٤ فاكس: ٠٢١٢٦٣٨١٧٠٠

جمهورية داغستان

مكتبة ضياء الإسلام
مكتبة الشام - خاسافيورت

هاتف: ٠٠٧٩٨٨٣٠٣١١١١ - ٠٠٧٩٨٨٧٧٣٠٣٠٦

هاتف: ٠٠٧٩٢٨٨٧٦١٤٧٤ - ٠٠٧٩٢٨٨٧٢٩٥٠٥

الجمهورية العربية السورية

دار الفجر - دمشق - حلبوني

هاتف: ٢٢٢٨٣١٦ فاكس: ٢٤٥٣١٩٣

الجمهورية السودانية

مكتبة الروضة الندية - الخرطوم - شارع المطار

هاتف: ٠٠٢٤٩٩٩٠٠٤٣٥٧٩

المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان

هاتف: ٠٦٤٦٥٣٣٩٠ - ٠٧٨٨٢٩١٣٣٢

دولة ليبيا

مكتبة الوحدة - طرابلس
شارع عمرو ابن العاص

هاتف: ٠٩١٣٧٠٦٩٩٩ - ٠٢١٣٣٣٨٢٣٨

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتراس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.



المَشْرِحُ النُّوَوِيُّ

مِنْ مِنْهَا جِ النَّوَوِيِّ

تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهَ الْمُحَدِّثُ
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُرَائِغِيِّ
(٧٧٥ - ٨٥٩ هـ)

عَنْهُ بِهِ

أَنُورُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِي الدَّاغِسْتَانِي
وَاللَّجَنَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِدَارِ بَابِ الْأَبْوَابِ
بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الشَّيْخِ طَهِّ الْمَعْرُوفِيِّ الدَّاغِسْتَانِي

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

الْمُقَدِّمَاتُ - فَضْلٌ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

دَارُ الضَّيَاءِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
الْكُوتِ

عَلَيْهِ إِحْيَاءُ التَّرَاثِ

وَالْخِدْمَاتُ الرَّقْمِيَّةُ
لَنْدُن - مِصْرُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرع لنا هذا الدين الحنيف وبه كفى ، وأروى به عقول
وقلوب عباده الذين اصطفى ، وأنعم على جمع من خلقه بالسَّير على المنهاج
المستقيم الذي لهم قد ارتضى ، فله الحمد على ذلك بعدد الذَّرات والنوى ،
وله الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضي وله الحمد بعد الرضا .

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا وحبيبنا محمد المجتبى ،
وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبهم اقتفى .

وبعد :

فلا شك ولا ريب أن العلوم تتفاوت فضلاً وشرفاً ومكانة حسب فنونها
 وأنواعها ، والفقهاء الإسلامي من أجل العلوم وأفضلها ، والاشتغال به من أعظم
الطاعات وأنفع القربات .

لقد قلتُ قديماً في مقدمة تحقيق كتاب « بداية المحتاج في شرح
المنهاج » : (وإن من أهم وأشرف هذه العلوم منزلة ، وأعظمها شأنًا ،
وأكملها فائدة : الفقه في الدين ؛ لأنه به ينتظم الأمر ويعرف الحق ، ونتبين به
الحلال والحرام وصحيح المعاملات من فاسدها ، وهو الطريق الموصل إلى
السعادة الدنيوية والأخروية ، وهو من أعظم وأجل نعم الله تعالى على عباده .

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى : « أعظم دليل على فضيلة الشيء
النظر إلى ثمرته ، ومن تأمل ثمرة الفقه . . علم أنه أفضل العلوم ، فإن أرباب
المذاهب فاقوا بالفقه على الخلائق أبداً ، وإن كان في زمن أحدهم من هو أعلم
منه بالقرآن أو بالحديث أو باللغة » .

[من المتقارب]

وقال الشاعر :

أَرَى الْفِقْهَ فِي الدِّينِ عَيْنَ الْعُلُومِ وَطِيبُ الْمَعَاشِ بِهِ وَالْمَعَادُ
وَفِيهِ الصَّلَاةُ وَفِيهِ الزَّكَاةُ وَفِيهِ الْوَصَايَا وَفِيهِ الْجِهَادُ

فلما أدرك سلفنا الصالح ما لعلم الفقه من هذا الفضل والشرف . . أفنوا
أعمارهم في الاشتغال به تعلماً وتعليماً وتصنيفاً .

ثم قلت عن متن « منهاج الطالبين » :

(وإن متن « منهاج » لفريد عصره ووحيد دهره العلامة شيخ الإسلام
النووي من أحسن المتون وأدقها ، وهو العمدة في الفتوى ، عكف عليه
العلماء الأعلام تدريساً وشرحاً .

وهو كتاب جليل القدر عظيم الفائدة ، صغير الحجم كبير الفحوى ، لم
يؤلف مثله في المذهب .

ولله در القائل :

الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ هُوَ الْقُطْبُ الَّذِي بَزَغَتْ شُمُوسُ الْعِلْمِ مِنْ أَجْرَاجِهِ
لَا يَزْنِقِي رُتَبَ الْمَعَالِي وَالتَّقَى إِلَّا فَتَى يَمْشِي عَلَى « مِنْهَاجِهِ »

وقال آخر :

قَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ وَاخْتَصَرُوا فَلَمْ يَأْتُوا بِمَا اخْتَصَرُوهُ كـ « الْمِنْهَاجِ »
جَمَعَ الصَّحِيحَ مَعَ الْفَصِيحِ وَفَاقَ بِالتَّجَرُّعِ عِنْدَ تَلَاطِمِ الْأَمْوَاجِ

وقال العلامة شمس الدين الرملي رحمه الله تعالى : « ولم تزل الأئمة
الأعلام قديماً وحديثاً كلُّ منهم مدعن لفضله ، ومشتغل بإقراءه وشرحه ، وعاد
على كلِّ منهم بركة علامة نوى » .

وقال الفقيه السيد أحمد مَيِّقَرِي شَمَيْلَةُ الْأَهْدَلِ رحمه الله تعالى : « ولم يزل
كلُّ من العلماء والأئمة الأعلام قديماً وحديثاً مدعناً لفضل « منهاج »

المذكور ، ومشتغلاً بإقراءه ، فالإقراء فيه مقدم على غيره عند كثير من أولي الفضل ، وقد كثر الاعتناء به ؛ لموقع العناية فيه ، وصوب صوابه آثار نهج مقتفيه » .

قال الشاعر :

حَوَى فِي الشَّرْحِ « مِنْهَاجُ النَّوَاوِي » بِتَضَحِيحِ الشَّرِيعَةِ وَالْفَتَاوِي
كِتَابٌ لَا يُعَادِلُهُ كِتَابٌ يَزِيدُ عَلَى رِوَايَةِ كُلِّ رَاوِي
رَوَى سَبْعِينَ أَلْفًا بِاخْتِصَارٍ وَكَمْ مِنْ كَامِنَاتٍ فِي الْفَحَاوِي
وَكََمْ مِنْ كَامِنَاتٍ فِي الْفَحَاوِي فَحَسْبُكَ دَرْسُهُ فِي كُلِّ حِينٍ

فَهُوَ يَكْفِيكَ عَنْ « بَحْرِ » وَ « حَاوِي » عَنْ « بَحْرِ » وَ « حَاوِي »

ولذلك كثرت الأعمال حول هذا المتن المبارك المفيد ؛ من شرح وتحشية ونظم واختصار ، وشرح بعضه ، وكتابة النكت عليه ، وهناك علماء رحمهم الله تعالى بدؤوا بشرحه ولكن وافتهم المنية قبل استكمالها ، فبلغت هذه الأعمال ما يقرب من مئتين وخمسين عملاً مما علم إلى الآن .

إن دلّ هذا على شيء . . . فإنما يدل على جلالة قدر مؤلفه ، وعناية الله سبحانه وتعالى به وبمصنفاته .

قال العلامة تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى : « لا يخفى على ذي بصيرة أن الله تعالى عناية بالنووي وبمصنفاته » (١) .

نعم ؛ هو كذلك بلا شك ولا ريب ، ثم أقول مستعيناً بالله :

(١) بداية المحتاج في شرح المنهاج (١٤-١٦) طبعة دار المنهاج ، جدة ، تحقيق أنور بن أبي بكر الشيعي الداغستاني عفا الله عنه .

« المشرع الروي من منهاج النووي »

أول شرح مدني يطبع على « المنهاج »

لفتة جميلة :

لقد حظي كتاب « منهاج الطالبين » للإمام النووي بخدمة جليلة عظيمة ، وهو من أكثر الكتب عناية به شرحاً وتحشية وتعليقاً وتوضيحاً ونظماً وإعراباً واختصاراً كما ذكرنا ، ومن هذه الأعمال ما هو مطبوع ومتداول ، ومنها ما هو مخطوط لم يظهر إلى عالم المطبوعات ، ومنها ما هو مفقود فيما يظهر حالياً وربما يُطلع نورُه فيما بعد إن شاء الله تعالى ؛ كما يحدث مع كثير من المخطوطات المعدودة من المفقودات .

فمن الأعمال المطبوعة حول هذا الكتاب المبارك - مما اجتمع في مكتبتنا المتواضعة- هذه الشروح التي أذكرها على حسب ترتيب وفيات مؤلفيها ، وهي :

١- بيان غرض المحتاج إلى كتاب المنهاج لابن الفركاح الفزاري المصري الدمشقي (ت : ٧٢٩هـ) .

٢- السراج على نكت المنهاج لابن النقيب المصري (ت : ٧٦٩هـ) .

٣- قوت المحتاج في شرح المنهاج للإمام الأذرعي الحلبي (ت : ٧٨٣هـ) .

٤- الديباج في توضيح المنهاج لبدر الدين الزركشي المصري (ت : ٧٩٤هـ) .

- ٥- عمدة المحتاج إلى شرح المنهاج لابن الملتن المصري (ت : ٨٠٤هـ) .
- ٦- عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج لابن الملتن المصري (ت : ٨٠٤هـ) .
- ٧- النجم الوهاج في شرح المنهاج للعلامة الدميري المصري (ت : ٨٠٨هـ) .
- ٨- تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي لأبي زرعة العراقي المصري (ت : ٨٢٦هـ) .
- ٩- المشرح الروي من منهاج النووي لأبي الفتح المراغي المصري المدني ثم المكي (ت : ٨٥٩هـ) . وهو كتابنا هذا .
- ١٠- كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين لجلال الدين المحلي المصري (ت : ٨٦٤هـ) .
- ١١- بداية المحتاج في شرح المنهاج لابن قاضي شهبة الدمشقي (ت : ٨٧٤هـ) .
- ١٢- التاج في إعراب مشكل المنهاج للحافظ السيوطي المصري (ت : ٩١١هـ) .
- ١٣- تحفة المحتاج بشرح المنهاج للإمام ابن حجر الهيتمي المصري المكي (ت : ٩٧٤هـ) .
- ١٤- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني المصري (ت : ٩٧٧هـ) .
- ١٥- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للشهاب الرملي المصري (ت : ١٠٠٤هـ) .

١٦- الديباج شرح المنهاج لابن مُطير اليمني (ت : ١٠٤١هـ) .

١٧- السراج الوهاج شرح متن المنهاج للعلامة الغمراوي المصري (ت : ١٣٣٧هـ) .

كما يظهر لنا من هذا السرد للكتب أن جلها من أعمال علماء مصر المحمية ، ومنها كتاب « بيان غرض المحتاج » لابن الفرکاح ، و« بداية المحتاج » لابن قاضي شهبة كلاهما من أعمال دمشق مع أن أصل الأول من مصر .

و« قوت المحتاج » للأذرعي ، وهو من أعمال حلب الشهباء .

و« الديباج » لابن مُطير ، وهو من أعمال اليمن ، مع الملاحظة أنه اختصار لـ« التحفة » .

فاللغة هنا : أن مصر ودمشق وحلب واليمن قد ظهرت أعمال علمائها الأعلام مطبوعةً كما أسلفنا ، وعملنا هذا « المشرع الروي » هو إنتاج المدينة المنورة بصاحبها صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا الشرح سكينه تلك البلدة الطيبة المباركة باديةً ، والصناعة الحديثية ظاهرةً ، وهو عصارة وزبدة من سبقه من العلماء الأعلام من الأقطار المختلفة ، فهو : أول شرح مدني يطبع .

* * *

مميزات الكتاب

لهذا الشرح ميزات كثيرة تميز بها فصار من أهم وأفضل الشروح على « المنهاج » ، ولا نقول : إن هذا الشرح استقل بهذه الميزات بل قد تشاركها شروح أخرى في شيء منها ، وما يهمنا هنا هو إيقاع الضوء عليها ؛ فمن أهم هذه الميزات أنه :

- شرح مدني عليه سميتها وسكينتها .
- شرح يتماشى مع المصنف في تقسيماته للكتاب ولا يُخلّ بها .
- شرح كامل وسهل على « المنهاج » يفتح مقفله ، ويحل مشكله ، ويقيد مهمله مع حسن الصياغة .
- شرح يذكر الأدلة ؛ من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها ، وربما اقتصر على موطن الشاهد منها .
- شرح يُورد ألفاظ الآيات والأحاديث ، وربما ذكر روايات للحديث إن كان في ذلك فائدة .
- شرح يحرص على تخريج الحديث من مظانها من دواوين السنة المطهرة ، ثم يحكم فيه مؤلفه على الحديث إن كان الحديث من غير الصحيحين ، وهو كثير .
- شرح مستفاد ممن سبقه من الأئمة الأعلام المعتمدين ؛ كالسبكي ، والإسنوي ، والرافعي ، والنووي ، والعراقي ، وابن النقيب ، وغيرهم .
- شرح يفسر الغريب بحيث لا يحتاج القارئ لمراجعة المعاجم والقواميس .

- شرح يُعرّف الكتب والأبواب والفصول لغة واصطلاحاً ؛ مثل : الصلاة لغةً : كذا... ، وشرعاً : كذا... .
- شرح يذكر حكماً متعلقة بما يشرحه ؛ مثل : الحكمة في الأمر بالصلاة لسبع ، والضرب لعشر .
- شرح يذكر التنبيهات والفروع والفوائد بحيث تكون كالمحطات يقف عندها القارئ ويستريح ، ويتقوى ويتنشط للمتابعة من جديد .
- شرح يذكر نصوص الشافعي رحمه الله تعالى .
- شرح يذكر التعقبات على المتن .
- شرح يقارن بين « المنهاج » وأصله « المحرر » ، ويذكر الأفضل منهما من حيث العبارة .
- شرح يذكر الخلاف الواقع بين كتب النووي .
- شرح يذكر اختيارات الأئمة من جهة الدليل وإن كانت مخالفة للمذهب ؛ مثل اختيارات النووي والبلقيني والسبكي .
- شرح يرد على الفرق الضالة ؛ مثل الشيعة حسب الحاجة .
- وغيرها من الميزات التي تجلّ بها الكتاب ، وتقدّم على كثيرٍ من غيرها ، وصار من أهم الشروح على « منهاج الطالبين » .
- ولأهمية هذا الشرح ونفعه ومكانته ارتأت دار باب الأبواب خدمته وأحبت أن تتشرف بنشره بعد أن ألبسته ثوب التحقيق والعناية اللائق بالكتاب ، فها هي تزف إلى الأمة الإسلامية عامةً وأتباع المذهب الشافعي خاصةً هذه البشارة الغالية ، والجوهرة الثمينة ، وتقدم إليهم هذه العروسة الجميلة بأبهى حللها تتباهى على أترابها .

كلمة الشكر

« من لم يشكر الناس لم يشكر الله »

لا يسعني الآن وقد انتهينا من تحقيق هذا الكتاب المبارك والسفر العظيم إلا وأن أتقدم باسمي واسم اللجنة العلمية بالدار (دار باب الأبواب) بالشكر الجزيل والثناء الجميل والكلمات العذبة إلى :

أخي الحبيب والصديق الوفي الشيخ طه بن عبد الله حاج المِعْرَضي الداغستاني حفظه الله تعالى لتمويله المتميز على لجنة تحقيق هذا الكتاب .

نعم ؛ هناك أشخاص وجودهم كعدمهم ، وهناك أشخاص لا يمكن أن يتقدم وينجح العمل بدونهم .

نعم ؛ أشكر أخي العزيز من أعماق قلبي على بَذْلِكَ الميمون ، ووقوفاتك الرائعة في نشر العلم والمعرفة والثقافة ، فكلمات الشَّاء لا تُوفِّيك حقك ، وعبارات الشكر لا تصف مدى امتناني لك ، فجزاك الله عنا وعن الإمامين النووي والمراغي رحمهما الله تعالى وعن طلاب العلم في العالم العربي والإسلامي خير الجزاء وأثابك على ما بذلت وعوضك خيراً منه .

يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذي وغيره عن أسامة بن زيد رضي الله عنه : « مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ : جزاك الله خيراً . . فقد أَبْلَغَ في الشَّاء » .

وإلى الأستاذ الفاضل والأخ العزيز مدير الجامعة الإسلامية باسم الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى الشيخ محمد دِبير بن إسماعيل الكندي الداغستاني حفظه الله تعالى وبارك في حياته وأسعده في دنياه وآخرته على

ما أتاح لنا من مقر ومكان واسع ومريح .

وإلى اللجنة العلمية والأعمدة المتينة بدار باب الأبواب :

- جابر بن محمد الوكيل البابي^(١) الداغستاني (وقرأ الكتاب كاملاً قراءة تأمل وتدقيق ومراجعة بعد الانتهاء من التحقيق)

- عبد الله بن عيسى الإنكشي البابي الداغستاني

- أحمد رسول بن حسين المِترادي البابي الداغستاني

- شامل بن نوح بك الرُّلُودي البابي الداغستاني

- محمد بن مرزابك الرُّلُودي البابي الداغستاني

- حسين حاج بن الحسن الرُّلُودي البابي الداغستاني

- أحمد بن كمال الدين الكُوني البابي الداغستاني

وساهم في العمل :

- أبو الحسن بن أبو مسلم السَّتاوي البابي الداغستاني

- محمد بن تاج الدين الخرشي الأعلى الداغستاني

- محمد بن حسن الخرشي الأعلى الداغستاني

أنتم جميعاً تستحقّون الشكر والثناء ، فلولاكم بعد توفيق الله سبحانه وتعالى لم تكن دارنا لتصل إلى أفضل المراتب ، ولولا جهودكم بعد تيسير الله تعالى لما كان للنجاح أيّ وصول ، ولما تحققت الأهداف ، فأنتم أساس رفعة هذه الدار وأساس تقدمها ، وأنتم من يحمل شعلة النجاح والتقدم والتطور .

وإلى الأخ الحبيب والأستاذ الماهر سلطان عمله الأستاذ محمد ياسر علوان حفظه الله تعالى وبارك فيه على أعماله الطيبة المتميزة في الإخراج الفني للكتب .

(١) البابي : نسبة إلى دار باب الأبواب ممن لهم وجود في الدار أربع سنوات فأكثر .

نعم ؛ كل الشكر والتقدير لكل الذين وقفوا معي وأنا أستكمل مسيرتي في المشاريع العلمية ، وما كان ذلك ليحدث لولا توفيق الله ، ثم دعاء مشايخي والأحباب والصالحين لهذه الأعمال الطيبة ، ووقوف بعض الأوفياء إلى جانبي وعدم تخليهم عني رغم ظروف الدار العسيرة وأيامها الصعبة التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى ، فلكل واحد منهم أجمل التحية وأعذب الشاء وأحلى العبارات .

ولا أنسى الحساد أيضاً بشيء من الشكر ؛ إذ كلماتهم ومساعدتهم الخبيثة تُولد الطاقة وترفع الهمة للمزيد من العطاء والعمل ، لا هم يعملون ولا أهل العمل منهم مستريحون ، وأقول لهم : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » .

* * *

دعوة واقتداء^(١)

وإني - على نهجي الذي انتهجت منذ أول كتاب نشرت - أدعو النقاد إلى إظهارهم على أوهامي فيها ، وتبيين ما دق عن فهمي من معانيها ، أو ندد عن نظري من مبانيها ؛ وفاءً بحق العلم عليهم ، وأداءً لحق النصيحة فيه ، لأبلغ بالكتاب فيما يستأنف من الزمان ، أمثل ما أستطيع من الصحة والإتقان .

والنشر فنٌّ خفيّ المسالك ، عظيم المزلق ، جمّ المصاعب ، كثير المضايق ، وشواغل الفكر فيه متواترة ، ومتاعب البال وافرة ، ومُبْهَظَاتُ العقل غامرة ، وجهود الفرد في مضماره قاصرة ؛ يؤودها حفظ الصواب في سائر نصوص الكتاب ؛ ويُعجزها ضبط شوارد الأخطاء ، ورجعها جميعاً إلى أصلها ؛ فيأتي الناقد وهو موفور الجمام فيقصد قصدها ، ويسهل عليه قنصها .

ومن أجل ذلك قلت - وما أزال أقوال - إنه يجب على كل قارئ للكتب القديمة أن يعاون ناشرها بذكر ما يراه فيها من أخطاء ؛ لتخلص من شوائب التحريف والتصحيف الذي منيت به ، وتخرج للناس صحيحةً كاملةً .

والله ولي التوفيق

من كلمات العلامة المحقق

السيد أحمد صقر

رحمه الله

(١) رأيت حسناً ما صنعه الدكتور عبد العظيم الديب رحمه الله تعالى في مقدمة تحقيقه لكتاب « نهاية المطلب » ، فأحببتُ أن أنضم إلى دعوته ، فأدعو الإخوة الفضلاء إن اطلعوا على خطأ ما أن يتعاونوا في هذا البر ، ويرسلوا ذلك إلى البريد الإلكتروني : Amtahir@mail.ru أو بريد صفحة الفيسبوك : أنور الشخي . (Anwar Ashaihi) بوركتم مساعدكم وتعاونكم .

ترجمة

الإمام أبي الفتح محمد بن أبي بكر المراغي

رحمه الله تعالى

اسمه ونسبه :

أبو الفتح شرف الدين محمد بن أبي بكر بن الحسين بن عمر بن محمد بن يونس بن أبي الفخر بن عبد الرحمن بن نجم بن طولون القرشي العثماني المراغي المصري ثم المدني الشافعي^(١).

(١) انظر ترجمته في « الفتح الرباني بجمع مرويات الشيخ أبي الفتح العثماني » مخطوط ، تخريج النجم ابن فهد (ت ٨٨٥ هـ) ، و « ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد » لتلميذه محمد بن أحمد الفاسي (ت ٨٣٢ هـ) فيه ذكر عدد من مشايخه ، و « الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين » (٨٧ / ١ - ٩٢) لعمر ابن فهد الهاشمي المكي (ت ٨٨٥ هـ) ، و « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » (١٦٢ / ٧ - ١٦٥) للحافظ شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) ، و « التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة » (٤٥٥ / ٢) للحافظ السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) ، و « طبقات صلحاء اليمن » (ص : ٣٤٢) لعبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي السكسكي اليمني (ت ٩٠٤ هـ) ، و « نظم العقيان في أعيان الأعيان » (ص : ١٣٩) للحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، و « نيل الأمل في ذيل الدول » (٤٣١ / ٥) لزين الدين عبد الباسط الملطي ثم القاهري (ت ٩٢٠ هـ) ، و « سلم الوصول إلى طبقات الفحول » (٦٢ / ٣) لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) ، و « البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع » (ص : ٦٩٩ - ٧٠٠) لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ) ، و « التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول » (ص : ٤٢٣) للقنوجي (ت ١٣٠٧ هـ) ، و « فهرس الفهارس » (٥٥٤ / ٢) لمحمد عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢ هـ) ، و « الأعلام » (٥٨ / ٦) للعلامة الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ) ، و « معجم المؤلفين » (١٠٨ / ٩) لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨ هـ) .

كذا ذكر نسبه الحافظ السخاوي في « الضوء اللامع » في ترجمة أبي اليمن المراغي ، ثم قال : (هذا هو المعتمد في نسبه ، وجعل بعضهم بعد « ابن أبي الفخر » : « عبد الوهاب بن محمد »^(١) ، وشيخنا بعد « عمر » : « عبد الرحمن بن أبي الفخر بن نجم بن طولون » بإسقاط « محمد بن يونس »^(٢)) .

مولده ونشأته :

كانت ولادته في أواخر سنة (٧٧٥ هـ) بالمدينة المنورة في بيت علم وصلاح وتقوى ، ونشأ بها نشأة علمية صرفة ، فحفظ القرآن الكريم ، وتلا به لنافع وابن كثير وأبي عمرو على الشمس الحلبي .

وحفظ أيضاً « عمدة الأحكام » للمقدسي .

و « الشاطبية » في القراءات .

و « ألفية الحديث » للعراقي .

و « منهاج الطالبين » للنووي .

و « منهاج الوصول » للبيضاوي .

و « لمع الأدلة » لإمام الحرمين .

و « ألفية ابن مالك » .

وفي سنة (٧٨٦ هـ) عندما كان عمره إحدى عشرة سنة عرض على علماء وشيوخ المدينة المنورة والقادمين عليها ، فممن عرض عليه :

(١) كما في « الفتح الرباني بجمع مرويات الشيخ أبي الفتح العثماني » (ق ٢) لعمر بن محمد ابن فهد القرشي .

(٢) كما في « إنباء الغمر بأبناء العمر » (٢٣/٣) عند ترجمة والده ، ولكن الحافظ ابن حجر في كتابه « المجمع المؤسس للمعجم المفهرس » (٥٣٨/١) ذكر النسب كما ذكره السخاوي ، والله تعالى أعلم .

- محمد بن أحمد الشافعي ابن الظاهري ، وأجاز له .
 وناصر الدين ابن الميلى ، وأجاز له .
 والإمام البلقيني ، ثم سمع عليه بالقاهرة .
 وابن الملقن ، ثم سمع عليه بالقاهرة .
 والأنباسي ، ثم سمع عليه بالقاهرة .
 وسمع بالمدينة المنورة من أهلها والقادمين عليها ؛ منهم :
 أبوه العلامة أبو بكر بن الحسين المراغي .
 والجمال الأميوطي .
 والحافظ العراقي .
 والحافظ الهيثمي .
 والتاج عبد الواحد بن عمر بن عياذ .
 والشمس محمد بن محمد بن يحيى الخشبي .
 والجمال يوسف بن البنا .
 والعلم سليمان السقا ، وزوجته أم الحسن فاطمة بنت ابن مزروع ، وابنة
 عمها رقية .
 والقاضي البرهان بن فرحون .
 والقاضي علي بن أحمد النويري .
 والقاضي تقي الدين محمد بن صالح الكناني .
 والقاضي تاج الدين عبد الوهاب بن أحمد الأخنائي .
 والجلال الخجندي .
 وعبد القادر بن محمد الحجار .

طلب العلم والرحلة في ذلك :

تفقه على والده ، بحث عليه « العمد في شرح الزبد » ثلاث مرات ، وكذا قرأ عليه تكملته لشرح شيخه الإسنوي المسماة بـ « الوافي بتكملة الكافي » مع القطعة الأولى له أيضاً .

وعلى الموفق علي بن أبي بكر بن خليفة اليماني الشافعي - عرف بابن الأزرق - قطعة من أول كتابه « نفائس الأحكام » .

وتفقه أيضاً بالدميري ، والبلقيني ، وآخرين .

وأخذ الأصول عن الولي العراقي ، قرأ عليه « المنهاج » الأصولي .

والنحو عن والده ، والمحب ابن هشام ، وجماعة .

والحديث عن العراقي ، بحث عليه « ألفيته » وشرحها ، و« التقييد والإيضاح » له أيضاً ، وكذا أخذ عنه من تصانيفه : « الاستعاذة بالواحد في إقامة جمعيتين في مكان واحد » ، والكلام على « مسألة قص الشارب » ، وعلى « تحريم الربا » ، و« الرد على الصاغاني فيما زعم أنه موضوع من الشهاب » ، و« ألفية السيرة » ، وغير ذلك .

طلب الحديث وقتاً بقرائه وقراءة غيره ، وكتب الطباقي ، وضبط الأسماء ، بل كتب بخطه الحسن المتقن من الكتب والأجزاء جملة .

وكانه تخرج بالصلاح الأقفهسي ، فقد وصفه بخطه بمفيدنا .

وتنبه وبرع في الفقه وأصوله والنحو والتصوف ، وأتقن جملة من ألفاظ الحديث وغريب الرواية .

الرحلة إلى القاهرة :

رحل مع والده إلى القاهرة سنة (٧٩٣هـ) ، وأقام بها سنة (٧٩٤هـ) ، وسنة (٧٩٥هـ) ، فعرض محفوظاته على السراج البلقيني ، والسراج ابن

الملقن ، والبرهان ابن الأبناسي ، وسمع منهم .

وسمع بها أيضاً :

من أبي الفرج ابن الشيخة « السنن » للشافعي رواية المزني ، و« بداية الهداية » للغزالي ، و« مشيخة أحمد بن عبد الدائم » ، وغير ذلك .

ومن البرهان الشامي « الشاطبية » و« الألفية » وقطعة من أول « التسهيل » لابن مالك .

ومن أبي حفص عمر بن محمد الكومي « الرسالة » للشافعي .

ومن صلاح الدين الزفتاوي « صحيح مسلم » خلا المجلسين الأولين .

وقرأ على الكمال الدميري فيها سنة (٧٩٥هـ) جواباً له عن مسألة ظريفة شبه اللغز .

ومن تاج الدين ابن الفصيح « السنن الكبرى » للنسائي .

ومن الجمال الحلوي ، والشهاب السويداوي ، والقاضي إسماعيل الحنفي ، وصدر الدين المناوي ، والحافظ العراقي ، والحافظ الهيثمي ، وابن الملحن ، وبدر الدين محمد بن حسن الفرسيسي ، وشمس الدين الغماري ، والقاضي نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن العز ، وستية بنت محمد غالي الدمياطي ، وغيرهم .

ثم عاد إلى بلده .

الرحلة الثانية إلى القاهرة :

وكانت له رحلة أخرى إلى القاهرة سنة (٧٩٩هـ) ، وأقام بها السنة التي تليها ، وهي سنة (٨٠٠هـ) .

الرحلة إلى مكة :

أول دخوله إلى مكة كان سنة (٨٠٠هـ) ، وجاور بها عدة سنين ، ثم انقطع بها من سنة (٨٤٤هـ) إلى أن مات .

سمع بمكة من : والده .

والبرهان ابن صديق ، وكان سمع منه بالمدينة أيضاً .

والشريف عبد الرحمن الفاسي .

والقاضي جمال الدين ابن ظهيرة .

الرحلة إلى اليمن :

دخل اليمن مراراً ، أولها سنة (٨٠٢هـ) فاجتمع بالفقيه موفق الدين الأزرق .

وصحب إسماعيل الجبرتي ، وتأدب به ، وألبسه الخرقة .

وكذا صحب الشهاب أحمد بن أبي بكر بن الرداد ، وسمع عليه الكثير من مؤلفاته ؛ كـ « تلخيص القواعد الوفية في أصل حكم خرقة الصوفية » ، و « عدة المسترشدين » ، و « عصمة أولي الأبواب من الزيغ والزلل والشك والارتباب » ، و « الشهاب الثاقب في الرد على بعض أولي المناصب » ، و « السلطان المبين والبرهان المستبين » ، و « موجبات الرحمة وعزائم المغفرة » ، ورسالة في معنى قول أبي الغيث بن جميل : (إن البلاد التي كنا فيها قديماً ليس فيها مطيع لله ولا عاص بحال) ، ورسالته إلى الموفق الناشري في قول بعض الصوفية : (خضنا بحراً وقف الأنبياء على ساحله) ، وجوابه عن أبيات :

ليس من لوح بالوصل له مثل من سير به حتى وصل

وقصيدته المسماة بـ « الوسيلة الأحذية في الفضيلة الأحمدية » .

وممن لقي بزبيد المجد الشيرازي ، والنفيس العلوي ، والبدر حسن الأبيوردي ، وبأبيات حمين الموفق علي بن أبي بكر الخزرجي .

واستمر باليمن إلى انتهاء سنة (٨٠٥ هـ) .

وذكر صاحب « طبقات صلحاء اليمن » (ص : ٣٤٢) بأنه وفد إلى اليمن بعد سنة (٨١٠ هـ) . والله تعالى أعلم .

شيوخه :

كلما كثر عند طالب العلم من مشايخ يأخذ عنهم العلم ، وينهل عنهم المعرفة لا بد أن يتسع أفق معرفته ، ويمتد ميدان علمه ، ويكبر مجال عقله ، فمشايخ أبي الفتح المراغي من العلماء الأعلام ممن تفخر الأمة بذكر أسمائهم ، وقد زاد عددهم على المئة ، وأوصلهم ابن فهد في مشيخة أبي الفتح « الفتح الرباني » إلى ثلاث وثلاثين شيخاً بعد المئة (١٣٣) ، وأذكر بعضاً منهم على ترتيب « الفتح الرباني » فمنهم :

١- والده شيخ الإسلام ، الإمام العلامة ، خاتمة المسنين ، وفقه الحجاز ، قاضي طيبة الشريفة ، والإمام والخطيب بالروضة المنيفة أبو بكر بن الحسين بن عمر القرشي العثماني المراغي المدني ، صاحب المؤلفات المفيدة ؛ منها : « تحقيق النصر بتلخيص معالم دار الهجرة » ، و « الوافي » وهو تكملة شرح الإسنوي على « المنهاج » ، و « مرشد الناسك إلى معرفة المناسك » ، وغيرها ، توفي سنة (٨١٦ هـ) رحمه الله تعالى .

٢- العلامة الحافظ قاضي قضاة دمشق وفقهها أحمد بن إسماعيل بن خليفة بن خليفة بن عبد العالي الحسباني النابلسي الدمشقي الشافعي ، له : « شافي العي في تخريج أحاديث الرافعي » ، و « الدر المنظوم في سيرة النبي المعصوم » ، و « طبقات الشافعية » ، وغيرها ، توفي سنة (٨١٥ هـ) رحمه الله تعالى .

٣- العلامة الحافظ قاضي القضاة ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي العراقي أصلاً المصري الشافعي ، له : « تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي » ، و« الأربعون في الجهاد » ، و« الأطراف بأوهام الأطراف » للمزي ، و« الأمالي في الحديث » ، وغيرها كثير نظماً ونثراً ، توفي سنة (٨٢٦هـ) رحمه الله تعالى .

٤- الإمام العلامة شيخ المحدثين ومن انتهت إليه الحفظ والرحلة ببلاد اليمن سليمان بن إبراهيم بن عمر بن علي بن عمر العلوي - نسبة إلى علي بن راشد بن بولان - الزبيدي اليمني الحنفي ، له : « كتاب الأربعين » في الحديث ، و« إرشاد السالكين » في التصوف ، توفي سنة (٨٢٥هـ) رحمه الله تعالى .

٥- أبو هريرة زين الدين عبد الرحمن ابن العلامة الحافظ الكبير شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي التركماني الفارقي الأصل الدمشقي الكفر بطنائي ، توفي سنة (٧٩٩هـ) رحمه الله تعالى .

٦- الإمام العلامة قاضي القضاة المؤرخ العالم الاجتماعي البحاثة عبد الرحمن بن محمد بن محمد الإشبيلي الأصل التونسي المولد والدار ثم القاهري المالكي المعروف بابن خلدون ، له : « تاريخ ابن خلدون » مع مقدمته المشهورة بـ« مقدمة ابن خلدون » ، و« شرح قصيدة ابن عبدون الإشبيلي » ، و« طبيعة العمران » ، وغيرها ، توفي سنة (٨٠٨هـ) رحمه الله تعالى .

٧- العلامة الحافظ الكبير زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي الأصل المصري الشافعي المعروف بالحافظ العراقي ، له : « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من

الأخبار» ، و« طرح التثريب في شرح التقريب » لم يكمله فأتته ابنه أبو زرعة ، و« التبصرة والتذكرة » وهي ألفية الحديث المشهورة ، و« تتمات المهمات » على كتاب الإسنوي ، وغيرها من الكتب المفيدة المحققة نظماً ونثراً ، توفي سنة (٨٠٦ هـ) رحمه الله تعالى .

٨ - الإمام العلامة الحافظ الزاهد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خليل القرشي الأموي العثماني العسقلاني الأصل المكي الشافعي ، توفي سنة (٧٧٧ هـ) رحمه الله تعالى .

٩ - العلامة أقضى القضاة نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد العزيز القرشي الهاشمي العقيلي النويري المكي المالكي ، توفي سنة (٧٩٩ هـ) رحمه الله تعالى .

١٠ - الإمام العلامة الحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي القاهري الشافعي المعروف بالحافظ الهيثمي ، له : « موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان » ، و« مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » ، و« مجمع البحرين في زوائد المعجمين » ، وغيرها من الكتب المتقنة ، توفي سنة (٨٠٧ هـ) رحمه الله تعالى .

١١ - الإمام العلامة الفقيه موفق الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر الأزرق ابن علي الهمداني الحسيني اليمني الشافعي الشهير بابن الأزرق ، صاحب التصانيف العديدة ؛ منها : « مختصر المهمات » ، و« نفائس الأحكام » ، و« التحقيق الوافي بالإيضاح الشافي » ، وهو شرح « التنبيه » ، وغيرها ، توفي سنة (٨٠٩ هـ) رحمه الله تعالى .

١٢ - الإمام العلامة شيخ الإسلام خاتمة المجتهدين سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني العسقلاني البلقيني المصري الشافعي ، له : « تصحيح المنهاج » في مجلدات ، و« محاسن الاصطلاح » ،

و«المللمات برد المهمات» ، و«العرف الشذي على جامع الترمذي» ، وغيرها ، توفي سنة (٨٠٥ هـ) رحمه الله تعالى .

١٣- الإمام العلامة الحافظ الفقيه سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي الأصل القاهري المولد والمنشأ والدار الشافعي الشهير بابن الملقن ، له : «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» ، من أكبر شروح «عمدة الأحكام» ، و«التوضيح لشرح الجامع الصحيح» شرح كبير على «صحيح البخاري» ، و«عمدة المحتاج إلى شرح المنهاج» وهو شرح كبير ، و«عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج» ، وغيرها ، توفي سنة (٨٠٤ هـ) رحمه الله تعالى .

١٤- العلامة قاضي القضاة بالديار المصرية صدر الدين أبو المعالي محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم السلمي المناوي القاهري الشافعي ، له : «كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح» ، توفي سنة (٨٠٣ هـ) رحمه الله تعالى .

١٥- قاضي القضاة ناصر الدين أبو المعالي محمد بن عبد الدائم بن محمد بن سلامة الشاذلي الشافعي ، له : «حادي القلوب إلى لقاء المحبوب» ، و«جواب من استفهم عن اسم الله الأعظم» ، و«الوجوه المسفرة عن تيسير أسباب المغفرة» ، وغيرها ، توفي سنة (٧٩٧ هـ) رحمه الله تعالى .

١٦- الإمام العلامة عالم بغداد وشيخ العراق غياث الدين أبو المكارم العاقولي الواسطي الأصل البغدادي الشافعي ، له : «شرح الغاية القصوى في دراية الفتوى في الفقه» ، و«الرد على الرافضة» ، و«شرح مصابيح السنة» ، و«الدراية في معرفة الرواية» ، وغيرها ، توفي سنة (٧٩٧ هـ) رحمه الله تعالى .

١٧- الإمام العلامة شيخ النحاة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق الغُماري النحوي ثم المصري المالكي ، توفي سنة (٨٠٢هـ) رحمه الله تعالى .

١٨- الإمام العلامة الفقيه كمال الدين أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى بن علي المصري الشافعي المعروف بالدميري ، له : « النجم الوهاج في شرح المنهاج » ، و« شرح سنن ابن ماجه » ، و« حياة الحيوان الكبرى » ، و« مختصر شرح لامية العجم » ، وغيرها ، توفي سنة (٨٠٨هـ) رحمه الله تعالى .

١٩- الإمام العلامة اللغوي قاضي الأقضية إمام أهل اللغة في عصره مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروزآبادي ، له : « القاموس المحيط » الشهير ، و« المغانم المطابة في معالم طابة » ، و« بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز » ، وغيرها ، توفي سنة (٨١٧هـ) رحمه الله تعالى .

٢٠- الشيخ الإمام العلامة شيخ الشافعية ببغداد شمس الدين محمد بن يوسف بن علي السعيد الكراماني ثم البغدادي الشافعي ، له : « الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري » ، و« حاشية على أنوار التنزيل » للبيضاوي ، و« شرح المواقف » للإيجي ، و« شرح مختصر ابن الحاجب » ، وغيرها ، توفي سنة (٧٨٦هـ) رحمه الله تعالى .

تنبيه : ذكر صاحب « طبقات صلحاء اليمن » (٣٤٢ / ١) بأن صاحب الترجمة وفد إلى اليمن بعد سنة (٨١٠هـ) ، وأن طلبة العلم قرؤوا عليه ، وأنه أخبرهم بمشايقه ، وذكر منهم : ابن حجر والبلقيني ، والله تعالى أعلم .

تلامذته :

لقد أخذ عنه كثير من طلبة العلم ، وسمع عليه أهل العلم ، واستجازوا منه ، كان الشيخ موئل طلبة العلم ومبتغاهم يفيدهم أينما حلّ ونزل ، لو تتبعنا كتب التراجم . . لوجدنا فيها عشرات الأسماء ممن أخذوا عن العلامة أبي الفتح المراغي ، وذلك مع شدة تحريره في الرواية بحيث لا يدع القارئ يتجاوز لفظاً ولا حرفاً إلا بينه وأعربه ، حتى قال الحافظ السخاوي في « التحفة اللطيفة » (٤٥٧ / ٢) : (لشدة تحريره قلّ من كان يحسن القراءة عليه سيما وفي خلقه شدة) .

وأختار هنا من كتاب « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » للحافظ السخاوي و« الدر الكمين بذيّل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين » للحافظ عمر ابن فهد المكي ابتداء بـ« الضوء اللامع » عدداً ممن استفادوا منه سماعاً أو قراءةً ؛ فمنهم :

١- إبراهيم بن أحمد بن عبد الكافي برهان الدين أبو الخير الحسني الطباطبي الشافعي المقرئ نزيل الحرمين ، قرأ على المراغي « صحيح مسلم » بالروضة الشريفة سنة (٨٤٤هـ) ، و« الشفا » للقاضي عياض ، توفي سنة (٨٦٣هـ) رحمه الله تعالى .

٢- إبراهيم بن علي بن محمد بن سليمان برهان الدين الأنصاري الخزرجي ثم القاهري المالكي ، قرأ على المراغي بمكة اليسير من الكتب الستة ، و« الشفا » للقاضي عياض .

٣- إبراهيم بن علي بن محمد بن محمد برهان الدين أبو إسحاق المخزومي المكي الشافعي ، أخذ من المراغي المسلسل بالأولية ، والكتب الستة بأفوات في « البخاري » فقط ، و« الموطأ » رواية يحيى بن يحيى خلا من أوله إلى

الزكاة ، و« الرسالة » للشافعي ، وكذا « السنن » له رواية المزني ، و« إتحاف الزائر » لابن عساكر ، وغير ذلك في آخرين ، توفي سنة (٨٩١هـ) رحمه الله تعالى .

٤- أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف بن أبي بكر المحدث الأصيل زين الدين الزبيدي اليماني الحنفي ، سمع على أبي الفتح المراغي يسيراً ، توفي سنة (٨٩٣هـ) رحمه الله تعالى .

٥- أحمد بن عبد الرحمن بن علي شهاب الدين المحلي القاهري الأصل الطولوني الشافعي ، سمع على أبي الفتح المراغي يسيراً بقراءة الإمام السخاوي ، رحمه الله تعالى .

٦- أحمد بن عبد الرحمن بن محمد نور الدين الحسيني الأنجي الشافعي ، سمع بمكة على أبي الفتح المراغي ، وكان أول دخوله مكة سنة (٨٤٥هـ) ، توفي سنة (٨٩٥هـ) رحمه الله تعالى .

٧- أحمد بن علي بن أحمد بن محمد شهاب الدين الشيشيني الأصل القاهري الميداني الحنبلي ، سمع بمكة حين كان مجاوراً بها على أبي الفتح المراغي سنة (٨٥١هـ) ، رحمه الله تعالى .

٨- أحمد بن محمد بن عبد الرزاق بن محمد شهاب الدين البوتيجي القاهري الشافعي ، حج سنة (٨٥٠هـ) وسمع على أبي الفتح المراغي ثلاثيات « الصحيح » بقراءة ابن الفالاتي ، توفي سنة (٨٩١هـ) رحمه الله تعالى .

٩- أحمد بن محمد بن أحمد بن شهاب الدين الأنصاري الدمشقي الأصل القاهري المولد والدار الشافعي ، حج وجاور وسمع هناك أشياء على أبي الفتح المراغي ، توفي سنة (٨٥٣هـ) رحمه الله تعالى .

١٠- تغري بردي بن أبي بكر بن قرا بغا الناصري الحنفي نزيل الروضة ،
كان مجاوراً سنة (٨٥٦هـ) بمكة فسمع على أبي الفتح المراغي بقراءة الإمام
السخاوي ، توفي سنة (٨٩٥هـ) رحمه الله تعالى .

١١- حسن بن محمد بن محمد بن علي البدر المقدسي
الشافعي ، حج مراراً كثيرة أولها سنة (٨٥١هـ) وسمع بمكة على أبي الفتح
المراغي وألبسه الخرقة ، رحمه الله تعالى .

١٢- حسين بن حسن بن حسين بن علي جمال الدين الشيرازي المقرئ
الشافعي نزيل الحرمين ، سمع على أبي الفتح المراغي سنة (٨٤٢هـ) بالمدينة
« سنن ابن ماجه » ، وبعض « البخاري » ، و« الترمذي » ، و« الشماثل » ،
و« الموطأ » ، و« المصابيح » ، و« الترغيب » مع مناولتها ، وجميع المجلس
المعروف بـ« فوائد الحاج » ، والأول من « مسلسلات العلائي » بالروضة ،
وفي سنة (٨٤٥هـ) بمكة « الترغيب » ، و« سنن أبي داود » ، و« الأربعون
النوية » ، توفي سنة (٨٩٥هـ) رحمه الله تعالى .

١٣- عبد الأول بن محمد بن إبراهيم بن أحمد سديد الدين المرشدي
المكي الحنفي ، حمل عن أبي الفتح المراغي بقراءته وقراءة غيره أشياء ، توفي
سنة (٨٧٢هـ) رحمه الله تعالى .

١٤- عبد الباسط - ويسمى عمر أيضاً - ابن محمد بن أبي السعود محمد بن
حسين القرشي المكي الشافعي ، سمع على أبي الفتح المراغي بمكة بعض
« البخاري » ، رحمه الله تعالى .

١٥- عبد العزيز بن محمد بن عبد الوهاب العز العثماني الطهطاوي ثم
المكي ، سمع على أبي الفتح المراغي بمكة سنة (٨٥٥هـ) وبعدها ، توفي
بمكة فجأة بالمسجد بعد صلاة المغرب سنة (٨٦٧هـ) رحمه الله تعالى .

١٦- عبد القادر بن عبد اللطيف الأصغر ابن أبي الفتح محمد الحسني الفاسي الأصل المكي الحنبلي ، سمع على أبي الفتح المراغي « صحيح البخاري » وغيره ، توفي سنة (٨٩٨ هـ) رحمه الله تعالى .

١٧- عبد القادر بن شعبان زين الدين القاهري الشافعي ، جاور مكة سنة (٨٥١ هـ) فأخذ عن أبي الفتح المراغي شرحه على « المنهاج » وهو كتابنا هذا « المشرع الروي » ، وسمع عليه أشياء ، توفي سنة (٨٩٢ هـ) رحمه الله تعالى .

١٨- عبد القادر بن أبي القاسم ابن أبي العباس أحمد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي العبادي المكي المالكي ، قرأ بمكة على أبي الفتح المراغي الكتب الستة ، و« الموطأ » ، و« الشفا » ، و« ألفية الحديث » ، و« ألفية السيرة » كلاهما للعراقي ، وجملة ، توفي سنة (٨٨٠ هـ) رحمه الله تعالى .

١٩- عبد القادر بن محمد بن علي بن أحمد العقيلي النويري المكي الحنفي ، سمع على أبي الفتح المراغي السنن الأربعة بأفوات ، وغير ذلك .

٢٠- علي بن أيوب بن إبراهيم بن عمر نور الدين البرماوي الأصل المكي الشافعي ، ويعرف بابن الشيخة لكون أمه - واسمها فائدة - كانت شيخة رباط الظاهرية بمكة ، لازم قراءة الحديث عند أبي الفتح المراغي ، توفي سنة (٨٧٨ هـ) رحمه الله تعالى .

٢١- علي بن محمد بن أحمد بن محمد نور الدين القرشي الأسدي السكندري الأصل القاهري المالكي ، حج سنة (٨٥٠ هـ) وسمع هناك على أبي الفتح المراغي في « صحيح مسلم » ، توفي سنة (٨٧٥ هـ) رحمه الله تعالى .

٢٢- علي بن محمد بن محمد بن علي نور الدين العقيلي النويري المكي المالكي ، قرأ على أبي الفتح المراغي الكثير ، توفي سنة (٨٨٢ هـ) رحمه الله تعالى .

٢٣- عمر بن محمد بن محمد القرشي الهاشمي المكي الشافعي المعروف بابن فهد ، وهو صاحب تخريج « الفتح الرباني بجمع مرويات الشيخ أبي الفتح العثماني » ، رحمه الله تعالى .

٢٤- محمد بن عبد الرحمن بن حسن بن سُويد فتح الدين المصري الأصل والمنشأ المالكي ، قرأ بمكة على أبي الفتح المراغي « الشفا » للقاضي عياض ، رحمه الله تعالى .

٢٥- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن رجب الشمس الطوخي الشافعي ، قرأ على أبي الفتح المراغي بمكة في « صحيح مسلم » ، توفي سنة (٨٧٧هـ) رحمه الله تعالى .

٢٦- محمد بن علي بن هاشم بن علي بن مسعود القرشي الهاشمي المكي الشافعي ، اختص بالشرف أبي الفتح المراغي وسمع عليه ، توفي سنة (٨٥٩هـ) رحمه الله تعالى .

٢٧- محمد بن محمد بن عبد الله الشمس العوفي المدني الشافعي ، قرأ على أبي الفتح المراغي شرحه على « المنهاج » وهو « المشرع الروي » ، توفي سنة (٨٨٦هـ) رحمه الله تعالى .

٢٨- يحيى بن أبي بكر بن محمد العامري الحرصي اليماني صاحب « بهجة المحافل » في السيرة ، سمع بمكة على أبي الفتح المراغي ، توفي سنة (٨٩٣هـ) رحمه الله تعالى .

٢٩- يحيى بن أحمد بن عبد السلام الشرف أبو زكريا القسنطيني المغربي المالكي نزيل القاهرة ثم مكة ، ويعرف بالعلمي ، حج سنة (٨٤١هـ) ، وسمع بمكة على أبي الفتح المراغي ، ومما سمعه بعض « مشيخته » تخريج النجم ابن فهد ، توفي سنة (٨٨٨هـ) رحمه الله تعالى .

٣٠- أبو بكر بن محمد ابن الزين أبي بكر بن الحسين العثماني المراغي المدني الشافعي ، سمع على عمه أبي الفتح المراغي « الصحيحين » ، توفي سنة (٨٥٨ هـ) رحمه الله تعالى .

٣١- أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد الجلال أبو الطاهر الخجّندي ثم المدني ، قرأ على أبي الفتح المراغي « مسند الطيالسي » ، و« مسلسلات العلائي » ، و« فوائد الحاج للعلائي » ، وألبسه الخرقة ، وهي فرجية صوف أزرق ، ولقنه الذكر ، وزوجه ابنته أمة الله ، وكانت عابدة خيرة ثم طلقها ، ثم بعد أبي الفتح المراغي تزوجها عبد الرحمن بن أحمد المدني المالكي المعروف بالنفطي ، رحمه الله تعالى .

الآن نذكر بعض تلامذته الذين جاء ذكرهم في « الدر الكمين » كما أسلفنا .

٣٢- محمد بن أحمد بن علي الأقواسي البصري ، نزيل مكة ، سمع وهو شيخ سنة (٨٤٥ هـ) وبعدها على الشيخ أبي الفتح المراغي « المولد النبوي » للعلائي ، و« الهمزية » للبوصيري ، و« الشقراطسية » ، وكثيراً من « السنن » لأبي داود ، و« السنن » لابن ماجه ، وبعض « البخاري » ، وختم « مسلم » ، رحمه الله تعالى .

٣٣- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن ظهيرة القرشي المخزومي المكي الشافعي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « المسلسل بالأولية » ، و« سنن أبي داود » ، و« جامع الترمذي » ، و« السنن الصغرى » للنسائي بأفوات ، والمجلس الأخير من « الصحيحين » ، ومن « الموطأ » رواية يحيى بن يحيى ، ومن « الرسالة » للشافعي ، وغير ذلك ، توفي سنة (٨٩٣ هـ) رحمه الله تعالى .

٣٤- محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المرجاني المكي ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي كثيراً من « السنن » لأبي داود ، وبعض « النسائي » ،

و« ابن ماجه » ، وجميع « الشقراطسية » ، وبعض « الهمزية » للبوصيري ، توفي سنة (٨٦٠ هـ) رحمه الله تعالى .

٣٥- محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله القرشي العمري المكي الحنفي ، سمع بمكة على الشيخ أبي الفتح المراغي جميع « سنن أبي داود » ، و« الترمذي » مع « العلل » ، و« النسائي » ، و« بانت سعاد » مع سبب إنشادها وإسلامه من « السيرة » ، و« البخاري » بأفوات ، وكثيراً من « مسلم » ، وبعض الكتب الستة ، وثلاثيات « البخاري » ، وبعض « الرسالة القشيرية » ، و« عوارف المعارف » ، و« التسهيل » ، و« ختم المجلس بالدعاء » ، ولبس منه الخرقة ، توفي سنة (٨٩١ هـ) رحمه الله تعالى .

٣٦- محمد بن أحمد بن يعقوب المكي الشهير بالقناوي الحنط ، سمع سنة (٨٤٥ هـ) على الشيخ أبي الفتح المراغي بعض « السنن » لابن ماجه ، توفي سنة (٨٦٤ هـ) رحمه الله تعالى .

٣٧- محمد بن حسن بن إلياس الرومي الأصل المكي الحنفي ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي غالب « البخاري » ، و« الترمذي » ، و« ابن ماجه » ، وكثيراً من « مسلم » ، و« سنن أبي داود » بأفوات ، و« السنن الصغرى » للنسائي خلا مجلساً واحداً ، وبعض « الشاطبية » ، وبعض « ألفية السيرة » للعراقي ، وجميع « الشقراطسية » ، و« ذخر المعاد في وزن بانت سعاد » للبوصيري ، توفي سنة (٨٦٠ هـ) رحمه الله تعالى .

٣٨- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر الأنصاري المكي الشافعي الشهير بابن الجمال المصري ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي « المسلسل بالأولية » بجميع طرقه ، و« الرسالة » للشافعي خلا مجلسين ، توفي سنة (٨٦٠ هـ) رحمه الله تعالى .

٣٩- محمد بن عبد الله بن جار الله بن زائد السننسي المكي ، سمع على

الشيخ أبي الفتح المراغي « صحيح البخاري » ، وختم « الموطأ » رواية يحيى بن يحيى ، توفي سنة (٨٧١ هـ) رحمه الله تعالى .

٤٠- محمد بن علي بن محمد بن محمد بن حسين ابن ظهيرة القرشي الشافعي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « السنن » لأبي داود بفوت ، والمجلس الأخير من « صحيح البخاري » ، ومن « الشفا » ، ومن « الرسالة » للشافعي ، وبعض « سنن ابن ماجه » ، و« الشقراطسية » ، و« البردة » ، توفي سنة (٨٨٢ هـ) رحمه الله تعالى .

٤١- محمد بن علي بن يوسف بن حسب الله المصري الأصل المكي ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي بعض « المصاييح » ، و« المشكاة » ، و« المشارق » للصاغاني ، و« الأذكار » ، و« الشفا » ، و« عوارف المعارف » ، توفي سنة (٨٥٨ هـ) رحمه الله تعالى .

٤٢- محمد بن عيسى بن موسى بن علي بن قريش الهاشمي الحارثي المكي ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي بعض « مسلم » ، ومجلسين من « سنن ابن ماجه » ، توفي سنة (٨٧٧ هـ) رحمه الله تعالى .

٤٣- محمد بن مبارك بن أحمد بن قاسم بن علي الشهير بالبدوي ، سمع سنة (٨٤٥ هـ) على الشيخ أبي الفتح المراغي بعض « البخاري » ، توفي سنة (٨٦٨ هـ) رحمه الله تعالى .

٤٤- محمد بن محمد بن أحمد بن عيسى بن عكاش المكي الشهير بهبيهب ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي بعض ختم « السنن » لأبي داود ، وجميع « الشقراطسية » ، وغير ذلك ، توفي سنة (٨٧٤ هـ) رحمه الله تعالى .

٤٥- محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الهاشمي العقيلي النويري المكي الشافعي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « صحيح

البخاري » ، و« سنن أبي داود » بأفوات فيهما ، والمجلسين الأولين من « سنن ابن ماجه » ، وحديث ابن عمر بطرقه من أول كتاب الإيمان من « صحيح مسلم » ، وقطعة من أول كل من السنن الأربعة ، وتناول منه جميع الكتب الستة ، و« الحديث المسلسل بالأولية » ، و« المولد » للعلائي ، و« الشقراطية » ، و« البردة » للبوصيري ، و« القصيدة الهمزية » للبوصيري ، توفي سنة (٨٧٣هـ) رحمه الله تعالى .

٤٦- محمد بن محمد بن أحمد الديلمي نزيل مكة ، سمع وهو شيخ سنة (٨٤٥هـ) على الشيخ أبي الفتح المراغي « المولد النبوي » للعلائي ، و« الهمزية » للبوصيري ، وجميع « السنن » لأبي داود خلا مجالس ، وجميع « الشقراطية » .

٤٧- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطبري المكي الشافعي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « السنن » لأبي داود ، و« السنن » لابن ماجه بأفوات فيهما ، وبعض « جامع الترمذي » ، والمجلس الأخير من « البخاري » ، و« نسخة أبي مسهر » وما معها ، و« القصيدة الشقراطية » ، و« قصيدة البردة » ، و« قصيدة البوصيري » الهمزية بفوت من أولها ، و« قصيدة البوصيري » اللامية ، توفي سنة (٩٠٩هـ) رحمه الله تعالى .

٤٨- محمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي ابن ظهيرة القرشي المكي الشافعي محب الدين أبو الخير ، حضر على أبي الفتح المراغي « الحديث المسلسل بالأولية » ، و« الموطأ » رواية يحيى بن يحيى بفوتين ، و« الرسالة » للشافعي بفوت المجلس الثاني ، و« السنن » للشافعي رواية المزني ، و« إتحاف الزائر » لابن عساكر ، و« تاريخ المدينة » لوالده .

وسمع من المراغي « صحيح البخاري » ، و« سنن أبي داود » ،

و«النسائي» ، و«ابن ماجه» بأفوات فيها ، والمجلس الأخير من «صحيح مسلم» ، و«الشقرطسية» ، و«البردة» ، و«بانت سعاد» ، وقطعة من أول كل من «الموطأ» رواية يحيى بن يحيى ، و«المصابيح» للبغوي ، و«المشكاة» للتبريزي ، و«المشارك» للصاغاني ، وثلاثة أحاديث من أنبائه وكلام الصاغاني فيها ، ومن «الأذكار» ، ومن «الشفاء» ، وخطبة «عوارف المعارف» ، والحديث الأول المسند في الباب الأول منه ، ومن «شرح السنة» ، و«جامع الأصول» ، و«الرسالة القشيرية» ، و«الإحياء» للغزالي ، و«التنبيه» للشيخ أبي إسحاق الشيرازي ، و«الحاوي» للقزويني ، و«المنهاج» للنووي ، وخطبة «التسهيل» لابن مالك ، وخطبة «منهاج البيضاء» ، وخطبة «تلخيص المفتاح» ، وتناول منه جميع الكتب الستة عشر المسموع من أولها مناولة مقرونة بالإجازة ، توفي سنة (٨٨٤هـ) رحمه الله تعالى .

٤٩- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي ابن ظهيرة قطب الدين أبو الخير ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي «المسلسل بالأولية» ، و«ثلاثيات البخاري» ، وقطعة من الكتب الستة ، ومن «الرسالة القشيرية» ، ومن «عوارف المعارف» للسهروردي ، ومن «التسهيل» لابن مالك ، وتناولها منه ، والمجلس الأخير من «جامع الأصول» ، وبعض «السنن» لأبي داود ، وبعض «السنن الصغرى» للنسائي ، وبعض «السنن» لابن ماجه ، و«بانت سعاد» ، و«الحديث المسلسل» بختم المجلس بالدعاء ، ولبس منه خرقة التصوف ، توفي سنة (٩١٠هـ) رحمه الله تعالى .

٥٠- محمد بن موسى بن أحمد بن جار الله بن زايد السنبسي المكي ، سمع سنة (٨٤٩هـ) على الشيخ أبي الفتح المراغي «المسلسل بالأولية» ، وبعض الكتب الستة ، وتناولها ، توفي سنة (٨٧٧هـ) رحمه الله تعالى .

٥١- أحمد بن أحمد بن محمد البوني المغربي الأصل المكي شهاب الدين ، سمع سنة (٨٤٥هـ) وبعدها على الشيخ أبي الفتح المراغي مجلساً من « السنن » لأبي داود ، ومجلساً من « الترمذي » ، توفي سنة (٨٦٥هـ) رحمه الله تعالى .

٥٢- أحمد بن عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد المعطي الأنصاري المكي المالكي ، حضر على الشيخ أبي الفتح المراغي وهو في الثالثة سنة (٨٤٦هـ) بعض « مسلم » ، وفي سنة (٨٤٩هـ) ختم « البخاري » .

وسمع عليه « المسلسل بالأولية » ، ومجالس من « سنن أبي داود » ، و« الترمذي » ، و« ابن ماجه » ، وبعض الكتب الستة ، و« ثلاثيات البخاري » ، وبعض « الرسالة القشيرية » ، و« عوارف المعارف » ، و« التسهيل » ، وجميع « بانت سعاد » وسبب إنشادها وإسلام ناظمها من « السيرة » لابن هشام ، و« المسلسل بختم المجلس بالدعاء » ، وبعض « ديوان ابن الفارض » ، وبعض نظم سعد الدين ابن العربي ، ولبس منه الخرقه ، توفي سنة (٨٦٧هـ) رحمه الله تعالى .

٥٣- أحمد بن عبد اللطيف بن أحمد بن جار الله بن زائد السنبسي المكي الشافعي ، سمع على الشيخ أبي الفتح « الترمذي » ، و« السنن الصغرى » للنسائي ، و« ابن ماجه » ، و« البخاري » بأفوات ، وغالب « مسلم » ، و« أبا داود » خلا أربعة أبواب ، و« المسلسل بالأولية » ، وبعض الكتب الستة ، وتناولها ، وبعض « الموطأ » رواية يحيى بن يحيى ، وختم « الرسالة » ، وغير ذلك ، توفي سنة (٨٦٥هـ) رحمه الله تعالى .

٥٤- أحمد بن عبد الله بن فرج الأقباعي المكي ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي ختم « مسلم » ، توفي سنة (٨٥٥هـ) رحمه الله تعالى .

٥٥- أحمد بن علي بن عبد الله بن علي القرشي الشيبني المكي ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي غالب « البخاري » ، ومجلساً من « الترمذي » ، توفي سنة (٨٧٦هـ) رحمه الله تعالى .

٥٦- أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز القرشي الهاشمي العقيلي النويري المكي الشافعي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي المجلس الأخير من « الصحيحين » ، و« البردة » للبوصيري ، توفي سنة (٨٦٦هـ) رحمه الله تعالى .

٥٧- أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم الدمشقي المكي الشهير بابن حمام ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي ختم « مسلم » ، وبعض « سنن أبي داود » ، توفي سنة (٨٥٥هـ) رحمه الله تعالى .

٥٨- أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن قاسم العمري الحرازي ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي ختم « البخاري » ، وجميع « سنن ابن ماجه » خلا مجلساً واحداً ، وكثيراً من « سنن أبي داود » ، وجميع « البردة » ، و« ذخر المعاد في وزن بانت سعاد » للبوصيري ، وجميع « الشقراطسية » ، توفي سنة (٨٦٦هـ) رحمه الله تعالى .

٥٩- أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز الهاشمي العقيلي النويري المكي الشافعي الخطيب محب الدين أبو بكر ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « الحديث المسلسل بالأولية » ، و« الموطأ » رواية يحيى بن يحيى ، و« الرسالة » للشافعي ، و« السنن » للشافعي رواية المزني ، و« الألفية » في علم الحديث للعراقي ، وشرحها له ، و« الألفية » في السيرة للعراقي ، و« الشاطبية » ، و« الألفية » لابن مالك ، و« سنن ابن ماجه » ، و« الصحيحين » بأفوات ، و« سنن أبي داود » بأفوات ، وغير ذلك .

٦٠- أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي ابن ظهيرة القرشي المكي الشافعي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « الصحيحين » بأفوات ، وبعض « سنن أبي داود » ، و« سنن ابن ماجه » بكماله ، و« الرسالة » للشافعي ، وغير ذلك ، توفي سنة (٨٨٥هـ) رحمه الله تعالى .

٦١- أحمد بن محمد بن محمد المصري ثم المكي الحنفي الشاذلي المقرئ شهاب الدين المعروف بالمقدسي المُسَدِّي ، قرأ بمكة سنة (٨٤٩هـ) على الشيخ أبي الفتح المراغي « صحيح البخاري » ، توفي سنة (٨٦٥هـ) رحمه الله تعالى .

٦٢- أحمد بن يونس بن سعيد بن عيسى بن عبد الرحمن الحميري المغربي القسنطي نزيل الحرمين ، حج سنة (٨٤٩هـ) ، وجاور سنة (٨٥٠هـ) ، وسمع بها على الشيخ أبي الفتح المراغي « صحيح مسلم » وغيره ، توفي سنة (٨٧٨هـ) رحمه الله تعالى .

٦٣- إبراهيم بن علي بن محمد بن محمد بن حسين ابن ظهيرة القرشي المكي الشافعي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « الحديث المسلسل بالأولية » ، والكتب الستة بأفوات في « البخاري » فقط ، و« الموطأ » رواية يحيى بن يحيى خلا المجلسين الأولين وينتهيان إلى كتاب الزكاة ، و« الرسالة » للشافعي ، و« السنن » للشافعي رواية المزني ، و« إتحاف الزائر » لابن عساكر ، و« تاريخ المدينة » لوالده ، وغير ذلك ، توفي سنة (٨٩١هـ) رحمه الله تعالى .

٦٤- إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطبري المكي ، سمع بمكة من الشيخ أبي الفتح المراغي « الحديث المسلسل بالأولية » ، والمجلس الأخير من « الموطأ » رواية يحيى بن يحيى ، و« سنن أبي داود » ، و« سنن ابن ماجه » بأفوات فيهما ، والمجلس الأخير من « صحيح البخاري » ، وبعض

« جامع الترمذي » ، و« البردة » للبوصيري ، و« قصيدة البوصيري »
الهمزية ، توفي سنة (٨٧٣هـ) رحمه الله تعالى .

٦٥- إبراهيم بن محمد بن مصلح بن إبراهيم العراقي الأصل المكي المولد
والدار ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « صحيح مسلم » ، و« سنن
أبي داود » بفوتين فيه ، وغالب « البخاري » ، وختمه « الترمذي » مع
« العلل » خلا مجلسين ، وكثيراً من « السنن الصغرى » للنسائي ، وغالب
« سنن ابن ماجه » ، و« المولد النبوي » للعلائي ، و« الهمزية » للبوصيري ،
و« الشقراطسية » ، و« ذخر المعاد في وزن بانت سعاد » ، توفي سنة
(٨٧٤هـ) رحمه الله تعالى .

٦٦- بيرم خجا بن قشتدي ناظم المسجد الحرام المكي ، سمع بمكة سنة
(٨٥١هـ) على الشيخ أبي الفتح المراغي بعض كل من « السنن الصغرى »
للنسائي ، و« ابن ماجه » ، وجميع « سنن أبي داود » خلا مجلساً ، وجميع
« الترمذي » مع « العلل » خلا المجلس التاسع ، توفي سنة (٨٦٠هـ)
رحمه الله تعالى .

٦٧- حسن بن محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف الأنصاري المكي
الشهير بالمرجاني ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي « البخاري »
بأفوات ، و« مسلماً » بأفوات ، وغالب كل من « سنن أبي داود » ،
و« النسائي » ، وبعض « الترمذي » ، وكثيراً من « سنن ابن ماجه » ،
و« الموطأ » بأفوات ، وبعض كل من « الرسالة » للشافعي ، و« المصابيح » ،
و« المشكاة » ، و« مشارق الأنوار » للصاغاني ، و« الأذكار » ، و« الشفا » ،
و« شرح السنة » للبعثي ، و« جامع الأصول » لابن الأثير ، و« الرسالة
القشيرية » ، و« الإحياء » ، و« التنبيه » ، و« الحاوي الصغير » ،
و« المنهاج » للنووي ، و« تلخيص المفتاح » ، و« عوارف المعارف » ،

و« المسلسل بالأولية بختم المجلس بالدعاء » ، وجميع « المولد النبوي » للعلائي ، و« الدرة السنية في مولد خير البرية » ، و« القصيدة الهمزية » للبوصيري ، و« الشقراطسية » ، توفي سنة (٩٠٠ هـ) رحمه الله تعالى .

٦٨- رمضان بن سلامة بن وهيب بن سلامة الملوي المصري ، سمع سنة (٨٥٩ هـ) على الشيخ أبي الفتح المراغي « المسلسل بالأولية » ، و« جزء ابن فارس » ، توفي سنة (٨٦٨ هـ) رحمه الله تعالى .

٦٩- ظهيرة بن محمد بن محمد بن حسين بن علي القرشي المخزومي المكي المالكي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « صحيح البخاري » ، و« سنن أبي داود » ، و« سنن النسائي الصغرى » ، و« سنن ابن ماجه » بأفوات فيهم ، وغير ذلك ، توفي سنة (٨٦٨ هـ) رحمه الله تعالى .

٧٠- عبد الأول بن محمد بن إبراهيم بن أحمد المرشدي المكي الحنفي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي بقراءته « صحيح مسلم » ، و« سنن ابن ماجه » ، و« صحيح البخاري » ، و« سنن أبي داود » بأفوات فيهما ، توفي سنة (٨٧٢ هـ) رحمه الله تعالى .

٧١- عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الدمشقي نزيل مكة المعروف بابن قيم الجوزية ، وهو غير صاحب « زاد المعاد » ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي غالب « المولد النبوي » للعلائي ، توفي سنة (٨٥٦ هـ) رحمه الله تعالى .

٧٢- عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله بن أسد اليافعي المكي الشافعي ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي « المسلسل بالأولية » ، وغالب « سنن أبي داود » ، وجميع « ابن ماجه » خلا ثلاثة أفوات ، وبعض « البخاري » ، وكثيراً من « مسلم » ، وختم « الموطأ » رواية يحيى بن يحيى ،

وختم « الرسالة » للشافعي ، و« المولد النبوي » للعلائي ، و« البردة » ،
وبعض « الهمزية » للبوصيري ، وجميع « ذكر المعاد في وزن بانت سعاد »
للبوصيري ، توفي سنة (٨٧٨ هـ) رحمه الله تعالى .

٧٣- عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن عمر المكي الحنفي
المعروف بابن النحاس ، سمع الحديث على الشيخ أبي الفتح المراغي
« المسلسل بالأولية » مرات من لفظه ، و« الموطأ » رواية يحيى بن يحيى ،
و« الرسالة » للشافعي ، و« السنن » له رواية المزني ، و« إتحاف الزائر » لابن
عساكر ، و« بانت سعاد » لكعب وسبب إنشادها وإسلام ناظمها من
« السيرة » ، و« البردة » ، وختم كل من « البخاري » و« مسلم » ، و« السنن
الصغرى » للنسائي ، و« ابن ماجه » ، وجميع « تاريخ المدينة » للزين المراغي
بفوت المجلس الثالث ، توفي سنة (٨٨٥ هـ) رحمه الله تعالى .

٧٤- عبد الرحيم بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الله بن ظهيرة القرشي المكي
الشافعي المشهور بزين الدين ، سمع بمكة من الشيخ أبي الفتح المراغي
المجلس الأخير من « صحيح مسلم » ، و« السنن الصغرى » للنسائي ، ومن
« سنن ابن ماجه » ، توفي سنة (٨٨٢ هـ) رحمه الله تعالى .

٧٥- عبد العزيز بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الوهاب العثماني المراغي
الطهطاوي ثم المكي عز الدين ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي « صحيح
البخاري » مرتين بأفوات ، و« سنن أبي داود » ، و« ابن ماجه » ، و« السنن
الصغرى » للنسائي ، و« الترمذي » مع « العلل » بفوت يسير مجهول في
الثاني ، و« بانت سعاد » ، و« البردة » ، والأول من « مسلسلات العلائي » ،
والجزء الخامس من « مشيخة النجيب » الصغرى ، وغير ذلك ، توفي سنة
(٨٦٧ هـ) رحمه الله تعالى .

٧٦- عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي

الأنصاري السعدي العبادي المالكي ، قرأ على الشيخ أبي الفتح المراغي الكتب الستة ، و« الموطأ » رواية يحيى بن يحيى ، و« السنن » للشافعي رواية المزني ، وغير ذلك ، توفي سنة (٨٨٠ هـ) رحمه الله تعالى .

٧٧- عبد القادر بن عبد اللطيف بن محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي الحنبلي ، سمع من الشيخ أبي الفتح المراغي « صحيح البخاري » ، وبعض « السنن الصغرى » للنسائي ، و« العلل » للترمذي ، والمجلس الأخير من « سنن ابن ماجه » ، توفي سنة (٨٩٧ هـ) رحمه الله تعالى .

٧٨- عبد القادر بن علي بن جار الله بن زايد السنيسي المكي الشهير بعبيد مصغراً ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي ختم « الموطأ » رواية يحيى بن يحيى ، وختم « البخاري » ، وغالب ختم « أبي داود » ، وبعض « الرسالة » للشافعي ، توفي سنة (٨٧٤ هـ) رحمه الله تعالى .

٧٩- عبد الكريم بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الكريم القرشي الزبيري البصري الشهير بجلال ديلم ، سمع على أبي الفتح المراغي بعض « البخاري » ، وختمه ، وختم « مسلم » ، وكثيراً من « سنن ابن ماجه » ، ومجلساً من « سنن أبي داود » ، و« ذخر المعاد في وزن بانت سعاد » ، و« البردة » للبوصيري ، توفي سنة (٨٥٥ هـ) رحمه الله تعالى .

٨٠- علي بن عبد الكريم بن محمد بن محمد بن علي القرشي الزبيري البصري المكي ، سمع على الشيخ أبي الفتح المراغي « صحيح مسلم » ، و« البخاري » بأفوات ، وغالب « السنن الصغرى » ، و« الترمذي » مع « العلل » بفوت أربعة مجالس ، وجميع « البردة » ، توفي سنة (٨٧٠ هـ) رحمه الله تعالى .

٨١- علي بن محمد بن أحمد العجلي القبلاني الديلمي الشهير بالديلمي ، سمع وهو شيخ سنة (٨٤٥ هـ) على الشيخ أبي الفتح المراغي كثيراً من « سنن

أبي داود » ، وجميع « الشقراطية » ، وغالب « سنن ابن ماجه » ، و« ذكر المعاد في وزن بانت سعاد » للبوصيري ، وبعض « البخاري » .

وغيرهم كثير ممن قرأ عليه وأخذ منه وسمع عليه رحمهم الله تعالى جميعاً ، ونفعنا بعلومهم ومؤلفاتهم ، آمين .

قال الإمام السخاوي في « الضوء اللامع » (١٦٥ / ٧) : (وأخذ عنه الأكابر ، وقرأ عليه التقي ابن فهد باليمن ، وكنتُ ممن أخذ عنه الكثير) .

مسموعات أبي الفتح المراغي :

وهي الكتب الكبار والأجزاء القصار ، منها ما قرأه على المؤلفين أو سمعه منهم ، ومنها ما سمعه من مشايخه وبالسند المتصل منهم إلى المؤلفين رحمهم الله تعالى ، وأذكرها هنا كما ذكرها النجم ابن فهد في « الفتح الرباني » ، وهي :

١- نسخة حديث إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري .

٢- التنبيه في الفقه الشافعي للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي .

٣- عدة المرشدين وعمدة المسترشدين في أحكام الخرقه والنسبة والصحة .

٤- تلخيص القواعد الوفية في أصل خرقه الصوفية .

٥- موجبات الرحمة وعزائم المغفرة .

٦- عصمة أولي الأبواب من الزيغ والزلل والشك والارتباب .

٧- الشهاب الثاقب في الرد على بعض ذوي المناصب .

٨ - السلطان المبين والبرهان المستنير .

٩- القصيدة المسماة : الوسيلة الأحدية والفضيلة الأحمدية .

- ١٠- جواب الشيخ محيي الدين ابن الرداد .
- ١١- رسالة إنشاء الإمام محيي الدين ابن الرداد .
- ١٢- رسالة الشيخ شهاب الدين ابن الرداد إلى القاضي موفق الدين علي بن أبي بكر الناشري في قول بعض السادة المشايخ الصوفية .
- ١٣- السنن الكبير للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي .
- ١٤- السنن الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، رواية أبي بكر محمد بن معاوية بن الأحمر .
- ١٥- السنن الصغرى لأبي عبد الرحمن النسائي ، اختصار أبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن السني الدِّينَوْرِي وروايته عنه ، وهو ما ذهب إليه فريق من العلماء ، والمعروف وما عليه الغالبية من العلماء أن « السنن الصغرى » هو من مؤلفات النسائي نفسه وابن السني مجرد راوية عنه ، والله تعالى أعلم .
- ١٦- الجزء الثاني من الطهارة لأبي عبد الرحمن النسائي .
- ١٧- كتاب الجمعة من « السنن الكبرى » للنسائي رواية أبي الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه النيسابوري عنه .
- ١٨- مشيخة أبي العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي تخريج الحافظ جمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهري .
- ١٩- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي .
- ٢٠- المستخرج على صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري تخريج الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني .
- ٢١- الرحلة في طلب الحديث للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي .

٢٢- جزء من إملاء الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي ، ويعرف بجزء ابن قُلُنبَا .

٢٣- ثلاثيات مسند الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني تخريج إسماعيل بن عمر المقدسي .

٢٤- جزء آدم بن أبي إياس العسقلاني ، وهو كله من حديث أبي الشيخ ، وليس فيه عن آدم سوى الحديث الأول .

٢٥- فضائل العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه للحافظ أبي القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي .

٢٦- فضائل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم للقاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي المالكي .

٢٧- الترغيب والترهيب للحافظ أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني .

٢٨- تحقيق النصر بتلخيص معالم دار الهجرة للعلامة قاضي القضاة زين الدين أبي بكر بن الحسين العثماني المراغي والد المؤلف .

٢٩- الوافي تكملة الكافي للعلامة قاضي القضاة زين الدين أبي بكر بن الحسين العثماني المراغي والد المؤلف .

٣٠- العمدة في شرح الزبد للعلامة قاضي القضاة زين الدين أبي بكر بن الحسين العثماني المراغي والد المؤلف .

٣١- مشيخة زين الدين أبي بكر بن الحسين القرشي المراغي تخريج الحافظ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن موسى بن علي المراكشي .

٣٢- أربعون حديثاً على أربعين شيخاً من عوال شيوخ زين الدين أبي بكر بن الحسين المراغي تخريج الحافظ الكبير شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني .

٣٣- جزء من حديث أبي طاهر الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيل الأسدي البالسي .

٣٤- جزء من حديث الفقيه أبي علي الحسن بن الحسين بن حمکان .

٣٥- جزء فيه حكاية مجالس من أمالي أبي محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري في فضل شهر رمضان .

٣٦- المجالس العشرة من أمالي أبي محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال البغدادي .

٣٧- مشارق الأنوار للعلامة رضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصاغاني .

٣٨- جزء من حديث أبي عبد الله الحسين بن الحسن الغضائري عن شيوخه .

٣٩- مصابيح السنة لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي .

٤٠- مجلس من أمالي أبي القاسم حمزة بن محمد بن علي الكناني ، ويعرف بمجلس البطاقة .

٤١- جزء فيه أحاديث مسلسلات من رواية الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلي العلائي تخريجه لنفسه .

٤٢- المجلس المعروف بفوائد الحاج تخريج صلاح الدين العلائي .

٤٣- المعجم الصغير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني .

٤٤- كتاب السنن للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني على ترتيب رواية الخطيب من رواية أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي ، ومن رواية ابن داسة ، وهي أتم الروايات .

٤٥- رسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكة المشرفة في وصف كتابه « السنن » .

٤٦- المسند أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي .

٤٧- المنتخب من مسند أبي محمد عبد بن حميد الكشّي ، وهو الموجود في أيدي الناس .

٤٨- نسخة حديث أبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني ، وحديث أبي زكريا يحيى بن صالح الوُحاطي المشهور ، وفيها من حديث أبي القاسم القصار بن جعفر بن محمد بن أحمد التميمي عن شيوخه .

٤٩- الأربعون المسماة بشعار الأبرار في الأدعية والأذكار المخرجة من مسموعات الشيخ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن المبارك الغزي الشهير بابن الشيخة ، تخريج الحافظ عرس الدين خليل بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الأقفهي .

٥٠- الثبات عند الممات للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي .

٥١- الألفية في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم المسماة بالدرة السنية في السيرة الزكية نظم الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي .

٥٢- الألفية في علم الحديث المسماة بالتبصرة والتذكرة نظم الحافظ زين الدين العراقي .

٥٣- شرح الألفية في علم الحديث كلاهما للحافظ زين الدين العراقي .

٥٤- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح للحافظ زين الدين العراقي .

٥٥- جزء فيه الكلام على مسألة قص الشارب ، وجزء فيه الكلام على تاريخ
تحريم الربا كلاهما للحافظ زين الدين العراقي .

٥٦- الاستعاذة بالواحد في إقامة جمعيتين في مكان واحد للحافظ زين الدين
العراقي .

٥٧- جزء فيه الردّ على الإمام أبي الفضائل الصاغاني فيما ذكر أنه في كتاب
الشهاب للقضاعي من الأحاديث الموضوعة للحافظ زين الدين العراقي .

٥٨- إتحاف الزائر وإطراف المقيم السائر للحافظ أبي اليمن عبد الصمد بن
عبد الوهاب بن عساكر .

٥٩- المعجم المترجم للحافظ زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن
عبد القوي المنذري .

٦٠- عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي .

٦١- الرسالة للأستاذ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري .

٦٢- الجزء الخامس من مشيخة النجيب عبد اللطيف بن عبد المنعم
الحراني تخريج الشريف عز الدين أبي القاسم أحمد بن محمد بن عبد الرحمن
الحسيني .

٦٣- الجزء السابع من المعجم المخرج من إجازات النجيب الحراني تخريج
الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد الظاهري .

٦٤- جزء من حديث أبي محمد عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس .

٦٥- مسند الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .

٦٦- المنهاج في الأصول لقاضي القضاة ناصر الدين عبد الله بن عمر بن
محمد بن علي البيضاوي .

٦٧- حديث حماد بن سلمة جمع عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي في ثلاثة أجزاء .

٦٨- فضل رمضان المعظم للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا .

٦٩- جزء فيه ذكر الباقيات الصالحات للحافظ شرف الدين أبي محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياني .

٧٠- مشيخة شيخ الشيوخ أبي أحمد عبد الوهاب بن علي بن علي بن سكينه تخريج ابن النجار في جزءين .

٧١- جزء من حديث أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري .

٧٢- جزء من حديث أبي عمرو عثمان بن عمر الدراج .

٧٣- نفائس الأحكام للإمام موفق الدين علي بن أبي بكر الأزرق الهمداني الحسيني .

٧٤- حديث علي بن حجر السعدي رواية أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة عنه .

٧٥- جزء من حديث القاضي أبي الحسن علي بن عمر القصار .

٧٦- المجتبى من السنن للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني .

٧٧- جزء فيه أحاديث عوال وفوائد وإنشادات عن الشيوخ الثقات من حديث أبي القاسم علي بن محمد بن علي الكوفي النيسابوري عن شيوخه .

٧٨- عوارف المعارف للشيخ الكبير شهاب الدين عمر بن محمد السهروردي .

٧٩- الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي .

٨٠- القصيدة المعروفة بالشاطبية الموسومة بـحـرز الأمانـي ووجه التهاني في القراءات نظم الإمام أبي القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي .

٨١- الموطأ لإمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبـحي رواية يحيى بن يحيى الليثي عنه .

٨٢- المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح لقاضي القضاة صدر الدين محمد بن إبراهيم السلمي المناوي .

٨٣- التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة للحافظ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن خلف المطري .

٨٤- السنن للإمام الأعظم أبي عبد الله محمد بن إدريس المـطـلبي الشافعي رواية أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني عنه .

٨٥- الرسالة للإمام أبي عبد الله الشافعي التي أرسل بها إلى الإمام عبد الرحمن بن مهدي .

٨٦- الجامع الصحيح المسند من سنن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته وأيامه وأموره للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري بروايات وطرق .

٨٧- كتاب الأربعين للحافظ أبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الآجري .

٨٨- جزء من حديث أبي الطيب محمد بن حميد بن محمد بن سليمان الحوراني الدمشقي عن شيوخه .

٨٩- مسند الشهاب للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي .

- ٩٠- جزء من حديث أبي منصور محمد بن سليمان بن داود بن سليمان بن داود بن الوكيل وابن الهيثم وابن الجلاب وابن قولويه وابن محمود .
- ٩١- جزء من حديث القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين الجعفي الكوفي .
- ٩٢- معجم العلامة الحافظ قاضي القضاة جمال الدين أبي حامد محمد بن عبد الله بن ظهيرة القرشي المخزومي تخريج الحافظ غرس الدين أبو الصفا خليل بن محمد الأقفهي .
- ٩٣- المشكاة للإمام ولي الدين محمد بن عبد الله التبريزي الخطيب .
- ٩٤- الخلاصة الموسومة بالألفية في علم العربية نظم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني .
- ٩٥- كتاب التسهيل في النحو للإمام أبي عبد الله محمد ابن مالك الجياني .
- ٩٦- نوارد الأصول في معرفة أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم الملقب بسلوة العارفين وبستان الموحدين وحقائق الموقنين للإمام العارف بالله أبي عبد الله محمد بن علي الحكيم الترمذي .
- ٩٧- الجامع الكبير (سنن الترمذي) والعلل بآخره للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي .
- ٩٨- شمائل النبي صلى الله عليه وسلم لأبي عيسى الترمذي .
- ٩٩- عوالي حديث أبي عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد الفراوي الصاعدي ، وهي مئة حديث تخريج ابنه أبي البركات عبد الله .
- ١٠٠- السيرة النبوية المسماة عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير للحافظ أبي الفتح محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس اليعمري .

١٠١- بداية الهداية لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي .

١٠٢- كتاب الأربعين عن الصحابة الأربعين مخرج من مسموعات الإمام محيي الدين أبي سعد محمد بن يحيى بن منصور الشيباني تخريج الإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد المالكي .

١٠٣- كتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني .

١٠٤- الأربعون المختارة في فضل خصال الحج والزيارة للحافظ أبي بكر محمد بن يوسف بن موسى بن مسدي .

١٠٥- الجامع الصحيح بنقل العدل عن العدل للإمام أبي الخير مسلم بن الحجاج القشيري .

١٠٦- الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفاء للحافظ علاء الدين مغلطاي .

١٠٧- السباعيات والثمانيات المخرجة لدار إقبال مؤسسة خاتون ابنة الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب تخريج الحافظ جمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن الظاهري .

١٠٨- كتاب المنهاج في الفقه للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي .

١٠٩- كتاب الأذكار ، وكتاب تصحيح التنبيه ، وكتاب تحرير ألفاظ التنبيه كلها للإمام العلامة النووي .

مؤلفاته :

١- المشرع الروي من منهاج النووي^(١) :

كتب نسخة منه أحمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي المكي الشافعي ؛ كما في « الدر الكمين » (١ / ٥٥١) .

٢- تلخيص أبي الفتح لمقاصد الفتح :

وهو اختصار فتح الباري للحافظ ابن حجر . كتب نسخة منه أيضاً أحمد بن محمد ابن فهد المكي الشافعي ؛ كما في « الدر الكمين » (١ / ٥٥١) .

٣- أجزاء حديثية :

قال صاحب « ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد » (١ / ٤٥) : (سمع من أبي حزم القلانسي . . . أجزاء لشيخنا أبي الفتح ابن أبي بكر المراغي) ، يظهر من هذا النص أن المراغي كانت له أجزاء حديثية ، ولم أر ذكر ذلك عند غيره ، والله تعالى أعلم .

٤- الفتح الرباني بجمع مرويات الشيخ أبي الفتح العثماني : تخريج النجم ابن فهد .

(١) قال صاحب « طبقات صلحاء اليمن » (ص : ٣٤٢) : (ومنهم الشيخ الفقيه العلامة أبو الفتح ابن الشيخ زين الدين المراغي المدني ، وفد إلى اليمن بعد سنة « ٨١٠ هـ » بأيام السلطان الناصر فأحسن إليه وقلده بما يحق له ، فوصل إليه الطلبة للعلم الشريف ، وقرؤوا عليه وأخبرهم بمشايخه ، وأن منهم ابن حجر وصالح البلقيني ، وأنه صنف شرحاً للمنهاج سماه : « المشرع الروي في شرح منهاج النووي » في أربعة مجلدات . . . وقال الحافظ السخاوي في « الضوء اللامع » (٧ / ١٦٤) : (وشرح « المنهاج » الفرعي شرحاً حسناً مختصراً في أربع مجلدات . . .) ، وقال في « التحفة اللطيفة » (٢ / ٤٥٧) : (في ثلاث مجلدات) .

الأعمال التي قام بها :

- أكثر أوقات أبي الفتح المراغي كانت في التدريس والتسميع والإفادة .
- ولي مشيخة التصوف بالخانقاه الزمامية بمكة المشرفة بعد موت شيخها أحمد بن أحمد بن جوقان الشاذلي الواعظ سنة (٨٥٠ هـ) كما في « الدر الكمين » (٩٠ / ١) .
- ثم ولي مشيخة الصوفية بالخانقاه الجمالية بمكة أيضاً أول ما أنشئت سنة (٨٥٧ هـ) ، مع إسماعيل الحديث ، واستمرت بيده إلى أن مات ؛ كما في « الدر الكمين » (٩٠ / ١) .
- حدث بمكة المشرفة .
- حدث بالمدينة المنورة بعد سؤال أخيه أبي الفرج المراغي له في ذلك .
- حدث باليمن ودرس بها ، بنى أحد ملوك اليمن مدرسة لأجله ، وجعل له فيها معلوماً وافراً كان يحمل إليه بعد انتقاله عنها برهة .
- ولي تدريس السيفية بتعز .
- وولي أيضاً تدريس مريم بزبيد .

طريقة تحديثه وتدريسه :

كان على مجلس سماع الشيخ أبي الفتح المراغي الهيئة والأنس والوقار والسكينة .

قال ابن فهد في « الدر الكمين » (٩٠ / ١) : (لا يوجد في زماننا هذا بل قبله من مدة طويلة من يحدث على طريقته ، فإنه كان عنده تحر شديد في الرواية ، بحيث لا يدع القارئ يتجاوز لفظاً ولا حرفاً إلا بينه وأعربه) .

ثم ذكر طريقته ، وهي هذه :

- يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كلما ذكر .
- ويترضى عن الصحابة كلما مرّ ذكرهم .
- يقرأ في أول كل مجلس يُقرأ عليه فيه الفاتحة وسورة الإخلاص ثلاث مرات ، ويهديها لمشايخه .
- إذا ختم عليه كتاب قرأ يوم ختمه قبل الختم سورة يس وسورة الملك وسورة الإخلاص ثلاث مرات وسورة الفلق وسورة الناس والفاتحة وفاتحة البقرة وخاتمتها وآية الكرسي ، ويهدي ثواب ذلك في صحائف مشايخه ومؤلف الكتاب .
- وكذلك يفعل يوم الابتداء .
- ثم قال : (وهو فرد في ذلك ، لم يُر مثله) .
- ثناء العلماء عليه وبعض أوصافه :
- قال النجم ابن فهد في ديباجة « الفتح الرباني » :
- (سيدنا الإمام العلامة الزاهد الخاشع الناسك العابد شيخ طابة وفقهها وشيخ الفتوى والتدريس بها ، ومن يُرجع إليه عند النزاع ، وعليه انطبق الإجماع) .
- وقال المقرئ في « درر العقود الفريدة » (٣ / ٣٤٠) :
- (وبرع في الفقه وغيره . . . وهو الآن من أعيان فقهاء المدينة النبوية) .
- قال الحافظ السخاوي في « الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر » (٢ / ٧٠٨) عند ذكر فتح الباري :
- (شيخنا الإمام الرُّحلة المكثر) .

- وقال في « الضوء اللامع » (١٦٤-١٦٥) :

(وتنبه وبرع في الفقه وأصوله والنحو والتصوف ، وأتقن جملة من ألفاظ الحديث وغريب الرواية . . .

وكان يسلك في تحديثه التحري والتشدد . . .

كل ذلك مع الثقة والأمانة والصدق والعبادة والزهد والورع والهيبة والوقار وسلوك الأدب وتسكين الأطراف ونور الشبهة والتواضع والهضم لنفسه وكثرة التلاوة ، وطرح التكلف في مسكنه ومطعمه وملبسه والتقنع باليسير والاقتصاد ، وحسن التآني والانجماع عن الناس والإقبال على ما يهمه ، وقلة الكلام فيما لا يعنيه ، وشدة التحري في الطهارة ، والغضب لله وعدم الخوف فيه من لوم لائم ، وحسن الاعتقاد في المنسوين للصالح . . .

وقد قال البقاعي : إنه تقدم في العلوم وبرع جداً سيما في الفقه ، وغلب عليه الانقطاع عن الناس والتخلي والعزلة ولزوم بيته مع حسن سمته وكثرة تواضعه وهضم نفسه واقتصاده وحسن تأنيه) .

- وقال السخاوي في « التحفة اللطيفة » كلاماً شبيهاً بما في « الضوء اللامع »

ثم قال (٤٥٨ / ٢) :

(ولو بسطت ترجمته . . لكان فيها لطائف ، وهو ممن ذكره المقرئ في عقوده ، وقال : إنه جال البلاد ، وبرع في الفقه وغيره . انتهى ، ولم يزل على أوصافه حتى مات . . .) .

- وقال الإمام السيوطي في « نظم العقيان » (ص : ١٣٩) :

(الشيخ الإمام العلامة الصالح أبو الفتح . . تقدم في العلوم وخصوصاً الفقه . . .) .

- وقال عبد الوهاب البريهي في « طبقات صلحاء اليمن » (ص : ٣٤٢) :
(الشيخ الفقيه العلامة أبو الفتح . . .) .

- وقال نجم الدين الغزي في « الكواكب السائرة » (١ / ٢٣٥) عند ذكر
ترجمة الحافظ عبد الرحمن بن محمد الأوجاقي :

(وسمعه - أي : الحديث المسلسل بالأولية بالمسجد الحرام من شيخ
الإسلام أبي الفتح محمد شرف الدين ابن الحافظ أبي بكر المراغي) .

- وقال محمد عبد الحي الكتاني في « فهرس الفهارس » (٢ / ٥٥٢) :
(المراغي الصغير : هو الولي العالم الرباني أبو الفتح . . .) .

- وقال حاجي خليفة في « سلم الوصول إلى طبقات الفحول » (٣ / ٦٢) :
(الإمام شرف الدين أبو الفتح . . . وكتب كثيراً بخط حسن ، وبرع في
الفنون . . .) .

- وقال عمر بن فهد الهاشمي المكي في « الدر الكمين بذيل العقد الثمين »
(١ / ٨٧) :

(العلامة الزاهد شرف الدين أبو الفتح . . . برع في الفقه والنحو والأصول
والتصوف . . . حدث بمكة بالكتب الستة وغيرها . . . ولا يوجد في زماننا هذا
بل قبله من مدة طويلة من يحدث على طريقته . . . وكان على مجلس سماعه
الهيئة والأنس والوقار والسكينة . . . وكان إماماً علامة عابداً زاهداً خيراً ديناً
ورعاً متواضعاً منجمعاً ، جميل الصورة منور الشبهة كثير الوقار ، قليل الكلام
فيما لا يعنيه ، متبعاً للسنّة في جميع أحواله وأقواله ، شديد التوقي في
الطهارة ، كثير التلاوة لكتاب الله ، ذا صيانة وصدق وعفاف ، طارحاً
للتكلف ، مقتصداً في مسكنه ومطعمه وملبسه يلبس الثياب القصيرة الأكمام
والذيل ويحضر بها المجامع مع الانجماع عن الناس وملازمة ما يعنيه من

الاشتغال ، وعليه سيماء الخير لائحة ، ويغضب لله ولا يخاف فيه لومة لائم ، وفي خلقه حدة) .

- وقال الشوكاني في « البدر الطالع » (ص : ٦٩٩) :

(برع في الفقه وأصوله والنحو والتصوف ، وأتقن جملة من الحديث وغريب الرواية) .

وفاته :

- قال الحافظ السخاوي في « الضوء اللامع » (١٦٥ / ٧) :

(غلب عليه الانقطاع عن الناس والتخلي والعزلة ولزوم بيته مع حسن سمته وكثرة تواضعه وهضمه نفسه واقتصاده وحسن تأنيه) .

ثم قال :

(ولم يزل على أوصافه حتى مات وهو ممتع بحواسه شهيداً بالبطن بمكة في ليلة الأحد سادس عشر المحرم سنة تسع وخمسين ، وصلي عليه ضحى عند باب الكعبة ودفن بالمعلاة بالقرب من خديجة الكبرى والفضيل بن عياض ، وكان له مشهد عظيم) .

ثم قال :

(وصلي عليه بالجامع الأموي من دمشق وبغيره صلاة الغائب) .

- وقال ابن فهد في « الدر الكمين » (٩١ / ١) : (حضرت الصلاة عليه ودفنه ، رحمه الله وإيانا والمسلمين) .

* * *

وصف النسخ الخطية

أكرمنا الله تعالى بنسختين خطيتين من كتاب « المشرع الروي من منهاج النووي » عند تحقيقه وإخراجه من ظلمات الرفوف إلى نور المطبوعات ، فله سبحانه وتعالى الحمد والمنة على ذلك .

النسخة الأولى

نسخة كاملة تامة من مكتبة طورخان التركية والدة السلطان غازي محمد خان رحمهما الله تعالى ، جزءان في مجلد واحد ، الأول ينتهي بانتهاء (كتاب البيع) ، ثم تأتي ورقة فارغة وبعدها يبتدئ (كتاب النكاح) بـ (بسم الله الرحمن الرحيم . رب يسر وأعن يا كريم) ، وإلى آخر الكتاب .

تقع هذه النسخة تحت رقم (١٣٥) في (٥٣٤) ورقة ، عدد سطور الصفحة الواحدة (٣٣) سطراً ، عدد كلمات السطر الواحد بين (٢٠) و (٢٥) كلمة .

خطها نسخي جميل ، وعلى هامشها بعض التصحيحات ، وهي قليلة .
الكتب والأبواب والفصول وكلمات : (قوله) قبل المتن ، و (التنبيه) ، و (فرع) ، و (فائدة) ونحوها باللون الأحمر .

وكاتبها : فتح الله بن عبد الله بن عبد القادر الهرمزي الناسخ نزيل الحرمين الشريفين ، وانتهى من كتابتها صبيحة يوم الأربعاء تاسع عشرين شهر ذي الحجة الحرام آخر سنة (٨٩٦ هـ) بمكة المشرفة شرفها الله تعالى .

ورمزنا لها بـ (أ) .

النسخة الثانية

نسخة تامة أيضاً ، من مكتبة ليدن بهولاندا ، ثلاثة أجزاء في مجلد واحد ، الجزء الأول ينتهي بانتهاء (كتاب الرهن) ، وفي آخره : (تم الجزء الأول من « المشرع الروي في شرح على منهاج النووي » رحمهما الله^(١) في السادس عشر من شهر ذي القعدة سنة ثلاث وثمانين وثمان مئة ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين) .

وعلى يسار هذه العبارة على الهامش : (بلغت المقابلة بقدر الإمكان وعلى الله التكلان في يوم الخميس الثلاثين من شعبان سنة أربع وتسع مئة) .
ويبتدئ الجزء الثاني بـ (بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً) .

وينتهي بانتهاء (كتاب الطلاق) ، وفي آخر هذا الجزء : (نجز الجزء الثاني من « المشرع الروي في شرح منهاج النووي » رحمه الله في السادس والعشرين من شهر شعبان المعظم سنة ثلاث وثمانين وثمان مئة ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على محمد وآله وصحبه أجمعين) .

وعلى يمين هذه العبارة : (الحمد لله . أتم الفقيه الأوحد العالم زين الدين عبد القادر بن شعبان المصري قراءة هذا الجزء على جامعته تجاه الكعبة شرفها الله تعالى ، وأتم عليه نعمه في يوم الثلاثاء رابع عشري جمادى الآخرة سنة إحدى وخمسين وثمان مئة^(٢) . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم) .

(١) كذا في النسخة ، ولعله يريد الماتن والشارح معاً . وكأنه ضرب على كلمة (شرح) في عنوان الكتاب ، والعنوان فيه ركاقة .

(٢) ترجمة عبد القادر هذا في « الضوء اللامع » (٢٧٧/٤) ، وقال السخاوي عنه : (وجاور مكة في سنة إحدى وخمسين فأخذ عن أبي الفتح المراغي شرحه لـ « المنهاج » ، وسمع عليه أشياء) . وقال بأنه توفي سنة (٨٩٢ هـ) رحمهم الله تعالى .

وفوقها : (هذه السطور منقولة من خط الشارح رحمة الله عليه) .

وبجنبها : (بلغ بحمد الله تعالى وتوفيقه) .

ويتبدئ الجزء الثالث بـ (كتاب الرجعة) ، وبـ (بسم الله الرحمن الرحيم .
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم) .

وفي آخر هذا الجزء : (تم الجزء الثالث من « المشرع الروي » ، وبتمامه
تم جميع الكتاب تأليف الشيخ الإمام العلامة شرف الدين أبي الفتح محمد ابن
الشيخ الإمام العلامة قاضي القضاة زين الدين^(١) أبي بكر بن الحسين بن عمر
القرشي العثماني المراغي المدني الشافعي ، فسح الله في مدته وأفاض علينا
وعلى المسلمين من بركته ، آمين . والحمد لله رب العالمين ، وصلّى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) .

ثم قال : (زبره الفقير محمد بن علي بن حسن بن حسين الفرمدي ،
ستر الله عيوبه وغفر ذنوبه .

ونجز الكتاب في يوم السرور يوم الجمعة الثامن عشر من شهر ذي الحجة
الحرام صح^(٢) ثلاث وثمانين وثمان مئة . اللهم صل على محمد وعلى آله
وأصحابه وأزواجه وذرياته وأهل بيته والتابعين لهم) .

وعلى يسار هذه العبارة : (انتهت قراءة الفقيه زين الدين ابن شعبان على
جامعه تجاه الكعبة شرفها الله تعالى . والحمد لله وحده ، وصلّى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم سنة إحدى^(٣) وخمسين وثمان مئة) .

(١) قوله : (الدين) غير موجود في الأصل .

(٢) قوله : (صح) كذا في الأصل ، لعله كان يريد أن يكتب : (سنة) ، والله تعالى أعلم .

(٣) كلمة (إحدى) غير موجودة في الأصل ، زدتها من عندي بناء على ما سبق في آخر الجزء الثاني ، ونص السخاوي في « الضوء اللامع » السابق آنفاً ، والله تعالى أعلم .

وفوق هذا القيد : (هذه السطور منقولة من خط المصنف الشارح ، عليه الرحمة والرضوان) .

وفي بداية هذه النسخة أوراق فيها فوائد فقهية وتاريخية وفهرست هذه الأجزاء الثلاثة ، وعنوان الكتاب ، وخاتم والد الناسخ علي الفرمدي .

ومن تلك الفوائد :

سنة ولادة الناسخ محمد الفرمدي ، قال : (ولادة الفقير الحقير محمد بن علي الفرمدي وقت عصر يوم الجمعة الثامن من شهر شوال سنة خمس وستين وثمان مئة) .

ويستفاد من هذا التاريخ وتاريخ نسخ هذه النسخة أن عمر الناسخ كان ثمانين عشرة سنة عند كتابة هذه النسخة .

ومما قال : (ولادة أخي ومخدومي أبي محمد تاج الدين حسن ابن أبي الحسن زين الدين علي الفرمدي خلد الله تعالى ظلهما ما دامت الأرض والسماء في يوم الجمعة السادس من شهر شوال سنة ثلاث وأربعين وثمان مئة) .

وقال أيضاً : (ولادة أخي وقرّة عيني أبو سعيد سعد الدين محمد طول الله تعالى عمره حائزاً لجميع السعادات الدينية والدنيوية ، وجعله من العلماء الراسخين ضحى يوم الخميس الحادي والعشرين من شهر جمادى الأخرى سنة تسع وثمانين وثمان مئة) .

وبخط مغاير على الورقة نفسها ما يلي : (قد ولد الولد الأعز قرّة عين الأحباب ودرة زين الأصحاب محيي الدين محمد أنبته الله نباتاً حسناً ورزقه علماً نافعاً وعملاً صالحاً ، وجعله من العلماء الراسخين والفقراء الصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً ليلة يوم الأحد قريب السحر التاسع من شهر ربيع الثاني سنة تسعين وثمان مئة) .

وقال : (ولد الولد الأعز محيي الدين عبد القادر ابن شرف الدين علي ضحى يوم الاثنين الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة اثنتين وتسعين وثمان مئة طول الله تعالى عمره ورزقه علماً نافعاً بحرمة محمد وآله وصحبه أجمعين) .

وقال : (ولد الولد الأعز تاج الدين حسن ضحى يوم الخميس السابع والعشرين من شهر جمادى الأخرى سنة أربع وتسعين وثمان مئة طول الله عمره وأنبتة نباتاً حسناً) .

وقال : (ولد الولد الأعز الشيخ سلطان إبراهيم أدهم المكنى بأبي - في الأصل : أبي - محمد صباح يوم السبت الحادي عشر من شهر ربيع الأول سنة ست وتسعين وثمان مئة ، أنبتة الله نباتاً حسناً ، آمين رب العالمين بحرمة محمد سيد المرسلين ، والختم بالصلاة عليه) .

وقال : (ولد الولد الأعز أبو البركات صلاح الدين محمد قبل ظهر يوم الاثنين السابع عشر من شهر جمادى الأولى سنة ست وتسعين وثمان مئة ، أنبتة الله نباتاً حسناً) .

وقال : (ولد الولد الأعز أبو المحاسن زين الشريعة محمد بادسا - كذا بثلاث نقط تحت الباء - أنبتة الله تعالى نباتاً حسناً يوم الاثنين الثالث عشر شهر ذي الحجة الحرام سنة ثمان وتسع مئة) .

وصيغة الختم : (الواثق بلطف الملك السرمدي علي بن حسن بن حسين الفرمدي) .

تقع هذه النسخة تحت رقم (١٣١٤) في (٤٣٧) ورقة ، عدد سطور الصفحة الواحدة (٣١) سطراً ، عدد كلمات السطر الواحد بين (٢٣) و (٢٦) كلمة .

خطها نسخي مائل قليلاً ، على هامشها تصحيحات كثيرة ، ونقولات من كتب مختلفة ، وبلاغات .

الكتب والأبواب والفصول وكلمات : (قوله) قبل المتن ، و (التنبيه) ، و (فرع) ، و (فائدة) ونحوها باللون الأحمر ، وميز المتن بخط أحمر قد خط من فوقه .

وكاتبها : محمد بن علي بن حسن بن حسين الفرمدي ، انتهى من نسخها يوم الجمعة الثامن عشر من شهر ذي الحجة الحرام سنة (٨٨٣ هـ) .

تنبيه مهم : وفي هذه النسخة زيادات غير موجودة في (أ) .

ورمزنا لها بـ (ب) .

ومما سبق يظهر أن هذه النسخة منقولة من نسخة قرئت على المؤلف سنة (٨٥١ هـ) بمكة تجاه الكعبة المشرفة ، ويظهر أيضاً من خلال صيغ البلاغات وتغير الخطوط عند كتابة التعليقات والتصحيحات أنها قرئت وقوبلت أكثر من مرة ، والله تعالى أعلم .

ولو لم نعر على نسخة أخرى ، بل اشتغلنا على هذه النسخة فقط . . . لكانت كافية للتحقيق مع مصادره التي أشار إليها في المقدمة ؛ لدقة النسخة وجودتها ، والحمد لله على توفيقه ، وذلك في معظم هذه النسخة ، أما الربع الأخير منها . . . فلا تخلو من الأخطاء .

* * *

عنوان الكتاب

بالنسبة للجزء الأول من عنوان الكتاب لا خلاف فيه ، وهو قوله :
(المشرع الروي) بين المخطوطات والمصادر والمراجع ، أما الجزء الثاني
ففيه خلاف بينها ، ففي النسخة (أ) في ورقة العنوان صيغته هكذا : « المشرع
الروي من منهاج النووي » ، وهو كذلك في آخر هذه النسخة أيضاً ، وفي
النسخة (ب) في بداية الجزء الأول والثاني يتفق العنوان مع النسخة (أ) .

أما المصادر والمراجع التي بين يدي . . فهي متفقة على اسم « المشرع
الروي في شرح منهاج النووي » ، وهي : « الضوء اللامع » (١٦٤ / ٧) ،
و « التحفة اللطيفة » (٤٥٧ / ٢) ، و « طبقات صلحاء اليمن » (ص :
٣٤٢) ، و « الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين »
(٩٠ / ١) ، و « كشف الظنون » (١٦٩٢ / ٢) ، و « معجم المؤلفين »
(١٠٨ / ٩) ، و « الأعلام » (٥٨ / ٦) ، وهو كذلك في بداية الجزء الثالث ،
وآخر الجزء الثاني من النسخة (ب) .

أما الفقير . . فقد اختار « المشرع الروي من منهاج النووي » لموافقة ورقة
العنوان وآخر النسخة من النسخة (أ) ، وبداية الجزء الأول والثاني من النسخة
(ب) .

والمعنى : من كان يجد صعوبة في فهم « المنهاج » وفك عباراته ودلالات
ألفاظه . . فبقراءة هذا الشرح سوف يرتوي ويشبع ، والله تعالى أعلم .

منهج المؤلف في الكتاب

منهجه في المقدمة :

- يتبدئ كلام المتن بعد قوله : (قوله) ثم يأتي بالشرح على القطعة التي ذكرها ، وهذا في الغالب ، وربما شرح بدون ذكر (قوله) كما صنع في شرح : (الجواد) ، و (عن الإحصاء بالأعداد) ، و (الإرشاد) ، و (إلى سبيل الرشاد) ، و (وأكملة وأزكاه وأشمله) .

- لم يشرح مواضع من المقدمة ؛ مثل : (وزاده فضلاً وشرفاً) ، و (للإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله ذي التحقيقات) ، و (وهو من أهم أو أهم المطلوبات) ، لكن في حجمه كبر يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر إلا بعض أهل العناية) ، ومن قوله : (ليسهل حفظه ...) إلى : (واضحات) ، و (بعبارات جليات) ، ومن قوله : (أو القديم أو في قول قديم ...) إلى : (وأرجو إن تم ...) ، ومن قوله : (من الأحكام أصلاً ...) إلى : (وفي إلحاق قيد أو حرف) ، و (أو شرط للمسألة ونحو ذلك) ، وأكثر ذلك من الضروريات التي) .

- وربما شرح جزءاً من الكلام الطويل ؛ كما صنع عند قوله : (فحيث أقول : في الأظهر أو المشهور ...) إلخ ، وهو قرابة أربعة أسطر ، وقوله : (واستنادي ، وأسأله النفع به لي ولسائر المسلمين ورضوانه عني وعن أحبائي وجميع المؤمنين) .

منهجه في الكتاب :

ذكر المراغي في المقدمة بأن شرحه هذا :

- تعليقٌ على المنهاج ، وأنه يفتح مقفله ، ويحل مشكله ، ويقيد مهمله .
- استفادة من الأئمة الأعلام ؛ كتقي الدين السبكي ، وجمال الدين الإسنوي ، والإمام الرافعي ، والإمام النووي ، والحافظ ولي الدين العراقي ، والعلامة شهاب الدين ابن النقيب ، وغيرهم . والعلم رحم بين أهله .
- وعلاوة على ما ذكر نستطيع أن نقول بأن منهجه في هذا الكتاب يتضمن :
- مماشاته للمصنف في تقسيماته للكتاب .
- شرح الغريب ، وربما تطرق للخلاف اللغوي .
- ترجم للأئمة : الشافعي ، والرافعي ، والنووي رحمهم الله تعالى .
- تعريف الكتب والأبواب والفصول لغة واصطلاحاً ؛ مثل : الصلاة لغة : كذا . . . ، وشرعاً : كذا
- ذكره حكمة متعلقة بما يشرحه ؛ مثل : الحكمة في الأمر بالصلاة لسبع ، والضرب لعشر .
- ذكر التنبهات والفروع والفوائد ؛ مثل : (فائدة : الصفرة : شيء كالصديد يعلوه اصفرار ، والكدر : شيء كدر ، وليس على ألوان الدماء) .
- ذكر الاحترازات .
- ذكر دليل الكتاب والباب والفصل : مثل قوله في باب التيمم : (والأصل فيه : . . .) .
- إيراد ألفاظ الآيات والأحاديث ، وربما ذكر روايات للحديث إن كان في ذلك فائدة .

- حكمه على الحديث إن كان الحديث من غير الصحيحين ، وهو كثير .
- ذكر نصوص الشافعي رحمه الله تعالى .
- ذكر الخلاف من الأقوال والأوجه .
- عدم ذكر العنوان للفصول والأبواب .
- ذكر التعقبات على المتن .
- ذكر الخلاف الواقع بين كتب النووي .
- ذكر اختيارات الأئمة من جهة الدليل وإن كانت مخالفة للمذهب ؛ مثل اختيارات النووي والبلقيني والسبكي .
- يأتي بالشعر ، وهو نادر .
- يرد على الفرق الضالة مثل الشيعة حسب الحاجة ، وهو قليل .
- يذكر الخلاف بين المذاهب ، وهو قليل أيضاً .

* * *

منهج العمل في التحقيق

قبل سنوات عشر اقتنيت صورة من نسخة مخطوطة من كتاب « المشرع الروي من منهاج النووي » للعلامة أبي الفتح المراغي من المكتبة السليمانية المعمورة بمخطوطات نفيسة في مختلف العلوم والمعارف والمذاهب واللغات ، بل أعتبرها من أغنى المكتبات في العالم من حيث المخطوطات ، حفظها الله تعالى من تلف ومكروه وسوء وسائر مكتبات العالم .

فبعد شراء النسخة أدخلناها كتابة إلى الحاسوب وقابلنا المكتوب على المخطوط ، وبدأت العمل على الكتاب تصحيحاً وتحقيقاً ، ثم توقفت عن العمل عندما لاحظت أن النسخة (أ) غير كافية لتحقيق هذا الكتاب فاستمر الانقطاع حتى اجتمع بنسخة أخرى تساعد وتساند في حل بعض المشاكل والعبارات ، ثم جاءت النسخة (ب) فكانت عوناً ، وجعلناها معتمدنا في تحقيق هذا الكتاب .

وخلال العمل على هذا الكتاب المبارك مررنا بمراحل ، وهي :

١- نسخ نص الكتاب ومقابلته مقابلة دقيقة على النسختين الخطيتين ، وإثبات أهم فروق النسختين .

٢- حصر الآيات من القرآن الكريم بين قوسين مزهرتين ﴿ ٢٠ ﴾ وتخريجها بين قوسين مربعتين [] وجعلها برسم المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم .

٣- تخريج الأحاديث وعزوها إلى مظانها من دواوين السنة مع عدم التوسع في التخريج ، وشكل القولية منها شكلاً كاملاً .

٤- عزو الأقوال الفقهية وغيرها وإحالتها إلى مظانها من المصادر والمراجع التي بين أيدينا .

- ٥- وضع متن المنهاج في أعلى الصفحة أخذاً من ضمن الشرح .
- ٦- شرح الألفاظ الغريبة .
- ٧- تجميل النص بوضع علامات الترقيم المناسبة للكتاب .
- ٨ - حصر متن المنهاج الذي ضمن الشرح بين أقواس ، وتمييزه بالخط العريض وباللون الأحمر .
- ٩- تزيين النص بإضافة اللون الأسود العريض للأحاديث القولية ، ولبعض الكلمات والعبارات والقواعد المهمة .
- ١٠- كتابة مقدمات للكتاب تتضمن ترجمة للشارح ، وصف النسخ الخطية المعتمدة ، والمنهج المتبع في تحقيق الكتاب ، وونماذج من صور النسخ الخطية .
- ١١- ذكر المصادر والمراجع التي اعتمدناها في التحقيق في آخر الكتاب مرتبة على حروف المعجم .
- ١٢- صنع فهرس لموضوعات الكتاب .

أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يكتب له القبول عنده سبحانه وتعالى ثم عند عباده المخلصين البررة الكرام ، وأن ينفعنا به وينفع به العباد والبلاد منفعة عامة شاملة ، وأن يجعله ذخيرة لنا يوم القيامة ، وألا يضرب بهذا العمل وجوهنا .

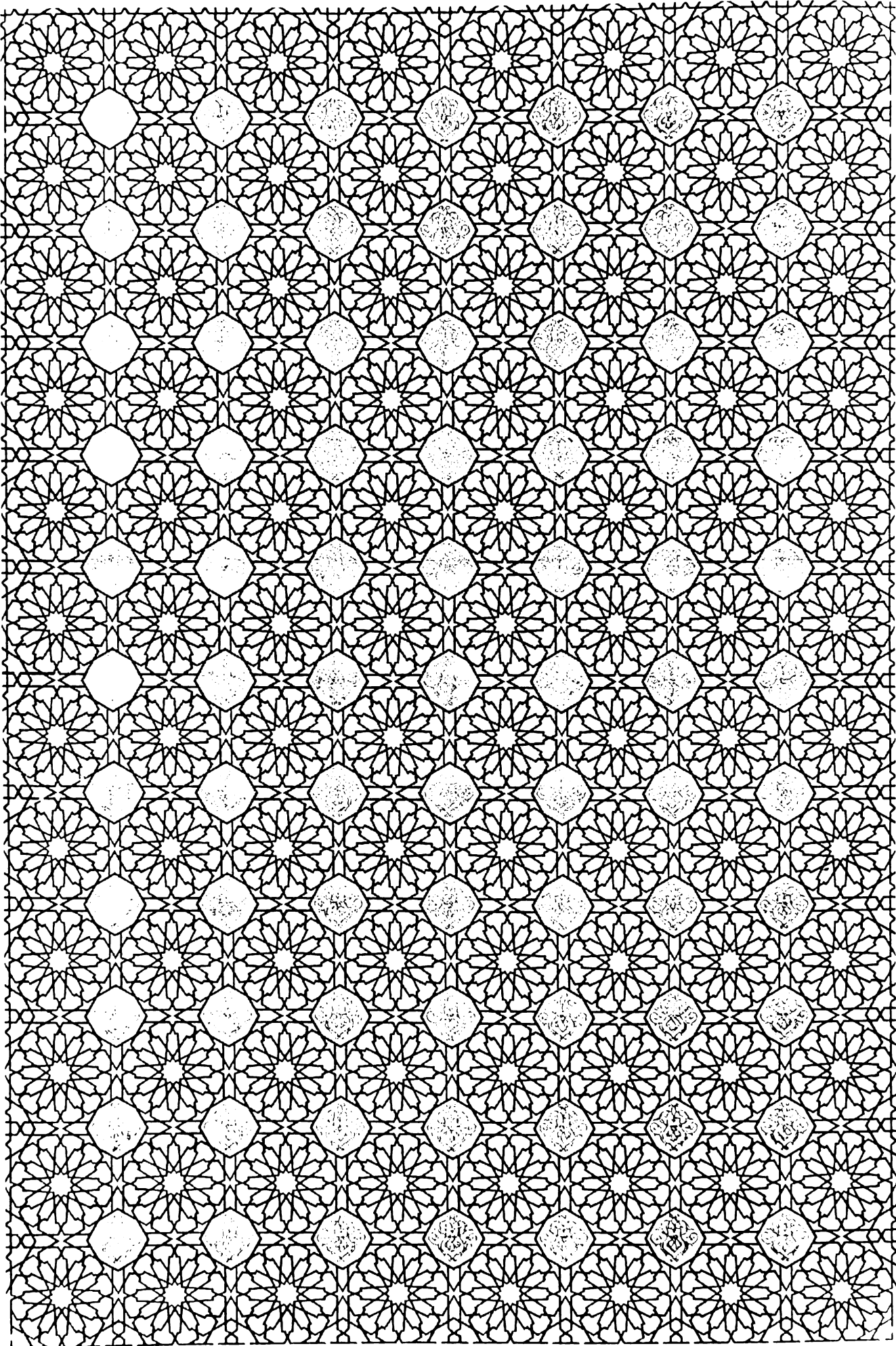
وآخر دعواهم فيها سبحانهك اللهم ، وتحيتهم فيها سلام ، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

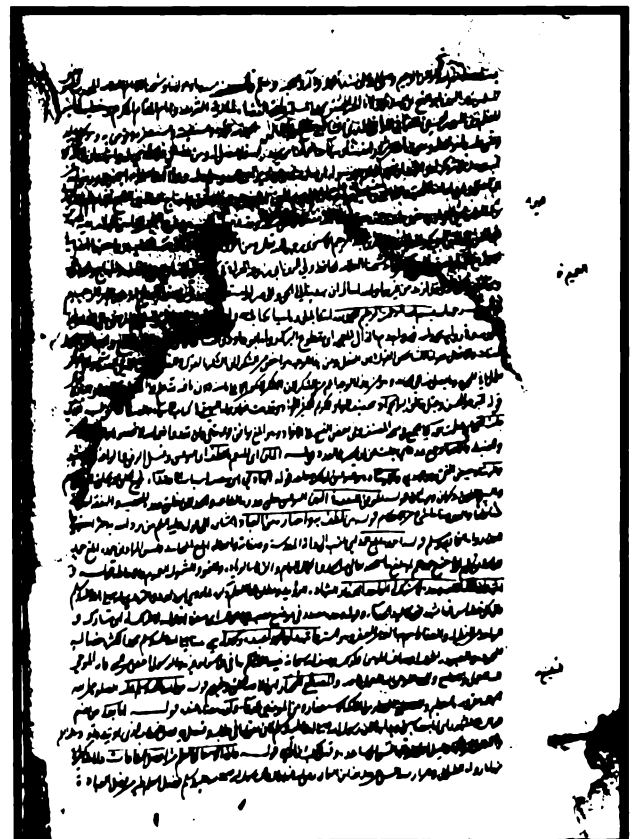
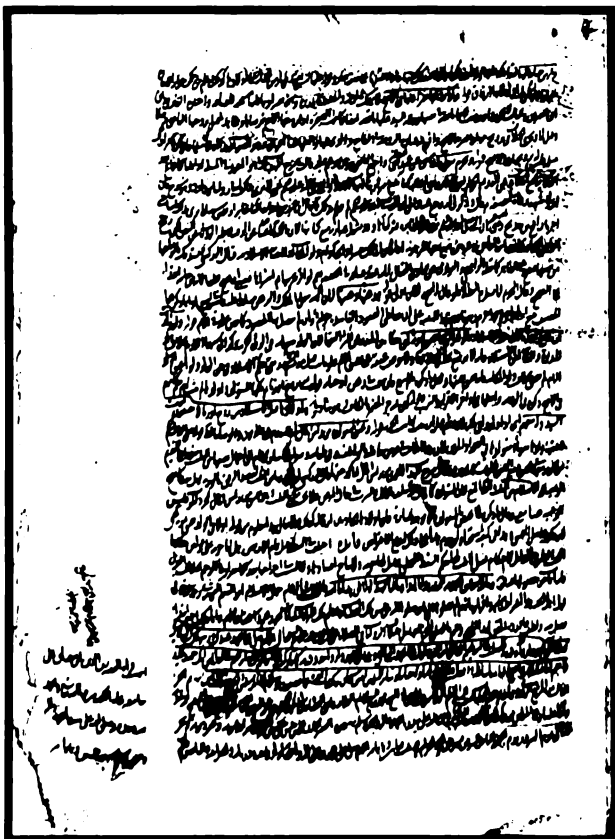
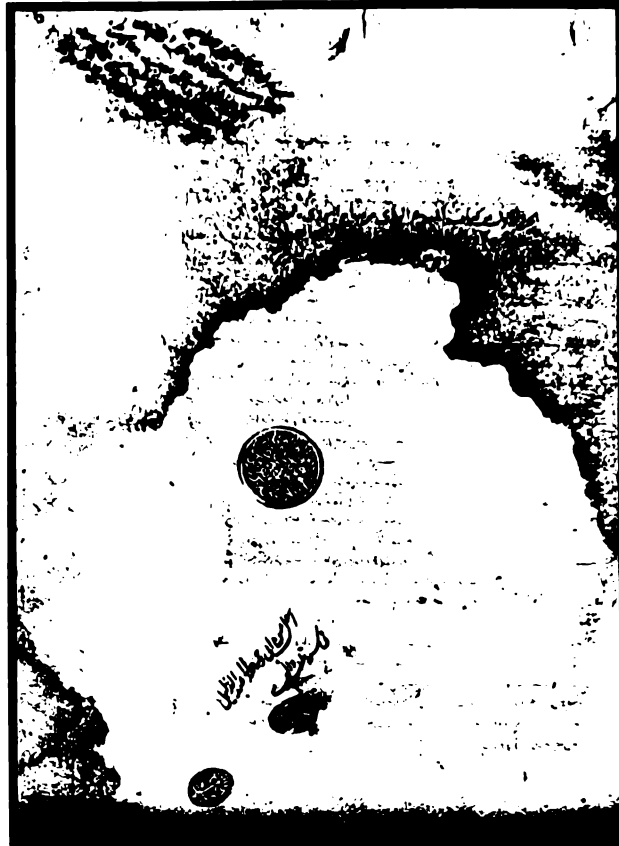
مدينة العلم - دار باب الأبواب	مع الدعوات الخالصات للقراء الكرام
داغستان	أبو حمزة أنور بن أبي بكر ابن العالم
٢٧ ربيع الأنور ١٤٤٢هـ	الفاضل محمد طاهر الشيعي الداغستاني

عفا الله عنه

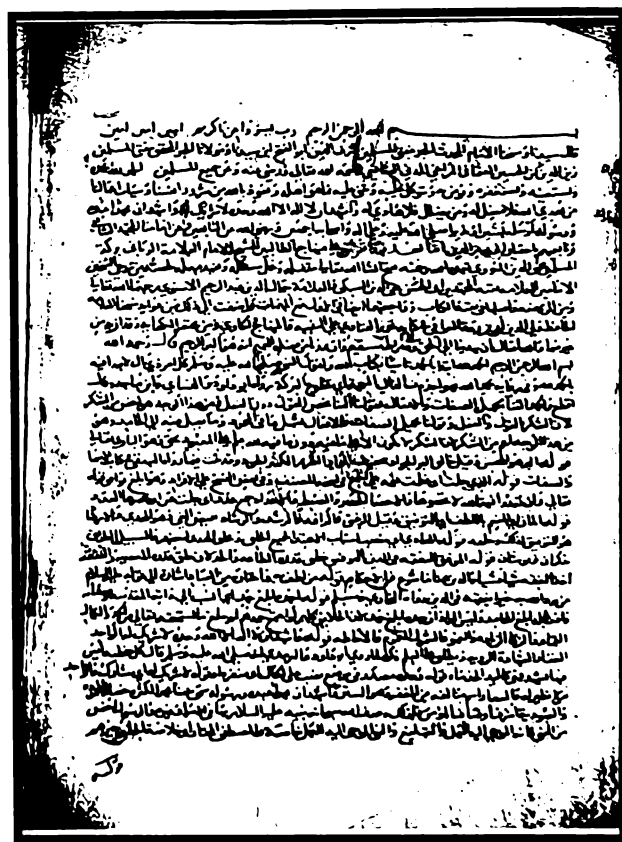
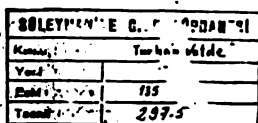
٢٠٢٠ / ١١ / ١٣ م

صُورٌ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُسْتَعَانَ بِهَا





روايز النسخة (أ)



المَشْرِعُ النُّوَوِيُّ

مِنْ مِنْهَا جِ النَّوَوِيِّ

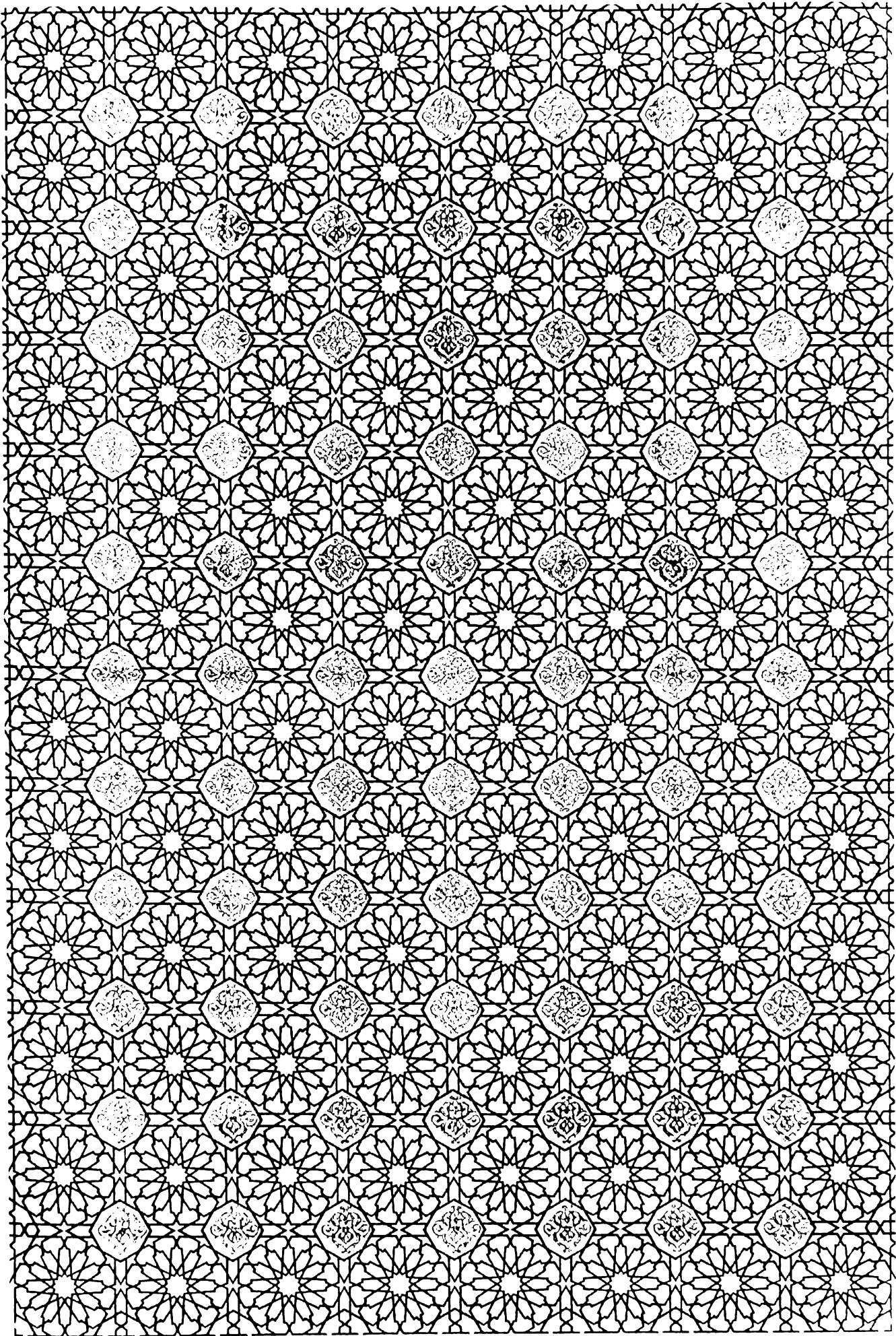
تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهَ الْمُحَدِّثُ
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمُرَائِغِيِّ
(٧٧٥ - ٨٥٩ هـ)

عَنْهُ بِهِ

أَنْوَرُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِي الدَّاغِسْتَانِي
وَاللَّجَنَةُ الْعِلْمِيَّةُ بِدَارِ بَابِ الْأَبْوَابِ
بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الشَّيْخِ طَهِّ الْمَعْرُوفِيِّ الدَّاغِسْتَانِي

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

الْمُقَدِّمَاتُ - فَصْلٌ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ



.....

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ربّ يسر وأعن يا كريم . آمين آمين آمين .

قال سيدنا وشيخنا الإمام العلامة المحدث الحبر مفتي المسلمين شرف الدين أبو الفتح ابن سيدنا ومولانا الحبر المحقق مفتي المسلمين قاضي القضاة بالمدينة الشريفة ، وإمام المقام المكرم ، وخطيب المنبر المعظم زين الدين ابن الحسين العثماني المَراغي المدني الشافعي ، رحمه الله تعالى ، ورضي عنه ، وعن جميع المسلمين^(١) .

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونؤمن به ، ونتوكل عليه ، ونثني عليه بما هو أهله ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله . . فلا مضل له ، ومن يضلل . . فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بشيراً ونذيراً ، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين ، ورضي الله عن التابعين ، وعن إمامنا المجتهد الشافعي ، وتابعيه بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فهذا تعليق على « منهاج الطالبين » للشيخ الإمام ، العلامة الرباني ، بركة المسلمين ، محيي الدين النووي تغمده الله برحمته . . يفتح إن شاء الله تعالى مقفله ، ويحل مشكله ، ويقيد مهمله .

(١) هذه الديباجة ركبت من النسختين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ

لخصته من « شرحي » الشيخين الإمامين : العلامة بقية المجتهدين أبي الحسن تقي الدين السبكي ، والعلامة جمال الدين عبد الرحيم الإسوي رحمهما الله تعالى ، ومن « الروضة » و « أصلها » في بقية الكتاب ، وراجعتهما أيضاً في الأول مع « المهمات » ، وأضفت إلى ذلك من فوائد شيخنا العلامة الحافظ ولي الدين أبي زرعة العراقي في كتابه « تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي » ، ومن « مختصر الكفاية »^(١) ، وقد أزيد من غيرهما .

والله أسأل أن يهدينا إلى الحق ، وإلى صراط مستقيم ، وأن يمدنا من فضله العليم^(٢) ، إنه هو البر الرحيم .

قال رحمه الله : (بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله) ابتداءً بالحمد ؛ تأسيساً بكتاب الله ، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ » ، وفي رواية : « بِحَمْدِ اللَّهِ . . فَهُوَ أَجْزَمُ » . بالذال المعجمة ؛ أي : مقطوع البركة . رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وقال : « أَقْطَعُ »^(٣) .

والحمد : الثناء بجميل الصفات والأفعال ، فقولنا : (الثناء) يخص

(١) للعلامة شهاب الدين أحمد بن لؤلؤ المعروف بابن النقيب رحمه الله .

(٢) وفي (ب) : (العظيم) ، وعلى هامشها نسخة : (العليم) .

(٣) سنن أبي داود (٤٨٤٠) ، السنن الكبرى (١٠٤٣٦) ، سنن ابن ماجه (١٨٩٤) عن

أبي هريرة رضي الله عنه . وراجع « طبقات الشافعية الكبرى » (١ / ٥ - ٢٤) ، و « البدر

المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير » (٦ / ٦٦ - ٦٧) ، و « التلخيص الحبير » (٣ / ٣٢٢ -

٣٢٣) للوقوف على روايات الحديث .

الْبَرَّ الْجَوَادِ ، الَّذِي جَلَّتْ نِعْمُهُ عَنِ الْإِحْصَاءِ بِالْأَعْدَادِ ، الْمَنَّانَ بِاللُّطْفِ
وَالْإِرْشَادِ ،
.....

القول دون الفعل ، ومن هذا الوجه هو أخص من الشكر ؛ لأن الشكر بالقول
والفعل .

وقولنا : (بجميل الصفات والأفعال) يشمل ما في المحمود ، وما يصل
منه إلى الحامد ، وهو من هذا الوجه أعم من الشكر ؛ لأن الشكر لا يكون إلا
على ما منه ، دون ما فيه .

(لله) : عَلَّمَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقِّ ، وهو الباري تعالى .

قوله : (البرّ) هو المحسن ، وقيل : خالق البر . (الجواد) بتخفيف
الواو : الكريم الكثير الجود ، وقد ثبت فيما رواه البيهقي في كتاب « الأسماء
والصفات »^(١) .

قوله : (الذي جلت) أي : عظمت (نعمه) على الجمع في نسخة
المصنف ، وفي بعض النسخ على الأفراد ، وهو أبلغ ، يوافق قوله تعالى :
﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ [النحل : ١٨] .

والإحصاء : الحصر والضبط ، والأعداد : جمع عدد ؛ أي : جلت عن أن
يحصرها العدد .

قوله : (المَنَّانَ) أي : المنعم (باللطف) أي : التوفيق^(٢) ، وقيل : الرفق
والرأفة ، والرُّشْدُ والرَّشَادُ : نقيض الغي وهو الهدى ، (والإرشاد) هو :
التوفيق لذلك وخلقه .

(١) الأسماء والصفات (ص ٨٥-٨٦) ، والحديث أخرجه الترمذي (٢٦٦٣) ، وابن ماجه
(٤٢٥٧) ، وأحمد (٢١٧٦٤) عن أبي ذر رضي الله عنه .

(٢) وفي (أ) : (بالتوفيق) .

الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ ، الْمُؤَفَّقِ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ مَنْ لَطَفَ بِهِ وَاخْتَارَهُ مِنَ الْعِبَادِ ، أَحْمَدُهُ أَبْلَغَ حَمْدٍ وَأَكْمَلُهُ ، وَأَزْكَاهُ وَأَشْمَلُهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْوَاحِدُ الْغَفَّارُ ،

قوله : (الهادي) أي : ينصب أسباب الاهتداء لجميع الخلق ، ويخلق الهدى لبعضهم ، والسبيل : الطريق ، يذكران ويؤنثان .

قوله : (الموفق للتفقه في الدين) التوفيق : خلق قدرة الطاعة ، والخذلان : خلق قدرة المعصية ، والتفقه : أخذ الفقه شيئاً فشيئاً ، والدين هنا : ما شرع من الأحكام .

قوله : (من لطف به ، واختاره من العباد) إشارة إلى قوله عليه السلام : « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا . يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ » . رواه البخاري ومسلم^(١) .

قوله : (أحمدته أبلغ حمد) أي : أنسب إلى ذاته المقدسة وصفاته وأفعاله أبلغ المحامد ، وليس المراد : أن حمده أبلغ حمد ؛ لأن الخلائق كلهم لو اجتمع حمدهم . . لم يبلغ ما يستحقه تعالى من الحمد .

والكمال : التمام ، والزكاة : الزيادة والنمو ، والشمول : العموم والإحاطة .

قوله : (وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الواحد الغفار)^(٢) الشهادة : الرؤية ، ويطلق على العلم .

ذكره لما روى أبو داود والترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال : « كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ . فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ »^(٣) .

(١) صحيح البخاري (٧١) ، صحيح مسلم (١٠٣٧) عن معاوية رضي الله عنه .

(٢) قوله : (وحده لا شريك له) ليس في « المنهاج » المطبوع .

(٣) سنن أبي داود (٤٨٤١) ، سنن الترمذي (١١٣٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارُ ، صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ ،
وَزَادَهُ فَضْلًا وَشَرَفًا لَدَيْهِ .

أَمَّا بَعْدُ :

وقوله : (وحده) مصدر في موضع نصب على الحال ؛ أي : منفرداً .
وقوله : (لا شريك له) أي : مشارك ، والواحد : من لا نظير له ،
والغفار : اسم مبالغة من الغفر ، وهو الستر .
(وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) سمي نبينا صلى الله عليه وسلم
محمداً ؛ لكثرة خصاله المحمودة .
والعبودية : أشرف أوصاف المؤمن ؛ فلذلك وصف الله سبحانه نبيه عليه
السلام بها في (الإسراء) وغيره .
والرسول أخص من النبي ، فإنه : الموحى إليه للعمل والتبليغ ، والنبي :
الموحى إليه للعمل خاصة .
و(المصطفى المختار) أي : خلاصة الخلق وخيرهم .
قوله : (صلى الله وسلم عليه)^(١) الصلاة من الله : الرحمة مقرونة
بالتعظيم ، ومن الملائكة : الاستغفار ، ومن المؤمنين : الدعاء .
و(لديه) معناه : عنده .

قوله : (أما بعد) هي بضم الدال على المشهور ؛ أي : أما بعد ما سبق ،
وبداً بها ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقولها في خطبه^(٢) ،

(١) وفي (أ) : (صلى الله عليه وسلم) .

(٢) عقد الإمام البخاري رحمه الله تعالى في « صحيحه » في (كتاب الجمعة) باب : من قال في
الخطبة بعد الثناء : (أما بعد) ، ثم أورد أحاديث الباب ، وهي : (٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ،
٩٢٧) .

فَإِنَّ الْاِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ ،

وقيل : هي فصل الخطاب الذي أوتيته داود صلى الله عليه وسلم^(١) ، وإنه أول من قالها^(٢) ، وقيل : أول من قالها : قُسْ بن ساعدة ، وقيل : كعب بن لؤي^(٣) .

قوله : (فَإِنَّ الْاِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ) دلائله كثيرة ؛ منها : ما رواه الطبراني والبخاري بسند حسن عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فَضْلُ الْعِلْمِ خَيْرٌ مِنْ فَضْلِ الْعِبَادَةِ ، وَخَيْرُ دِينِكُمُ الْوَرَعُ »^(٤) .

وهو يقتضي فضل طلب العلم المشروع على غيره من الطاعات ؛ لأنه لا يتوصل إلى معرفتها إلا به .

ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه : طلب العلم أفضل من صلاة النافلة^(٥) ، وقال أيضاً : ليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم^(٦) .

(١) وفي (ب) : (عليه السلام) .

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « شرح صحيح مسلم » (٣ / ٣٩٤) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ ﴾ [ص : ٢٠] : (وقال بعض المفسرين أو كثير منهم : إنه فصل الخطاب الذي أوتيته داود ، وقال المحققون : فصل الخطاب : الفصل بين الحق والباطل) .

(٣) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « فتح الباري » (٩ / ٨٦) بعد ذكر هذه الأقوال : (وفي « غرائب مالك » للدارقطني أن يعقوب عليه السلام قالها ، فإن ثبت وقلنا : إن قحطان من ذرية إسماعيل . . فيعقوب أول من قالها مطلقاً ، وإن قلنا : إن قحطان قبل إبراهيم عليه السلام . . فيغرب - أي : ابن قحطان - أول من قالها ، والله أعلم) .

(٤) المعجم الأوسط (٣٩٦٠) ، مسند البخاري (٢٩٦٩) ، وأخرجه الحاكم (١ / ٩٣) .

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم الرازي في « آداب الشافعي ومناقبه » (ص : ٩٧) ، والبيهقي في « مناقب الشافعي » (٢ / ١٣٨) .

(٦) أخرجه البيهقي في « مناقب الشافعي » (٣ / ١٣٨) ، وأخرجهما أيضاً البيهقي في =

وَأُولَى مَا أَنْفَقْتُ فِيهِ نَفَائِسُ الْأَوْقَاتِ ، وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنْ
التَّصْنِيفِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَصَرَاتِ ،
.....

وفي الحديث : « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ »^(١) . والأكثر على
أن المراد به : ما يجب تعلمه من أمور الدين .

وأما إدخال المصنف (من) الدالة على اشتراك الطاعات العلم وغيره في
الفضيلة.. فإنه يدل على أنه أراد بـ(الألف واللام) : المعهود ، وهو
الفقه^(٢) ، وأراد الزيادة منه على الواجب .

قوله : (وأولى ما أنفقت فيه) يقال في الخير : أنفقت ، وفي الباطل :
ضيعت وخسرت (نفائس الأوقات) هذا من باب إضافة الصفة إلى
الموصوف ؛ أي : الأوقات النفائس ؛ كقولهم : جردُ قطيفةٍ ؛ أي : قطيفةٌ
جرد^(٣) .

قوله : (وقد أكثر أصحابنا رحمهم الله) التعبير بالأصحاب مجاز ،
سببه : الموافقة بينهم ، وارتباط بعضهم ببعض ، قال الشافعي رضي الله عنه :
العلم بين أهل العلم رحم متصل^(٤) .

قوله : (من التصنيف من المبسوطات والمختصرات) التصنيف : مصدر
صنفت الشيء : جعلته أصنافاً ، والمبسوط : ما كثر لفظه وكثرت معانيه ،
والمختصر : ما قلّ لفظه وكثرت معانيه .

= « المدخل » (١٥٨٠) ، (١٥٨١) .

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤) ، وأبو يعلى الموصلي في « مسنده » (٢٨٢٩) عن أنس بن مالك
رضي الله عنه .

(٢) وفي (أ) : (التفقه) .

(٣) وفي « مغني المحتاج » (١٠٠ / ١) : (أي : قطيفة مجرودة) .

(٤) أورده الغزالي في « الإحياء » (١٧٤ / ١) .

وَأَتَقَنُ مُخْتَصِرٍ :

قوله : (وأتقن مختصر) الإتقان والإحكام بمعنى . والمحزر :
المهذب ، جعل علماً على هذا الكتاب .
والرافعي : نسبة إلى بلد كما قال المصنف في « الدقائق »^(١) ، وقيل : إلى
جد ، قال بعضهم : إنه رافع بن خديج الصحابي .

[ترجمة الإمام الرافعي رحمه الله]

وهو إمام الدين عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل القزويني
الرافعي ، إمام بارع ، متبحر في المذهب ، وفي علوم كثيرة ، من بيت علم ،
أبوه وجده وجدته أيضاً ، قال أبو عمرو ابن الصلاح : أظن أني لم أر في بلاد
العجم مثله .

وكان زاهداً ورعاً متواضعاً ، له كرامات كثيرة ، صنف « الشرح الكبير »
على « الوجيز » ، لم يصنف في المذهب مثله ، وشرح « مسند الإمام
الشافعي » .

كان له مجلس في جامع قزوين للتفسير ، وإسماع الحديث ، حتى قيل :
إنه كان فريد وقته في تفسير القرآن والمذهب .

توفي سنة ثلاث أو أربع وعشرين وست مئة بقزوين ، قال ابن خلكان :
وعمره نحو ست وستين سنة^(٢) .

قال السبكي : قد صح الحديث في النهي عن التكني بأبي القاسم^(٣) ،

(١) دقائق المنهاج (ص : ٧٤) .

(٢) لم أجد قول ابن خلكان في « وفيات الأعيان » ، وذكره الدميري في « النجم » (٢٠٠ / ١)
بدون عزو إلى ابن خلكان .

(٣) وهو الحديث الذي رواه البخاري (٢١٣٠) ، ومسلم (٢١٣١) واللفظ له عن أنس =

« الْمُحَرَّرُ » لِلإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذِي التَّحْقِيقَاتِ ، وَهُوَ كَثِيرُ
الْفَوَائِدِ ، عُمْدَةٌ فِي تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ ، مُعْتَمَدٌ لِلْمُفْتِي وَغَيْرِهِ مِنْ أُولِي
الرَّغَبَاتِ ، وَقَدْ التَزَمَ مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْصَرَ عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ
الْأَصْحَابِ ، وَوَفَّى بِمَا التَزَمَهُ ، وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ أَوْ أَهَمِّ الْمَطْلُوبَاتِ ، لَكِنْ فِي
حَجْمِهِ كِبَرٌ عَنْ حِفْظِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعَصْرِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ ،

واختلف العلماء في ذلك ، فينبغي التورع عنه ، لا سيما والمصنف رجع
المنع ، فلو حذف الكنية . . كان حسناً^(١) .

قوله : (وهو كثير الفوائد ، عمدة في تحقيق المذهب ، معتمد للمفتي
وغیره من أولي الرغبات) المذهب في اللغة : مكان الذهاب ، ثم استعمل فيما
يصار إليه من الأحكام مجازاً ، و (أولو) معناه : أصحاب ، و (الرغبات)
بفتح الغين : جمع رغبة بسكونها .

قوله : (وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص على ما صححه معظم
الأصحاب) النص : الرفع ، والمراد هنا : التصريح بالشيء ، وأطلق عليه
النص ؛ لأنه الدرجة المرتفعة من وجوه الدلالات . (ووفى بما التزمه)
يعني : في الأكثر ؛ لأنه قد استدرك عليه في مواضع .

= رضي الله عنه قال : نادى رجل رجلاً بالبقيع : يا أبا القاسم ؛ فالتفت إليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ؛ إني لم أعنك ، إنما دعوت فلاناً ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « تَسَمَّؤُا بِأَسْمِي وَلَا تَكُنُّوْا بِكُنْيَتِي » .

(١) قال بدر الدين ابن قاضي شعبة في « بداية المحتاج » (١ / ٩٩) : (اعترض على تكنيته
لرافعي بأبي القاسم ، وقد رجع هو منع التكني بذلك مطلقاً ، ونقله عن مذهب الشافعي ،
واعتذر عنه : بأنه قوى في « الأذكار » [ص ٤٧٩-٤٨٠] الجواز ، وأجاب عن النهي : بأنهم
فهموا الاختصاص بحياته صلى الله عليه وسلم ؛ لما هو مشهور من سبب النهي في تكني
اليهود بذلك ؛ إيداء له صلى الله عليه وسلم ، وهذا قد زال) .

فَرَأَيْتُ اخْتِصَارَهُ فِي نَحْوِ نِصْفِ حَجْمِهِ لَيْسَهُلَ حِفْظُهُ مَعَ مَا أَضْمَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّفَائِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ :

مِنْهَا : التَّنْبِيهُ عَلَى قُيُودٍ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ مَحْذُوفَاتٌ .
وَمِنْهَا : مَوَاضِعُ يَسِيرَةٍ ذَكَرَهَا فِي « الْمُحَرَّرِ » عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا سَتَرَاهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَاضِحَاتٌ .

(و (وفي) يجوز فيه التخفيف والتشديد .

قوله : (فرأيت اختصاره) تقول العرب : رأيت أن أفعل كذا ؛ أي : ظهر لي أن المصلحة فيه ، وقد صرح المصنف بالسبب ، وهو سهولة الحفظ .

والاختصار ممدوح شرعاً ، قال صلى الله عليه وسلم : « أُوتِيَتْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ، وَاخْتُصِرَ لِيَ الْكَلَامُ اخْتِصَاراً » ، كذا أورده الإسنوي ، أما « أُوتِيَتْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ » .. فمتفق عليه^(١) .

والزيادة رواها أبو يعلى الموصلي عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وزاد : « وَخَوَاتِمُهُ ، وَاخْتُصِرَ لِيَ الْحَدِيثُ اخْتِصَاراً » .

ورواه الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ولفظه : « أُعْطِيَتْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ، وَاخْتُصِرَ لِيَ الْحَدِيثُ اخْتِصَاراً »^(٢) .

قوله : (في نحو نصف حجمه) يطلق النحو : على ما قارب الشيء بزيادة أو نقص .

(١) صحيح البخاري (٢٩٧٧) ، صحيح مسلم (٥٢٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) سنن الدارقطني (٤٢٧٥) ولم أجد رواية أبي يعلى الموصلي في « مسنده » المطبوع ، ولعله في « مسنده » الكبير . وراجع « مجمع الزوائد » (١ / ٢٦٢ - ٢٦٤) .

وَمِنْهَا : إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنْ أَلْفَاظِهِ غَرِيباً ، أَوْ مُوْهِمًا خِلَافَ الصَّوَابِ
بِأَوْضَحٍ وَأَخْصَرَ مِنْهُ بِعِبَارَاتٍ جَلِيَّاتٍ .
وَمِنْهَا : بَيَانُ الْقَوْلَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ وَالطَّرِيقَيْنِ وَالنَّصِّ وَمَرَاتِبِ الْخِلَافِ فِي
جَمِيعِ الْحَالَاتِ .

قوله : (ومنها : إبدال ما كان من ألفاظه غريباً ، أو موهماً خلاف
الصواب ، بأوضح وأخصر منه) إن قيل : كان الأولى : أن يقول : إبدال
الأوضح والأخصر بما كان من ألفاظه غريباً ؛ لأن (الباء) تدخل على
المتروك ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِحَنَنَيْنِمْ جَنَّاتٍ ﴾ [سبا : ١٦] .

فالجواب : أن بعضهم فرق بين الإبدال والتبديل ؛ بأن التبديل : تغيير
صورة إلى صورة ، مع بقاء الذات ، والإبدال : تغيير الذات بالكلية ، والذي
جاء في كلام العرب من دخول الباء على المتروك في التبديل ، والمصنف عبر
بالإبدال .

وبهذا يجاب في قوله^(١) : (ولو أبدل ضاداً بظاء .. لم يصح في
الأصح)^(٢) .

قوله : (ومنها : بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب
الخلاف في جميع الحالات) الأقوال للإمام الشافعي ، والأوجه لأصحابه
المنتسبين إليه ، والغالب : أنهم يخرجونها على أصله ، ويستنبطونها من
قواعده ، والطرق هي : اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب ، فيقول
بعضهم مثلاً : في المسألة قولان أو وجهان ، ويقول الآخر : يجوز أو يمتنع
بلا خلاف ، أو القولان أو الوجهان محمولان على حالين .

(١) وفي (ب) : (وبهذا يجاب عنه) .

(٢) منهاج الطالبين (ص : ١٠٩) .

فَحَيْثُ أَقُولُ : فِي الْأَظْهَرِ أَوْ الْمَشْهُورِ . . فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ ، فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ . . قُلْتُ : الْأَظْهَرُ ، وَإِلَّا . . فَالْمَشْهُورُ .

وَحَيْثُ أَقُولُ : الْأَصَحُّ أَوْ الصَّحِيحُ . . فَمِنْ الْوَجْهَيْنِ أَوْ الْأَوْجُهِ ، فَإِنْ قَوِيَ الْخِلَافُ . . قُلْتُ : الْأَصَحُّ ، وَإِلَّا . . فَالصَّحِيحُ .

وَحَيْثُ أَقُولُ : الْمَذْهَبُ . . فَمِنْ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرِيقِ .

وَحَيْثُ أَقُولُ : النَّصُّ . . فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،

قوله : (فحيث أقول : في الأظهر أو المشهور . .) إلى آخره ، اختار الأظهر والمشهور في الأقوال ، والأصح والصحيح في الأوجه ؛ لأن مقابل الظهور والشهرة الخفاء والغرابة ، ومقابل الأصح والصحيح الفاسد والباطل ، فتجنب إطلاقه على أقوال الإمام أدباً .

قوله : (وحيث أقول : المذهب . . فمن الطريقين أو الطرق) معناه : أن المفتى به هو ما عبر عنه بالمذهب ، وأما كون الراجح طريقة القطع أو الخلاف ، أو كون الخلاف قولين أو وجهين . . فلا اصطلاح له فيه ، فظهر : أن مراده بقوله السابق : (في جميع الحالات) غالبها .

قوله : (وحيث أقول : النص . . فهو نص الشافعي رضي الله عنه) المراد بالنص : المنصوص ، من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول ، وسمي بذلك ؛ لأنه مرفوع إلى الإمام ، من قولك : نصبت الحديث إلى فلان ، أو لأنه مرفوع القدر ؛ لتنصيب الإمام عليه .

[ترجمة الإمام الشافعي رحمه الله]

وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ، جد النبي

.....

صلى الله عليه وسلم^(١) .

وشافع هو الذي ينسب إليه الشافعي ، لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعرع^(٢) ، والسائب كان صاحب راية بني هاشم يوم بدر ، فأسر ، ففدى نفسه ، ثم أسلم .

ولد الشافعي بغزة على المشهور سنة خمسين ومئة ، ثم حمل إلى مكة وهو ابن سنتين ، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، و«الموطأ» وهو ابن عشر .

تفقه على مسلم بن خالد المعروف بالزنجي ؛ لشدة شقوته ، وأذن له مسلم في الإفتاء وعمره خمس عشرة سنة^(٣) ، ثم رحل إلى مالک ، قاله الإسوي رحمه الله .

ورويانا في «رحلة الإمام الشافعي» التي يرويها الربيع بن سليمان عنه : أن رحلته إلى مالک كانت وهو ابن أربع عشرة سنة ، وأنه حفظ ما سمعه منه في المجلس الأول ، بين العصر والمغرب خمسة وعشرين حديثاً ، جميع ما حدث به قبل التعارف ، وأنه كان يشير إلى تحفظها بالريق على يده ومالک ينظر إليه من حيث لا يعلم ، ثم قرب به بعد انقضاء المجلس وسأله عن بلده ونسبه ، فأخبره ، فقال : كملت صفاتك ، فلم تكن سيء الأدب^(٤) ، أملي ألفاظ الرسول عليه السلام وأنت تلعب بريقك على يدك ؟ فقلت : عدمت البياض ،

(١) وفي (ب) : (جدرسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(٢) ترعرع الصبي ؛ أي : تحرّك ونشأ . الصحاح (ص : ٤١٤) .

(٣) راجع «آداب الشافعي ومناقبه» (ص : ٣٩) وما بعدها .

(٤) قوله : (فلم تكن سيء الأدب) كذا في النسختين . وفي «رحلة الإمام الشافعي» (ص :

٩) : (فلم رأيتك سيء الأدب ؟) .

فكنت أكتب ما تقول ، فقال : أَعِدْ عليّ ولو كان حديثاً واحداً^(١) ، قال : فأعدت عليه ما أملاه ، قال : فلمّا كان في اليوم الثاني جلس في مجلسه ، وناولني « الموطأ » أمليه وأقرأه على الناس وهم يكتبونه ، قال : فأتيت على حفظه من أوله إلى آخره من القراءة .

وذكر رحلته إلى العراق بعد ذلك^(٢) .

لكن روى البيهقي في « معرفة السنن والآثار » و« كتاب المناقب » عن الربيع قال : قال الشافعي : جئت مالك بن أنس وقد حفظت « الموطأ » ظاهراً ، فقال لي : اطلب من يقرأ لك ، فقلت : لا ، عليك أن تسمع قراءتي ، فإن خَفْتُ عليك . . قرأتُ لنفسي ، قال : فلما سمع قراءتي . . قرأتُ لنفسي^(٣) .

وهو يؤيد ما نقله الإسنوي ؛ من تقدم الحفظ ، وقد تكلم في الرحلة المذكورة بأن فيها أشياء غير مقبولة .

دخل رحمه الله بغداد مرتين ، وصحبه بها جماعة ، ثم خرج إلى مصر ، فلم يزل بها ناشر العلم^(٤) .

قال رضي الله عنه : وددت أن لو أخذ عني هذا العلم من غير أن ينسب إلي منه شيء^(٥) ، وهو يدل على إخلاصه فيه ، وتنزه قلبه عن التفاته إليه .

(١) وفي (ب) : (ولو حديثاً واحداً) وكذا في « الرحلة » (ص : ١٠) .

(٢) راجع « رحلة الإمام الشافعي » (ص : ٧) وما بعدها .

(٣) معرفة السنن والآثار (٢٦٧) ، مناقب الشافعي (١٠٠ / ١) .

(٤) وفي (ب) : (ناشرأ للعلم) .

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم الرازي في « آداب الشافعي ومناقبه » (ص : ٩١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٠٦ / ٩) .

.....

وهو أول من تكلم في أصول الفقه ، وأول من قرر ناسخ الأحاديث ومنسوخها ، وأول من صنف في أبواب كثيرة من الفقه .

وكان في غاية الكرم ، والشجاعة ، وجودة الرمي ، وصحة الفراسة ، وحسن الأخلاق ، وكان قوله حجة في اللغة ، وكان نهاية في العلم بأنساب العرب وأيامها وأحوالها .

وقال في « الإحياء » : كان الشافعي رضي الله عنه عابداً يقسم الليل ثلاثة أجزاء : ثلثاً للعلم ، وثلثاً للصلاة ، وثلثاً للنوم ، ويختم في شهر رمضان ستين مرة في الصلاة بالتدبر .

وقال رضي الله عنه : ما شبت منذ ست عشرة سنة ؛ لأن الشبع يثقل البدن ، ويقسي القلب ، ويزيل الفطنة ، ويجلب النوم ، ويضعف صاحبه عن العبادة .

وقال : ما حلفت بالله صادقاً ولا كاذباً ، وهو دليل على علمه بجلال الله تعالى .

وسئل رحمه الله عن مسألة فسكت ، ف قيل : ألا تجيب ؟ فقال : حتى أدري الفضل في سكوتي أو في الجواب .

ومن كلامه رضي الله عنه : من صدق الله . . نجا . ومن أشفق على دينه . . سلم من الرّدَى . ومن زهد في الدنيا . . قرت عيناه بما يرى من ثواب الله تعالى .

ومن كان فيه ثلاث خصال . . فقد استكمل الإيمان : من أمر بالمعروف واثمر ، ونهى عن المنكر وانتهى ، وحافظ على حدود الله تعالى .

وقال : كن في الدنيا زاهداً ، وفي الآخرة راغباً ، واصدق الله في جميع

وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَوْ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ .

وَحَيْثُ أَقُولُ : الْجَدِيدُ . . فَالْقَدِيمُ خِلَافُهُ ، أَوِ الْقَدِيمُ أَوْ فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ . . فَالْجَدِيدُ خِلَافُهُ .

وَحَيْثُ أَقُولُ : وَقِيلَ كَذَا . . فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ، وَالصَّحِيحُ أَوِ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ .

أمورك . . تنج مع الناجين^(١) . انتهى

انتقل إلى رحمة الله تعالى في يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومئتين ، ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه .

كانت له كرامات ظاهرة ، وآثاره في العلم زاهرة ، رضي الله عنه وعنا به ، آمين .

قوله : (ويكون هناك) أي : في المسألة المنصوص عليها (وجه ضعيف ، أو قول مخرج) التخريج : أن يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ، ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما ، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى ، فيقولون : قولان بالنقل والتخريج ؛ أي : نقل المنصوص من هذه الصورة إلى تلك ، وخرج فيها ، وكذلك بالعكس .

والغالب في مثل هذا عدم إطباق الأصحاب على التخريج ، بل ينقسمون إلى فريقين : فريق يخرج^(٢) ، وفريق يمتنع ويستخرج فارقاً بين الصورتين ، والأصح : أن القول المخرج لا ينسب إلى الشافعي .

قوله : (وحيث أقول : الجديد . . فالقديم خلافه) الجديد : هو ما صنفه الشافعي وأفتى به في مصر ، ورواته : أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي ،

(١) إحياء علوم الدين (٩٢/١ - ٩٦) ، وراجع « مناقب الشافعي » (١٧٦/٣ - ١٧٧) .

(٢) وفي (ب) : (فريق مخرج) .

وَحَيْثُ أَقُولُ : وَفِي قَوْلٍ كَذَا . . . فَالرَّاجِحُ خِلَافُهُ .

وَمِنْهَا : مَسَائِلُ نَفِيسَةٍ أَضْمُهَا إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَلَّا يُخْلَى الْكِتَابُ مِنْهَا ، وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهَا : قُلْتُ ، وَفِي آخِرِهَا : وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمَا وَجَدْتُهُ مِنْ زِيَادَةٍ لَفْظَةٍ وَنَحْوِهَا عَلَى مَا فِي « الْمُحَرَّرِ » . . .
فَاعْتَمِدْهَا ؛ فَلَا بُدَّ مِنْهَا ، وَكَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنَ الْأَذْكَارِ مُخَالِفًا لِمَا فِي
« الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ . . . فَاعْتَمِدْهُ ؛ فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ
الْمُعْتَمَدَةِ .

وَقَدْ أَقَدِّمُ بَعْضَ مَسَائِلِ الْفَصْلِ لِمُنَاسَبَةٍ أَوْ اخْتِصَارٍ ، وَرُبَّمَا قَدِّمْتُ فَصْلًا
لِلْمُنَاسَبَةِ .

وَأَرْجُو - إِنْ تَمَّ هَذَا « الْمُخْتَصَرُ » - أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ لِـ « الْمُحَرَّرِ » ؛

وإسماعيل بن يحيى المزني ، والربيع بن سليمان المرادي .

والقديم : ما صنفه بالعراق ، وهو « كتاب الحجة » ، ورواته : جماعة
أكبرهم الإمام أحمد بن حنبل ، والحسن بن محمد الزعفراني ، والحسين بن
علي الكرابيسي .

وإذا كان في المسألة جديد وقديم . . . فالمعمول به هو الجديد ، إلا في
مسائل يسيرة ، وإذا لم يتعرض في الجديد لما يوافق القديم ، ولا لما
يخالفه . . . فالقديم معمول به .

قوله : (وأرجو- إن تم هذا المختصر- أن يكون في معنى الشرح
لـ « المحرر ») لما قدمه ؛ من أنه يبدل خفي ألفاظه بأوضح ، ويبين صحيح
الخلافا ومراتبه هل هو قولان أو وجهان ؟ وما يحتاج من مسائله إلى قيد أو
شرط أو تصوير .

فَإِنِّي لَا أَخْذِفُ مِنْهُ شَيْئًا مِنَ الْأَحْكَامِ أَصْلًا وَلَا مِنَ الْخِلَافِ وَلَوْ كَانَ وَاهِبًا مَعَ مَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنَ النَّفَائِسِ .

وَقَدْ شَرَعْتُ فِي جَمْعِ جُزْءٍ لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ لِذَقَائِقِ هَذَا « الْمُخْتَصَرِ » ، وَمَقْصُودِي بِهِ : التَّنْبِيهُ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي الْعُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ « الْمُحَرَّرِ » ، وَفِي الْإِحَاقِ قَيْدٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ لِلْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا .

وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ اعْتِمَادِي ، وَإِلَيْهِ تَقْوِيضِي وَاسْتِنَادِي ، وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ لِي وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَرِضْوَانَهُ عَنِّي وَعَنْ أَحِبَّائِي وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ .

والرجاء : ضد اليأس ، وهو المراد هنا ، وبمعنى الخوف في قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ [نوح : ١٣] .

قوله : (فَإِنِّي لَا أَخْذِفُ مِنْهُ شَيْئًا) يعني : في الغالب ، والواهي هو : الساقط .

قوله : (وَفِي الْإِحَاقِ قَيْدٌ أَوْ حَرْفٌ) المراد بالحرف : الكلمة ، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل .

قوله : (لَا بُدَّ مِنْهَا) تقول العرب : لك عن هذا بد ؛ أي : غناً .

ولم يصرح في الخطبة بتسمية الكتاب ، لكنه ترجمه بـ « المنهاج » .

والمنهاج والمنهج والنهج بسكون الهاء هو : الطريق الواضح ، قاله الجوهري^(١) .

قوله : (وَعَلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ اعْتِمَادِي ، وَإِلَيْهِ تَقْوِيضِي) التفويض : هو رد الأمر إلى غيرك .

(١) الصحاح (ص : ١٠٧١) .

.....

وسائر معناه : باقي ، ويطلق أيضاً على الجميع .

وسؤال المصنف : أن ينفع الله بكتابه مما يرغب فيه ؛ لأنه رحمه الله كان مجاب الدعاء ، وقد حقق الله له نهاية طلبه ، فنفذ به ، وبجميع كتبه .

[ترجمة الإمام النووي رحمه الله]

وهو الحبر الإمام ، شيخ الإسلام ، قطب دائرة العلماء الأعلام ، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين بن حرام الحزامي ، بحاء مهملة مكسورة ، بعدها زاي معجمة ، نسبة إلى جده النواوي ، ثم الدمشقي ، محرر المذهب ، ومهذب ، ومحقق ، ومرتب ، صاحب التواليف المشهورة المباركة النافعة .

ولد في العشر الأول من المحرم سنة إحدى وثلاثين وست مئة بنوى ، ونشأ بها ، وقرأ بها القرآن .

وقدم دمشق في سنة تسع وأربعين ، وحفظ « التنبية » في أربعة أشهر ونصف ، وحفظ ربع « المذهب » في بقية السنة ، ومكث قريباً من سنتين لا يضع جنبه إلى الأرض^(١) ، وكان يقرأ في اليوم واللييلة اثني عشر درساً على المشايخ في عدة من العلوم .

كان رحمه الله على جانب كبير من العمل والورع والزهد ، لا يأكل ولا يشرب إلا مرة واحدة في اليوم واللييلة ، ولا يأكل من فواكه دمشق ؛ لما في ضمانها من الحيلة والشبهة ، آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، عليه سكينه ووقار في حال البحث مع الفقهاء وفي غيره .

(١) وفي (ب) : (لا يصل جنبه إلى الأرض) . وبهامشها نسخة : (لا يضع جنبه) .

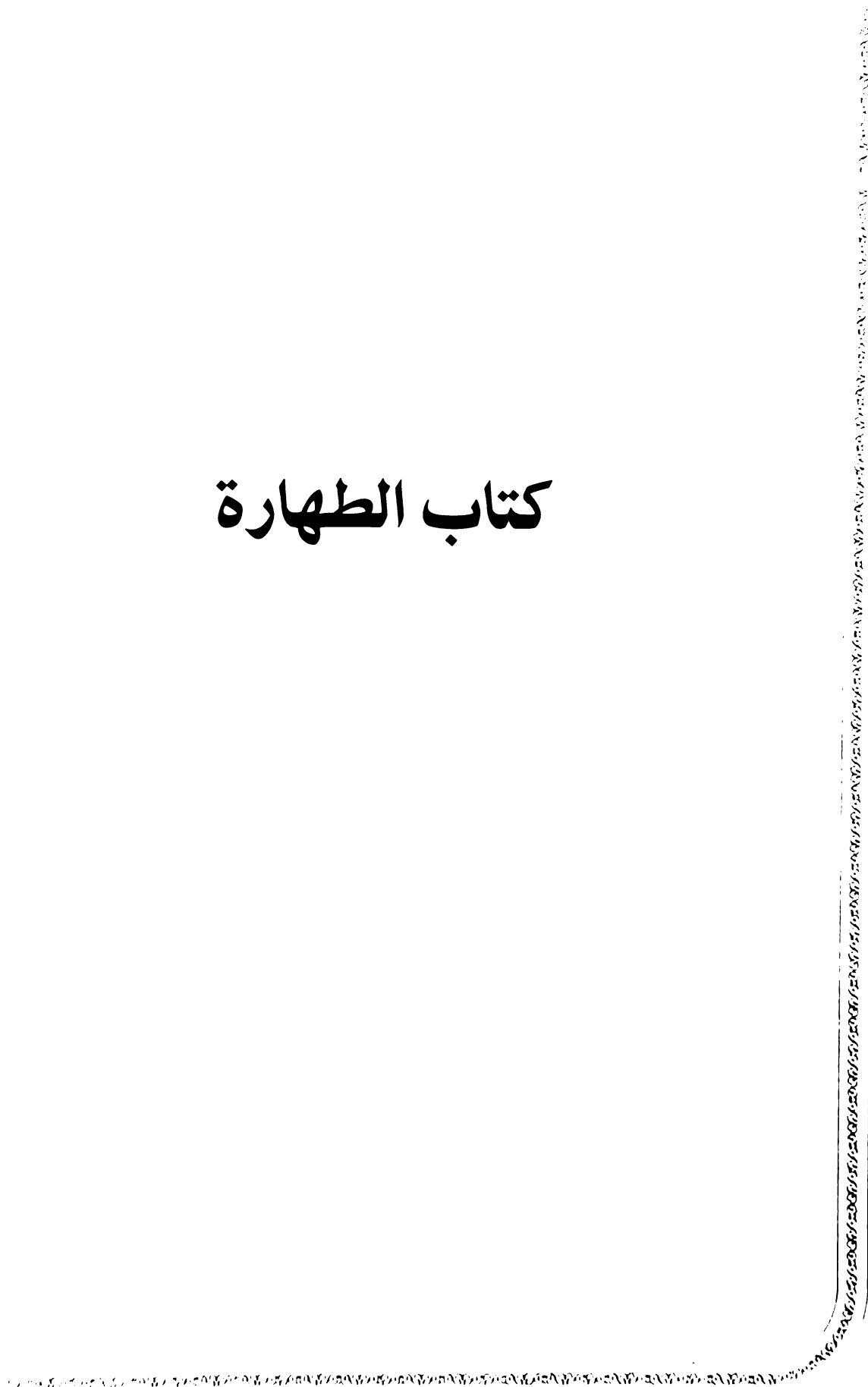
.....

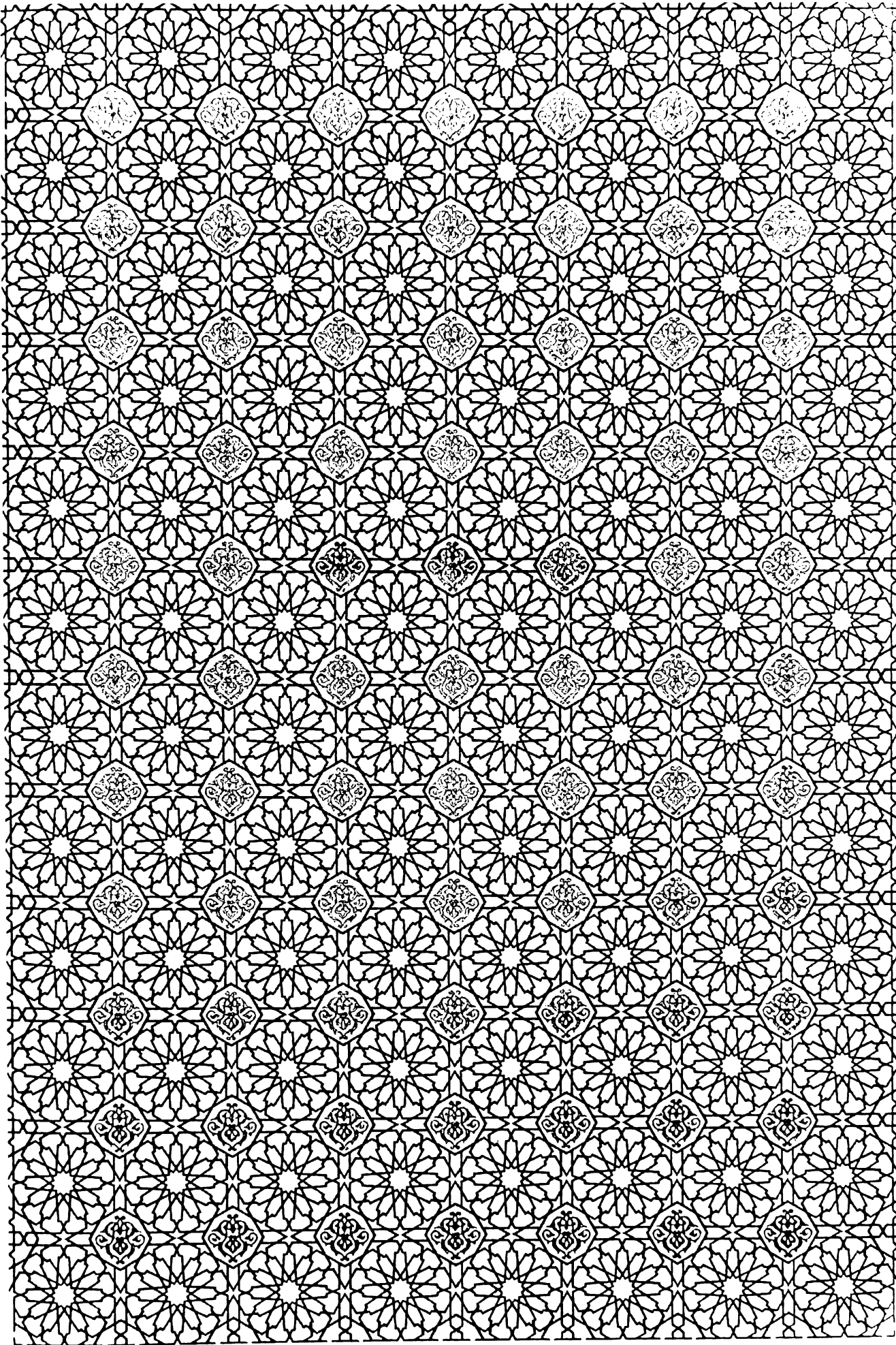
ولم يزل على ذلك إلى أن سافر إلى بلده ، وزار القدس والخليل ، ثم عاد إليها ، فمرض عند أبويه ، وتوفي ليلة الأربعاء رابع عشري شهر رجب سنة ست وسبعين وست مئة ، ودفن ببلده ، رضي الله عنه وعنا به ، آمين .

* * *



كتاب الطهارة





كِتَابُ الطَّهَارَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ .

(كتاب الطهارة)^(١)

أي : كتاب أحكام الطهارة ، على حذف مضاف ، وكذلك كل باب .
والكتاب في اللغة : مصدر كتب ، تقول : كتب يكتب كُتُباً وكتابة وكتاباً ،
ومعناه : الجمع والضم ، ومنه قيل لجماعة الخيل : كتيبة ، ثم أطلق الكتاب
على المكتوب ؛ لاجتماع الحروف .

وفي اصطلاح المصنفين : ما يجمع أموراً من العلم ، يعبر عن تقسيمها تارة
بالأبواب ، وتارة بالفصول .

والطهارة في اللغة : النظافة ، وفي الشرع : رفع الحدث ، أو إزالة
النجس ، أو ما في معناهما ؛ أي : كالغسلة الثانية والثالثة ، وتجديد
الوضوء ، والأغسال المسنونة ، وطهارة المستحاضة ونحوها ، والتيمم ؛
لأنها لما وقعت بنية القرية . . صارت في معنى الواجب .

قال السبكي : وهذا حد للتطهير ، والطهارة أثر عنه ، فيقال : الطهارة :
ارتفاع الحدث ، وزوال النجس .

قوله : (قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان : ٤٨]) بدأ
بها الشافعي رضي الله عنه في « المختصر »^(٢) .

(١) وفي (ب) : (قوله : كتاب الطهارة) .

(٢) مختصر المزني (ص : ٧) .

يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ مَاءٌ مُطْلَقٌ ،

والطهور بفتح الطاء : اسم لما يتطهر به ، وبالضم : اسم للفعل ، وقيل : بالفتح فيهما .

قوله : (يشترط لرفع الحدث والنجس : ماء مطلق) لقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ [النساء : ٤٣] أوجب التيمم عند فقد الماء ، فدل على أنه لا يجوز الوضوء بغيره .

ولقوله صلى الله عليه وسلم للسائلة عن دم الحيض : « حُتِّهِ ، ثُمَّ اقْرُصِيهِ ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ »^(١) . أمر عليه السلام بغسله بالماء ، فدل على أنه لا يجوز بغيره .

فاختلفوا في السائلة ، فروى الشافعي أنها أسماء ، وضعفها النووي والمحب الطبري ، وقال : إن الأصح : أنها روت : (أن امرأة . . .) . كما أخرجه الشيخان وغيرهما^(٢) . انتهى

ورواية الشافعي صحيحة لا علة لها ، ولا بعد أن يبهم الراوي اسم نفسه ؛ كما في حديث أبي سعيد في قصة الرقية ، قاله الحافظ ابن حجر^(٣) .

(١) أخرجه البخاري (٢٢٧) ، ومسلم (٢٩١) عن أسماء رضي الله عنها ، ولفظهما : « ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ » ، وأما بلفظ : « ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ » أخرجه غيرهما . راجع « التلخيص الحبير » (١٨٠ / ١) .

(٢) المجموع (١٣٧ / ١) ، غاية الأحكام (٦١٦ / ١) . قال الحافظ في « التلخيص الحبير » (١٨١ / ١) : (زعم النووي في « شرح المذهب » أن الشافعي روى في « الأم » أن أسماء هي السائلة بإسناد ضعيف . وهذا خطأ ، بل إسناده في غاية الصحة ، وكان النووي قلّد في ذلك ابن الصلاح) .

(٣) فتح الباري (٤٤١ / ١) . وحديث قصة الرقية أخرجه البخاري (٢٢٧٦) ، ومسلم (٢٢٠١) .

وَهُوَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلاَ قَيْدٍ .

وعبارة « المحرر » : (ولا يجوز) فأبدله المصنف ، قال في « الدقائق » : لأنه لا يلزم من عدم الجواز كونه شرطاً^(١) ، وقال في « شرح المذهب » : لفظة (يجوز) يستعملونها تارة بمعنى (يحل) ، وتارة بمعنى (يصح) ، وتارة تصلح للأمرين^(٢) . انتهى

وهي هنا صالحة لهما ؛ لجواز استعمال المشترك في أحد معنیه ، فيكون تعبير « المحرر » أولى ؛ لأنه يدل على الأمرين معاً بالمنطوق ، ودلالة الاشتراط على عدم الجواز باللزم .

والحدث في اللغة : هو الشيء الحادث ، ثم نقل إلى الأسباب الناقضة ، وإلى المنع المترتب عليها مجازاً ، والمراد هنا : الثاني .

والنجس هنا بفتح الجيم : مصدر بمعنى التنجس ، وكان ينبغي : أن يزيد : (وما في معناهما) ليشمل طهارة دائم الحدث ، والأغسال المسنونة ونحوها ، وغسل الميت ، والذمية ، والمجنونة ؛ لتحلأ لزوجهما ، فإن الماء المطلق شرط في الجميع .

وأفهم كلامه : أن الشمس والنار لا يطهران ، وفي قول قديم نص عليه في « الإملاء » أيضاً : أن الأرض النجسة تطهر بزوال أثر النجاسة بالشمس والريح ومرور الزمان ، فخرّج منه قول : إن النار تطهر .

قوله : (وهو : ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد) أي : إذا أطلق الماء . . انصرف إليه ، وهذا ظاهر النص في تفسير المطلق^(٣) ، وقيل : الباقي على

(١) المحرر (٩٣ / ١) ، دقائق المنهاج (ص : ٧٥) .

(٢) المجموع (١١٩ / ١) .

(٣) راجع « الأم » (٥ / ٢) .

فَمُتَغَيِّرٌ بِمُسْتَغْنَى عَنْهُ ؛ كَزَعْفَرَانٍ تَغْيِيراً يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ .. غَيْرُ
طَهُورٍ ، وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيراً لَا يَمْنَعُ الْاسْمَ ،

وصف خلقته ، قال الرافعي : والمراد : الصفات المعنوية : اللون ،
والطعم ، والرائحة^(١) .

وقوله : (بلا قيد) أحسن من قول « المحرر » بلا إضافة^(٢) ؛ لأن المني
والمستعمل مقيدان غير مضافين ، فيخرجان به .

قوله : (فمتغير^(٣) بمستغنى عنه ؛ كزعفران تغيراً يمنع إطلاق اسم الماء ..
غير طهور) لفقدان الإطلاق ، فإنه لا يسمى ماء إلا مقيداً بالإضافة إلى غيره ،
ولا فرق في ذلك بين أن يكون أقل من قلتين أو أكثر .

ونبه بالزعفران : على كل ما يشبهه مما هو مخالط ؛ كالدقيق والأشنان .
والأصح : أن التغير بالملح الجبلي المطروح يسلب الطهورية ، دون
المائي .

وقوله : (تغيراً يمنع الاسم) نبه به على أن المراد : التغير الفاحش ، فلو
كان المخالط لا يغير الماء لموافقته في الصفات ؛ كماء الورد المنقطع
الرائحة .. قدرناه مخالفاً للماء بأوسط الصفات ، فإن غيره .. سلبه الطهورية
على الأصح ، وإلا .. فلا ، وحيث لم يسلب .. استعمل الجميع ، وقيل :
يجب أن يبقى قدر الخليط .

قوله : (ولا يضر تغير لا يمنع الاسم) أي : اسم الماء ، وهو التغير اليسير
بنحو الزعفران والدقيق ؛ لأن النسائي وابن خزيمة رويَا من حديث أم هانئ :

(١) الشرح الكبير (١١ / ١) .

(٢) المحرر (٩٣ / ١) .

(٣) في « المنهاج » المطبوع (ص : ٦٧) : (فالمتغير) .

وَلَا تَغَيِّرُ بِمُكْثٍ وَطِينٍ وَطُحْلُبٍ ، وَمَا فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ ، وَكَذَا تَغَيِّرُ بِمُجَاوِرٍ
كَعُودٍ وَدُهْنٍ ،

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وميمونة من إناء واحد في قصعة فيها أثر العجين^(١) . ولأنه لا يسلب إطلاق اسم الماء ، وقيل : يضر ؛ كما في التغير بالنجاسة .

قوله : (ولا تغير^(٢) بمكث وطين وطحلب ، وما في مقره وممره) أي : من النورة والزرنخ^(٣) وغيرهما وإن كثر ؛ لأن الماء لا يمكن صونه عن ذلك ، فلو طرح الطين . . فيظهر أن يكون على الخلاف في التراب ، والصحيح : أنه لا يضر .

ولو ألقى الطحلب متفتتاً . . ضر على الأصح ، وإن ألقى غير متفتت . . كان مجاوراً .

قوله : (وكذا تغير بمجاور ؛ كعود ودهن) أي : لا يضر التغير بالمجاور ؛ لأنه متغير بما لم يختلط به ، فأشبه التغير بجيفة قريبة من الماء ، وفي قول : يضر قياساً على النجاسة .

والمراد بالتغير : الكثير السالب للاسم ؛ كما تقدم^(٤) ، وكذا في التراب ، وبالعود : الذي يتبخّر به .

ثم قيل : المخالط هو : الذي إذا طرح في الماء . . لم يتميز أحدهما في رأي العين ، وقيل : هو : ما لا يمكن فصله ، والمجاور : بخلافه فيهما .

(١) سنن النسائي (٢٤٠) ، صحيح ابن خزيمة (٢٣٧) .

(٢) وفي (أ) « المنهاج » المطبوع (ص : ٦٧) : (ولا متغير) هنا وفيما يأتي آنفاً .

(٣) الزرنخ : عنصر شبيه بالفلزات ، له بريق الصلب ولونه ، ومركباته سامة ، يستخدم في الطب وفي قتل الحشرات . المعجم الوسيط (ص : ٣٩٣) .

(٤) أي : آنفاً بعد قوله : (وقوله : « تغيراً . . ») .

أَوْ بُتْرَابٍ طُرِحَ فِي الْأَظْهَرِ .

وقوله : (تغير) قال الإسنوي : الأحسن : قراءته مصدراً ؛ أي : بغير ميم ، لا اسم فاعل^(١) .

فرع : إذا تساقطت أوراق الأشجار في الماء ؛ فإن لم تتفتت . . فهي كالعود ، وإن تفتت واختلطت ولم تغير . . فالأصح : لا يضر ، وإن غيرت ؛ فإن طرح^(٢) قصداً . . ضرّ على الصحيح .

وأما المتغير بالثمار الساقطة . . فغير طهور قطعاً .

قوله : (أو بتراب طرح في الأظهر) لأنه أحد الطهورين ، فلم يضر ؛ كتغير الماء العذب بالملح ، وقيل : يضر لأنه تغير بمخالط يستغنى عنه ، فأشبهه الزعفران ، وفي « الشرح الصغير » : أن محل الخلاف : ما لم يزل اسم الماء بالكلية ، فإن انتهى إلى ذلك . . ضر جزماً .

واحترز بالطرح : عن المحمول بالريح ، وعن الماء الكدر ، فإنه من صور ما لا يمكن الاحتراز عنه ، فلا يجري فيه الخلاف .

وعبارة الكتاب يقتضي : أن التراب مخالط ؛ لعطفه بـ (أو) .

تنبيه : اتفقوا على أن الخلاف في التغير بالمجاور قولان ، واختلفوا في التغير بالتراب ، وعبر في « المحرر » : بالقولين فيهما ، وتبعه « المنهاج » ، والمصحح في « الروضة » و« أصلها » : أن الخلاف في التغير بالتراب وجهان^(٣) ، قال شيخنا الإمام البلقيني : لو قال فيه : (على النص) . . لكان

(١) أي : في قول المتن : (ولا تغير بمكث . . .) ، و(وكذا تغير بمجاور) راجع « مغني المحتاج » (١ / ١١٩) ، وفي الشروح الأخرى و« المنهاج » المطبوع (متغير) في الموضوعين .

(٢) وفي (ب) : (فإن طرح) .

(٣) المحرر (١ / ٩٤) ، روضة الطالبين (١ / ١٢٠) ، الشرح الكبير (١ / ٢٤) .

وَيُكْرَهُ الْمُشَمَّسُ .

أنسب لاصطلاحه ؛ لأن الخلاف نص وتخريج مطلقاً^(١) .

قوله : (ويكره المشمس) أي : في الأواني ؛ لما روى الشافعي عن عمر رضي الله عنه : أنه كان يكره الاغتسال بالماء المشمس ، وقال : إنه يورث البرص^(٢) ، وقيل : لا يكره ، واختاره المصنف في كتبه^(٣) .

وعلى الأول فالصحيح : أن القصد لا يعتبر ، وأنها تختص بالبلاد الحارة ، والأواني المنطبعة ، إلا الذهب والفضة ؛ لصفاء جوهرهما ، وأنها تختص بالبدن .

وتزول بالبرد على الأصح من « زوائد المصنف »^(٤) ، وصحح في « الشرح الصغير » : أنها لا تزول به ، فتصحیح المصنف موافق لتصحيح اختصاص الكراهة بالبلاد المفردة الحرارة ، والأواني المنطبعة ، فهو الأصح ، وتصحيح « الشرح الصغير » موافق للقول بالكراهة مطلقاً ، قاله الإمام البلقيني .

وفي « المهمات » : أن المصنف صحح في « شرح المذهب » : أن الكراهية^(٥) شرعية ، ونقله عن ابن الصلاح ، والذي صححه ابن الصلاح : أنها إرشادية ، وكلام المصنف في « شرح التنبيه » يقتضي تصحيح أنها إرشادية^(٦) .

(١) قوله : (مطلقاً) غير موجود في (ب) .

(٢) الأم (٧ / ٢) .

(٣) التحقيق (ص : ٣٣) ، روضة الطالبين (١ / ١٢٠) ، المجموع (١ / ١٣١) .

(٤) روضة الطالبين (١ / ١٢٠) .

(٥) وفي (ب) : (الكراهة) .

(٦) المهمات (٢ / ٢٣ - ٢٤) ، المجموع (١ / ١٣٢) .

ومعناه : أنه لا ثواب في تركها ، بخلاف الشرعية ، قال شهاب الدين بن العماد في « التعقبات على المهمات » ما حاصله : الإرشادي يثاب عليه فعلاً وتركاً ؛ لأن الإنسان مأمور من جهة الشرع بترك ما يضر بعقله وبدنه ، والتداوي مشروع ، ولا حقيقة لهذا الخلاف ، بل حاصله : أنه هل يكره طباً فقط ؟ والنص صريح فيه ، أو طباً وشرعاً ؟ ويتقيد بصحة النهي .

فرع : تصح الطهارة بالماء المشمس بلا خلاف ، ولا يكره بالماء المسخن وإن سخن بنجس .

والفرق بين المسخن والمشمس : أن للنار تأثيراً في إذهاب ما انفصل من الأجزاء الضارة .

ويكره شديد الحرارة والبرودة .

ولا يكره استعمال ماء زمزم ، قاله من « زوائده »^(١) ، وقيل : يكره إزالة النجاسة به ، وفي « الاستقصاء » : أن المذهب : عدم الكراهة .

والمصحح في « شرح المذهب » و« التحقيق » : أن الحاصل من بخار الماء المُغْلَى طهور^(٢) .

تنبيه : قال الإسنوي : التعبير بـ (المشمس) لا يتناول ماء تشمس بنفسه ، والصواب : التعبير بالمتشمس ، وقال الإمام البلقيني : صرح الرافعي بأن المراد بالمشمس : ما أثرت فيه الشمس وإن كان عن غير قصد^(٣) . انتهى

وإطلاق المصنف يشمل القلتين وغيرهما ، وهو أحسن من تقييد

(١) روضة الطالبين (١١٩/١) .

(٢) المجموع (١٤٨/١) ، التحقيق (ص : ٣٢) .

(٣) الشرح الكبير (٢١/١) .

وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرَضِ الطَّهَارَةِ - قِيلَ : وَنَفَلَهَا - : غَيْرُ طَهُورٍ فِي
الْجَدِيدِ ،

« المحرر » بالطهارة^(١) ؛ لشموله الاستعمال ، والأكل ، والشرب .

قوله : (والمستعمل في فرض الطهارة - قيل : ونفلها - غير طهور في
الجديد) المستعمل في رفع الحدث طاهر عند الشافعي رضي الله عنه^(٢) ،
وليس بطهور على المذهب ؛ لأن الصحابة لم يحترزوا عما تقاطر منه ، ولم
يجمعوا المياه المستعملة للاستعمال ثانياً ، بل انتقلوا إلى التيمم .

ثم اختلف الأصحاب فقليل : العلة فيه : تأدي فرض الطهارة المفروضة ،
ويعبر عنه بانتقال المانع ، وهذا هو ظاهر المذهب ، والمراد بالفرض : ما لا
بد منه ، ولذلك يحكم باستعمال ما توضع به الصبي ، وقيل : العلة : تأدي
العبادة .

فعلى الأول : المستعمل في مسنونات الطهارة ؛ كالكرة الثانية والثالثة ،
والأغسال المسنونة . . طهور ، دون المستعمل في غسل الذمية عن الحيض
لتحل لزوجها المسلم ؛ لأنه استعمال في فرض ، وعلى الثاني : المستعمل في
المسنونات غير طهور ، وفي غسل الذمية طهور ، وإلى هذا أشار^(٣) بقوله :
(قيل : ونفلها) .

فمعنى كلامه : أن المستعمل في فرض الطهارة غير طهور في الجديد ،
والمستعمل في نفلها طهور في الأصح على الجديد ، أما المستعمل في
الرابعة . . فطهور بلا خلاف .

(١) المحرر (٩٤ / ١) .

(٢) الأم (٦٤ / ٢) .

(٣) وفي (ب) : (وأشار إلى هذا) .

فَإِنْ جُمِعَ قُلَّتَيْنِ . . فَطَهُورٌ فِي الْأَصَحِّ .

وإطلاق المصنف عدم الطهورية يؤخذ منه : أنه لا يستعمل في الخبث ، وهو الأصح ، وقيل : يستعمل ، ويجري الوجهان في العكس .

وتعبير المصنف بالجديد تبع فيه « المحرر »^(١) إشارة إلى ترجيح طريقة القولين ، وصحح في « الروضة » القطع بعدم الطهورية^(٢) .

قوله : (فإن جمع قلتين) أي : فإن جمع المستعمل حتى بلغ قلتين (. . فطهور في الأصح) ؛ أي : المنصوص ؛ لأن تأثير الاستعمال دون تأثير النجاسة ، والنجس إذا بلغ قلتين . . عاد طهوراً بلا خلاف ، فهذا أولى .

والثاني : لا يعود طهوراً ؛ لأن قوته قد صارت مستوفاة بالاستعمال ، والتحق بماء الورد ونحوه .

فروع من « الروضة » :

لو انغمس جنب في قلتين . . فهو طهور بلا خلاف ، كذا في « الروضة » ، قال في « المهمات » : وفيه وجهان في « التبصرة » و « الشامل »^(٣) .

ولو انغمس جنب في ماء دون القلتين حتى عمّ بدنه ، ثم نوى . . ارتفعت جنابته بلا خلاف ، وصار مستعملاً بالنسبة إلى غيره على الصحيح ، قال الرافعي : ومقتضى كلام الأصحاب : أنه لا يصير مستعملاً بالنسبة إلى المنغمس حتى يخرج منه ، وهو مشكل ، وينبغي أن يصير مستعملاً^(٤) .

قال في « التحرير » : والمعتمد : إطلاق الأصحاب ، وقد صرح

(١) المحرر (٩٤ / ١) .

(٢) روضة الطالبين (١١٥ / ١) .

(٣) المهمات (١٦ / ٢) ، التبصرة (ص : ٢٨) .

(٤) الشرح الكبير (١٧ / ١) .

وَلَا تَنْجُسُ قُلَّتَا الْمَاءِ بِمُلَاقَاةِ نَجَسٍ ،

الخوارزمي بأنه لو أحدث حدثاً آخر في حال انغماسه . . جاز ارتفاعه به^(١) .
انتهى

ولو نوى الجنب في أول الانغماس ، أو بعد غمس بعض البدن . . ارتفعت
جنابة الملاقي بلا خلاف ، وله أن يتم^(٢) الانغماس ، ويرتفع عن الباقي على
الصحيح المنصوص .

ولو غمس المتوضئ يده في الإناء قبل الفراغ من غسل الوجه . . لم يصير
مستعملاً ، وإن غمسها بعد فراغه من الوجه بنية رفع الحدث . . صار
مستعملاً .

وإن نوى الاغتراف . . لم يصير ، وإن لم ينو شيئاً . . فالصحيح : أنه يصير .
والجنب بعد النية كالمحدث بعد غسل الوجه^(٣) .

قوله : (ولا تنجس قلتا الماء بملاقاة نجس) أي : إذا لم يغيره ؛ لقوله
صلى الله عليه وسلم : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ . . لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ » أي : يدفع
ذلك ، رواه الأربعة ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، ولفظه :
« إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ . . لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ » . وعزى^(٤) الطبري هذا اللفظ لأحمد
وابن حبان^(٥) .

(١) تحرير الفتاوى (٧٣ / ١) .

(٢) وفي (أ) : (أن يتم) .

(٣) روضة الطالبين (١١٦ / ١ - ١١٨) .

(٤) وفي (ب) : (وعدّ) .

(٥) سنن أبي داود (٦٣) ، سنن الترمذي (٦٧) ، سنن النسائي (٥٢) ، سنن ابن ماجه

(٥١٧) ، صحيح ابن خزيمة (٩٢) ، صحيح ابن حبان (١٢٤٩) ، المستدرک

(١٣٢ / ١) ، مسند أحمد (٤٨٤٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

فَإِنْ غَيْرُهُ.. فَتَجَسُّ ،

ولا فرق في الحكم بالطهارة عند عدم التغير بين النجاسة المائعة والجامدة ، فإن كانت مائعة واستهلكت.. فله استعمال كله على الصحيح ، وإن كانت جامدة وأخرجت.. جاز استعمال الكل ، فإن لم يخرج منه.. فالقديم الأظهر : أنه يستعمل كيف شاء من غير تباعد ؛ لأنه طاهر كله ، قال في « المهمات » : وحكاه الشيخ أبو علي عن نص « اختلاف الحديث » فالفتوى على الجديد^(١) .

وعلى الثاني : يجب أن يبعد عن النجاسة بقدر قلتين ، وعلى هذا لا يكفي في البحر التباعد بشبر ؛ نظراً إلى العمق ، بل يتباعد قدراً لو حسب مثله في العمق وسائر الجوانب.. لبلغ قلتين .

واحترز بالماء : عن المائغات ، فإنها تنجس بالملاقاة وإن كانت قليلاً ، وعمّا إذا نقصت القلتان وكملتا بمائع لو قدرناه مخالفاً للماء في أوسط الصفات لم يضر.. فإنه ينجس أيضاً بمجرد الملاقاة ؛ لأنه لم يبلغ قلتين من الماء .

قوله : (فإن غيره.. فنجس) للإجماع ، ولا فرق في التغير بين اليسير والكثير ، ولا بين الخليط والمجاور .

فإن لاقت النجاسة الماء ولم يتغير لموافقته له في الأوصاف.. قدر بالمخالف الأشد ؛ كالمسك ، والزعفران^(٢) ، والخل ، فإن كان يتغير به.. فالماء نجس وإن لم يظهر تغيره .

والضمير في (غيرَه) يعود إلى النجس الملاقي ، واحترز به : عما إذا تغير

(١) المهمات (٦٥ / ٢) ، وراجع « الأم » (٨٢ / ١٠) وما بعدها .

(٢) قوله : (والزعفران) غير موجود في (ب) .

فَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ . . طَهَّرَ ، أَوْ بِمِسْكٍ وَزَعْفَرَانٍ . . فَلَا ، وَكَذَا
تُرَابٌ وَجِصٌّ فِي الْأَظْهَرِ .

برائحة جيفة بقربه^(١) ، فإنه لا يؤثر .

قوله : (فَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ . . طَهَّرَ) أي : إذا زال التغير بمرور
الزمان ، وهبوب الريح ، أو الأخذ من الماء النجس ؛ بأن يكون مختلفاً^(٢)
لا تدخله الريح ، فإذا نقص . . دخلته وَقَصَّرَتْهُ^(٣) وتبقى منه قلتان ؛ كما ذكره
في « المذهب » ، وقال في « شرح المذهب » : لا خلاف فيه^(٤) .

أو بزيادة ماء عليه ، أو بطلوع الشمس . . فإنه يعود طهوراً ؛ لزوال علة
النجاسة .

وقال الإصطخري : لا يطهر إذا زال التغير بنفسه .

ولا فرق في الماء المزيل بين الطهور والطاهر والنجس ، فلذلك نكره .

وقوله : (طَهَّرَ) بفتح الهاء وضمها ، والفتح أفصح .

قوله : (أَوْ بِمِسْكٍ وَزَعْفَرَانٍ . . فَلَا) أي : فإن فقد تغير الرائحة بطرح
مسك ، أو اللون بزعفران . . لم يعد طهوراً ؛ لأننا لا ندري أن أوصاف النجاسة
زالت أو غلب عليها المطروح فسترها .

قوله : (وَكَذَا تُرَابٌ وَجِصٌّ فِي الْأَظْهَرِ) أي : فإن فقد التغير بطرحهما .

(١) وفي (أ) : (جيفة يقربه) بالياء المثناة قبل القاف .

(٢) أي : مضيقاً .

(٣) أي : يَبْضُتُهُ وَصَفَّتُهُ .

(٤) المذهب (٤٦ / ١) ، المجموع (١٩٠ / ١ - ١٩١) . وفي النسختين : (في

« التهذيب ») . والمسألة فيه أيضاً (١٥٨ / ١) . وفي « مغني المحتاج » (١٢٤ / ١) :

(قال في « المذهب » . . . وصوره في « شرحه » : بأن يكون . . .) إلخ .

وَدُونَهُمَا يَنْجُسُ بِالْمُلَاقَاةِ ، فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِمَاءٍ وَلَا تَغَيَّرَ بِهِ . . فَطَهُورٌ ، . .

لم يعد طهوراً في الأظهر ؛ للشك أيضاً في أن التغير زائل أو مغلوب ،
والثاني : يعود ؛ لزوال العلة وهو التغير .

والقولان في التراب ، والصحيح : طردهما في الجص والنورة ، وقيل :
إن ذهب التغير بهما . . لم يطهر قطعاً ، فكان ينبغي : أن يعبر في الجص
بالمذهب .

ومحل القولين : عند كدورة الماء ، فإن صفا ولم نجد تغيراً . . فطهور بلا
خلاف ، صرح به في « شرح المذهب » تبعاً للمتولي^(١) .

ولا فرق في التغير الذي زال بالتراب بين الطعم واللون والرائحة على
الأصح .

قوله : (ودونهما ينجس بالملاقاة) يعني : أن ما دون القلتين ينجس
بورود النجاسة عليه ، أما إذا تغير . . فللإجماع ، وأما إذا لم يتغير . . فلأن
القليل يمكن حفظه بلا مشقة ، بخلاف الكثير .

واختار ابن المنذر والغزالي والرويانى : أنه لا ينجس إلا بالتغير^(٢) .

وهذا في الراكد ، أما الجاري . . فسيأتي^(٣) .

وفهم من إطلاقه : أن المترّوح بجيفة بقرب الماء طهور ، وأنه لا فرق في
الملاقي بين المجاور والمخالط ، وهو الأصح ، وقيل : لا يضر المجاور .

قوله : (فإن بلغهما بماء ولا تغير به . . فطهور) يعني : أن الماء القليل

(١) المجموع (١٩٢/١) .

(٢) الأوسط (٣٧٣/١) وما بعدها ، الإحياء (٤٧٦-٤٧٧) ، بحر المذهب (٢٥٧/١) .

(٣) أي : في شرح قول المتن : (والجاري كراكد . .) إلخ .

فَلَوْ كُوْثِرَ بِإِيرَادِ طَهْوَرٍ فَلَمْ يَبْلُغْهُمَا . . لَمْ يَطْهَرْ ، وَقِيلَ : طَاهِرٌ لَا طَهْوَرٌ .
وَيُسْتَشْنَى : مَيِّتَةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ ، فَلَا تُنَجِّسُ مَائِعًا عَلَى الْمَشْهُورِ ، . . .

النجس إذا بلغ قلتين بماء طاهر أو طهور أو نجس ولا تغير فيه . . صار طهوراً ؛
لزوال العلة وهي القلة ، حتى لو فرّق بعد ذلك . . لم يضر ، وقيل : لا تكفي
المكاثرة بالمستعمل .

والعبرة بالاتصال لا بالخلط ، فيكفي رفع الحاجز بين الصافي والكدر إذا
كان أحدهما نجساً .

وفهم من تنكيره للماء : أنه لا يكفي البلوغ بمائع مستهلك .

قوله : (فلو كثر بإيراد طهور فلم يبلغهما . . لم يطهر) لمفهوم حديث
القلتين^(١) (وقيل : طاهر لا طهور) كغسالة النجاسة .

فعلى هذا يشترط في المزيل : أن يكون أكثر من النجس ، وأن يكون وارداً
عليه ، وأن يكون طهوراً ، والرابع : ألا يكون في الماء نجاسة عينية ، ولم يشر
إليه المصنف .

فإن فقد شرط منها . . فهو نجس^(٢) بلا خلاف .

قوله : (ويستثنى : ميتة لا دم لها سائل ، فلا تنجس مائعاً على المشهور)
لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ . . فَلْيَغْمِسْهُ
كُلَّهُ ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ ، وَالْآخِرِ شِفَاءٌ » . رواه
البخاري^(٣) .

(١) أخرجه أبو داود (٦٣) ، والترمذي (٦٧) ، والنسائي (٥٢) ، وابن ماجه (٥١٧) عن
ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) وفي (ب) : (فنجس) ، وفي هامشه : في نسخة (فهو نجس) .

(٣) صحيح البخاري (٣٣٢٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وجه الدلالة : أنه قد يموت بالغمس ، فلو كان منجساً . . لما أمر بغمسه ،
والثاني : أنها تنجسه ، سواء قلت أو كثرت ؛ كسائر الميتات النجسة .
وعلى الأظهر : لو كثرت وغيرت . . فالأصح : أنها تنجس قطعاً^(١) .
ومحل القولين : فيما لم ينشأ في المائع ، فإن نشأ فيه ؛ كالعلق ودود
الطعام . . لم ينجسه إذا مات فيه قطعاً .
ونقل في « المهمات » : أن الدارمي حكى فيه خلافاً ، ونوزع في نقله^(٢) .
ومحل العفو : ما لم تطرح ، فإن طرح قصداً . . لم يعف عنه ؛ كما جزم به
في « الشرح الصغير » ، وقال في « الكبير » : فيما نشؤه منه ، فلو طرح فيه من
خارج . . عاد القولان^(٣) .
ومقتضاه : ترجيح العفو ، قال في « المهمات » : مراده في « الصغير » :
إذا لم يكن منه ، وفي « الكبير » : إذا كان منه^(٤) .
وقال ابن العماد : الذي يتجه تقييد القولين بما إذا أعاده إليه حياً ، فمات
فيه ، فإن أعاده ميتاً . . نجس قطعاً .
ثم الأكثرون على نجاسة الميتة المذكورة ، وقال القفال : إنها طاهرة .
وتعبيره بـ (المشهور) يقتضي : ضعف الخلاف ، وعبر في « الروضة »
بالأظهر^(٥) .

(١) وفي (ب) قوله : (قطعاً) غير موجود .

(٢) المهمات (٤٠ / ٢) .

(٣) الشرح الكبير (٣٢ / ١) .

(٤) المهمات (٤٠ / ٢) .

(٥) روضة الطالبين (١٢٣ / ١) .

وَكَذَا فِي قَوْلٍ : نَجَسٌ لَا يُدْرِكُهُ طَرْفٌ . قُلْتُ : ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ .

قوله : (وكذا في قول : نجس لا يدركه طرف ، قلت : ذا القول أظهر ، والله أعلم) .

النجاسة التي لا يدركها الطرف ؛ أي : لا يشاهد بالبصر لقلتها ؛ كنقطة البول والخمر ، وما يعلق برجل الذبابة ونحوها عند الوقوع في النجاسة . . هل تنجس المائعات والثوب أم يعفى عنها فيهما ؟ فيه طرق : أصحابها في « الشرح الصغير » و « شرح المذهب » : على قولين : أظهرهما عند المصنف وجماعة منهم الغزالي : العفو ؛ لأنه يشق الاحتراز منها ، فعفى عنها ؛ كغبار السرجين^(١) .

والثاني : تنجسهما ؛ لأنها نجاسة قد تحقق اتصالها ، ونقله في « الشرحين » عن المعظم^(٢) ، وقيل : تنجس قطعاً ، وقيل : لا قطعاً ، وقيل : تنجس الماء ، وفي الثوب قولان وقيل : تنجس الثوب ، وفي الماء قولان^(٣) ، وقيل : تنجس الماء دون الثوب ، وقيل : عكسه .

وتعبير الكتاب لا يتناول الثوب والبدن .

تنبيه : قوله : (ويستثنى : ميتة) أي : من قولنا : وما دون القلتين ينجس بملاقاة النجاسة .

وقوله : (مائعاً) قال في « الدقائق » : إنه أحسن من قول « المحرر » :

(١) المجموع (١٨٤-١٨٥ / ١) ، الوجيز (ص : ٢٧) ، الوسيط (٥٤ / ١) .

(٢) الشرح الكبير (٤٨-٤٩ / ١) .

(٣) قوله : (وقيل : تنجس الثوب ، وفي الماء قولان) غير موجود في (أ) .

وَالْجَارِي كَرَائِدٍ ، وَفِي الْقَدِيمِ : لَا يَنْجُسُ بِلَا تَغْيِيرٍ .

(ماء) لأن المائع أعم ، والحكم سواء^(١) .

ثم قال : (وكذا) أي : هذا الحكم ، وهو عدم تنجيس المائع ثابت فيما لا يدركه الطرف ، ونقل في « الكفاية » عن بعض شراح « التنبيه » : أن المائع ينجس بما لا يدركه الطرف بلا خلاف ، ثم قال : ولست أعتقد صحته ؛ لأن القاضي حسينا حكي نفي التنجيس بوقوع الحيوان النجس المنفذ في الدهن ، وقد سوى الأصحاب بين الماء والمائع في الميت الذي لا يسيل دمه^(٢) .

قوله : (والجاري كراكد ، وفي القديم : لا ينجس بلا تغير) أي : إذا لاقت نجاسة الماء الجاري ؛ فإن كانت الجرية منه قلتين . . لم ينجس إلا بالتغير ، فإن كان عدم تغيره لموافقة النجاسة له في الأوصاف . . قدر بالمخالف الأشد ؛ كما تقدم^(٣) ، وإن كانت دونهما . . تنجست بمجرد ملاقة النجاسة على الجديد ؛ لمفهوم حديث القلتين^(٤) ، والقديم : أنه لا ينجس بلا تغير ؛ لأنه وارد على النجاسة ، فلا ينجس إلا بالتغير ؛ كالماء الذي تزال به النجاسة ، واختاره الغزالي وجماعة^(٥) .

وقال في « شرح المذهب » : لا فرق في جريان القديم بين أن تكون النجاسة مائعة أو جامدة ، جارية مع الماء أو واقفة^(٦) ، وهو مقتضى إطلاق الكتاب .

(١) الدقائق (ص : ٧٦) ، المحرر (٩٦ / ١) .

(٢) كفاية النبيه (١٥٩ / ١) .

(٣) أي : بعد قول المتن : (فإن غيره . . فنجس) .

(٤) فإنه لم يفصل فيه بين الجاري والراكد . نهاية المحتاج (٨٦ / ١) . والحديث أخرجه أبو داود (٦٣) وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) إحياء علوم الدين (٤٧٦ / ١ - ٤٧٨) .

(٦) المجموع (٢٠٠ / ١) .

وَالْقُلَّتَانِ : خَمْسُ مِئَةِ رَطلٍ بَغْدَادِيٍّ تَقْرِيْباً فِي الْأَصَحِّ .

وقال في « التتمة » محله : في الجاري على النجاسة الواقعة وينفصل عنها ، فعلى الجديد : إذا كان ما ينفصل عنها قليلاً . . فهو نجس وإن انفصل فراسخ ، ما لم يجتمع قلتان فأكثر في حوض ، أو يسد آخر الجدول ، وقيل : إذا تباعد واغترف من موضع بينه وبين النجاسة قلتان . . جاز .

وإن جرت الجامدة بجري الماء . . فما قبلها وما بعدها طاهر ، وما على يمينها وشمالها ، وفوقها وتحتها إن كان قليلاً . . فنجس ، وإن كان قلتين . . فأرجح الطريقين في « الشرح الصغير » : التخريج على قولي التباعد ؛ كالراكد ، والثانية : القطع بالطهارة ، وصححها المصنف في شرح الوسيط المسمى : بـ « التنقيح » ، قال في « المهمات » : وهو الصواب ، فقد نقلها في « النهاية » عن الأكثرين^(١) .

واعلم : أن الجاري ما تدافع في استواء أو انحدار ، فإن كان أمامه ارتفاع . . فحكمه حكم الراكد على ظاهر المذهب .

والجربة : الدفعة التي بين حافتي النهر .

والجريات متفاضلة في الحكم وإن اتصلت في الحس ، وقال البغوي : الجربة التي تعقب الجربة النجسة بغسل المحل . . فهي في حكم غسالة النجاسة ، حتى لو كانت نجاسة كلب^(٢) . . فلا بد من سبع جريات عليه^(٣) .

قوله : (والقلتان : خمس مئة رطل بغدادي تقريباً في الأصح) روى الشافعي والبيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ مِنْ

(١) المهمات (٢/٧٠) ، نهاية المطلب (١/٢٦٦) .

(٢) وفي (أ) : (نجاسة كلية) .

(٣) التهذيب (١/١٦٠) .

.....

قِلَالٍ هَجَرٍ . . لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ»^(١) .

وهجر هذه : قرية بقرب المدينة ، ليست هجر البحرين .

وروي عن ابن جريج أنه قال : رأيت قلال هجر ، فالقلة منها تَسَعُ قربتين ، أو قربتين وشيئاً ، فاحتاط الشافعي ، وحسب الشيء نصفاً ، فإن ما زاد عليه يقال فيه : ثلاثة إلا شيئاً ؛ فإذا القلتان : خمس قرب .

قال في « شرح المذهب » : ولم يتعرض الشافعي لتقديرها بالأرطال ، فاختره الأصحاب ، وقدروا كل قرية بمئة رطل برطل بغداد على الصحيح ، وقيل : إنهما^(٢) ست مئة رطل ، واختاره الغزالي ، وقيل : ألف رطل^(٣) .

وعلى الصحيح : تقديرها بالمساحة : ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً ، مع تساوي الجوانب ، فإن اختلفت . . اعتبر قدره بالحساب .

والأصح : أن هذا التقدير تقريب ، قال من « زوائده » : الأشهر عليه : أنه يعفى عن نقص رطلين ، وقيل : ثلاثة ونحوها^(٤) . انتهى

وقيل : تحديد ، فلا يتسامح بنقصان شيء وإن قل ؛ كما جزم به الرافعي^(٥) .

وقوله : (في الأصح) راجع إلى المسألتين ، لكنه عبر في « الروضة » في تعيين العدد بالصحيح^(٦) .

(١) الأم (١٠/٢ - ١١) ، السنن الكبير (١٢٦٣) .

(٢) وفي (أ) : (إنها) .

(٣) المجموع (١٧٩/١) ، الوسيط (٥٥/١) .

(٤) روضة الطالبين (١٣٠/١) .

(٥) الشرح الكبير (٤٧/١) . والمجزم به فيه عدم تسامح بنقصان شيء ، على هذا القيل ، لا القيل نفسه .

(٦) روضة الطالبين (١٢٩/١) .

وَالْتَغْيَرُ الْمُؤَثِّرُ بِطَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ : طَعْمٌ ، أَوْ لَوْنٌ ، أَوْ رِيحٌ .
وَلَوْ اشْتَبَهَ مَاءٌ طَاهِرٌ بِنَجِسٍ . . اجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ ،

قوله : (والتغير المؤثر بطاهر أو نجس : طعم ، أو لون ، أو ريح)
يعني : أن سلب الطهورية بالتغير يكفي فيه تغير أحد الأوصاف ، وهو في التغير
بنجس مجمع عليه ، حكاه ابن المنذر^(١) .

وحديث : « الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ » ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ
أَوْ لَوْنِهِ قال الشافعي : يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يُثَبِّتُ
أهل الحديث مثله ، وقال النووي : اتفق المحدثون على تضعيفه^(٢) .

وأما في التغير بطاهر . . فعلى المشهور ، وقيل : لا بد من تغير جميعها ،
وقيل : تغير اللون وحده يسلب ، بخلاف الطعم والرائحة ، فإنه لا بد من
تغيرهما معاً ، كذا حكاه الرافعي في « الكبير » ، وعبارة « الصغير » : وقيل :
الرائحة وحدها لا تؤثر ، وتغير غيرها يؤثر ، وهو الصواب في حكايته ، قاله
في « المهمات »^(٣) .

قوله : (ولو اشتبه ماء طاهر بنجس . . اجتهد وتطهر بما ظن طهارته) إذا
اشتبه طاهر ونجس . . فالصحيح : أنه لا يجوز استعمال أحدهما إلا باجتهاد
وظهور علامة تغلب على الظن طهارته ؛ لأن أصل الطهارة قد عارضه يقين
النجاسة وعرفنا ترك ذلك الأصل في غير معين ، فوجب النظر في التعيين ، فلو
لم يظهر له شيء . . تيمم ، وأعاد الصلاة إن تيمم قبل إراقتهما أو خلطهما ،

(١) الإجماع (ص : ١٣) .

(٢) الأم (٨٧/١٠) ، المجموع (١٦٣/١) ، والحديث بهذا اللفظ أخرجه الدارقطني (ص :

٢٣) عن ثوبان رضي الله عنه . وراجع « التلخيص الحبير » (١/١٣٠) .

(٣) الشرح الكبير (٢٣/١) ، المهمات (٢٧/٢) .

وَقِيلَ : إِنَّ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ بَيِّقِينَ . . . فَلَا ،

وقيل : يكفي ظن الطهارة بلا علامة ، وقيل : يستعمل أحدهما بلا اجتهاد ولا ظن .

وللاجهاد شروط : أن يكون للعلامة فيه^(١) مجال ؛ كالثياب والأواني ، بخلاف اختلاط المحارم بالأجنيات المحصورات .

ولو أسقط المصنف لفظة (ماء) . . . لكان أشمل ؛ لأن الثياب والأطعمة والشراب كالماء .

وقوله : (اجتهد) أي : وجوباً .

ووجود متيقن الطهارة لا يمنع وجوب الاجتهاد في هذين ؛ لأن خصال المخير يصدق على كل منها أنه واجب ، قاله في « التحرير »^(٢) .

قوله : (وقيل : إن قدر على طاهر بيقين . . فلا) أشار إلى الشرط الثاني ، وهو : أن يعجز عن اليقين ، فلو قدر على تحصيله بشراء ، أو على خلط المشتبّه ليبلغ الماء^(٣) قلتين ، أو كان على نهر ، أو عنده طاهر بيقين . . فالأصح : جواز الاجتهاد ، وقيل : لا يجوز ؛ لأن الاجتهاد إنما يصار إليه عند العجز عن اليقين ، وقد شمل إطلاقه الصور كلها .

وكيفية الاجتهاد : أن ينظر إلى تغير أحدهما ، أو نقصه ، أو اضطرابه ، أو ترشش ما حوله أو نحوه .

فرع : لو انصب أحد الإناءين قبل الاجتهاد ، أو صبه . . لم يجز الاجتهاد في الباقي وحده على الأصح عند المصنف ، بل يتيمم ويصلي ، ولا يعيد وإن

(١) وفي (ب) قوله : (فيه) غير موجود .

(٢) تحرير الفتاوى (٧٨ / ١) .

(٣) وفي (ب) قوله : (الماء) غير موجود .

وَالْأَعْمَى كَبَصِيرٍ فِي الْأُظْهَرِ .

أَوْ مَاءٌ وَبَوْلٌ . . لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ ، بَلْ يُخْلَطَا ثُمَّ يَتِمَّمُ .

لم يرقه ، وصحح الرافعي الجواز^(١) .

فائدة : الاجتهاد والتحري والتأخي بمعنى ، وهو : بذل الجهد في طلب الشيء .

قوله : (والأعمى كبصير في الأظهر) أي : فيجتهد ؛ لأنه يعرف باللمس اعوجاج الإناء ، واضطراب الغطاء ، فصار كالاجتهاد في الوقت ، والثاني : لا يجوز كما لا يجتهد في القبلة ، بل يقلد فيهما .

فإن جوزنا فلم يظهر له شيء . . قلد على الأصح ، وإن منعناه التقليد ، أو لم يجد من يقلده . . فالصحيح : أنه يتيمم ، ويصلي ، ويعيد .

قوله : (أو ماء وبول . . لم يجتهد على الصحيح) أشار إلى الشرط الثالث ، وهو : أن يتأيد الاجتهاد باستصحاب الطهارة ؛ كاشتباه الطهور بالنجس أو بالمستعمل ، فإذا اشتبه الماء بالبول . . لا يجتهد على الصحيح ، سواء كان أعمى أم بصيراً ؛ لأن الاجتهاد يقوي ما في النفس من الطهارة الأصلية ، والبول لا أصل له^(٢) ، فامتنع العمل به ، وقيل : يجوز كالماء النجس ، وعلى هذا : لا بد من ظهور علامة بلا خلاف .

قوله : (بل يخلط^(٣) ثم يتيمم) أي : فعلى الصحيح : لا يتيمم إلا بعد خلطهما ، قال السبكي : استحباباً ، وقال الإسنوي : يكفي إراقة أحدهما ،

(١) روضة الطالبين (١ / ١٤٦) ، الشرح الكبير (١ / ٧٣-٧٤) .

(٢) أي : لا أصل له في الطهارة ؛ كما في « نهاية المحتاج » (١ / ٩٢) .

(٣) وفي (ب) كان في الأصل : (بل يخلط) ثم زيدت النون الصغيرة بين قوله : (يخلط) (ثم) من تحت ، فصار : (بل يخلطان) ، وكأنه من تصرف بعض من ملك النسخة ، والله تعالى أعلم .

أَوْ وَمَاءُ وَرْدٍ . . تَوَضُّأً بِكُلِّ مَرَّةٍ ، وَقِيلَ : لَهُ الْاجْتِهَادُ .

فلو تيمم قبل خلطهما ، أو إراقة أحدهما . . لزمه الإعادة ؛ لأنه تيمم ومعه ماء طاهر بيقين ، وفي وجهه : يجوز التيمم قبل الخلط أو الصب ؛ لأنه لا يقدر على استعماله ، فجاز التيمم بلا إعادة ، وهذا الوجه هو مقتضى إطلاق الرافي والمصنف ؛ لأنهما لم يشترطا في هذه المسألة صباً ولا خلطاً ، واشترطاه عند التحير^(١) .

وصحح في « شرح المذهب » في مسألة المتحير : أن الصب أو الخلط شرط لصحة التيمم ، وهو مقتضى عبارة الكتاب ، ومقتضى كلام « الشرحين » و« الروضة » : أنه شرط لعدم القضاء فقط ، وبه صرح القاضي حسين والمتولي والماوردي ، وعزاه إلى الأصحاب^(٢) .

وقوله : (يخلطاً) يقع في بعض النسخ بالنون ، وهو مجزوم بحذفها عطفاً على (يجتهد)^(٣) .

قوله : (أو وماء ورد . . توضعاً بكل مرة) يعني : إذا اشتبه ماء وماء ورد . . لم يجتهد على الصحيح ، بل يتوضأ بكل واحد مرة وجوباً ؛ ليتيقن استعمال الطهور ، ويعذر في ترده في النية .

(وقيل : له الاجتهاد) لتوقع ظهور العلامة والعمل بها ؛ لأنه لا بد من ظهورها ؛ كما تقدم في الماء والبول^(٤) ، قال ابن الرفعة : والحق : إلحاق

(١) الشرح الكبير (٧٧-٧٨) ، روضة الطالبين (١٤٦/١) .

(٢) المجموع (٢٤٣/١) ، الحاوي الكبير (٣٠٤/١) .

(٣) لا يجوز عطف (يخلطان) على (يجتهد) وأن يقرأ بحذف النون ؛ كما قاله بعض الشراح ؛ لفساد المعنى ؛ إذ يصير التقدير : بل لم يخلطاً . مغني المحتاج (١٣٢/١) ، وراجع « التاج في إعراب مشكل المنهاج » (ص : ١٠٩-١١٠) .

(٤) أي : آنفاً في شرح قول المتن : (أو ماء وبول . .) إلخ .

وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ . . أَرَأَقَ الْآخَرَ ، فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغَيَّرَ ظَنُّهُ . . لَمْ يَعْمَلْ
بِالثَّانِي عَلَى النَّصِّ ، بَلْ يَتَيَمَّمُ بِلَا إِعَادَةٍ فِي الْأَصَحِّ .

اشتباه ماء الورد بها^(١) ؛ كما فعل الغزالي^(٢) .

قوله : (وإذا استعمل ما ظنه . . أراق الآخر) أي : استحباباً ؛ كي
لا يغلط فيستعمله ، أو يتغير اجتهاده ، إلا أن يخاف العطش فيمسك النجس
ليشربه .

قوله : (فإن تركه وتغير ظنه . . لم يعمل بالثاني على النص ، بل يتيمم) إذا
ترك ماء ظنه نجساً فلم يرقه ، ثم حضرت صلاة أخرى . . فله حالتان :

إحدهما : ألا يبقى من الأول شيء ، فلا تجب إعادة الاجتهاد على
المذهب في « الكفاية »^(٣) ، فلو أعاده وظن طهارة الباقي . . فالمنصوص : أنه
لا يستعمله ، بل يتيمم ؛ لأنه في استعماله له إن غسل جميع ما أصابه الأول . .
لزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد ، وإلا . . كان مصلياً مع يقين النجاسة ، وقيل :
يستعمله ولا يتيمم ، لكن لا بد من غسل جميع ما أصابه الماء الأول ، ثم
يتوضأ بعد ذلك .

قوله : (بلا إعادة في الأصح) أي : للصلاة الثانية التي صلاها بالتيمم ؛
لأنه تيمم لها وليس معه ماء طاهر^(٤) بيقين ، وقيل : يعيد ؛ لأن معه ماء طاهراً
بحكم الاجتهاد ، أما قضاء الأولى . . فالمجزوم به في « الروضة »
و« أصلها » : أنه لا يجب ، وفي « شرح المذهب » وجه : أنه يجب^(٥) .

(١) أي : بصورة ما إذا اشتبه عليه ماء وبول .

(٢) كفاية النبيه (٢٢٧/١) .

(٣) كفاية النبيه (٢٢٧/١) وما بعدها .

(٤) وفي (أ) قوله : (ماء) غير موجود .

(٥) روضة الطالبين (١٤٧/١) ، الشرح الكبير (٧٩/١) ، المجموع (٢٤٨/١) .

وَلَوْ أَخْبَرَ بِتَنَجُّسِهِ مَقْبُولُ الرِّوَايَةِ وَبَيَّنَّ السَّبَبَ ، أَوْ كَانَ فَقِيهَا مُوَافِقًا . .
اعْتَمَدَهُ .

الحالة الثانية : أن يبقى من الأول قدر ما يكفيه لطهارته ، فيجب عليه إعادة الاجتهاد ؛ لأن معه ماء متيقن الطهارة ، كذا أطلقه الرافعي ، وخصص في « شرح المذهب » الوجوب بما إذا أحدث ، فإن كان على طهارته . . لم تجب الإعادة^(١) .

ثم إذا أعاده ؛ فإن اتفق اجتهاده . . فذاك ، وإن اختلف فظن أن ما توضأ به أولاً هو النجس . . فالنص - كما سبق^(٢) - : لا يتوضأ به ، بل يتيمم ، وتجب الإعادة على الأصح ؛ لأن معه ماء متيقن الطهارة .

ولو كان الباقي لا يكفي ؛ فإن أوجبنا استعمال الناقص . . كان كالكافي ، وإلا . . فكما لو لم يبق شيء ، فإن أراد ألا يعيد . . فليرقهما أو يخلطهما .
ومراد المصنف الحالة الأولى لقوله : (وإذا استعمل ما ظنه . . .) فإن حقيقته : أن يستعمل جميعه ، قاله في « التحرير »^(٣) .

قوله : (ولو أخبر بتنجسه مقبول الرواية وبين السبب ، أو كان فقيهاً موافقاً . . اعتمده) يعني : أن من لم يعلم تنجس الإناء بالمشاهدة ، وأخبره به من تقبل روايته ؛ من حرّ أو عبد أو امرأة ولو أعمى ، وبين سبب التنجس . . وجب عليه اجتنابه إذا عينه ، والاجتهاد إن لم يعينه .

ولا يقبل قول المميز في الأصح .

فإن كان المخبر فقيهاً شافعيّاً . . عمل بقوله وإن لم يبين السبب ، ولو أخبره

(١) الشرح الكبير (٧٩ / ١) ، المجموع (٢٤٦ / ١) .

(٢) أي : آنفاً في المتن .

(٣) تحرير الفتاوي (٨٠ / ١) .

وَيَحِلُّ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ ،
 بعد الاجتهاد . . عمل بخبره ، وترك الاجتهاد .

ولو أخبره بعد الصلاة أن الذي توضأ به نجس . . لزمه الإعادة ، وتطهير ما أصابه الماء من بدنه وثوبه ، فإن انتفى التبيين والموافقة- كما لو قال الحنفي : هذا نجس- لم يعتمد عليه ؛ لجواز أن يكون مستنده ولوغ هرة أو ذئب أو نحوهما^(١) من السباع التي يقولون بنجاسة أفواهاها ، وكذا إذا انتفى الفقه ؛ لأنه قد يظن ما ليس بنجس نجساً .

فرع : إذا كان معه إناءان ، فأخبره عدل بنجاسة واحد ، وآخر بنجاسة الثاني . . حكم بنجاستهما ، فإن عينا وقتا بعينه . . عمل بقول أوثقهما على المختار ، فإن استويا . . سقط خبرهما على المذهب ، وتجوز الطهارة بهما ، قاله في « الروضة »^(٢) .

قوله : (ويحل استعمال كل إناء طاهر) أي : في الطهارة وغيرها ؛ للإجماع ، وفي « الصحيح » : أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من إناء من صفر ، ومن تَوَرَّ من حجارة ، ومن قدح من خشب^(٣) .

ويستثنى من منطوقه : المغصوب ، والمتخذ من أجزاء الآدمي ؛ فإنه لا يجوز استعماله ؛ كرامة له .

(١) وفي (أ) : (ونحوهما) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ١٤٨-١٤٩) .

(٣) في « صحيح البخاري » (١٩٥) عن أنس رضي الله عنه : أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مِخْضَب من حجارة . وعن أبي موسى رضي الله عنه (١٩٦) : أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من قدح . وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه (١٩٧) : أنه توضأ من تَوَرَّ من صُفْر . والمخضب : إجانة تغسل فيها الثياب . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص : ٢٦٧) . والتَوَرَّ : إناء من صُفْر أو حجارة . المرجع السابق (ص : ١١٤) .

إِلَّا ذَهَبًا وَفِضَّةً فَيَحْرُمُ ،

ومن مفهومه : المتخذ من الأعيان النجسة ، أو المتنجس ، فإن استعماله جائز في الأشياء الجافة مع الكراهة ، وكذلك الحياض النجسة إذا كان فيها أكثر من قلتين ؛ فإنه يجوز الطهارة منها والشرب ؛ لأن الكثير لا ينجس إلا بالتغير .

قوله : (إلا ذهباً وفضة فيحرم) أي : يحرم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجل والمرأة في الطهارة وغيرها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا ؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » . رواه الشيخان^(١) .

وظاهر النهي : التحريم ، وقد يؤيد بما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرَّجُرُ فِي جَوْفِهِ نَارًا »^(٢) . أي : يلقيها في جوفه بجرجٍ متتابعة بحيث يسمع لها صوت .

والجرجرة : الصوت .

وقيس غير الأكل والشرب عليهما ؛ كالوضوء والأكل بملعقة الفضة ، والتطيب من قارورة الفضة ، والتجمر بمجمرة الفضة إذا احتوى عليها ، ولا حرج في الشم من بعد بحيث لا ينسب إليه .

ومنه : الاكتحال بالميل ؛ كما قاله الماوردي ، قال : إلا أن يحتاج إلى جلاء عينيه ؛ فيباح^(٣) ، وزاد بعضهم الإبرة .

ومن المحرم : البول في إناء الفضة ، وتخليل الشعر والأسنان بالخلال

(١) صحيح البخاري (٥٤٢٦) ، صحيح مسلم (٢٠٦٧) عن حذيفة رضي الله عنه .

(٢) صحيح مسلم (٢٠٦٥) عن أم سلمة رضي الله عنها .

(٣) الحاوي الكبير (١٧١/٤) .

وَكَذَا اتَّخَاذُهُ فِي الْأَصَحِّ .

وَيَحِلُّ الْمُمَوُّهُ فِي الْأَصَحِّ ،

منها ، قاله في « شرح المذهب »^(١) ، لكن الاستنجاء بالقطعة الخشنة من الذهب والفضة جائز على الصحيح ، فيسأل الفرق ؟

وفي القديم : أن النهي نهى تنزيه .

ودخل في إطلاقه : الصبي ، فيحرم على الولي سقيه بمُسْعُطِ الفضة .

وإذا قلنا بالتحريم ، فتطهر من إناء ذهب أو فضة . . صحت الطهارة ، وعصى بالفعل ، ولو أكل أو شرب^(٢) . . عصى بالفعل ، وكان الطعام والشراب حلالاً . وطريقه في اجتناب المعصية : أن يصب الطعام وغيره في إناء آخر ، ويستعمله من المصبوب فيه ، قاله من « زوائده »^(٣) ، والله أعلم .

قوله : (وكذا اتخاذه في الأصح) لأن ما حرم استعماله . . حرم اتخاذه ؛ كآلات الملاهي ، والثاني : لا يحرم ؛ لأن المنع في الاستعمال^(٤) خاصة .

فعلى الأول : لا يستحق صانعه أجره ولا أرش على كاسره ، وعلى الثاني : تجب الأجرة والأرش ، وحكى بعضهم الخلاف في المسألة قولين ، وفي « المهمات » : أنه الصواب^(٥) .

قوله : (ويحل المموه في الأصح) أي : سواء كان آنية أو سلاحاً ، بذهب أو فضة .

(١) المجموع (٣١٤ / ١) .

(٢) وفي (أ) : (ولو أكل وشرب) .

(٣) روضة الطالبين (١٥٧ / ١) .

(٤) وفي (أ) : (لأن المنع من الاستعمال) .

(٥) المهمات (١١٦ / ٢) .

وَالنَّفِيسُ ؛ كَيَاقُوتٍ فِي الْأَظْهَرِ .

وهذا الخلاف مبني على أن تحريم الذهب والفضة هل هو لعينهما - وهو الجديد - ، أو للسرف والخيلاء ؟

فيحل على الأول ؛ لاستهلاكه ، دون الثاني ، وصرح بتصحيح الحل في « الشرح الصغير » ، و« الروضة » ، و« شرح المذهب » هنا^(١) ، وصحح في (الزكاة) منه تحريم تمويه الخاتم والسيف وغيرهما من آلات الحرب بالذهب وإن لم يحصل منه شيء بالعرض على النار^(٢) .

ويجمع بينهما بأن الجواز في الأواني ، والمنع في الملبوس .
ثم الخلاف فيما لم يحصل^(٣) منه شيء بعرضه على النار ، وأما ما يحصل منه شيء . . فحرام قطعاً .

والخلاف أيضاً مخصوص بتمويه الإناء ، أما تمويه السقف أو الجدار . . فحرام أيضاً بلا خلاف ، ولكن إن حصل منه شيء . . حرمت استدامته ، وإلا . . فلا ، كذا قاله في « شرح المذهب »^(٤) ، وكلاهما وارد على إطلاق المصنف .

وشمل إطلاقه : تمويه غير الذهب والفضة بهما ، وتمويههما بغيرهما ، والأصح : جوازه أيضاً ، قاله الإسنوي .

قوله : (والنفيس ؛ كياقوت في الأظهر) أي : وتحل الأواني من الجواهر النفيسة ؛ كالفيروز^(٥) والياقوت على الأظهر .

(١) روضة الطالبين (١ / ١٥٥) ، المجموع (١ / ٣٢٢) .

(٢) المجموع (٦ / ٣٢) .

(٣) وفي (ب) : (لا يحصل) .

(٤) المجموع (٦ / ٣٦) .

(٥) الفيروزج : حجر كريم غير شفاف معروف بلونه الأزرق كلون السماء أو أميل إلى الخضرة ، =

والخلاف فيه أيضاً مبني عند بعضهم على العلتين في تحريم الذهب ، فإن قلنا : لعينه .. لم يحرم الياقوت ؛ لأنه لا يعرفه إلا الخواص ، وإن قلنا : للسرف .. حرم .

واتخاذه على الأول جائز ، وعلى الثاني حرام ، فإطلاقه محمول على الحل مطلقاً .

ولا خلاف أنه لا يحرم ما نفاسته لصنعتة ، ولا يكره .

قال ابن العماد في « البيان »^(١) : إن صاحب « الفروع » أشار إلى الوجهين في تحريمه .

وفي « شرح المذهب » : أن اتخاذ الفصّ من النفيس جائز قطعاً ، وأن العقيق والبُلُور منه ، وفي « التهذيب » : أن المرجان منه ، وفي « الحاوي » : أن البُلُور ليس من النفيس ، وأن المتخذ من الطيب المرتفع ؛ كالمسك والعنبر والعود والكافور منه^(٢) .

وإذا قلنا به .. شملته عبارة المصنف ، فهي أولى من تقييد المحرر

= يُتَحَلَّى به . المعجم الوسيط (ص : ٧٠٨) .

(١) قوله : (قال ابن العماد في « البيان ») كذا في النسختين ، ولعل الصواب : قال العمراني في « البيان » . والمسألة فيه في (٨٤ / ١) . ويؤيده ما قال الإسني في « الهداية إلى أوام الكفاية » (٢٠ / ٢١) ، قال : (ذكره صاحب « البيان » ...) وصاحب البيان عند الإطلاق هو العمراني ، والحافظ في « فتح الباري » (١١ / ٢٣٢) ، قال : (...) لكن في « زوائد العمراني » عن صاحب « الفروع » نقل وجهين . والله أعلم . وصاحب « الفروع » هو سُلَيْم الرازي كما قال الإسني في « الهداية » (٢٠ / ٢١) .

(٢) المجموع (١ / ٣١٣) ، التهذيب (١ / ٢١٢) وعبارته : (الجواهر النفيسة مثل : الفيروزج والبُلُور والمَهَا) . والمهارة : البُلُورَة . مختار الصحاح (ص : ٤٣١) ، ولم نجد في « التهذيب » ذكر المرجان . الحاوي الكبير (١ / ٦٠-٦١) .

وَمَا ضُبِّبَ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةً كَبِيرَةً لِزِينَةٍ.. حَرُمَ ، أَوْ صَغِيرَةً بِقَدْرِ الْحَاجَةِ.. فَلَا ، أَوْ صَغِيرَةً لِزِينَةٍ ، أَوْ كَبِيرَةً لِحَاجَةٍ.. جَازَ فِي الْأَصَحِّ .

بـ (الجواهر) ^(١) وتقييده أولى لإخراج ما نفاسته في صنعته ، قاله الإسني .
قوله : (وما ضبب بذهب أو فضة ضبة كبيرة لزيينة .. حرم) لوجود المَعْنَيْنِ ، وهما : العين والخيلاء .

وعبارة « المحرر » : (إن كانت ضبة كبيرة ، وفوق الحاجة) ^(٢) أحسن ؛ لأنه يؤخذ منها تحريم الضبة الكبيرة ^(٣) إذا زادت على قدر الحاجة .

قوله : (أو صغيرة بقدر الحاجة .. فلا) أي : فلا يحرم ، وكذا لا يكره لصغرهما ، وللحاجة إليها ؛ لأن قدح النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أنس ، وكان قد انصدع ، فسلسله بفضة . رواه البخاري ^(٤) .

قوله : (أو صغيرة لزيينة ، أو كبيرة لحاجة .. جاز في الأصح) أي : مع الكراهة ، أما في الأولى .. فلصغرهما ، ولقدرة معظم الناس على مثلها ، والكراهة لعدم الحاجة ، وأما في الثانية .. فللحاجة ، والكراهة للكبر ، وقيل : لا يجوز ؛ لظهور معنى الخيلاء في الأولى ، والكبر في الثانية .
وقيل : يحرم استعمال المضرب مطلقاً ، وقيل : لا يحرم مطلقاً ، بل يكره .

والأصح من « زوائده » : أنه يرجع في حد الصغر والكبر إلى العرف ، فإن شك في الكبر .. فالأصل : الإباحة ، قاله في « شرح المذهب » ^(٥) .

(١) المحرر (١/١٠٠) .

(٢) المحرر (١/١٠١) .

(٣) وفي (أ) قوله : (الكبيرة) غير موجود .

(٤) صحيح البخاري (٥٦٣٨) .

(٥) روضة الطالبين (١/١٥٥-١٥٦) ، المجموع (١/٣٢١) .

وَضَبَّةٌ مَوْضِعِ الاسْتِعْمَالِ كَغَيْرِهِ فِي الْأَصَحِّ .
قُلْتُ : الْمَذْهَبُ : تَحْرِيمُ ضَبَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقاً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقيل : القليل : ما لا يأخذ جانباً من جوانبه ؛ كأسفله أو رأسه ، والكبير بخلافه ، واستبعده الإمام^(١) .

والمراد بالحاجة : قدر حاجة الشَّعْب ، لا فقد غير الذهب أو الفضة ، فإن الاضطرار يبيح استعمال أصل الإناء منهما قطعاً ، قال الإمام : ويحتمل أن يعتبر عجزه عما يقوم مقام الفضة^(٢) .

قوله : (وضبة موضع الاستعمال كغيره في الأصح) أي : لا فرق بين أن تكون الضبة في محل الشرب والاستعمال أو غيره على الأصح ؛ لأن الاستعمال منسوب إلى الإناء كله ، والثاني : يحرم إذا كانت في موضع الاستعمال ؛ لمباشرتها بالاستعمال المنهي عنه .

وفي « فتاوى الغزالي » : أن الأبواب في التضييب كالأواني^(٣) .

قوله : (قلت : المذهب : تحريم ضبة الذهب مطلقاً ، والله أعلم) لأن الخيلاء في الفضة أقل ، ولأنها أوسع ؛ بدليل جواز الخاتم منها ، والطريقة الثانية : إلحاقها بالفضة .

فائدة : أصل الضبة : من التجمع ، يقال : أَضَبَّ القوم : إذا تكلموا جميعاً ، وهذا إنما يكون عند الكسر ونحوه ، فأما إطلاقها على ما كان للزينة . . فهو مجاز ، قاله في « الإقليد » .

* * *

(١) نهاية المطلب (٤٢ / ١) .

(٢) نهاية المطلب (٤١ / ١ - ٤٢) .

(٣) لم نجده في المطبوع من « فتاويه » .

بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ

هِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا : خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ ،

قوله :

(باب أسباب الحدث)

هذه العبارة أحسن من التعبير بـ (باب ما ينقض الوضوء) لأن الأصح : أنها غايات له ، فيقال : انتهى الوضوء ؛ كما يقال : انتهى الصوم ، لكنه عبر بالنقض بعد ذلك^(١) .

والحدث يطلق : على ما يوجب الغسل ، وعلى ما يوجب الوضوء ، وهو المراد هنا .

قوله : (هي أربعة) تبع الجمهور في هذا الحصر ، فلا يرد شفاء دائم الحدث ؛ لأن وضوءه لا يرفع الحدث ، ولا نزع الخف ؛ لأن الأظهر : أنه لا يستأنف ، ولا الردة ؛ لأنها لا تبطله على الأصح ، ولا أكل لحم الجوزور على المذهب ، والقديم : أنه ينقض ، واختاره المصنف من جهة الدليل^(٢) ، وعلى المذهب : يندب الوضوء من أكله ؛ خروجاً من الخلاف .

قوله : (أحدها : خروج شيء من قبل أو دبر)^(٣) لقوله تعالى : ﴿ أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ [المائدة : ٦] ، وفي « الصحيح » : « فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا »^(٤) .

(١) عند قوله : (فخرج المعتاد . . نقض) .

(٢) المجموع (٢ / ٦٩ - ٧٠) ، روضة الطالبين (١ / ١٨٣) .

(٣) وفي « المنهاج » المطبوع : وسائر الشروح المطبوعة : (من قبله أو دبره) .

(٤) صحيح البخاري (١٧٧) ، صحيح مسلم (٣٦١) عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه .

إِلَّا الْمَنِيِّ .

ولا فرق في الخارج بين أن يكون طاهراً أو نجساً ؛ كالحصاة ، ولا في النجس بين أن يكون نادراً ؛ كالدم والقيح ، أو معتاداً ، ولا في المعتاد بين أن يكون عيناً ؛ كالبول والغائط ، أو ريحاً ، حتى لو خرج الريح من فرج المرأة ، أو من ذكر الرجل ، أو أدخل في ذكره ميلاً ثم أخرجه . . انتقض .

وقوله : (من قبل أو دبر) يرد عليه قُبْلًا المشكل ، فإنه لا ينتقض إلا بالخارج منهما على المذهب ، وقد يجاب بأنه لا يتحقق كون الخارج من الأصلي إلا بالخارج منهما ، وهو مراد المصنف بالقبل ، وهذا إذا كان يبول بهما معاً سواء ، فإن بال بأحدهما . . تعين للنقض ووضح ، وإن بال بهما متفاوتاً . . فالأصح : أن الدلالة للسابق إن اتفق انقطاعهما ، أو سبق واحد وتأخر الآخر ، وللمتأخر إن اتفق ابتداءهما ولو تعارض البول بالحيض ، أو المني . . فالأصح : لا دلالة .

ولو كان له ذكران . . انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما ، قاله في « الروضة »^(١) ، وكذا لو خلق للمرأة فرجان ؛ كما في « شرح المذهب »^(٢) .

وينتقض بالخارج من كل من سبيلي قبل المرأة ؛ كما دل عليه كلام الرافعي ، قاله الإسنوي^(٣) .

قوله : (إلا المني) أي : فإنه لا يوجب الوضوء على المشهور ؛ لأنه أوجب أعظم الأمرين - وهو الغسل - بخصوصه ، فلا يوجب أهونهما - وهو الوضوء - بعمومه ؛ كزنا المحصن لَمَّا أوجب أعظم الحدين - وهو الرجم -

(١) روضة الطالبين (١٨٤ / ١) .

(٢) المجموع (٥١ / ١) .

(٣) المهمات (٢١٣ / ٢) .

وَلَوْ اَنْسَدَّ مَخْرَجُهُ وَاَنْفَتَحَ تَحْتَ مَعْدَتِهِ فَخَرَجَ الْمُعْتَادُ ، نَقَضَ ،

بخصوصه . . لم يوجب أهونهما- وهو الجلد- بعموم كونه زنا .

وفي وجه : أنه يوجب الحدث الأصغر بكونه خارجاً والأكبر بكونه منياً ، قاله القاضي أبو الطيب والجويني ، ورجحه ابن الرفعة ، وقوّاه السبكي ؛ لأنه كالحيض يوجب الغسل والوضوء بالاتفاق ؛ كما حكاه الماوردي^(١) ، لكن نقل الإسنوي عن « اللطيف » لابن خيران : أن الحيض والنفاس لا يوجبان الوضوء .

فائدة : الأصح : أن الموجب للوضوء أو الغسل : خروج الخارج من بول أو جنابة أو حيض مع القيام إلى الصلاة .

قوله : (ولو انسد مخرجه ، وانفتح تحت معدته) أي : ثقب (فخرج المعتاد . . نقض) أي : قطع دوام حكم الطهارة ؛ لأن الإنسان لا بد له من مخرج يخرج منه البول والغائط ، فإذا انسد الأصلي . . قام ما انفتح مقامه ، وقطع به في « الروضة » ، وحكى فيه خلافاً في « شرح المذهب » و« التحقيق »^(٢) .

فعلى ما قطع به^(٣) لا يجزئ الحجر فيه على الأظهر ، ولا يجب الوضوء بمسه ، ولا الغسل بالإيلاج فيه على الأصح ، وكذا لا يثبت به المهر وسائر أحكام الوطء على المذهب ، وصحح في « شرح المذهب » : عدم النقض إذا نام ممكنه من الأرض^(٤) .

(١) كفاية النبيه (٣٨٢/١) ، الحاوي الكبير (١٤٨/١) .

(٢) روضة الطالبين (١٨٤/١) ، المجموع (١٠/١) ، التحقيق (ص : ٩٠) .

(٣) وفي (أ) : (فعلى هذا ما قطع به) .

(٤) المجموع (١٢/١) .

وَكَذَا نَادِرٌ كَدُودٍ فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ فَوْقَهَا وَهُوَ مُنْسَدٌّ ، أَوْ تَحْتَهَا وَهُوَ مُنْفَتِحٌ . .
فَلَا فِي الْأَظْهَرِ .

والمعدة بفتح الميم وكسر العين وبسكون العين مع فتح الميم وكسرهما :
الموضع الذي يستقر فيه الطعام ، وهو من المكان المنخسف من تحت الصدر
إلى السرة .

قوله : (وكذا نادر كدود في الأظهر) أي : وكذا ينقض خروج نادر من
الثقب المنفتح ؛ لأنه لما تساوى المخرج الأصلي في المعتاد . . وجب أن
يساويه في النادر ، والثاني : لا ينقض بالنادر ؛ لأن الضرورة في جعله مخرجاً
إنما هي في المعتاد .

قوله : (أَوْ فَوْقَهَا وَهُوَ مُنْسَدٌّ ، أَوْ تَحْتَهَا وَهُوَ مُنْفَتِحٌ . . فلا في الأظهر) أما
في الأولى . . فلأن العادة فيما تحيله الطبيعة أن تدفعه إلى أسفل ، فهذا أشبه
القيء ، وأما في الثانية . . فلفقدان الضرورة وشبهه بالجائفة^(١) .

والثاني : أنه ينتقض ، أما في الأولى . . فلأنه لا بد من مخرج ، وأما في
الثانية . . فلأنه مخرج تحت المعدة فينقض الخارج منه ؛ كالأصلي .

ولو انفتح فوق المعدة مع انفتاح الأصلي . . فلا نقض ؛ كما جزم به
الرافعي ، وأشعر به كلام المصنف^(٢) ، وفيه وجه .

والمنفتح في المعدة كالمنفتح فوقها ، ومحل هذا التفصيل في الانسداد
العارض ، فإن كان أصلياً . . فلا خلاف في الانتقاض بالخارج^(٣) من المنفتح ،

(١) وفي (أ) : (وشبهها بجائفة) .

(٢) الشرح الكبير (١٥٦ / ١) ، روضة الطالبين (١٨٤ / ١) .

(٣) وفي (أ) : (فلا خلاف بالانتقاض في الخارج) .

الثَّانِي : زَوَالُ الْعَقْلِ ،

سواء كان دون المعدة أو فوقها ، وسواء النادر وغيره ، قاله الماوردي^(١) .

قوله : (الثاني : زوال العقل) أي : سواء أكان بنوم أم جنون أم إغماء أم سكر أم شرب دواءٍ لحاجة أم غيرها .

أما في النوم . . فلقوله صلى الله عليه وسلم : « أَلْعَيْنَانِ وَكَأُ السَّهِ فَمَنْ نَامَ . . فَلْيَتَوَضَّأْ » . رواه أبو داود وابن ماجه ، وإسناده حسن^(٢) .

وأما البواقي . . فلأن الذهول معها أبلغ من النوم ، ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك في الجنون والإغماء^(٣) .

والنوم الناقض هو : الذي يزول معه الاستشعار بخلاف النعاس ، فالرؤيا من علامات النوم ، وسماع كلام الحاضر من علامة النعاس .

فائدة : الـوَكَاء بكسر الواو والمد : ما يربط به الشيء ، والسَّه : بسين مهملة مشددة مفتوحة بعدها هاء ، أصله : سَتَّةٌ ، وهو : حلقة الدبر ، والمعنى : أن اليقظة هي الحافظة لما يخرج .

والعقل لغة : المنع ، وفي الاصطلاح : صفة تميز بها بين الحسن والقبيح .

ومشى المصنف والرافعي على أن النوم مزيل للعقل^(٤) ، فالاستثناء متصل ، وقال الغزالي : الجنون يزيله ، والإغماء يَغْمُرُه ، والنوم يستره^(٥) .

(١) الحاوي الكبير (١٥٠ / ١) .

(٢) سنن أبي داود (٢٠٣) ، سنن ابن ماجه (٤٧٧) عن علي رضي الله عنه .

(٣) الإقناع (٤٧ / ١) .

(٤) المحرر (١٠٣ / ١) .

(٥) الوسيط (٤٢٣ / ١) .

إِلَّا نَوْمَ مُمَكِّنٍ مَقْعَدَهُ .

الثَّالِثُ : التِّقَاءُ بَشَرَتَيِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ،

قوله : (إلا نوم ممكن مقعده) أي : فإنه لا ينقض ، هذا هو المشهور ؛ لقول أنس رضي الله عنه : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء فينامون حتى تخفّق رؤوسهم الأرض ، ثم يصلون ولا يتوضؤون . رواه أبو داود بسند صحيح ، وعند مسلم نحوه^(١) .

وفي قول : إن النوم ينقض مطلقاً على أي هيئة كان ، وعلى الأصح : يستحب الوضوء من النوم ممكناً ؛ للخروج من الخلاف .

ولا فرق في الممكن بين أن يكون مستنداً إلى حائط أو شيء لو أزيل . . لسقط ، أو قاعداً على الأرض ، أو على الدابة^(٢) ، فلهذا حذف المصنف تقييد « المحرر » بالأرض^(٣) .

ولو نام ممكناً فزالت إحدى أليتيه عن الأرض قبل الانتباه . . انتقض ، وإن كان بعده أو معه أو شك . . لم ينتقض ؛ لأن الأصل الطهارة ، ولا فرق بين أن يقع يده على الأرض أو لا يقع .

ولو نام محتبياً . . لم ينتقض وضوءه على الأصح .

قوله : (الثالث : التقاء بشرتي الرجل والمرأة) لقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ نَسْمُكُ الْنِسَاءَ ﴾ [النساء : ٤٣] ، وقرئ أيضاً : (أو لمستم)^(٤) فعطف اللمس على المجيء من الغائط ، ورتب عليهما الأمر بالتميم عند تعذر الماء ، فدل على كونه حدثاً .

(١) سنن أبي داود (٢٠٠) ، صحيح مسلم (٣٧٦ / ١٢٥) .

(٢) وفي (أ) : (على دابة) .

(٣) المحرر (١٠٣ / ١) .

(٤) قرأه حمزة والكسائي . الكشف عن وجوه القراءات السبع (٣٩١ / ١) .

إِلَّا مُحَرَّمًا فِي الْأَظْهَرِ .

واللمس هو : الجس باليد ، كذلك فسرهُ ابن عمر وغيره^(١) .
ويشهد له قوله تعالى : ﴿ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ [الأنعام : ٧] ، وقوله صلى الله عليه وسلم لَمَاعَزَ : « لَعَلَّكَ لَمَسْتَ »^(٢) .
والبشرة : ظاهر الجلد ، وفي حكمها : اللسان واللثة ، والمعنى فيه : أنه مظنة لثوران الشهوة .

وأفهم كلامه : أنه لا نقض بين الرجلين ، والمرأتين ، والخنثيين ، والخنثى مع المرأة أو الرجل ، ولا المرأة والرجل إذا كان حائل وإن دقَّ ، وأنه لا ينقض مس العضو المبان وهو الأصح ، وأنه لا فرق في الانتقال بين اللمس عمداً أو سهواً ، وبشهوة وغيرها ، ولا بين العلم والجهل ، ولا بين العضو الأصلي والزائد ، والسليم والأشل ، ولا بين الكبير الذي لا يشتهي وغيره ، ولا بين الحي والميت على الصحيح في الجميع .

وجزم من « زوائده » بأن المراهق ، والخصي ، والعين ينقضون وينتقضون ، وفيها : أن لمس الأمرد بشهوة لا ينقض على الصحيح^(٣) .

قوله : (إلا محرماً في الأظهر) سواء كانت من نسب أم رضاع^(٤) أم مصاهرة ؛ لأنها ليست في مظنة الشهوة بالنسبة إليه ، حتى لو لمسها بشهوة . . فإنه لا ينتقض أيضاً ؛ كما جزم به القاضي حسين والبغوي قالا : لأنها كالرجل

(١) أخرجه مالك (١٠٠) ، والشافعي في « الأم » (٣٧ / ٢) ، والدارقطني (ص : ١٢١) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه الدارقطني (ص : ٦٩٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما . وأخرجه البخاري (٦٨٢٤) بلفظ : « لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ ، أَوْ غَمَزْتَ ، أَوْ نَظَرْتَ » .

(٣) روضة الطالبين (١٨٦ / ١) .

(٤) وفي (ب) : (أم من رضاع) .

وَالْمَلْمُوسُ كَلَامٍ فِي الْأَظْهَرِ .

في حقه^(١) ، والثاني : ينتقض ؛ لعموم الآية .

والقولان مبنيان على أنه هل يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه أم لا ؟

وقيل : إنها لا تنقض إن كانت من النسب ، وتنقض إن كانت من رضاع أو مصاهرة .

فائدة : ضابط من يجوز النظر إليها والخلوة بها ، ولا ينتقض الوضوء بلمسها : كل من حرم نكاحها تحريماً مؤبداً بسبب مباح لحرمتها ، فأخت الزوجة وبناتها قبل الدخول ، والمحرمة بوطء الشبهة ، أو بلعان ، أو المجوسية ينقضن بلا خلاف .

قوله : (والملموس كلام في الأظهر) لأنها مباشرة تنقض وضوء اللامس ، فنقضت وضوء الملموس ؛ كالجماع ، والثاني : لا ينتقض طهر الملموس ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها : (فوَقَعْتُ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ وَهُوَ فِي السُّجُودِ)^(٢) . تعني : النبي صلى الله عليه وسلم .

وجوابه : احتمال الحائل .

والملموس هو : من لمسه لامس ، وقيل : إن المرأة ملموسة وإن وجد فعل اللمس منها ، كذا في « الروضة » : أنه وجه ، وإنما حكاه الرافعي قولاً ، نبه عليه في « المهمات »^(٣) .

(١) التهذيب (٣٠٣ / ١) .

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٦) .

(٣) روضة الطالبين (١٨٦ / ١) ، الشرح الكبير (١٦٢ / ١) ، المهمات (٢٢١ / ٢) .

وَلَا تَنْقُضُ صَغِيرَةً وَشَعْرًا وَسِنَّ وَظْفَرًا فِي الْأَصْحَحِّ .

الرَّابِعُ : مَسُّ قُبْلِ الْآدَمِيِّ بِيَاطِنِ الْكَفِّ ،

قوله : (ولا تنقض صغيرة ، وشعر ، وسن ، وظفر في الأصحح) ، أما الصغيرة - وهي : التي لم تبلغ حدّاً تشتهى فيه - . . فلانتفاء المعنى ، والتي تشتهى تنقض قطعاً ، والمرجع فيها إلى العرف على الصحيح ، وأما البواقي . . فلأن معظم الالتذاذ فيها إنما هو بالنظر دون المس^(١) .

ووجه الانتقاض في الصغيرة : عموم الآية ، وفي البواقي : أن لذلك حكم البشرة في الحل بالنكاح والتحريم بالطلاق .

والمراد بذلك : المتصل .

وجعل في « شرح المذهب » الخلاف فيما عدا الصغيرة طريقتين ؛ أصحهما : القطع بعدم النقض ، والثانية : على الوجهين^(٢) .

قوله : (الرابع : مس قبل الآدمي بياطن^(٣) الكف) أي : مس جزء من الفرج بجزء من بطن الكف بلا حائل ، سواء كان قبل نفسه أو غيره ، وسواء كان من ذكر أو أنثى ، لما روت بُسْرة بنت صفوان قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ الْوُضُوءُ » . رواه الدارقطني ، وفي رواية : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ . . فَلْيَتَوَضَّأْ » ، وفي رواية : « مَنْ مَسَّ فَزَجَّهُ » . صححه الإمام أحمد والترمذي وابن حبان^(٤) .

وروى الإمام أحمد والبيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه :

(١) وفي (أ) : (دون اللمس) .

(٢) المجموع (٣٤/٢) .

(٣) وفي « المنهاج » المطبوع : (بطن) .

(٤) سنن الدارقطني (ص : ١٢٢-١٢٣) ، مسند أحمد (٧٩٣٤) ، سنن الترمذي (٨٢) ،

صحيح ابن حبان (١١١٥) .

وَكَذَا - فِي الْجَدِيدِ - حَلَقَةُ دُبُرِهِ ،

« أَيُّمَا رَجُلٍ مَسَّ فَرْجَهُ .. فَلْيَتَوَضَّأْ ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا .. فَلْتَتَوَضَّأْ » .
نقل الترمذي عن البخاري تصحيحه^(١) .

فإذا ثبت النقض في فرج نفسه .. ففي غيره أولى ؛ لأنه أفحش ، ويدل له رواية الدارقطني^(٢) .

ولا خلاف في النقض بمس المتصل عامداً ، والصحيح : أن مسه ناسياً ، ومس المقطوع ينقض ؛ كما أفهمه إطلاقه^(٣) .

واحترز بباطن الكف : عن ظاهرها فإنه لا ينقض ؛ لأن أحاديث الباب جاء في بعضها لفظ (الإفضاء)^(٤) وهو في اللغة : المس بباطن الكف من غير حائل ، كذا علل به الرافعي^(٥) ، وكأنه يشير إلى أن الإفضاء مس مقيد ، فيحمل المطلق على المقيد ، وبه صرح غيره ، وفيه بحث .

وبطن الكف : الراحة مع الأصابع .

قوله : (وكذا - في الجديد - حلقة دبره) أي : دبر الآدمي ؛ لأنه فرج ، فانتقض الوضوء بمسه ؛ عملاً بالحديثين^(٦) ، وعن القديم : أنه لا ينقض لمفهوم : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ » .

(١) مسند أحمد (٧١٩٧) ، السنن الكبير (٦٤٣) ، العلل الكبير للترمذي (٥٥) .

(٢) السابقة آنفاً .

(٣) وفي (أ) قوله : (إطلاقه) غير موجود .

(٤) منها : ما أخرجه النسائي (٤٤٥) ، والبيهقي في « الكبير » (٦٤٢) عن بُسْرَةَ بنت صفوان

رضي الله عنها . وراجع « التلخيص الحبير » (٣٤٧ / ١) .

(٥) الشرح الكبير (١٦٣ / ١) .

(٦) حيث ذكر في أحدهما : الذكر ، وفي الآخر : الفرج .

لَا فَرْجٌ بِهَيْمَةٍ .

وَيَنْقُضُ فَرْجُ الْمَيْتِ وَالصَّغِيرِ ، وَمَحَلُّ الْجَبِّ ، وَالذَّكْرُ الْأَشْلُ ، وَبِالْيَدِ
الشَّلَاءِ فِي الْأَصَحِّ ،

والمراد بحلقة الدبر : ملتقى المنفذ ، والمراد بقبل المرأة : ملتقى الشفرين
على المنفذ .

ويستفاد من كلام المصنف : عدم النقض بمس العانة والأنثيين والأليتين ،
وما بين القبل والدبر ؛ لأنه لا يسمى فرجاً .

والحلقة بإسكان اللام على المشهور ، وكذا حلقة الحديد والعلم .

قوله : (لا فرج بهيمة) أي : فإنه لا ينقض في الجديد ، كما لا يجب
ستره ، ولا يحرم النظر إليه ، وفي قول : ينقض ؛ لأنه يجب الغسل بالإيلاج
فيه فينقض ؛ كفرج المرأة ، قال في « شرح المذهب » : ظاهر إطلاقهم :
شمول الخلاف قبلها ودبرها ، وخصه الرافعي بقبلها ، وقال : لا ينقض دبرها
قطعاً ؛ لأن دبر الآدمي لا ينقض في القديم . . فالبهيمة أولى ، قال^(١) : وكأنه
بناه على أن النقض بقبلها قديم وليس بقديم ، فإنه حكى عن حكاية ابن
عبد الحكم وابن عبد الأعلى^(٢) . انتهى

فعلى الأظهر : لو أدخل يده فيه . . لم ينتقض في الأصح ، وفي « شرح
المذهب » عن الدارمي : إن حكم الطير كحكم البهيمة^(٣) .

قوله : (وينقض فرج الميت والصغير) أي : قبلاً ودبراً (ومحل الجب ،
والذكر الأشل ، وباليد الشلاء في الأصح) لشمول الاسم ، والثاني : لا ؛

(١) أي : النووي .

(٢) المجموع (٤٩/٢) ، الشرح الكبير (١٦٤/١) .

(٣) المجموع (٤٩/٢) .

.....

لخروج ذلك عن مظنة الشهوة .

والخلاف في محل الجب ما لم يكن شاخص ، فإن بقي شاخص .. انتقض به قطعاً ، ونبه عليه في « المحرر »^(١) .

وتعبيره بالأصح يخالف تعبيره في « الروضة » بالصحيح^(٢) .

فروع : لو مس بيطن إصبع زائدة .. فالأصح : إن كانت على استواء الأصابع نقضت ، وإلا .. فلا ، وفي « شرح المذهب » إطلاق النقض بها عن الجمهور ، وقال : إنه المشهور^(٣) ، ونقل القاضي محمد بن سعيد العدني في « مفتاح الحاوي » تقييده بما إذا كانت نابتة في بطن الكف^(٤) .

ولو كان له كفان عاملتان ، أو غير عاملتين ، فبأيهما مس .. انتقض ، وإن عملت إحدهما .. نقضت دون الأخرى على الأصح في « الروضة » ، وصحح في « التحقيق » النقض بكل منهما^(٥) .

والذكران العاملان ينتقض بمس كل منهما ، فإن كان أحدهما عاملاً .. انتقض به فقط على الأصح في « التحقيق » و« شرح المذهب » حكاه الإسنوي^(٦) .

وهل يعرف عمل الذكر بالجماع أو بالبول ؟ وجهان في الختان من « الروضة »^(٧) .

(١) المحرر (١٠٤/١) .

(٢) روضة الطالبين (١٨٦/١) .

(٣) المجموع (٤٩/٢) ، وليس في المطبوع منه : (إنه المشهور) ، وعبارته : (وقطع به الجمهور ، وفيه وجه مشهور ، وهو ضعيف) .

(٤) قوله : (ونقل القاضي ...) إلى (في بطن الكف) غير موجود في (أ) .

(٥) روضة الطالبين (١٨٦/١) ، التحقيق (ص : ٩٢) .

(٦) التحقيق (ص : ٩٢) ، المجموع (٥١/٢) ، المهمات (٢٢٣/٢) .

(٧) روضة الطالبين (٣٨٨/٧) .

وَلَا تَنْقُضُ رُؤُوسَ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا .

والجلدة التي تزول بالختان تنقض ما دامت متصلة ، فإن انبتت . . فلا ،
قاله الماوردي^(١) .

قوله : (ولا تنقض رؤوس الأصابع^(٢) وما بينها) أي : في الأصح ، لأن
باطن الكف هو : ما يستتر عند إطباق إحدى الراحتين على الأخرى بتحامل
يسير ، ورؤوس الأصابع وما بينها خارج عنه ، وقيل : ينقضان ؛ لأنهما من
جنس بشرة الكف .

وأما الممسوس فرجه . . فلا ينقض قطعاً ، قاله الرافعي ، وزاد في
« الروضة » : وقيل : قولان كالملموس^(٣) .

فرع : إذا مس المشكل فرج واضح ، أو فرجي نفسه ، أو فرجي مشكل ،
أو فرج نفسه وذكر مشكل . . انتقض ، أو أحد فرجه ، أو أحد فرجي مشكل . .
فلا .

وإن مس أحد فرجه ، ثم صلى الصبح ، ثم توضأ ، ثم مس الآخر ، ثم
صلى الظهر . . فالأصح : أنه لا يجب قضاء واحدة منهما ، كذا أطلقه^(٤)
الرافعي والنووي^(٥) .

وصورها القاضي حسين في « شرح التلخيص » والطبري ؛ بما إذا توضأ
لحدث آخر ، أما لو توضأ لمس الفرج احتياطاً . . فلا يفيد شياً ، فلو صلى

(١) الحاوي الكبير (١٦٤ / ١) .

(٢) في النسختين : (رأس الأصابع) .

(٣) الشرح الكبير (١٦٦ / ١) ، روضة الطالبين (١٨٧ / ١) .

(٤) وفي (ب) : (كذا أطلق) .

(٥) الشرح الكبير (١٦٧ / ١) ، روضة الطالبين (١٨٧ / ١) .

وَيَحْرُمُ بِالْحَدَثِ الصَّلَاةُ ، وَالطَّوَافُ ،

الصباح بعد مس أحدهما ، ثم مس الآخر وصلى الظهر من غير وضوء . . أعاد الظهر قطعاً فقط ، أما إذا مس الواضح خنثى ؛ فإن مس منه ما له مثله . . انتقض ، فينتقض وضوء الرجل بمس ذكر الخنثى ، والمرأة بفرجه إذا لم يكن بينهما محرمة ، وإن مس ما ليس له . . لم ينتقض .

فلو مس أحد المشكلين فرج صاحبه ، ومس الآخر ذكر الأول . . انتقض أحدهما لا بعينه ، لكن لكل واحد منهما أن يصلي ؛ لأن الأصل الطهارة .

قوله : (ويحرم بالحدث : الصلاة) أي : عند القدرة على الماء أو التراب ، سواء كانت فرض عين أو كفاية أو نفلاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ [المائدة : ٦] الآية ، تقديره : إذا^(١) قمتم محدثين ، وفي « الصحيحين » : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ »^(٢) . وهو إجماع في ذات الركوع ، وسجدة التلاوة والشكر ؛ كالصلاة .

قوله : (والطواف) أي : بأنواعه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ » . رواه الترمذي والنسائي والحاكم^(٣) ، قال السبكي : والصواب : أنه موقوف على ابن عباس ، وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ للطواف^(٤) .

وقيل : يصح طواف الوداع من غير طهارة ، ويجبر بالدم .

(١) في (ب) قوله : (إذا) غير موجود .

(٢) صحيح البخاري (١٣٥) ، صحيح مسلم (٢٢٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) سنن الترمذي (٩٦٠) ، سنن النسائي (٢٩٢٢) ، المستدرک (٤٥٩ / ١) عن ابن عباس رضي الله عنهما . وراجع « التلخيص الحبير » (٣٥٨ / ١) .

(٤) أخرجه البخاري (١٦٤١) ، ومسلم (١٢٣٥) عن عائشة رضي الله عنها .

وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ ، وَمَسُّ وَرْقِهِ ، وَكَذَا جِلْدُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَخَرِيطَةُ وَصُنْدُوقٍ فِيهِمَا مُصْحَفٌ ، وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ ؛ كَلَوْحٍ فِي الْأَصَحِّ .

قوله : (وحمل المصحف ، ومس ورقه) لقوله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة : ٧٩] صيغته صيغة الخبر ومعناه : النهي ، والحمل أفحش من المس في الإخلال بالتعظيم .

ولا فرق بين المس بأعضاء الوضوء وغيرها وإن قلنا : الحدث لا يحلها .
وفي وجهه : لا يحرم إلا مس موضع الكتابة ، وحكى ابن الصلاح في « فوائد رحلته » عن « التقريب » وجهاً غريباً : أنه يجوز مطلقاً .
وخرج بلفظ (المصحف) : التوراة والإنجيل ، وما نسخت تلاوته من القرآن في الأصح .

واعلم : أن التحريم مخصوص بحالة الاختيار ، فإن اضطر إلى حمله ؛ لغرقٍ أو حريق ونحوه جاز حمله قطعاً ، بل يجب .
فإن حمله على طهارة ثم أحدث ولم يجد من يودعه عنده^(١) جاز له حمله .

قوله : (وكذا جلده على الصحيح) لأنه كالجزم منه ، وقيل : لا يحرم ؛ لأنه وعاء لما كتب عليه .

قوله : (وخرطة وصندوق فيهما مصحف ، وما كتب لدرس قرآن ؛ كلوح في الأصح) أما في الخريطة والصندوق فلأنهما متخذان للمصحف منسوبان له ، فإذا اشتملا عليه منع المحدث منهما ؛ تعظيماً ، وحكى الرافعي الوجهين في العلاقة أيضاً^(٢) .

(١) وفي (أ) قوله : (عنده) غير موجود .

(٢) الشرح الكبير (١ / ١٧٤) .

وَالْأَصَحُّ : حِلُّ حَمْلِهِ فِي أَمْتَعَةٍ ، وَتَفْسِيرٍ ، وَدَنَانِيرَ ،

وأما في اللوح . . فلأن القرآن قد أثبت فيه للدراسة ، فأشبه المصحف .
 ووجه الجواز في الثلاث : أن المصحف لا يطلق^(١) على هذه الأشياء .
 وفهم من كلامه : الجواز في الخريطة والصندوق المنفصلين وهو كذلك .
 أما الصندوق المتخذ للمصحف . . فيحرم حمله وهو فيه بلا خلاف ؛ كما
 صرح به في « شرح المذهب »^(٢) .

وعبر في « الروضة » في مسألة اللوح بالصحيح ، مع أن الماوردي نقل عن
 الأكثرين الجواز في اللوح ونحوه ، فقويت عبارة الكتاب^(٣) .

قوله : (والأصح : حل حمله في أمتعة) أي : إذا لم يكن مقصوداً
 بالحمل ؛ لأنه لما لم يكن هو المقصود . . لم يحصل الإخلال بالتعظيم ،
 والثاني : لا يحل ؛ لأنه ممنوع منه عند الانفراد فمنع مع التبعية .

قوله : (وتفسير) أي : وكتب تفسير (ودنانير) أي : وما في معناهما مما
 كتب عليه القرآن لا للدراسة ؛ ككتب الأصول والفقه ، والثوب المطرز بآيات
 من القرآن ؛ لأنه لا يقصد^(٤) بإثبات القرآن فيها قراءة ، لكنه يكره كما قاله
 المتولي ، والثاني : لا يحل ؛ تعظيماً للقرآن ، وجزم في « الحاوي » في
 الثياب المطرزة بالتحريم^(٥) .

وقطع المصنف بتحريم المس والحمل إذا كان القرآن في التفسير أكثر^(٦) ،

(١) وفي (أ) : (لا يصدق) .

(٢) المجموع (٨٥ / ٢) .

(٣) روضة الطالبين (١٩٢ / ١) ، الحاوي الكبير (١٢٢ / ١) .

(٤) وفي (أ) : (لم يقصد) .

(٥) الحاوي الكبير (١٢٣ / ١) .

(٦) وفي (أ) : (في التفسير في القرآن أكثر) .

لَا قَلْبَ وَرِقِهِ بَعُودَ ، وَأَنَّ الصَّبِيَّ الْمَحْدِثَ لَا يُمْنَعُ .
قُلْتُ : الْأَصَحُّ : حَلُّ قَلْبِهِ بَعُودَ ، وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ ،

فإن لم يكن . . فوجهان ، خلافاً لما أفهم إطلاقه ، قال الإسني : ومقتضى القطع بالتحريم : تسليم الجواز عند التساوي ، وهو قياس المذكور في الحرير ونحوه .

وقد عبر في « الروضة » بالصحيح في الدنانير^(١) .

قوله : (لا قلب ورقه بعود) لأنه حمل بعض المصحف مقصوداً .

واحترز بقوله : (بعود) : عما لو لف كمه على يده ، أو إصبعه ، وقلب الأوراق بها . فإن المذهب فيها^(٢) : التحريم ؛ لأن التقلب حقيقة إنما هو باليد ، وقيل : وجهان .

قوله : (وأن الصبي المحدث لا يمنع) أي : لا من المس ولا من الحمل ، لا في المصحف ولا في الألواح ؛ لأن تكليفهم استصحاب الطهارة مما يعظم فيه المشقة ، والثاني : يجب على الولي أو المعلم^(٣) منعه منه ؛ قياساً على الصلاة مع الحدث ، وفي وجه : يمنع من المصحف دون الألواح . والخلاف في الحمل المتعلق بالدراسة ، فيمنع في غيره .

ولا يجوز تمكين غير المميز من المصحف ؛ لئلا ينتهكه ، قاله في « شرح المذهب »^(٤) .

قوله : (قلت : الأصح : حل قلبه بعود^(٥) ، وبه قطع العراقيون ،

(١) روضة الطالبين (١٩١/١) ، المهمات (٢٤٢/٢) .

(٢) وفي (ب) : (المذهب فيه) .

(٣) وفي (أ) : (والمعلم) .

(٤) المجموع (٨٦/٢) .

(٥) وفي « المنهاج » المطبوع : (حل قلب ورقه بعود) .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشَكَّ فِي ضِدِّهِ . . عَمِلَ بَيِّقِيْنِهِ ،

والله أعلم) لأنه غير حاملٍ ولا ماس ، فصار ككتابة القرآن على الشيء الموضوع بين يديه من غير مس ولا حمل ، وهو جائز على الأصح .

وفرقوا بين الكم والعود ؛ بأن الكم متصل به ، وله حكم أجزائه في منع السجود عليه .

ويجوز للمحدث مس الأحاديث النبوية ، والأولى : أن يتطهر .

ويكره كتابة القرآن على الحيطان في المسجد وغيره ، وتحرم كتابته بشيء نجس .

والمتطهر يحرم عليه مس المصحف بالعضو المتنجس ، ولا يحرم بغيره على المذهب .

قوله : (ومن تيقن طهراً أو حدثاً وشك في ضده . . عمل بيقينه) يعني : أن من تردد في الحدث بعد تيقن الطهارة ، أو في الطهارة بعد تيقن الحدث . . لا يلتفت إلى التردد ، ويعمل بيقينه ، أما إذا تيقن الحدث ثم شك في الطهارة . . فبالإجماع ، وأما إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث . . فبالقياس عليه ، ولما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا ، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا »^(١) .

ومن أمثلة الشك في الحدث بعد يقين الطهر : أن يتيقن النوم ويشك هل كان متمكناً أم لا ؟

(١) صحيح مسلم (٣٦٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فَلَوْ تَيَقَّنَهُمَا وَجَهِلَ السَّابِقَ . . فَضِدُّ مَا قَبْلَهُمَا فِي الْأَصَحِّ .

ومنها : أن ينام قاعداً ثم يميل وينتبه ولم يدر أيهما سبق ؟

ومنها : أن يشك في أنه لمس الشعر أو البشرة ، أو في أن ما عرض له رؤيا أو حديث نفس ، أو في أن اللامس له رجل أو امرأة . . فلا نقض في الجميع .

وقال في « الدقائق » : الشك هنا وفي معظم أبواب الفقه هو : التردد سواء المستوي والراجع ، ومراده : عند الفقهاء ، أما الأصوليون . . فلا يطلقونه إلا على مستوي الطرفين ، وجعله الرافعي المشهور ، وقال : إن تيقن الحدث يرفع بظن الطهارة^(١) ، ومقتضى كلام الأصحاب : خلافه ، قاله السبكي .

قوله : (فلو تيقنهما وجهل السابق . . فصد ما قبلهما في الأصح) إذا تيقن أنه وجد منه طهارة وحدث ، وشك في السابق منهما . . فقليل : يعمل بما ظنه ، وقيل : يلزمه الوضوء احتياطاً ، وصححه المصنف في شرحي « المذهب » و« الوسيط » ، وقال في « زوائد الروضة » : إنه الأصح عند جماعة من المحققين^(٢) .

والأصح في الكتاب تبعاً « للشرح » و« الروضة » ، وفي « المهمات » أنه المفتى به : أنه ينظر فيما كان قبلهما ، فإذا وجد منه الطهارة والحدث عند طلوع الشمس مثلاً ؛ فإن تذكر أنه قبل الطلوع كان محدثاً . . فهو الآن متطهر ؛ لأنه تيقن الطهارة بعد ذلك الحدث ، وشك في انتقاضها ، والأصل بقاؤها ، وإن تذكر أنه كان متطهراً . . فإطلاق الكتاب والجمهور كما قاله في « شرح المذهب »^(٣) و« الوسيط » : أنه الآن محدث ، وقيده المتولي والرافعي ،

(١) الشرح الكبير (١ / ١٧٠) .

(٢) المجموع (٢ / ٨٠ - ٨١) ، روضة الطالبين (١ / ١٨٨) .

(٣) قوله (في « شرح المذهب ») كذا هو في النسختين ، ولعل الصواب : (في شرحي =

فصل

يُقَدَّمُ دَاخِلُ الْخَلَاءِ يَسَارُهُ ، وَالْخَارِجُ يَمِينُهُ ،

وتبعهما المصنف بما إذا كان يعتاد تجديد الوضوء ؛ لأنه تيقن حدثاً بعد تلك الطهارة وشك في زواله ، فإنه لا يدري أن الطهارة المتيقنة عند الطلوع متأخرة عن ذلك الحدث أو متقدمة عليه ؛ بأن يكون قد والى بين الطهارتين ، قالوا : وإن كان ممن لا يتطهر إلا عن حدث ، فيكون الآن متطهراً ؛ لأن طهارته بعد الحدث^(١) .

فلو لم يتذكر ما كان قبلهما . . لزمه الوضوء ؛ لتعارض الاحتمالين من غير ترجيح .

قوله :

(فصل)

[في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء]

(يقدم داخل الخلاء يساره ، والخارج يمينه) أي : على العكس من المسجد ؛ لأن اليسار للمستقذر ، واليمين لغيره ، وهذا لا يختص بالبنیان على الصحيح ، خلافاً لما توهمه عبارته ، فيقدم يسراه إذا بلغ موضع جلوسه من الصحراء ويمناه إذا فرغ ، قال الإسنوي : وقياسه : أن يقدم اليمنى في الصحراء في موضع الصلاة كالمسجد .

وجميع الآداب المذكورة في الفصل محمولة على الاستحباب إلا الاستقبال والاستدبار في الصحراء ؛ كما سيأتي^(٢) .

= « المذهب » و« الوسيط » كما سبق آنفاً .

(١) الشرح الكبير (١٦٩/١) ، روضة الطالبين (١٨٨/١) ، المهمات (٢٢٩/٢) .

(٢) أي : آنفاً في قول المتن : (ويحرم بالصحراء) .

وَلَا يَحْمِلُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَعْتَمِدُ جَالِساً يَسَارَهُ ،

والخلاء ممدود ، أصله : المكان الخالي ، ثم نقل إلى موضع قضاء الحاجة ؛ لكونه يفعل فيه غالباً ، واليسار بفتح الياء أفصح من كسرهما .

قوله : (ولا يحمل ذكر الله تعالى) أي : ما فيه ذكر الله تعالى ؛ تعظيماً له ، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه ، حسنه الترمذي وصححه^(١) ، وفي « الصحيحين » : إن نقش خاتمه : محمد رسول الله^(٢) .

فاجتمع فيه ذكر الله وذكر رسوله^(٣) صلى الله عليه وسلم ، فلذلك ألحق الغزالي والرافعي اسم رسول الله بذكر الله^(٤) ، وإذا ثبت ذلك في الذكر . . فالقرآن أولى .

نعم ؛ إذا نقش اسماً من أسماء الله تعالى التي تطلق على غيره ، وأراد به غير الله ، أو نقش محمداً وأراد به نفسه . . لم يكره استصحابه ، حكاه العدني عن « شرح الوسيط » للنووي .

ولا يختص هذا بالبنیان على الأصح ، ولو غفل عن نزع الخاتم ونحوه ، أو خاف عليه . . ضم عليه كفه .

قوله : (ويعتمد جالساً يساره) أي : وينصب قدم اليمنى ؛ أي : يضع أصابعها على الأرض ؛ لأنه أسهل لخروج الخارج ، واستعمال اليسرى فيما يليق بها ؛ لما روي عن سراقه بن مالك قال : علّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سنن الترمذي (١٨٤٤) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (٣١٠٦) ، صحيح مسلم (٢٠٩٢) عن أنس رضي الله عنه .

(٣) وفي (ب) : (رسول الله) .

(٤) الوسيط (٩٣/١) ، الشرح الكبير (١٤٠/١) .

وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ، وَيَحْرُمَانِ بِالصَّحْرَاءِ ،

إذا أتينا الخلاء أن نتوكأ على اليسرى ، وننصب اليمنى . رواه البيهقي^(١) .

قوله : (ولا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها) يعنى : إذا كان في بناء أو بين يديه ساتر . . فالأدب : ألا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا » . متفق عليه^(٢) .

وأطلق المتولي : الكراهة ، وجزم بها الرافعي في « التذنيب » ، واختار المصنف في « شرح المذهب » : عدمها^(٣) .

قوله : (ويحرمان بالصحراء) أي : إذا لم يستتر بشيء ، فإن استتر . . اشترط في الساتر : أن يكون ارتفاعه ثلثي ذراع فأكثر ، وأن يكون بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل .

ولو جلس في بنیان ولم يستتر كما ذكر . . حرم ، إلا في الأبنية المعدة لذلك ، ذكره في شرحي « مسلم » و« المذهب »^(٤) .

والتحريم^(٥) على هذا دائر مع الستر وعدمه ، لا مع البناء وعدمه ؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما : إنما نهى عن ذلك في الفضاء ، فإن كان بينك وبين القبلة شيء يستر . . فلا بأس . رواه أبو داود والحاكم ، وصححه^(٦) .

(١) السنن الكبير (٤٦٢) .

(٢) صحيح البخاري (٣٩٤) ، صحيح مسلم (٢٦٤) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

(٣) التذنيب (ص : ٦٦٣) المطبوع في آخر « الوجيز » بدار الكتب العلمية ، المجموع (٩٨ / ٢) .

(٤) شرح صحيح مسلم (١٤٦ / ٢) ، المجموع (٩٧ / ٢) .

(٥) وفي (ب) : (فالتحريم) .

(٦) سنن أبي داود (١١) ، المستدرک (١٥٤ / ١) .

وَيُبْعَدُ ، وَيَسْتَتِرُ ،

وقيل : يحل في البنيان بلا شرط ، ويحرم في الصحراء بلا شرط ، وهو ما يوهمه عبارة الكتاب وكلام الرافعي^(١) .

والدابة ونحوها في الستر كالجدار ، وحيث لا يحرم . . فتركه أدب .

فائدة : المراد بالقبلة : الكعبة ، فلا يحرم استقبال بيت المقدس ولا استدباره ، بل يكرهان ، قاله من « زوائده »^(٢) ، وحكى ابن أبي الدم : التحريم .

قوله : (ويبعد) أي : إذا كان في الصحراء ، أو كان هناك غيره . . إلى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ، ولا يشم له ريح ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب إلى الغائط . . أبعد^(٣) . صححه الترمذي^(٤) ، وفي « الصحيحين » : نحوه^(٥) .

قوله : (ويستتر) أي : عن عيون الناس ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَتَى الْغَائِطَ . . فَلْيَسْتَتِرْ » . رواه أبو داود ، وصححه ابن حبان^(٦) .

والستر يحصل بالراحلة^(٧) ، وبالنزول في وهدة ، أو بقرب من شجرة غير مثمرة ، أو بذيله على المجزوم به في « الشرح » و« الروضة »^(٨) .

(١) المحرر (١٠٧/١) .

(٢) روضة الطالبين (١٧٧/١) .

(٣) وفي (أ) : (بَعُد) .

(٤) وفي (ب) : (صححه الترمذي وغيره) .

(٥) سنن الترمذي (٢٠) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه . صحيح البخاري (٣٦٣) ،

صحيح مسلم (٢٧٤/٧٧) في حديث آخر عن المغيرة رضي الله عنه .

(٦) سنن أبي داود (٣٥) ، صحيح ابن حبان (١٤١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) وفي (أ) : (بالرحلة) .

(٨) الشرح الكبير (١٣٦/١) ، روضة الطالبين (١٧٥/١) .

وَلَا يَبُولُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ ،

قال الإمام البلقيني : فإن كان يقضي الحاجتين . . ستر المقعدة بالراحلة ،
 ثم إن أمكنه إرخاء ذيله من جهة القبلة . . فعل .

وإنما قدمنا ستر المقعدة ؛ للفحش فيه ، وقال صلى الله عليه وسلم :
 « فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيباً مِنْ رَمْلٍ . . فَلْيَسْتَدْبِرْهُ . . » الحديث^(١) .

وليعلم أن الستر إذا كان هناك ناظر . . واجب ، ولا يكفيه الستر عنه من
 جانب دون جانب^(٢) . انتهى

ويشترط في الساتر في الصحراء أو البناء الواسع : أن يكون ثلثي ذراع
 فأكثر ، وألا يزيد ما بينه وبينه على ثلاثة أذرع إذا لم يكن البناء معداً لذلك ،
 فإن كان معداً له . . جاز ولو كان بينه وبينه أكثر من ثلاثة أذرع .

قوله : (ولا يبول في ماء راكد) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَبُولَنَّ
 أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ » . متفق عليه ، ويروى : « الرَّاكِدِ »^(٣) ، والنهي
 يشمل القليل والكثير .

والجاري إن كان قليلاً . . كره البول فيه ، وإن كان كثيراً . . فلا ، قال في
 « شرح المذهب » : وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقاً ؛ لأن فيه إتلافاً
 عليه وعلى غيره^(٤) .

(١) أخرجه أبو داود (٣٥) ، وابن ماجه (٣٣٧) ، والبيهقي في « الكبير » (٤٥٤) عن
 أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) فتاوى البلقيني (ص : ١٠١ ، ١٠٣) .

(٣) صحيح البخاري (٢٣٩) ، صحيح مسلم (٢٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه . ورواية :
 « الرَّاكِدِ » أخرجه ابن ماجه (٣٤٤) عنه رضي الله عنه ، ومسلم (٢٨١) عن جابر
 رضي الله عنه .

(٤) المجموع (١١٢/٢) .

وَجُحْرٍ ، وَمَهَبٌ رِيحٍ ،

وجزم في « الكفاية » بالكراهة في الجاري الكثير^(١) ليلاً ؛ لما قيل : إن الماء بالليل للجن^(٢) ، ولهذا ينبغي ألا يغتسل فيه أيضاً .

قوله : (وجحر) صح في « سنن أبي داود » وغيره : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبال في الجحر^(٣) .

والجحر بضم الجيم وسكون الحاء ، جمعه : جِحْرَة بكسر الجيم وفتح الحاء ، هو : الثقب المستدير النازل ، ويلحق به المستطيل المنبطح ، وهو : السَّرْب بفتح السين والراء ؛ لأنها يقال : مساكن الجن ، ولأنه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى ، أو قوي فيؤذيه ، أو ينجسه .

وفي « المستدرک » للحاكم : أن سعد بن عبادة رضي الله عنه أتى سباطة قوم فبال قائماً فخر ميتاً ، فقال الجن :

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزَرَجِ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ رَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْنِ فَلَمْ نُخْطِ فُؤَادَهُ^(٤)

وفي « الشامل » وغيره : أن سبب موته : أنه بال في جحر ، والجمع بينهما محتمل .

قوله : (ومهب ريح) أي : ولا يستقبل الريح بالبول ؛ لئلا ترده عليه فينجس ، بل يستدبرها ؛ لما روي في حديث سراقه بن مالك : « وَاسْتَمَخَرُوا الرِّيحَ » . رفعه ابن أبي حاتم ، وحكى عن أبيه أن الأصح : وقفه^(٥) .

(١) وفي (أ) : (في الكثير الجاري) .

(٢) كفاية النبيه (١ / ٤٤٠) .

(٣) سنن أبي داود (٢٩) ، وأخرجه النسائي (٣٤) عن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه .

(٤) المستدرک (٢٥٣ / ٣) عن ابن عون عن محمد .

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٥٠٩) .

والتمخر : أن ينظر من أين مجراها ، فلا يستقبلها .

قال في « التحرير » : والاستدبار أيضاً فيه عود الرائحة الكريهة عليه ،
وعلل به الخطابي في « الغريب » ، فالأولى : حمل اللفظ على العموم^(١) .

قوله : (و متحد ، وطريق) لما روى مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اتَّقُوا اللَّعَّائِينَ » ، قالوا : وما اللعانان يا رسول الله ؟ قال : « الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ ، أَوْ فِي ظِلِّهِمْ » (٢) .

معناه : الأمران الجالبان لللعن ؛ لأن من فعلهما . لعنه الناس في العادة ؛
فلذلك أضيف اللعن إليهما مجازاً .

والظل هو : المتحدث ؛ أي : الذي يجتمع الناس فيه للحديث في الصيف ، ومثله المجتمع في الشمس في الشتاء ، وتعبير المصنف به يشملهما وغيرهما ، ويدل للعموم رواية ابن منده : « فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ وَمَجَالِسِهِمْ »^(٣) . وسندها صحيح ، وروى أبو داود عن معاذ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ : الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ ، وَالظِّلَّ »^(٤) .

والملاعن : جمع ملعنة ، وهي : موضع اللعن ، والبراز بفتح الباء :

(١) تحرير الفتاوى (١/٩٧) ، غريب الحديث للخطابي (٢/٥٥٩) .

(۲) صحیح مسلم (۲۶۹) عن أبی ہریرۃ رضی اللہ عنہ .

(٣) عزاهـا إليه ابن دقيق في « الإمام » (٤٥٧ / ٢) ، وابن الملقن في « البدر المنير » (٥١٦ / ١) .

(٤) سنن أبي داود (٢٦) . وفي (أ) قوله : (الثلاث) غير موجود ، وفيها : (وقارعة الظل والطريق) .

وَتَحْتَ مُثْمَرَةٍ ،

الفضاء كنوا به عن الغائط ؛ يقال : تبرز الرجل إذا تغوط ، أي : خرج إلى البراز .

وأكثر الرواة يقولونه بكسر الباء ، وهو غلط ، قاله الخطابي^(١) ، وفي « شرح المذهب » : أن الرواية بالكسر ، وأن ظاهر كلام الأصحاب : أن النهي عنه للتنزيه ، وينبغي أن يكون محرماً لهذه الأحاديث^(٢) .

وفي « الروضة » و« أصلها » في (كتاب الشهادات) عن صاحب « العدة » : أن التغوط في الطريق صغيرة ، ولم يخالفه^(٣) .

والموارد : المواضع التي ترد إليها الناس^(٤) ، وقيل : طرق الماء .

وقال الإسنوي : المعنى ولفظ الحديث يدلان على اختصاص النهي بالغائط ، ولفظ الكتاب يدل على التعميم .

قوله : (وتحت ثمرة) روى الطبراني النهي عنه^(٥) ، ولثلاثين نجس ثمارها ففسد^(٦) أو تعافها الأنفس .

قال في « شرح المذهب » : ولا فرق بين الشجر المباح والذي يملكه ، ولا بين وقت الثمر وغيره ، ولا بين البول والغائط ، وإنما اقتصر من اقتصر على البول تنبيهاً بالأدنى على الأعلى ، وإنما لم يقولوا بالتحريم ؛ لأن

(١) معالم السنن (٥١ / ١) .

(٢) المجموع (١٠٥ / ٢ - ١٠٦) .

(٣) الشرح الكبير (٨ / ١٣) ، روضة الطالبين (٨ / ٢٠١ - ٢٠٢) .

(٤) وفي (أ) : (والموارد : التي ترد الناس إليها) .

(٥) المعجم الأوسط (٢٣٩٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٦) وفي (أ) : (ولثلاثين نجس ثمارها فيفسدها) .

التنجيس غير متيقن^(١).

قوله : (ولا يتكلم) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ . . . فَلْيَتَوَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ ، وَلَا يَتَحَدَّثَا عَلَى طَوْفِهِمَا ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَمُقْتُ عَلَى ذَلِكَ » . صححه ابن القطان ، وروى الحاكم وابن حبان نحوه وصححاه^(٣) .

والطُّوف : الغائط ، والمقت : أشد البغض .

ولا فرق في الكلام بين ذكر الله تعالى وبين غيره ، حتى يكره رد السلام ، ما لم تدع إليه ضرورة ، فإن رأى أعمى يقع في بئر ، أو حية تقصد إنساناً . . لم يكره إنذاره ، بل يجب .

وإن عطس.. حمد الله تعالى بقلبه ، ولا يحرك لسانه^(٤) ، وكذا في حال الجماع .

(١) المجموع (١٠٦/٢) .

(٢) كفاية النبيه (١ / ٤٤٠) .

(۳) آورده ابن دقیق العید فی «الإلمام بأحادیث الأحکام» (۸۰) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وقال : (أخرجه الحافظ أبو علي بن السَّكَن ، وصَحَّحه الحافظ أبو الحسن بن القَطَّان) وراجع « بيان الوهم والإيهام » لابن القَطَّان (۳۶۰ / ۵) وبنحوه فی « المستدرک » (۱۵۷ / ۱) ، و« صحيح ابن حبان » (۱۴۲۲) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وأخرجه أبو داود (۱۵) عنه .

(٤) وفي (ب) : (ولا يتحرك لسانه) .

وَلَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ فِي مَجْلِسِهِ ، وَيَسْتَبْرِئُ مِنَ الْبَوْلِ .

وهذا الأدب لم يذكره « المحرر » .

قوله : (ولا يستنجي بالماء في مجلسه) لئلا يعود عليه الرشاش فينجسه ، كذا علله الرافعي ، وهو يفهم : إخراج الأخلية المعتادة ، فحذف التعليل في « الروضة » ، ثم صرح باستثنائها^(١) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ » . رواه أبو داود وغيره ، وصححه الحاكم^(٢) .

والمستحمّ : مكان الاغتسال ، وذلك إذا لم يكن فيه مسلك يذهب منه البول .

واحترز بالماء : عن الحجر ، فإنه لا ينتقل له .

قوله : (ويستبرئ من البول) الاستبراء : طلب البراءة ؛ أي : يصبر لحظة لطيفة بعد انقطاعه ، ويتنحج ، ويتر الذكر ثلاثاً ، وذلك يختلف باختلاف الناس ، والمقصود : أن يظن أنه لم يبق في مجرى البول شيء .

وقد صح التحذير من عدم التنزه من البول ، وأن عامّة عذاب القبر منه^(٣) .

ويكره حشو الإحليل بالقطن .

(١) الشرح الكبير (١٣٩/١) ، روضة الطالبين (١٧٦/١) وعبارته : (هذا في غير الأخلية المتخذة لذلك ، أما الأخلية . . فلا ينتقل منها للمشقة ، ولأنه لا يناله رشاش) .

(٢) سنن أبي داود (٢٧) ، المستدرک (١٦٧/١) عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه .

(٣) أخرجه الحاكم (١٨٤/١) ، والدارقطني (ص : ١٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وفي الباب عن غيره ، راجع « التلخيص الحبير » (٣١١/١) .

وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ : (بِاسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ
وَالْخَبَائِثِ) ، وَخُرُوجِهِ : (غُفْرَانِكَ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى
وَعَافَانِي) .

قوله : (ويقول عند دخوله : بسم الله ، اللهم ؛ إني أعوذ بك من الخبث
والخبائث) رواه هكذا ابن السكن في « صحاحه » ، وسعيد بن منصور ،
والذي في « الصحيحين » من غير لفظ : (بسم الله)^(١) .

والخبث بضم الباء : جمع خبيث ذكور الشياطين ، وبإسكان الباء :
هو الشيء المكروه مطلقاً ، وقيل : الشيطان ، والخبائث : جمع خبيثة
إنائهم .

وقوله : (وخروجه : غفرانك ، الحمد لله الذي أذهب عني الأذى
وعافاني) روى ابن ماجه : « الْحَمْدُ لِلَّهِ . . . » إلى آخره بإسنادٍ ضعيف عن
أنس ، وروى الأربعة : « غُفْرَانِكَ » مفردة عن عائشة ، وصححه ابن خزيمة
وابن حبان والحاكم^(٢) .

وذكر المحب الطبري : أنه يكررها ثلاثاً .

قال في « الروضة » : وسواء في هذا البنيان والصحراء^(٣) .

وقوله : « غُفْرَانِكَ » قيل : سأل المسامحة بسبب ترك الذكر في تلك

(١) صحيح البخاري (١٤٢) ، صحيح مسلم (٣٧٥) عن أنس رضي الله عنه . وبلفظ :

« بسم الله » أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٨٨٢٥) ، وابن أبي شيبة في « المصنف »

(٥) . وليس هو في « سنن سعيد بن منصور » المطبوع ، وهو غير كامل .

(٢) سنن ابن ماجه (٣٠١) عن أنس رضي الله عنه ، سنن أبي داود (٣٠) ، سنن الترمذي

(٧) ، السنن الكبرى (١٠٠١٧) ، سنن ابن ماجه (٣٠٠) ، صحيح ابن خزيمة (٩٠)

صحيح ابن حبان (١٤٤٤) ، المستدرک (١٥٨ / ١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) روضة الطالبين (١٧٧ / ١) .

الحال ، وقيل : استغفر خوفاً من تقصيره في شكر نعمة الله تعالى في الإطعام والهضم وتسهيل الخارج .

فروع : من الآداب : ألا يستقبل الشمس ولا القمر ، لا في الصحراء ولا في البنيان ، وسكت الجمهور عن الاستدبار ، وقال جماعة : يتجنبه أيضاً ، وصحح في « شرح المذهب » : أنهما لا يكرهان^(١) .

وأن يعدّ أحجار الاستنجاء^(٢) قبل جلوسه ، وألا يرفع^(٣) ثوبه حتى يدنو من الأرض ، ويسبله إذا قام قبل انتصابه ، قال في « شرح المذهب » : فلو رفعه دفعة واحدة . . لم يحرم بلا خلاف^(٤) .

وخرّجه بعضهم على الخلاف في تحريم كشف العورة في الخلوة ، ورد بأن الخلاف في الكشف لغير حاجة .

وأن يبول في مكان لين ؛ لئلا يرجع عليه بوله .

وألا يدخل الخلاء حافياً ولا مكشوف الرأس .

ولا ينظر إلى فرجه ولا إلى ما يخرج منه ولا إلى السماء .

ويكره البول قائماً بلا عذر .

وإطالة القعود على الخلاء .

والبول عند القبور ، ويحرم على القبور ، وكذا في إناء في المسجد^(٥)

(١) المجموع (١١٤/٢) .

(٢) وفي (أ) : (حجر الاستنجاء) .

(٣) وفي (أ) : (لا يرفع) .

(٤) المجموع (١٠٢/٢) .

(٥) وفي (أ) : (في إناء المسجد) .

وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ بِمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ ،

على الأصح ، والله أعلم .

قوله : (ويجب الاستنجاء) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لِيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » . رواه الشافعي ومسلم والبيهقي^(١) .

ولا يجب الاستنجاء على الفور ، ويجوز تأخيره عن الوضوء ، دون التيمم في الأظهر ، والأفضل : تقديمه على الوضوء ، قال الإسني : وينبغي أن يكون وضوء دائم الحدث بمثابة التيمم ؛ لاشتراكهما في الاستبابة دون الرفع .

قوله : (بماء أو حجر) الأصل في النجاسات : الإزالة بالماء ، فإن اقتصر في الاستنجاء على الحجر . . أجزاءه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ . . فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِبُّ بِهِنَّ ، فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ » . رواه أبو داود وغيره ، وصححه الدارقطني^(٢) .

والاستنجاء : مأخوذ من : نجوت الشجرة وأنجيتها إذا قطعها ؛ كأنه يقطع الأذى عنه .

ومحل الاكتفاء بالحجر : المخرج المعتاد ، فلا يجزئ الحجر في الثقب المفتحة ؛ كما تقدم^(٣) ، وكذلك قبلاً المشكل والثيب إذا تحققت نزول البول إلى مدخل الذكر كما هو الغالب . . تعين الماء ، فإن لم ينزل أو سكت . . كفى الحجر في الأصح ؛ كالبر .

(١) الأم (٤٨/٢) ، صحيح مسلم (٢٦٥) ، السنن الكبير (٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وليس في « مسلم » ذكر الأحجار عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) سنن أبي داود (٤٠) عن عائشة رضي الله عنها ، وصححه الدارقطني في « علله » (٢٠٦-٢٠٥/١٤) .

(٣) أي : في أوائل (باب أسباب الحدث) في شرح قول المتن : (وانسد مخرجه . .) إلخ .

وَجَمَعُهُمَا أَفْضَلُ ،

والواجب على المرأة في الاستنجاء بالماء : غسل ما يظهر إذا جلست على القدمين ، ومقداره من الثيب يزيد على مقداره من البكر ، فإنه لا يجب عليها تطهير ما وراء العذرة^(١) ، وقيل : يجب^(٢) غسل باطن فرج الثيب كما تخلل أصابع رجلها .

قوله : (وجمعهما أفضل) أي : بأن يقدم الحجر ، ثم يستعمل الماء ؛ لأن الحجر يزيل العين ، والماء يزيل الأثر ، ولأن في قصة أهل قباء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ قَدْ أُنْتِنَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ ، فَمَا طَهُورُكُمْ » قالوا : إذا خرج أحدنا من الغائط أحب أن يستنجي بالماء ، قال : « هُوَ ذَاكَ فَعَلَيْكُمْوه »^(٣) .

قال السبكي : ولفظ هذه الرواية يشعر بالجمع بين الماء والحجر ؛ لأن الظاهر أنهم إنما يخرجون^(٤) من الغائط بعد الاستنجاء بالحجر .

وفي رواية قالوا : والله يا رسول الله ما نعلم شيئاً إلا أنه كان لنا جيران من اليهود يغسلون أدبارهم فغسلنا كما غسلوا^(٥) .

وهي تدل على أن من أراد الاقتصار على أحدهما . . فالماء أفضل .

(١) العذرة : البكارة . مختار الصحاح (ص : ٢٩٣) .

(٢) قوله : (وقيل : يجب) كذا هو في « النجم الوهاج » (٣٠١ / ١) . وفي (أ) : (ويجب) بدون (قيل) .

(٣) أخرجه الحاكم (١٨٧ / ١) ، والبيهقي في « الكبير » (٥١٧) ، والطبراني في « الكبير » (٤٩ / ١١) عن ابن عباس رضي الله عنهما . وحول هذا الحديث كلام لا بد أن يراجع ، راجعه في « التلخيص الحبير » (٣٢٢ / ١ - ٣٢٤) .

(٤) وفي (أ) : (لأنهم إنما يخرجون) .

(٥) أخرجه ابن خزيمة (٨٣) ، وأحمد (١٥٧٢٥) والطبراني في « الكبير » (١٥٢ / ١٧) عن عويم بن ساعدة الأنصاري رضي الله عنه .

وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ : كُلُّ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِعٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ ،

ونقل الإسنوي عن « محاسن الشريعة » : أن استحباب الجمع يختص بالغائط ، قال : وفي « التقريب » لسليم الرازي و« عقود المختصر » للغزالي : التصريح بأنه لا فرق ، قال : والمعنى وسياق كلامهم يدلان على الاكتفاء في الجمع بدون ثلاثة أحجار إذا زالت العين بها ، وقال : حكى الجيلي في « الإعجاز » عن الغزالي في بعض كتبه : أنه لا يشترط الطهارة في الحجر الذي يستعمل الماء بعده^(١) .

قوله : (وفي معنى الحجر : كل جامد طاهر قالع غير محترم) لأن التنصيص على الحجر خرج مخرج الغالب ، فالخشب والخرق والآجر الذي لا سرجين فيه والحجر سواء^(٢) .

فقوله : (جامد) احتراز من المائع غير الماء ، ولم يذكره « المحرر »^(٣) . وقوله : (طاهر) احتراز من النجس والمتنجس ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الروث والرَّمَّة^(٤) ، فدل على منع النجس^(٥) ، وفي معناه المتنجس ، فلو استنجى بأحدهما.. لم يجزئه بعد ذلك إلا الماء كما سيأتي^(٦) .

(١) المهمات (٢ / ٢١٠) ، محاسن الشريعة للشاشي (ص : ٧١) .

(٢) وفي (أ) قوله : (والخرق) وقوله : (والحجر سواء) غير موجودين .

(٣) المحرر (١ / ١٠٩) .

(٤) أخرجه ابن حبان (١٤٣١) ، وأبو داود (٨) ، والنسائي (٤٠) ، وابن ماجه (٣١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه . والرَّمَّة : العظم البالي . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص : ٣٧٦) .

(٥) وفي (ب) : (على معنى النجس) .

(٦) أي : آنفاً في شرح قول المتن : (ولا يطرأ أجنبي) .

وقوله : (قالع) احتراز من الزجاج ، والقصب الأملس ، والتراب المتناثر ؛ لأنه لا يقلع .

ويصح الاستنجاء بالمَدَر^(١) والفحم الصلب على المذهب ، فلو استنجى بما لا يقلع .. لم يجزئه وإن أنقى ، وكذا الحجر الرطب على الصحيح ، ويتعين الماء على الأرجح في « شرح المذهب »^(٢) .

وقوله : (غير محترم) احتراز من كتب العلم ، والحيوان المحترم وغيره ، وجزئه المتصل به كالذنب على الصحيح ، وكاليد والعقب من المستنجي وغيره ، وكذلك الشعر ؛ كما قاله القاضي أبو الطيب وابن الصباغ . ويصح بالمنفصل إذا كان طاهراً ، قال في « المهمات » والقياس : المنع في يد الآدمي المنفصلة^(٣) .

ومن المطعوم والعظم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « هُوَ زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجِنِّ » . رواه البخاري عن أبي هريرة ، ومسلم عن ابن مسعود^(٤) .

ولا فرق في العظم بين أن يكون بالياً أو حديثاً ، فإذا نهى عن مطعوم الجن .. فمطعوم الإنس أولى .

وفي « شرح المذهب » عن الماوردي : أنه يجوز الاستنجاء باليقطين^(٥) اليابس ، ونوى الخوخ والمشمش ، وقشر الرمان ولو كان فيه الحب ، وقشر

(١) المَدَر : التراب المتلبّد . المصباح المنير (ص : ٥٦٦) .

(٢) المجموع (١٣٦/٢) ، وفي (أ) من قوله : (فلو استنجى...) إلى قوله (في « شرح المذهب ») غير موجود .

(٣) المهمات (٢٠٥/٢) .

(٤) صحيح البخاري (٣٨٦٠) ، صحيح مسلم (٤٥٠) .

(٥) اليقطين : ما لا ساق من الثبات ؛ كالقثاء والبطيخ ، وغلب على القرع . المعجم الوسيط (ص : ٧٤٨) .

وَجِلْدٍ دُبِغَ دُونَ غَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ .

اللوز والباقلاء الأعلى اليابسين ، ولا يجوز بقشر البطيخ رطباً ولا يابساً^(١) .
انتهى

ويجوز بالحرير ، والجواهر النفيسة ، والذهب والفضة ؛ كما تقدم^(٢) ،
وجزم الماوردي بالتحريم في المطبوع منهما^(٣) ، ويجوز بحجارة الحرم على
الأصح في « شرح المذهب »^(٤) .

وإذا استنجى بمحترم .. عصى ، ولا يجزئه على الصحيح ، لكن يجزئه
الحجر بعده ، إلا أن تنتقل النجاسة .

قوله : (وجلد دبغ دون غيره في الأظهر) في الاستنجاء بالجلد الطاهر
خلاف ، حاصله : ثلاثة أقوال ؛ أظهرها : يجوز بالمذبوغ دون غيره ؛ لأن
غير المذبوغ فيه دسومة تمنع التنشيف ويعد مطعوماً ، بخلاف المذبوغ ؛ لزوال
دسومته وانقلابه إلى طبع الثياب ، والثاني : يجوز بهما ، والثالث : لا يجوز
بهما .

وقوله : (وجلد) اعترض عليه بأنه إن قرىء بالرفع عطفاً على (كل) أو
بالجر عطفاً على (جامد) .. يكون الجلد المذبوغ قسيماً لكل جامد طاهرٍ قالعٍ
غير محترم ، فيكون غيره ، والفرض أنه بعض منه ، فكان ينبغي : أن يقول :
ومنه ؛ أي : من أمثلة هذا الجامد : جلد دبغ دون جلد غير مذبوغ طاهر في
الأظهر .

(١) المجموع (١٣٨/٢) ، الحاوي الكبير (١٤٢/١) .

(٢) أي : في شرح قول المتن : (ويحل استعمال كل إناء طاهر) .

(٣) الحاوي الكبير (١٤١/١) .

(٤) المجموع (١٣٩/٢) .

وَشَرَطُ الْحَجَرِ : أَلَّا يَجِفَّ النَّجَسُ ، وَلَا يَنْتَقِلَ ، وَلَا يَطْرَأَ أَجْنَبِيٌّ .
وَلَوْ نَدَرَ أَوْ انْتَشَرَ فَوْقَ الْعَادَةِ وَلَمْ يُجَاوِزْ صَفْحَتَهُ وَحَشَفَتَهُ . . جَازَ الْحَجَرُ
فِي الْأَظْهَرِ .

قوله : (وشرط الحجر : ألا يجف النجس ، ولا ينتقل) أي : شرط
إجزاء الحجر إذا اقتصر عليه : ألا يجف ما على المخرج ، وألا ينتقل النجس
عن الموضع الذي أصابه عند الخروج ؛ بأن ينتقل المستنجي ويضم أليته أو
غير ذلك .

فإن جف أو انتقل . . تعين الماء ، أما إذا جف . . فلا أنه يلتصق^(١) ، فلا
يزول جرمه غالباً إلا بالماء ، وأما إذا انتقل . . فلأن المحل قد طرأ عليه نجاسة
لا بسبب الخروج ، فصار كما لو وقعت عليه من خارج ، وقيل : إن كان
الجاف بحيث يقلعه الحجر . . أجزأ الحجر .

قوله : (ولا يطرأ أجنبي) أي : نجس أجنبي ؛ كالرشاش المتنجس
بالخارج ، وكما لو استنجدى بنجس . . فإنه يتعين الماء بعده على الصحيح ؛
لطريان النجاسة الأجنبية ، حتى لو استنجدى بجلد كلب . . وجب العدد
والتعفير ، وقيل : يكفي الحجر ؛ لأن النجاسة الطارئة تابعة لنجاسة النجو ،
حتى لو استنجدى بكلب . . أجزأه الحجر ، ولا يحتاج إلى العدد والتعفير ، وهو
ضعيف ، قاله السبكي .

قوله : (ولو ندر أو انتشر فوق العادة ولم يجاوز صفحته وحشفته . . جاز
الحجر في الأظهر)^(٢) جمع مسألتين :

إحدهما : الخارج النادر ؛ كالدم والقيح والمذي والودي يجرئ الحجر

(١) وفي (أ) : (فإذا جف فإنه يلتصق) .

(٢) وفي (أ) : (وهو الأظهر) .

فيه على الأظهر ؛ نظراً إلى المخرج المعتاد ، والثاني : لا يجزئ ؛ لأن الحجر تخفيف على خلاف القياس ، ورد فيما تعم به البلوى ، فلا يلحق به غيره ، وصححه في « شرح مسلم »^(١) ، وقطع بعضهم بالأول .

والقولان مطلقاً ، وقيل : محلها : إذا كان ملوثاً بالمعتاد ، فلو انفرد .
تعين الماء قطعاً .

وأما دم الحيض . . فجزم الرافعي تبعاً للعراقيين : أنه يتعين فيه الماء ، واختار المصنف تبعاً للماوردي وغيره : الاكتفاء بالحجر فيه^(٢) .

وفائده : فيمن انقطع حيضها ، واستنجت بالحجر ، ثم تيممت لسفر أو مرض . . فإنها تصلي بلا إعادة ، لكن نصّ الشافعي : أنه يكفي البكر دون الثيب^(٣) .

الثانية : إذا جاوز الخارج المخرج ، وانتشر فوق العادة ، ولم يجاوز الصفحة - وهو المنطبق عند القيام - . . فالجديد : أنه يجزئ الحجر ، والقديم : أنه يتعين الماء ، وقطع بكل قاطعون ، فعلى الأظهر : إنما يجزئ الحجر في المتصل ، فإن تقطع . . تعين الماء في المنقطع وإن كان في باطن الألية ، نقله في « شرح المذهب » عن الصيدلاني^(٤) .

وإن جاوز الصفحة . . تعين الماء في الجميع ؛ لأنه نادر جداً ، وقيل : بجريّان الخلاف في الذي لم يجاوز ، كذا في « الشرح » و« الروضة »^(٥) ،

(١) شرح صحيح مسلم (٢٠٤ / ٢) .

(٢) الشرح الكبير (١٤١ / ١) ، روضة الطالبين (١٧٨ / ١) .

(٣) حكاه الروياني في « تلخيصه » ؛ كما في « كفاية النبيه » (٤٥٤ / ١) .

(٤) المجموع (١٤٣ / ٢) .

(٥) الشرح الكبير (١٤٣ / ١) ، روضة الطالبين (١٧٩ / ١) .

وَيَجِبُ ثَلَاثُ مَسَحَاتٍ ، وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ ،

وفي « شرح المذهب » و« الكفاية » : أن المجاوز إنما يتعين فيه الماء إذا كان متصلاً ، فإن تقطع فصار بعضه في باطن الألية وبعضه خارجها . . فلكل حكمه^(١) .

والمراد بالعادة : عادة الناس ، وقيل : عادته .

وقوله : (فوق العادة) احتراز مما إذا جاوز المخرج على العادة . . فالذي قطع به الجمهور : إجزاء الحجر .

وهذا التفصيل جار في انتشار البول ، والحشفة فيه كالأليتين ، وقال أبو إسحاق المروزي : إذا جاوز البول المخرج . . تعين الماء قولاً واحداً ؛ لأن انتشاره نادر .

قوله : (ويجب ثلاث مسحات) أي : وإن حصل الإنقاء بدونها على الصحيح ؛ لحديث سلمان رضي الله عنه : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بغائط أو بول ، أو أن نستنجي باليمين ، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار ، وأن نستنجي برجيع أو عظم . رواه مسلم^(٢) .

ونص الشارع على العدد فائدته : منع الزيادة والنقصان ، أو منع أحدهما ، فالزيادة غير ممتنعة ، فتعين عدم النقصان .

والرجيع : الروث ، فعيل بمعنى مفعول ؛ لأنه رجع من حالة إلى أخرى .

قوله : (ولو بأطراف حجر) لأن المقصود : عدد المسحات ، بخلاف رمي الجمار ، فإن المقصود منه : عدد الرمي .

(١) المجموع (١٤٣/٢) ، كفاية النبيه (٤٥٢/١) .

(٢) صحيح مسلم (٢٦٢) .

فَإِنْ لَمْ يُنْتَقِ . . وَجَبَ الْإِنْقَاءُ ، وَيُسَنُّ الْإِيْتَارُ ، وَكُلُّ حَجَرٍ لِكُلِّ مَحَلِّهِ ، . . .

قوله : (فَإِنْ لَمْ يُنْتَقِ . . وَجَبَ الْإِنْقَاءُ) أي : برابع أو أكثر .

والإنقاء : أن يزيل العين حتى لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء ، فلو بقي ما لا يزول بالحجر ، ويزول بالخرق وصغار الخزف . . عفي عنه ، وقيل : لا ، قاله في « شرح المذهب » ، وصحح في « الكفاية » : أنه يلزمه إزالته^(١) .
وأما المستنجي بالماء . . ففي « زوائد الروضة » : أنه يستعمل من الماء ما يغلب على ظنه زوال النجاسة به ، ولا يتعرض للباطن ، وصحح : أن وجود الرائحة في اليد لا يدل على بقاء النجاسة في المحل^(٢) .

قوله : (ويسن الإيتار)^(٣) أي : إن حصل مع الإنقاء . . فذاك ، وإن حصل الإنقاء بشفع فوق الثلاث . . استحَب : أن يوتر بآخر ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ اسْتَجَمَرَ . . فَلْيُوتِرْ » . متفق عليه^(٤) .

وقيل : إنه واجب ؛ للأمر .

قوله : (وكل حجر لكل محله) أي : يمسح بكل حجر جميع المحل ، فيضع واحداً على مقدم الصفحة اليمنى فيمسحها به إلى مؤخرها ويديره إلى صفحة اليسرى فيمسحها به من مؤخرها إلى مقدمها ، ويضع الثاني على مقدم الصفحة اليسرى ويفعل مثل ذلك ، ويمر الثالث على الصفحتين والمسربة ؛ لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال : « وَلَيْسَتْ بِلَاثَةِ أَحْجَارٍ ؛ يُقْبَلُ بِوَاحِدٍ ، وَيُدْبَرُ بِوَاحِدٍ ، وَيُحَلَّقُ بِالثَّالِثِ » . ذكر بعضهم أن بقي بن مخلد

(١) المجموع (١٢٢/٢) ، كفاية النبيه (٤٥٦/١) .

(٢) روضة الطالبين (١٨٢/١) . وفي (أ) : قوله : (في المحل) غير موجود .

(٣) وفي « المنهاج » المطبوع وسائر الشروح المطبوعة : (وسن الإيتار) .

(٤) صحيح البخاري (١٦٢) ، صحيح مسلم (٢٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وَقِيلَ : يُوزَعْنَ لِجَانِبَيْهِ وَالْوَسْطِ .

أخرجه ، وقال ابن الصلاح والنووي : إنه لا يعرف في كتب الحديث^(١) .

قوله : (وقيل : يوزعن لجانبيه والوسط) أي : يمسح بواحد الصفحة اليمنى ، وبالثاني اليسرى ، وبالثالث الوسط ، وهو قول أبي إسحاق ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَوْ لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ : حَجَرَيْنِ لِلصَّفْحَتَيْنِ ، وَحَجَرًا لِلْمَسْرُوبَةِ » . رواه الدارقطني^(٢) .

قال السبكي : وتأوله الأصحاب على أن كل حجر للصفحتين ، وقال الرافعي : وصاحب الوجه يقول : العدد معتبر بالإضافة إلى جملة الموضع دون كل جزء منه^(٣) .

وقيل : يمسح بحجر من مقدم المسربة إلى آخرها ، وبحجر من آخرها إلى أولها ، ويحلق بالثالث .

والمسربة بفتح الراء وضمها : مجرى الغائط ، وبالضم : الشعر المستطيل من الصدر إلى السرة ، قاله ابن الأثير^(٤) .

والصحيح : أن هذا الخلاف في أفضل الكيفيات ، والجميع جائز ، فيكون الواجب في الكيفية الأولى : إمراء كل حجر على جميع المحل ، يبدأ كيف شاء .

وقال في « الروضة » و« أصلها » : ينبغي أن يضع الحجر على موضع طاهر

(١) خلاصة الأحكام (٣٩٥) ، المجموع (١٢٥ / ٢) ، وراجع « التلخيص الحبير » (٣٢١ / ١) .

(٢) سنن الدارقطني (ص : ٤٨) عن سهل بن سعد رضي الله عنهما .

(٣) الشرح الكبير (١٤٩ / ١) .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (ص : ٤١٩) .

وَيُسَنُّ بَيْسَارِهِ .

ويديره قليلاً قليلاً ، وفي « شرح المذهب » ما حاصله : أنه لا يشترط ذلك ، قاله الإسنوي^(١) .

وقال : قول المصنف : (وكل حجر) تقديره : (ويسن الإيتار ، وأن يكون كل حجر . . .) فيكون ما ذكر من أن الخلاف في الأفضل مستفاداً منه ، ولا يستفاد ذلك من عبارة « المحرر »^(٢) .

وقال ابن النقيب : هو معطوف على قوله : (ثلاث مسحات) أي : يجب ذلك ، وليس معطوفاً على : (إيتار) لئلا يلزم أن التعميم بكل حجر سنة ، وهو واجب على الأصح^(٣) .

قوله : (ويسن بيساره) لحديث سلمان المتقدم^(٤) ، وفي « المذهب » وغيره : أنه لا يجوز الاستنجاء باليمين^(٥) ، والمشهور : الجواز مع الكراهة ، ولا يستفاد من عبارة الكتاب .

فإذا استنجى من البول بحائط أو صخرة أو أرض . . أخذ ذكره بيساره ومسحه على ثلاثة مواضع ، وإن استنجى بحجر صغير^(٦) . . أمسكه بين عقبيه ، أو إبهامي رجله ، أو تحامل عليه ، والذكر في يساره^(٧) ، فإن اضطر

(١) الشرح الكبير (١٤٩/١) ، روضة الطالبين (١٨١/١) ، المجموع (١٢٧/٢) ، المهمات (٢٠٩/٢) .

(٢) المحرر (١١٠/١) .

(٣) السراج على نكت المنهاج (١٠٥/١) .

(٤) أي : آنفاً بعد قول المتن : (ويجب ثلاث مسحات) .

(٥) المذهب (١١٢/١) ، وفي (أ) : (باليمنى) .

(٦) وفي (أ) : (بحجر كبير) .

(٧) وفي (أ) : (والذكر بيساره) .

وَلَا اسْتِنْجَاءَ لِلدُّوْدِ وَبَعْرٍ بَلَا لَوْثٍ فِي الْأَظْهَرِ .

إلى إمساك الحجر.. أمسكه باليمنى ، وأخذ الذكر باليسرى على الأصح ، وحرك اليسار وحدها .

قوله : (ولا استنجاء للدود وبعر بلا لوث في الأظهر) أي : لا يجب لا بالماء ولا بالحجر ؛ لأنه خارج من غير رطوبة ، فأشبهه الريح ، وقد أجمعوا على أنه لا يستنجي منه إذا كان المحل يابساً ، فإن كان رطباً.. قال المتولي : ينجسه ووجب الاستنجاء .

والثاني : يجب ؛ لأنه لا يخلو عن رطوبة ولكن يخفى علينا ، فعلى هذا : يجزئ فيه الحجر على المذهب ، وقيل : على القولين في النادر .

ونبه المصنف بالبعر على أن المعتاد إذا خرج بلا رطوبة.. كان حكمه حكم الطاهر ؛ كالدود والحصاة ، فهو أحسن من قول « المحرر » : (ولو خرجت حصاة أو دودة) لكنه لم يصرح بأن الخلاف في الوجوب ، وقد صرح به في « المحرر »^(١) ، فيؤخذ منه الاستحباب ؛ للخروج من الخلاف ، لكنه جعل الخلاف وجهين ، وهما قولان ؛ كما عبر عنه المصنف رحمهما الله تعالى .

* * *

(١) المحرر (١ / ١١١) ، وفي (أ) : (وقد صرح في « المحرر ») .

بَابُ الْوُضُوءِ

فَرَضُهُ سِتَّةٌ : أَحَدُهَا : نِيَّةُ رَفْعِ حَدَثٍ ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَى طَهْرٍ ، أَوْ
أَدَاءِ فَرَضِ الْوُضُوءِ .

قوله :

(باب الوضوء)

الوضوء بفتح الواو : اسم للماء الذي يتوضأ به ، وبضمها : اسم للفعل ،
وهو المراد هنا ، مأخوذ من الوضأة بالمد وهي : النظافة ، وقيل : بالفتح
فيهما ، وقيل : بالضم فيهما .

قوله : (فرضه ستة ؛ أحدها : نية رفع حدث ، أو استباحة مفتقر إلى
طهر ، أو أداء فرض الوضوء) النية بتشديد الياء ، ويقال : بتخفيفها ، وهي :
القصد وعزم القلب على الفعل ، تقرباً إلى الله تعالى عند الشروع فيه ، شرعت
لتمييز العبادات من العادات ، أو لتمييز مراتب العبادات^(١) .

ودليل وجوبها : قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ،
وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى » . مجمع على صحته^(٢) .

وعلم من وجوبها : اشتراط التمييز والإسلام ، ومحلها : القلب ، فإن
اقتصصر عليه ولم يتلفظ . . جاز ، وإن اقتصصر على اللفظ . . لم يجز إلا في الزكاة
على وجه ، والأفضل : الجمع بينهما .

ولو نوى بقلبه رفع الحدث ولبسانه التبرد ، أو بالعكس . . فالاعتبار بما في
القلب بلا خلاف .

(١) وفي (أ) : (رُتِبَ العبادات) .

(٢) أخرجه البخاري (١) ، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

.....

وشروط النية : العلم بالمنوي وضوءاً كان أو صلاة أو غيرهما ، فإن اعتقد أن جميع أقواله فرض .. صح في الأصح ، أو الجميع سنة .. فلا ، وكذا إن اعتقد أن بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز ، وقال الغزالي في « فتاويه » : يصح بشرط ألا يقصد التنفل بشيء معين هو فرض^(١) .

ورفع الحدث معناه : رفع حكمه ، وهو ما منع منه بسببه .

وقد دخل في قوله : (رفع حدث) ما إذا أطلق أو عين حدثاً عليه وليس عليه غيره ولا خلاف فيهما ، أو عين حدثاً من أحداث عليه في الأصح ؛ لأن الحدث حكم واحد وإن تعددت أسبابه ، أو عين حدثاً ليس عليه غلطاً ، وعليه غيره ؛ فإن عينه عمداً .. لم يجزئه على الأصح .

فتنكير المصنف (الحدث) أحسن من تعريفه ؛ كما وقع في « المحرر » لشموله هذه الصورة^(٢) .

ودخل في قوله : (استباحة مفتقر) : كل ما يتوقف على الوضوء حتى لو نوى صلاة معينة .. صح وإن نفى غيرها في الأصح ، وسواء أمكن فعل ما نوى بهذا الوضوء أم لا ؛ كما لو نوى صلاة العيد في رجب أو الطواف وهو بعيد عن مكة .

لكن كان الأحسن : أن يعبر بـ (مفتقر إليه) أي : إلى الوضوء ؛ لأن المكث في المسجد ، وقراءة القرآن للجنب والحائض يتوقفان على طهر وهو الغسل ، ولا يصح الوضوء بنية استباحتهما على الأصح .

وقوله : (أو أداء فرض الوضوء) ليس على سبيل الاشتراط للمجموع ،

(١) فتاوى الغزالي (ص : ٩٥) .

(٢) المحرر (١١٢ / ١) .

وَمَنْ دَامَ حَدُّهُ ؛ كَمُسْتَحَاضَةٍ . . كَفَاهُ نِيَّةُ الاسْتِبَاحَةِ دُونَ الرَّفْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا .

فإنه لو نوى أداء الوضوء ، أو فرض الوضوء . . كفاه قطعاً ، قاله في « الروضة » ، وقد صحح في « شرح المذهب » و« التحقيق » : إجزاء نية الوضوء فقط ، فعلى هذا : يستغنى عن اللفظين^(١) .

فرع : جزم الرافعي بالصحة إذا نوى الطهارة عن الحدث ، ثم قال : فإن أطلق . . كفاه ؛ أي : إذا لم يقل : عن الحدث ، وأسقط في « الروضة » مسألة الإطلاق ، ثم ذكرها في « زوائده »^(٢) وقال : لم يجزئه على الصحيح المنصوص ، وعلله في « شرح المذهب » بأن الطهارة قد تكون عن حدث ، وقد تكون عن خبث ؛ فيشترط التقييد ، وقال في « المهمات » : قد نص في « البوطي » على الصحة ، ولم يُنقل نصٌ يقتضي عدم الصحة ، قال : ولأنه إذا لم تكن عليه نجاسة . . تعين الحدث بحسب الواقع^(٣) .

وفي « التنبيه » و« المذهب » : أن نية الطهارة للصلاة أو لغيرها مما يتوقف على الوضوء صحيحة ، وحكى المصنف في « شرح المذهب » : اتفاق الأصحاب عليه^(٤) .

قوله : (ومن دام حدته ؛ كمستحاضة) أي : وسلس البول والمذي (. . كفاه نية الاستباحة) قياساً على التيمم (دون الرفع على الصحيح فيهما) أي : في أنه يكفي نية الاستباحة ، ولا يكفي نية الرفع ؛ لأنه لا يرتفع حدته ،

(١) روضة الطالبين (١ / ١٥٩) ، المجموع (١ / ٣٩٠) ، التحقيق (ص : ٦٣) .

(٢) وفي (ب) (من « زوائده ») .

(٣) الشرح الكبير (١ / ٩٩) ، روضة الطالبين (١ / ١٦١) ، المجموع (١ / ٣٨٤) ، المهمات (٢ / ١٣٩) ، مختصر البوطي (ص : ٦٧) .

(٤) التنبيه (ص : ١٢) ، المذهب (١ / ٧٠) ، المجموع (١ / ٣٨٤) .

وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ.. جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ ،

وكيف يرتفع ومنه ما يقارن الوضوء ومنه ما يتأخر عنه ؟!

لكن يستحب له : الجمع بين النيتين ، وقيل : يجب الجمع بينهما ؛ ليرتفع الماضي ، ويستبيح المقارن والمستقبل ، وقيل : تكفي نية أحدهما . ولو نوى أداء الوضوء.. صح أيضاً .

ولو نوى استباحة فريضة لا غير.. جاز بلا خلاف ؛ لأنه لا يستبيح غيرها ، ونية الرفع والاستباحة ونحوهما في غير الوضوء المجدد ظاهر ، قال الإسنوي : أما المجدد.. فيتجه فيه الاقتصار على نية الطهارة^(١) والتجديد ونحوه .

فرع : يشترط في النية : الجزم ، فلو قال : إن شاء الله ، وقصد التعليق.. لم يصح ، وإن قصد التبرك.. صح ، قاله الرافعي في الصلاة^(٢) ، وإن أطلق.. ففي « الشافي » للجرجاني : أنه لا يصح ؛ لأن اللفظ موضوع للتعليق ، قال الإسنوي : وهو صحيح^(٣) ، قال ابن العماد : حكى القاضي شريح الروياني عن الشافعي : قولين في التعليق بالمشيئة ، وقال : الجديد : أنه لا يمنع صحة العبادات .

قوله : (ومن نوى تبرداً) أي : أو تنظفاً ونحوه (مع نية معتبرة.. جاز على الصحيح)^(٤) لأنه حاصل وإن لم ينوه ، وقيل : لا يجوز ؛ لأنه تشريك بين القرية وغيرها .

(١) المهمات (١٢٩/٢) ، وفي (أ) : (عمل نية الطهارة) .

(٢) الشرح الكبير (٤٧٠/١) .

(٣) قول « الشافي » في « المهمات » (٢٢/٣) ، وليس فيه (وهو صحيح) .

(٤) في « المنهاج » المطبوع : (جاز في الصحيح) .

أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ وَضُوءٌ كَقِرَاءَةٍ . . فَلَا فِي الْأَصَحِّ .

وقوله : (مع نية معتبرة) أي : مستحضراً لنية رفع الحدث ، فاحترز بذلك عما إذا طرأت نية التبريد في أثناء الوضوء وقد غفل عن نية رفع الحدث فلم يحضره . . لم يصح ما غسله بنية التبريد في أثناء الوضوء على الصحيح^(١) .

قوله : (أو ما يندب له وضوء ؛ كقراءة . . فلا في الأصح) أي : إذا نوى استباحة ما يندب له الوضوء ؛ كقراءة القرآن ، والحديث ، ودراسة العلم الشرعي . . لم يصح على الأصح ؛ لأن هذه الأفعال مباحة مع الحدث ، فلا يتضمن قصدها قصد رفع الحدث ، وقيل : يصح ، لأنه قصد أن يكون ذلك الفعل على أكمل أحواله ، وإنما يكون كذلك إذا ارتفع الحدث .

ولو نوى تجديد الوضوء . . فعلى الوجهين ، وقيل : لا يصح قطعاً ، وصححها في « شرح المذهب » ، وحكى في « الكفاية » فيه ثلاثة أوجه ، ثالثها : الأصح في « الإبانة » : يصح فيما إذا كان عالماً بأنه محدث ، دون ما إذا اعتقد أنه متطهر^(٢) .

واحترز بقوله : (ما يندب) : عما إذا نوى ما لا يشرع فيه الطهارة ؛ كدخول السوق ، ولبس الثوب ، فإنه لا يصح جزماً .

وإطلاق المصنف القراءة أحسن من تقييد « المحرر » بالقرآن ؛ لشموله الحديث والعلم ، لكن « المحرر » صرح بالاستحباب لدخول المسجد ، وعبر في « الشرح » بالقعود^(٣) .

(١) وفي (أ) : (لم يصح غسله) بدون (ما) .

(٢) المجموع (٣٨٦ / ١) ، كفاية النبيه (٢٧٠ / ١ - ٢٧١) .

(٣) المحرر (١١٢ / ١) ، الشرح الكبير (١٠٠ / ١) .

وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ الْوَجْهِ ، وَقِيلَ : يَكْفِي بِسُنَّةٍ قَبْلَهُ .

فرع^(١) : يندب الوضوء لسماع الحديث وروايته ، وعند نوم ، وغضب ، وكلام قبيح ؛ كغيبة ، وبعد فصد ، وحجامة ، وقيء ، وقهقهة مصلً ، وحمل ميت ومسه ، ولجنب أراد أكلًا أو شربًا أو نومًا أو جماعًا ، وخطبة لغير جمعة ، ذكر ذلك في « شرح المذهب »^(٢) ، وعن القاضي حسين : استحبابه لزيارة القبور .

قوله : (ويجب قرنهما بأول الوجه) أي : أول ما يغسل منه ؛ كما في « المحرر »^(٣) ، فلا يكفي اقترانها بما قبله من السنن ؛ لأنها توابع ، والمقصود من العبادة : واجباتها .

وكل نية تجب مقارنتها لأول الواجب من تلك العبادة إلا الصوم لعسر المقارنة .

قوله : (وقيل : يكفي بسنة قبله) لأنها جزء من الوضوء ، وفي « الروضة » و« أصلها » : أن هذا الخلاف جار في اقتران النية بجميع السنن السابقة على الوجه ؛ كما أطلقه في الكتاب^(٤) .

وقال السبكي : إنه في اقترانها بالمضمضة والاستنشاق ، وكذا بغسل الكف على الصحيح ، وإن الجمهور قطعوا بأنه لا يكفي اقترانها بالتسمية ، وسكت عن السواك ، ويشبه أن يكون كالتسمية .

وقيل : تكفي النية قبل مقارنة الشيء من السنن ، حكاه في « الصغير » واستغربه .

(١) وفي (أ) قوله : (فرع) غير موجود .

(٢) المجموع (٣٨٥/١) .

(٣) المحرر (١١٣/١) .

(٤) الشرح الكبير (٩٨/١) ، روضة الطالبين (١٥٨/١) .

وَلَهُ تَفْرِيقُهَا عَلَى أَعْضَائِهِ فِي الْأَصَحِّ .

ومحل الخلاف : ما إذا عَزَبَتْ قبل غسل الوجه ، فإن بقيت إلى غسله . .
صح ، وهو الأفضل ، فإنه لا يثاب على السنن السابقة حتى تقترن النية بها على
الصحيح ، وفي « شرح المذهب » عن الشيخ أبي محمد والقفال : أن
الأكمل : أن ينوي عند غسل اليدين ، وعند غسل الوجه^(١) .

تنبيه : المذكور في المضمضة والاستنشاق محله : إذا لم يغسل معهما
شيء من الوجه ، فإن اغسل بنية الوجه . . أجزأه ، ولا يضر العزوب بعده ،
وإن لم ينو بالمغسول الوجه . . أجزأه أيضاً على الصحيح ، لكن يحتاج إلى
إعادة ذلك الجزء مع الوجه على الأصح ، قاله في « الروضة » من « زوائده » ،
وقال في « المهمات » : كلامه متدافع ، والموجود لأئمة المذهب صحة
النية ، وإجزاء المغسول عن الفرض^(٢) .

قوله : (وله تفريقها على أعضائه في الأصح) أي : بأن ينوي عند كل
عضو رفع الحدث عنه ؛ قياساً على تفريق أفعال الوضوء ، وقيل : لا ؛ قياساً
على الصوم والصلاة ، وقيل : إن بقي ما عدا المنوي . . لم يصح ، وإلا . .
فيصح ، والخلاف في تفريق النية إنما هو إذا جوزنا تفريق الوضوء .

فرع : لا يجب استصحاب النية ذكراً معتقداً لها ، بل يستحب ، ويجب
استصحابها حكماً ، وهو : ألا ينوي قطعها ، ولا يأتي بما ينافيها ، وهو
الردة ، فلو نوى في أثناء قطعها أو ارتد . . بطلت في المستقبل ولا يبطل
ما مضى في الأصح ، فله البناء عليه إذا جدد النية .

ولو نوى قطع الوضوء بعد الفراغ منه . . لم يبطل على الصحيح ، وكذا في

(١) المجموع (١/ ٣٨٠) ، التبصرة (١/ ٣٨٠) .

(٢) روضة الطالبين (١/ ١٥٨-١٥٩) ، المهمات (٢/ ١٢٦) .

الثَّانِي : غَسْلُ وَجْهِهِ ، وَهُوَ : مَا بَيْنَ مَنَابِتِ رَأْسِهِ غَالِباً وَمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ،
وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ ،
.....

أثنائه في الأصح ، ويستأنف نية لما بقي .

قوله : (الثاني : غسل وجهه) لقوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] الآية ، وثبتت السنة بذلك^(١) ، والإجماع عليه .

قوله : (وهو : ما بين منابت رأسه غالباً ومنتهى لحييه) هذا حده طولاً
(وما بين أذنيه) أي : عرضاً ، ودخل فيه البياض الذي بين الأذن والعدار .

وعبارة « الشرحين » و« الروضة » : من مبتدأ تسطيح الجبهة إلى منتهى
الذقن^(٢) ، وهي أحسن من عبارة الكتاب لدخول منتهى اللحيين فيها ،
وخروجه عن عبارته ؛ لأن الغايتين في طول الوجه داخلتان في حده ،
ولا يدخلان في العرض .

والمراد : ظاهر هذا المحدود ، فإن داخل العين لا يجب غسله ،
ولا يستحب على الأصح في « الروضة »^(٣) .

واحترز بقوله : (غالباً) : عن الأغمّ ، وهو : من نبت الشعر على
جبهته ، مأخوذ من غمّ الشيء : إذا ستره ، ومنه غم الهلال ، وعن الأصلع ،
وهو : من انحسر الشعر عن مقدم رأسه ، فإنه لا اعتبار بهما ؛ لخروجهما عن
الغالب .

قيل : ولا حاجة إلى القيد ؛ لأن منابت الشعر معلومة أنبتت أو لم تنبت ،
أو انحسر الشعر عنها لسبب ، أو جاوزها ، أو وقف عندها .

(١) منها : ما أخرجه البخاري (١٨٦) ، ومسلم (٢٣٥) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٢) الشرح الكبير (١٠٥ / ١) ، روضة الطالبين (١٦١ / ١) .

(٣) روضة الطالبين (١٧٤ - ١٧٥) .

فَمِنْهُ مَوْضِعُ الْغَمِّ ، وَكَذَا التَّحْذِيفُ فِي الْأَصَحِّ ، لَا النَّزْعَتَانِ ، وَهُمَا :
بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَةَ .

واللحيان بفتح اللام : الْفَكَّانِ ، وعليهما منابت الأسنان ، وممتهاهما
يسمى : الذقن بفتح الذال المعجمة والقاف .

والأذن بضم الذال وإسكانها مؤنثة مأخوذة من (الأذن) بفتح الهمزة والذال
وهو : الاستماع .

قوله : (فمنه) أي : من الوجه (موضع الغم) أي : فيلزمه غسله ؛ لأن
نبات الشعر فيه نادر ، وهو إن عم الجبهة لا خلاف في وجوب غسله ، وكذا إن
لم يعمها على الصحيح ، قال الإسنوي : وكلامهم يدل على أن محل هذا
التردد : إذا اتصل الغم بشعر الرأس ، فإن انفصل عنه . . وجب غسله
اتفاقاً^(١) .

قوله : (وكذا التحذيف في الأصح) أي : ومنه موضع التحذيف بالذال
المعجمة ؛ لأنه محاذ لبياض الوجه ، وهو الذي نبت عليه الشعر الخفيف بين
ابتداء العذار والنزعة متصل بالصدع .

ويعرف بأن يوضع خيط طرفه على رأس الأذن ، وطرفه الآخر على أعلى
الجبهة ، فما نزل عن ذلك . . فهو موضع التحذيف ، وسمي بذلك لأن
الأشراف والنساء يعتادون حذف الشعر وإزالته عنه ؛ ليتسع الوجه .

قوله : (لا النزعتان ، وهما : بياضان يكتنفان الناصية) لأنهما في حد
تدوير الرأس ، وصرح في « المحرر » بخروج الصلع أيضاً عن حد الوجه ؛
لأن تحديده كما أدخل الغم . . أخرج الصلع^(٢) .

(١) المهمات (١٤١/٢) .

(٢) المحرر (١١٣/١) .

قُلْتُ : صَحَّحَ الْجُمْهُورُ : أَنَّ مَوْضِعَ التَّحْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ هَذَبٍ ، وَحَاجِبٍ ، وَعِذَارٍ ، وَشَارِبٍ ، وَخَدٍّ ، ...

والنزعة : بفتح الزاي وحكي إسكانها ، تقول : نزع الرجل فهو أنزع ،
والمرأة نزعاء .

قوله : (قلت : صحح الجمهور : أن موضع التحذيف من الرأس ، والله أعلم) لاتصال شعره بشعرها ، فلا يصير وجهاً بفعل الناس ، قال في « شرح المذهب » : اتفقوا على حكاية الخلاف وجهين وهما قولان^(١) . انتهى

فتعين أن الأولى : التعبير بالأظهر ؛ كما فعل في « المحرر »^(٢) .

والصدغان ليسا من الوجه على الأصح في « الروضة » و« أصلها » ،
وقيل : إنهما من الوجه ، ونقل عن النص ، وصححه ابن الصلاح ، وقيل :
ما علا على الأذنين . فمن الرأس ، وما نزل عنهما . فمن الوجه ، وصححه
الرويانى ، حكاه في « المهمات »^(٣) ، وهما في جانبي الأذن^(٤) متصلان
بالعذارين من فوق .

فرع : في « الروضة » قال أصحابنا : يجب غسل جزء من رأسه ورقبته ،
وما تحت ذقنه مع الوجه ؛ ليتحقق استيعابه^(٥) .

قوله : (ويجب غسل كل هذب ، وحاجب ، وعذار ، وشارب ، وخد ،

(١) المجموع (٤٣٢/٢) .

(٢) المحرر (١١٣/١) ، وفي (ب) : (كما فعل « المحرر ») .

(٣) الشرح الكبير (١٠٥/١) ، روضة الطالبين (١٦٢/١) ، المهمات (١٤٠/٢) ، بحر
المذهب (٨٧/١) .

(٤) وفي (أ) : (وهما جانبا الأذن) .

(٥) روضة الطالبين (١٦٣/١) .

وَعَنْفَقَةٌ شَعْرًا وَبَشْرًا ، وَقِيلَ : لَا يَجِبُ بَاطِنُ عَنْفَقَةٍ كَثِيفَةٍ .

وَاللَّحْيَةُ إِنْ خَفَّتْ . . كَهُذْبٍ ،

وعنفقة شعراً وبشراً (قياساً على السلعة على محل الفرض ، سواء كانت هذه الشعور خفيفة أو كثيفة ؛ لأن كثافتها نادرة ، والنادر ملحق بالغالب على الأظهر .

وكذلك لحية المرأة ولحية الخنثى إذا لم نجعلها علامة للذكورية ، وهو المذهب .

ولم يذكر « المحرر » الخد^(١) .

وإنما قال المصنف : (شعراً وبشراً)^(٢) وإن كان ما ذكره اسماً للشعور لا لمنابتها ؛ لينص على شعر الخد ؛ كما نص على بشرة ما ذكره من الشعر .

والهذب : بضم الهاء وسكون الدال المهملة وضمها وبفتحتها معاً ، هو : جمع ، وجمعه : أهذاب ، ومفرد كل على وزن جمعه بزيادة تاء التأنيث .

والعذار بالذال المعجمة هو : المحاذي للأذن ، وتحتة العارض : الشعر الذي على اللحيين .

قوله : (وقيل : لا يجب باطن عنفقة كثيفة) أي : ولا بشرتها ، وهو المشهور عند الخراسانيين ، وحكاه الرافعي في هذه الشعور كلها^(٣) .

قوله : (واللحية إن خفت . . كهذب) أي : يجب غسل بشرتها للخفة ، وغسل الشعر بلا خلاف ؛ قياساً على الجلدة المتدلية في محل الفرض ، ولأن المواجهة تقع به ، ولا فرق فيه بين أن يكون في حد الوجه أو خارجاً عنه ،

(١) المحرر (١١٣/١) .

(٢) وفي (ب) قوله : (وبشراً) غير موجود .

(٣) الشرح الكبير (١٠٨/١) .

وَالْأَلَا . . فَلْيَغْسِلْ ظَاهِرَهَا ، وَفِي قَوْلٍ : لَا يَجِبُ غَسْلُ خَارِجِ عَنِ الْوَجْهِ .

ولا في الخارج بين ظاهره وباطنه ، قاله في « شرح المذهب »^(١) .

فإن خف بعضها وكثف بعضها . . كان لكل حكمه ، إلا ألا يتميز . . فيجب غسل الجميع ، وقيل : يجب غسل الجميع مطلقاً .

والخفيف : ما ترى البشرة من خلاله في مجلس التخاطب ، وقيل : ما لا يشق إيصال الماء معه إلى البشرة .

قوله : (وإلا . . فليغسل ظاهرها) أي : وإن كثفت . . وجب غسل ظاهرها ، سواء أكان أيضاً في حد الوجه أم لا ، ولا يجب غسل باطنها ، ولا البشرة تحتها على الصحيح ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم غرف غرفة واحدة لوجهه . رواه البخاري^(٢) ، وكانت لحيته الكريمة كثة^(٣) ، ولعسر إيصال الماء إلى باطنها .

ويستثنى من إطلاقه : لحية المرأة والخنثى ؛ كما تقدم^(٤) .

قوله : (وفي قول : لا يجب غسل خارج عن الوجه) أي : عن حد الوجه ؛ لأنه لا يحاذي محل الفرض ، فلا يعطى حكمه .

وأشار إلى أن الأظهر : وجوب غسل الخارج من شعر الوجه مطلقاً من جميع جوانبه ، فإن كان خفيفاً . . غسله ظاهراً وباطناً ، وإن كان كثيفاً . . غسل ظاهره فقط .

(١) المجموع (٤٣٦/١) .

(٢) صحيح البخاري (١٤٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٤٤) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه ، والنسائي (٥٢٣٢) عن البراء بن عازب رضي الله عنهما .

(٤) أي : آنفاً بعد قول المتن : (ويجب غسل كل هذب . . .) إلخ .

الثَّالِثُ : غَسَلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ ،

ولشموله ما ذكر كان أحسن من تقييد « المحرر » الخلاف بالظاهر من اللحية^(١) ، لكن إطلاق « المنهاج » الغسل يتناول الباطن ، ولا يستقيم مع الكثافة ؛ لأن الخلاف في باطن الخارج إنما هو مع الخفة .

تنبيه : اللحية ما على الذقن ؛ كما في « شرح المذهب »^(٢) ، قال الإسنوي : وحكم العارض حكمها ، ولا يؤخذ من عبارة الكتاب .

قوله : (الثالث : غسل يديه) لما تقدم من الأدلة^(٣) (مع مرفقيه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل يديه حتى أشرع في العضدين . رواه مسلم^(٤) .

وفعله صلى الله عليه وسلم بيان ، فلما أدخل المرفقين في الغسل .. دل على وجوبهما ، ولأن (إلى) في الآية الكريمة إن كانت بمعنى (مع) .. فظاهر ، وادعى الإسنوي فساده من جهة المعنى^(٥) .

وإن كانت للغاية وهو الظاهر ؛ فالغاية إذا كانت جزءاً من المغيأ .. دخلت ؛ كقولك : بعثك هذه الأشجار من هذه إلى هذه .

قال السبكي : والمراد بالتحديد في مثل هذا : إخراج ما وراء الحد مع بقاء الحد داخلياً في المحدود ، واسم اليد شامل إلى الإبط ، ففائدة الغاية : إخراج ما فوق المرفق .

(١) المحرر (١١٤ / ١) .

(٢) المجموع (٤٣٤ / ١) .

(٣) وهي التي في ضمن الفرض الثاني - غسل الوجه - من فروض الوضوء .

(٤) صحيح مسلم (٢٤٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) الهامات (١٤٦ / ٢) .

فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ . . وَجَبَ مَا بَقِيَ ، أَوْ مِنْ مِرْفَقِهِ . . فَرَأْسُ عَظْمِ الْعُضْدِ عَلَى
الْمَشْهُورِ ،

والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس ، سمي بذلك ؛ لأنه يرتفق به في
الاتكاء ونحوه .

قوله : (فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ) قال السبكي : أي : بعض الواجب دون المرفق
(. . وجب ما بقي) أي : غسل ما في محل الفرض بلا خلاف ؛ لأن الميسور
لا يسقط بالمعسور ، قال صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ . . فَأَتُوا مِنْهُ
مَا اسْتَطَعْتُمْ » . متفق عليه^(١) .

وقال الإسنوي : (بعضه) أي : بعض اليد ، وهو أحسن من قول
« المحرر » : (ومن قطعت يده من الكوع)^(٢) لأنه لا فرق ، لكنها مؤنثة ،
فكان ينبغي أن يقول : بعضها ، وحكى وجهاً : أنه لا يجب غسل ما بقي .

قوله : (أَوْ مِنْ مِرْفَقِهِ) أي : بأن قطع عظم الذراع وبقي عظم العضد (. .
فرأس عظم العضد) أي : فيجب غسله (على المشهور) لأنه من محل
الفرض ، والثاني : لا يجب ، ومنهم من قطع بالأول ، ورجحه في « أصل
الروضة »^(٣) .

قال الرافعي : واختلفوا في مأخذ القولين ، فقليل : مأخذهما : أن المرفق
في اليد السليمة يغسل تبعاً أم مقصوداً ، وقيل : مأخذهما : الخلاف في حقيقة
المرفق ، فقليل : هو طرف عظم الساعد فقط ، وإنما وجب غسل رأس
العضد ؛ لاستيعاب غسل المرفق ، فعلى هذا : لا يجب غسله عند تميزه ،

(١) صحيح البخاري (٧٢٨٨) ، صحيح مسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) المحرر (١١٤ / ١) .

(٣) روضة الطالبين (١٦٣ / ١) .

وقيل : مجموع العظمين ، فيجب غسل الباقي^(١) .

قال في « المهمات » تبعاً لابن الرفعة : القائل بمجموع العظمين يقول : يغسل مقصوداً ، والقائل بأنه طرف الساعد يقول : يغسل تبعاً ، فهو اختلاف في التعبير ، وليس خلافاً محققاً^(٢) .

قوله : (أو فوقه) هو مجرور ؛ أي : أو قطع من فوق المرفق (. . ندب باقي عضده) أي : غسله بلا خلاف ، قاله السبكي ؛ لئلا يخلو العضو من طهارة^(٣) ؛ كإمرار موسى على رأس المحرم الذي لا شعر له ، وعده المحاملي في « اللباب » من جملة المستحبات ، وهو مقتضى كلام « التنبيه » كما ذكره الإسنوي ، وشرحه في « الكفاية » بالغسل^(٤) ، ويؤيده الحديث : « فَلْيُمْسَهُ بَشَرَتَهُ »^(٥) .

فرع : إذا كان له يدان من جانب ، وتميزت الزائدة ، وخرجت من محل الفرض . . وجب غسلها مع الأصلية ؛ كالإصبع الزائدة ، سواء جاوز طولها الأصلية أم لا ، وإن خرجت من فوق محل الفرض ؛ فإن لم تحاذه . . لم يجب غسل شيء منها ، ويجب غسل ما حاذاه منها على الصحيح المنصوص ، وإن لم يتميز . . وجب غسلهما معاً ، سواء خرجتا من المنكب أو الكوع أو الذراع .

(١) الشرح الكبير (١١٢/١) .

(٢) المهمات (١٤٧/٢) .

(٣) وفي (أ) : (عضو من الطهارة) .

(٤) التنبيه (ص : ١٢) ، كفاية التنبيه (٣٠١/١) .

(٥) أخرجه أبو داود (٣٣٢) ، والترمذي (١٢٤) ، والنسائي مختصراً (٣٢٢) عن أبي ذر رضي الله عنه ، واللفظ للترمذي .

الرَّابِعُ : مُسَمَّى مَسْحٍ لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ ، أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ

ومن أمارات الزائدة : أن تكون فاحشة القصر ، والأخرى معتدلة ، ومنها : نقص الأصابع ، وفقد البطش وضعفه .

قوله : (الرابع : مسمى مسح لبشرة رأسه ، أو شعر في حده) للآية .

وقوله : (مسمى) أي : سواء قل أو كثر ، بيده أو بغيرها ولو على بعض شعرة واحدة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته . رواه مسلم^(١) . ولو كان الاستيعاب واجباً . لما اقتصر على ذلك ، فإذا انتفى الاستيعاب ، ولم يثبت دليل على التقدير بقدر معين وجب الاكتفاء بالمسمى .

وقيل : يجب قدر الناصية ؛ للحديث ، وفيه نظر ؛ لأن الحديث لا يقتضي استيعابها ؛ لدخول الباء عليها كما في الآية^(٢) .

وقيل : يجب ثلاث شعرات ؛ كالحلق في الإحرام .

والفرق على الصحيح : أن المطلوب في الحلق الشعر ؛ لأن التقدير : ﴿مُحْلِقِينَ﴾ شعر ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ [الفتح : ٢٧] ، والشعر اسم جمع أو اسم جنس ، وأقل الجمع ثلاث ، بخلاف المسح .

وقال المزني وغيره : يجب مسح الجميع .

وقوله : (لبشرة رأسه أو شعر) أي : هو مخير إن شاء . . . مسح على البشرة ، وإن شاء . . مسح على الشعر ؛ لصدق اسم الرأس عليهما عرفاً ، وهو يفهم : ما صرح به العراقيون من أن الشعر أصل كبشرة الرأس ، وقيل :

(١) صحيح مسلم (٢٧٤ / ٨١) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

(٢) وهي : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة : ٦] .

وَالْأَصْحَحُ : جَوَّازُ غَسْلِهِ ، وَوَضْعُ يَدٍ بِلَا مَدٍّ .

وَالْخَامِسُ : غَسْلُ رِجْلَيْهِ

لا يكفي المسح على ما تحت الشعر من البشرة .

وقوله : (في حده) أي : في حد الرأس ، فلو مسح ما نزل عنها من الذؤابة وغيرها .. لم يُجزَّه قطعاً .

ولو مسح شعراً خرج عن منبته ولم يتعد حد الرأس في جهة النزول .. كفى في الأصح .

فرع : لو كان له رأسان .. أجزأه مسح أحدهما على الصحيح ، بخلاف ما لو خلق له وجهان .. فإنه يجب غسلهما .

قوله : (والأصح : جواز غسله) لأن الغسل مسح وزيادة ، وعلى هذا : لا يستحب الغسل ، وكذا لا يكره على الأصح .

قوله : (ووضع يد بلا مد)^(١) أي : إذا كانت مبلولة ؛ لأن المقصود وصول البلل ، وقد حصل ، والثاني : لا يجزئ غسل الرأس ، ولا وضع اليد من غير مد ؛ لأنه لا يسمى مسحاً .

ولو قطر على رأسه قطرة ولم تجر .. فعلى الخلاف ، فإن جرت .. كفى بلا خلاف ، وأشار في « الروضة » إلى ضعف الخلاف بالتعبير بالصحيح^(٢) .

قوله : (الخامس : غسل رجليه) لأن صفة وضوء النبي صلى الله عليه

(١) وفي « المنهاج » المطبوع : (اليد بلا مد) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ١٦٤) .

مَعَ كَعْبِيَّةٍ .

وسلم وردت بذلك^(١) ، وصح من حديث عمرو بن عبسة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ »^(٢) .

وصح : أنه صلى الله عليه وسلم لما رآهم توضؤوا ومسحوا أرجلهم . . قال : « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »^(٣) .

فالأحاديث مبيّنة للآية ، دافعة لما تأوله الشيعة من الاقتصار على المسح .
ومراد الأصحاب : فرضية غسل الرجلين على من لم يمسح الخف ، قال الرافعي : فيحمل ما أطلقوه هنا على غير اللابس ، أو على أن الغسل الأصل والمسح بدل^(٤) .

قوله : (مع كعبيه) لفعله صلى الله عليه وسلم^(٥) ، ولأن الغاية إذا كانت جزءاً من المغيّا . دخلت ؛ كما سبق^(٦) .

والكعبان : العظمان البارزان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم ، وقيل : هو الذي فوق مُشْط القدم^(٧) ، وهو في غاية الضعف .
وحكم القطع في الرجل ؛ كما سبق في اليد^(٨) .

(١) أخرجه البخاري (١٨٦) ، ومسلم (٢٣٥) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه ، وفي الباب عن غيره .

(٢) أخرجه مسلم (٨٣٢) .

(٣) أخرجه البخاري (٦٠) ، ومسلم (٢٤١) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه .

(٤) الشرح الكبير (١١٧/١) وعبارته : (أو أن الأصل الغسل والمسح بدل) ، وليس في (أ) قوله : (بدل) .

(٥) أخرجه البخاري (١٨٦) ، ومسلم (٢٣٥) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٦) في شرح قول المتن : (الثالث : غسل يديه) .

(٧) المُشْط : جزء القدم الذي يقع بين راسغها وأصابعها . المعجم الوسيط (ص : ٨٧١) .

(٨) أي : في شرح قول المتن : (فإن قطع بعضه) وما بعده .

السَّادِسُ : تَرْتِيبُهُ هَكَذَا ،

فروع : لو لم يكن له مرفق أو كعب . . اعتبر قدره .

ولو جعل في شقوق رجله شمعاً أو حناء . . وجب إزالته ، كذا في « الروضة »^(١) ، وفي « التبصرة » : تخصيصه بما إذا لم يجاوز الجلد إلى اللحم ، فإن جاوز . . لم تجب إزالة ما على اللحم^(٢) .

ولو كان على العضو دهن مائع فجرى الماء على العضو ولم يثبت . . صح وضوؤه .

ولو كان تحت أظفاره وسخ يمنع وصول الماء . . لم يصح وضوؤه على الأصح ، ولو كان على جسده ؛ فإن حصل من الغبار . . لم يصح ، وإن نشأ من بدنه . . صح ، قاله البغوي في « فتاويه »^(٣) .

ويشترط : جريان الماء على الأعضاء .

ويرتفع حدث كل عضو بمجرد غسله ، وقال الإمام : يتوقف على فراغ الأعضاء^(٤) .

قوله : (السادس : ترتيبه هكذا) لأنه المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥) ، ولو لم يكن واجباً . . لتركه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض

(١) روضة الطالبين (١ / ١٧٥) .

(٢) التبصرة (ص : ٤٣) .

(٣) لم أجده في المطبوع من « فتاويه » .

(٤) نهاية المطلب (١ / ٩٤) .

(٥) قال ابن الملقن في « عمدة المحتاج » (١ / ٥٠٥) : (لأن كل من وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وصفه مرتباً) . وممن وصفه عبد الله بن زيد رضي الله عنه ، أخرجه عنه البخاري (١٨٦) ، ومسلم (٢٣٥) . وفي الباب عن غيره .

فَلَوْ اغْتَسَلَ مُحَدِّثٌ . . . فَلَا أَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ أُمِّكَنْ تَقْدِيرُ تَرْتِيبٍ بِأَنْ غَطَسَ وَمَكَّثَ . . . صَحَّ ،

الأوقات ، أو دل عليه ؛ إعلماً بالجواز ؛ كما في التثليث^(١) ونحوه .

وقيل : لا يشترط الترتيب ، بل الشرط عدم التنكيس ، حتى لو استعان بأربعة غسلوا أعضاءه دفعة واحدة . . . صح وضوءه .

فعلى الأول : لو تركه عمداً . . . لم يصح وضوؤه ، لكن يعتد بالوجه وما غسله بعده على الترتيب ، ولو تركه ناسياً . . . فالجديد : لا يجزئه .

قوله : (فلو اغتسل محدث) أي : حدثاً أصغر بدلاً عن الوضوء (. . .) فالأصح : أنه إن أمكن تقدير ترتيب ؛ بأن غطس ومكث . . . صح (لأن الغسل أكمل من الوضوء ، ولأن الترتيب حاصل ، فيرتفع بمقارنة النية حدثه عن الوجه في اللحظة الأولى ، وعن اليدين في الثانية ، والرأس في الثالثة ، والرجلين في الرابعة .

والثاني : لا يصح ؛ لأن الترتيب واجب ، فلا يسقط بفعل ما ليس بواجب .

هذا إذا نوى رفع الحدث ، وكذا إذا نوى الطهارة عن الحدث ، فإن أطلقها . . . ففيه ما سبق ؛ من منع المصنف الإجزاء ، ومن نقل الإسنوي نص « البويطي » بالصحة^(٢) ، لكن ذكر السبكي هنا : أن النص محمول على التقيد بالحدث أو الجنابة ، فإن نوى رفع الجنابة . . . فالأصح في « الروضة » و« أصلها » : الصحة^(٣) .

(١) أخرجه البخاري (١٥٨) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين (١٦١ / ١) ، المهمات (١٣٩ / ٢) ، مختصر البويطي (ص : ٦٧) .

(٣) الشرح الكبير (١١٨ / ١) ، روضة الطالبين (١٦٦ / ١) .

وَالْأَ . . فَلَا .

ومثله ما لو نوى المتوضئ رفع الجنابة . . فإنه يصح على الأصح في الكفاية^(١) ، كذا أطلقوه .

وفصل السبكي ما إذا نوى الجنابة غلطاً أو عمدًا ، وجعل عدم الصحة في الغلط ضعيفاً وفي العمد قوياً ، ثم جزم بترجيحه ؛ كما سيأتي^(٢) ، ونقل الإسنوي عن « شرح الفروع » للقاضي حسين وعن البغوي : تصوير المسألة بالنسيان ، ومقتضاه : عدم الصحة عند العمد ، قال : وهو متعين^(٣) .

قوله : (وإلا . . فلا) أي : وإن لم يمكن تقدير الترتيب . . فلا يصح ، ويدخل فيه صورتان - صرح بهما في « المحرر » - إحداهما : إذا غسل الأسافل قبل الأعالي . . فالأصح : أنه لا يجزئ ، واتفق الرافعي والنووي على ذلك^(٤) .

والخلاف فيها ينبنى على أن الحدث الأصغر يحل جميع البدن أو أعضاء الوضوء^(٥) خاصة ، فيه وجهان : أرجحهما في آخر (صفة الوضوء) من « شرح المذهب » : الاختصاص^(٦) .

الثانية : إذا انغمس وخرج على الفور . . فالأصح عند الرافعي : أنه لا يجزئ^(٧) .

(١) وفي (أ) : (على الأصح في عدم به) ١٩

(٢) أي : آنفاً في شرح قول المتن : (قلت : الأصح : الصحة بلا مكث ، والله أعلم) .

(٣) المهمات (١٥٢ / ٢) .

(٤) المحرر (١١٥ / ١) ، الشرح الكبير (١١٨ / ١) ، روضة الطالبين (١٦٦ / ١) .

(٥) وفي (أ) : (أو أعضاء البدن) وهو غلط .

(٦) المجموع (٥٢٩ / ١) .

(٧) الشرح الكبير (١١٨ / ١) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : الصَّحَّةُ بِلاَ مُكْثٍ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

وقال المصنف : (قلت : الأصح : الصحة بلا مكث ، والله أعلم) نقله في « زوائده » عن المحققين ، وفي « شرح المذهب » عن المحققين والأكثرين ، وأنه يقدر الترتيب في لحظات لطيفة^(١) .

قال السبكي : وعليه سؤالان ؛ أحدهما : أنه خلاف ما لو فرض ؛ لأن الفرض أنه لا يمكن تقدير ترتيب ، الثاني : أن القول بالصحة إن كان ؛ لأن الغسل أكمل من الوضوء . . فيلزمه القول به إذا غسل الأسافل قبل الأعالي ولم يقل به ، وإن كان ؛ لأن الترتيب غير واجب ، وإنما الواجب عدم التنكيس . . فيلزمه أن يقول بالصحة فيما إذا وضأه أربعة أنفس في لحظة واحدة ولم يقل به ، فظهر من هذا : أنه متى لم يمكن تقدير ترتيب . . فالأصح : ما قال الرافعي من عدم الصحة ، ومتى أمكن تقدير ترتيب . . صح ، إلا إذا كان بنية رفع الجنباة عامداً . . فإنه متلاعب ، فيترجح أنه لا يصح ، وهو خلاف إطلاق الرافعي والنووي هنا . انتهى

ويستثنى : الوجه ، فإنه يرتفع حدته قطعاً إذا قارنته النية ، أمكن الترتيب أم لم يمكن .

تنبيه : تصوير الرافعي والمصنف في الاكتفاء بالغسل عن الوضوء يقتضي : عدم الصحة قطعاً إذا أغفل لمعة من غير أعضاء الوضوء ، وبه صرح القاضي حسين في « تعليقه » ، قال الإسنوي : وينبغي اختصاصه بما إذا لم يمكن تقدير الترتيب ، فإن أمكن . . لم يضر ذلك ؛ لأن الأجزاء والحالة هذه لحصول المقصود ، وهو الترتيب ، لا لكونه غسلاً . انتهى

(١) روضة الطالبين (١ / ١٦٦) ، المجموع (١ / ٥٠٩) .

وَسُنُّهُ : السَّوَاكُ عَرَضاً
.....

وقد أشار في « الروضة » إلى ضعف الخلاف في مسألة الغطس مع المكث بتعبيره ب : الصحيح^(١) .

قوله : (وسننه : السواك) لقوله عليه الصلاة والسلام : « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي . . لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ » . رواه البخاري تعليقاً مجزوماً به ، والحاكم وابن خزيمة^(٢) .

والسنة في اللغة : الطريقة ، وفي الشرع : قيل : ما ترجح فعله على تركه مع جواز تركه ، وقيل : ما علم وجوبه أو ندبه بأمره صلى الله عليه وسلم ، أو بمواظبته عليه .

والسواك : من ساك : إذا ذلك ، وقيل : من التساوك وهو التمايل ، والمسواك بالميم : العود ، والسواك : استعماله ، ويطلق على العود أيضاً ، وجمعه : سُوْك بضم الواو ، وإسكانها وقلبها همزة .

قوله : (عرضاً) لقوله عليه الصلاة والسلام : « وَإِذَا اسْتَكْتُمُ . . فَاسْتَاكُوا عَرَضاً » . رواه أبو داود في « المراسيل »^(٣) .

والمراد : عرض الأسنان ، وهو عرض الوجه أيضاً ، وأما السواك في عرض الفم وهو طول الأسنان . . فإنه مكروه ؛ لأنه يجرح اللثة بكسر اللام ، وقال الإمام الغزالي : يستحب طولاً وعرضاً ، فإن اقتصر . . فالعرض أولى^(٤) .

(١) روضة الطالبين (١٦٦/١) . .

(٢) صحيح البخاري قبل رقم (١٩٣٤) ، المستدرک (١٤٦/١) ، صحيح ابن خزيمة (١٤٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه . .

(٣) المراسيل (٥) عن عطاء بن أبي رباح رحمه الله تعالى . قال ابن الملقن في « البدر المنير » (١/٣٣٥) : (وهذا المرسل قد يعتضد بأحاديث واردة في ذلك وإن كانت كلها ضعيفة) .

(٤) نهاية المطلب (٤٩/١) ، الوسيط (٨٥/١) .

بِكُلِّ خَشْنٍ ، إِلَّا إِصْبَعَهُ فِي الْأَصْحَ ،

ويستحب : أن يبدأ بجانب فمه الأيمن ، وأن ينوي بالسواك السنة ، ويفعله بيمينه ؛ كما نبه عليه في « الأذكار » ، ذكره في (كتاب اللباس) ، وقال في (تلاوة القرآن) : مبتدئاً بالجانب الأيمن من فمه^(١) .

قوله : (بكل خشن) أي : تتأدى السنة بالدلك به ولو كان سُعْداً^(٢) أو أشناناً أو خرقة ونحوها ، ولكن الأولى : أن يكون بعود ، والأراك أولى ؛ لما روى ابن حبان في « صحيحه » عن ابن مسعود قال : كنت أجتني لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكاً من أراك^(٣) .

والأحب : تليين اليبس بالماء ، قال الإسنوي : ويتجه تليينه بالريق عند عدمه^(٤) ، وفي « شرح كفاية الصيمري » له : كراهة غمسه في وضوءه ، وأنه يستحب غسله للاستياك ثانياً .

قوله : (إلا إصبعه في الأصح) أي : لا يجزئ بإصبعه المتصلة ولو كانت خشنة ؛ لأنه لا يسمى استياكاً ، والثاني : يجزئ ، واختاره في « شرح المذهب »^(٥) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « يُجْزِئُ مِنَ السَّوَاكِ الْأَصَابِعُ » . رواه البيهقي وغيره^(٦) .

(١) الأذكار (ص : ٦١ ، ١٩٧) .

(٢) السُّعْدُ : طيب معروف ، وفيه منفعة عجيبة في القروح التي عسر اندمالها . القاموس المحيط (٥٨٢ / ١) .

(٣) صحيح ابن حبان (٧٠٦٩) .

(٤) المهمات (١٥٩ / ٢) .

(٥) المجموع (٣٤٨ / ١) .

(٦) السنن الكبير (١٧٩) ، وأخرجه المقدسي في « المختارة » (٢٦٩٩) عن أنس رضي الله عنه .

وَيُسَنُّ لِلصَّلَاةِ ،

والثالث : إن قدر على غيرها.. لم يجزئه ، وإلا.. أجزأه ، قال
الإسنوي : فإن انفصلت وقلنا بطهارتها.. اتجه الإجزاء وإن كان دفنها على
الفور واجباً^(١) ، وتعقبه ابن العماد بتحريم استعمال جزء الأدمي .

والتقييد بإصبعه ؛ للاحتراز عن إصبع الغير إذا لم تكن امرأة أو أمرء إذا
كانت خشنه.. فإنها تجزئ قطعاً ، قاله في « الدقائق » و« شرح المذهب » ،
خلافًا لإطلاق « الروضة »^(٢) .

وتقييد السواك بالخشن ، واستثناء إصبعه من زيادات « المنهاج » ، نبه
عليه في « الدقائق »^(٣) .

قوله : (ويسن للصلاة) أي : وإن لم يكن الفم متغيراً ، فرضاً كانت أو
نفلاً ، بوضوء كانت أو بتيمم أو بغيرهما ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَوْلَا
أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي .. لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » . متفق عليه ، ورواية
البخاري : « مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ »^(٤) .

وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فَضَّلُ الصَّلَاةَ بِالسَّوَاكِ
عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سَوَاكِ بِسَبْعِينَ ضِعْفًا » . رواه البزار وأحمد وأبو يعلى وابن
خزيمة ، وصححه الحاكم^(٥) .

(١) المهمات (١٥٩/٢) .

(٢) دقائق المنهاج (ص : ٧٨) ، المجموع (٣٤٨/١) ، روضة الطالبين (١٦٧/١) ، وفي

(أ) : (قاله الإسنوي و« شرح المذهب ») ، وهو في المهمات (١٦٠/٢) عن « الدقائق »

و« شرح المذهب » .

(٣) دقائق المنهاج (ص : ٧٨) .

(٤) صحيح البخاري (٨٨٧) ، صحيح مسلم (٢٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) مسند البزار (١٤٥/١٨) ، مسند أحمد (٢٦٩٨١) مسند أبي يعلى (٤٧١٩) ، صحيح

ابن خزيمة (١٣٧) ، المستدرک (١٤٦/١) .

وَتَغَيَّرَ الْفَمُ ،

فلو أراد أن يصلي صلاة ذات تسليمات ؛ كالضحى والتراويح . . استاك لكل ركعتين .

وإطلاق المصنف يشمل صلاة الجنازة ، وهو صحيح .

قوله : (وتغير الفم) أي : إما بأكل شيء له رائحة كريهة ، أو بنوم ، أو سكوت ، أو كثرة كلام ، أو ترك أكل وشرب ، أو غير ذلك ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك ؛ أي : يدلك . متفق عليه^(١) .

ولقوله صلى الله عليه وسلم : « السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاءٌ لِلرَّبِّ » . رواه البخاري تعليقاً ، والنسائي ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان^(٢) .

والمطهرة : بفتح الميم وكسرهما .

ومراد المصنف : تأكد السواك في هذه الأحوال ، ويتأكد أيضاً عند قراءة القرآن ، واصفرار الأسنان من غير تغير الفم ، ودخول البيت ، والاستيقاظ من النوم ، وهو مستحب مطلقاً ؛ للأحاديث المرغبة في السواك من غير تقييد^(٣) .

وعن الجويني : يستاك لكل صلاة ، فإن لم يفعل . . فعند كل طهارة ، فإن لم يفعل . . ففي اليوم واللييلة مرة^(٤) ، فأفاد : أنه أقل ما تحصل به هذه السنة .

(١) صحيح البخاري (٢٤٥) ، صحيح مسلم (٢٥٥) عن حذيفة رضي الله عنه .
(٢) صحيح البخاري قبل رقم (١٩٣٤) ، النسائي (٥) ، صحيح ابن خزيمة (١٣٥) ، صحيح ابن حبان (١٠٦٧) عن عائشة رضي الله عنها .
(٣) منها : ما سبق آنفاً . وراجع « السنن الكبير » (جماع أبواب السواك) (١٠١ / ١) وما بعدها .
(٤) نقله عنه إمام الحرمين في « نهاية المطلب » (٤٩ / ١) .

وَلَا يُكْرَهُ إِلَّا لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ .

ويستحب : تخليل الأسنان من الطعام ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :
« حَبَدَا الْمُتَخَلِّلُونَ مِنْ أُمَّتِي فِي الْوُضُوءِ وَالطَّعَامِ » . رواه الإمام أحمد وعبد بن حميد في « مسنديهما »^(١) .

قوله : (ولا يكره إلا للصائم بعد الزوال) لقوله صلى الله عليه وسلم :
« لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » . متفق عليه ، زاد مسلم : « عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٢) .

والخلوف بضم الخاء : التغير .

ورائحة المسك للخلوف قيل^(٣) : في الآخرة فقط ، وقيل : في الدنيا والآخرة .

وإنما خصت الكراهة بما بعد الزوال ؛ لأن التغير قبل ذلك يكون^(٤) من أثر الطعام خصوصاً فيمن يتسحر ، وبعد الزوال يكون غالباً ؛ لخلو المعدة بسبب الصوم .

ويشهد لهذا : ما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أُعْطِيََتْ أُمَّتِي فِي رَمَضَانَ خَمْسَ خِصَالٍ » ثم قال : « وَثَانِيهَا : أَنَّهُمْ يُمْسُونَ وَخُلُوفُ أَفْوَاهِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » . وهو حديث حسن^(٥) .

(١) مسند أحمد (٢٤٠١٠) ، المنتخب من مسند عبد بن حميد (٢١٧) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) صحيح البخاري (١٨٩٤) ، صحيح مسلم (١٦٣ / ١١٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) وفي (ب) : (وقيل) .

(٤) قوله : (يكون) ليس في (أ) .

(٥) أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣٣٣١) عن جابر رضي الله عنه ، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد (٨٠٣٣) ، والبزار في « مسنده » (٨٥٧١) ، =

وَالْتَّسْمِيَةُ أَوَّلَهُ ،

وقيل : لا يكره إلا بعد العصر ، حكاه الطبري ، وعن القاضي حسين :
 تخصيص الكراهة بصوم الفرض ، وفي قول : لا يكره مطلقاً ، واختاره في
 « شرح المذهب »^(١) ، وقال الطبري^(٢) : لو تغير فمه بعد الزوال بسبب آخر ؛
 كنوم ونحوه فاستاك له . . لم يكره .

ويؤخذ من قوله : (إلا للصائم) : زوال الكراهة بالغروب ، وهو
 الأصح .

قوله : (والتسمية أوله) أي : أول الوضوء بقصد التيمن والتبرك ؛ لقوله
 صلى الله عليه وسلم : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ
 اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ » . رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه والطبراني والحاكم ،
 وقال : صحيح الإسناد^(٣) .

واعترض عليه المنذري وقال : ولا شك أن أحاديث التسمية تكتسب قوة ،
 ويتعاضد بكثرة طرقها ، وقال الحسن وإسحاق وأحمد في رواية : بوجوبها في
 الوضوء ، حتى إذا تعمد تركها . . أعاد الوضوء^(٤) .

قال في « شرح المذهب » : وأكملها : بسم الله الرحمن الرحيم^(٥) .

= والبيهقي في « الشعب » (٣٣٣٠) . وفي (أ) : (مارؤي عن جابر) .

(١) المجموع (٣٤١ / ١) .

(٢) قوله : (الطبري) غير موجود في (أ) .

(٣) مسند أحمد (٩٥٤٣) ، سنن أبي داود (١٠١) ، سنن ابن ماجه (٣٩٩) ، المعجم
 الأوسط (٨٠٨٠) ، المستدرک (١٤٦ / ١) عن أبي هريرة رضي الله عنه . وفي الباب عن
 غيره .

(٤) الترغيب والترهيب (٢٢٥ / ١) . وعبارته : (ولا شك أن الأحاديث التي وردت فيها وإن
 كان لا يسلم شيء منها عن مقال ، فإنها تتعاضد بكثرة طرقها ، وتكتسب قوة ، والله أعلم) .

(٥) المجموع (٤٠٧ / ١) .

فَإِنْ تَرَكَ . . فَفِي أَثْنَائِهِ .

وَعَسَلُ كَفَّيْهِ ،

ويؤخذ من قوة كلام الكتاب : اقتران النية والتسمية ، وهو الأولى كما قاله الطبري ؛ لثلا يخلو بعض الفرائض عن التسمية ، أو السنن عن النية .

قوله : (فَإِنْ تَرَكَ . . فَفِي أَثْنَائِهِ) تداركاً لما فات ، ويزيد : (على أوله وآخره) .

وقوله : (فَإِنْ تَرَكَ) أحسن من قول « المحرر » : (فَإِنْ نَسِيَ)^(١) ؛ لشموله السهو والعمد^(٢) ، وقد صرح به جماعة ، لكن النص في « الأم » : على السهو ، ونقله الإسني^(٣) .

ولو لم يسم حتى فرغ . . فات وقتها كما أفهمه ، وصرح به في « شرح المذهب »^(٤) .

والأثناء : جمع (ثَنِي) بكسر المثلثة وسكون النون : ما بين أجزاء الشيء .

قوله : (وغسل كفيه) أي : سواء قام من النوم ، أو شك في نجاسة اليد ، أو أراد غمس يده في الإناء ، أو لم يكن شيء من ذلك ؛ لفعله صلى الله عليه وسلم^(٥) .

(١) المحرر (١١٦ / ١) .

(٢) قوله : (والعمد) غير موجود في (ب) .

(٣) الأم (٦٧ / ٢) ، المهمات (١٦١ / ٢) .

(٤) المجموع (٤٠٧ / ١) .

(٥) أخرجه البخاري (١٨٦) ، ومسلم (٢٣٥) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهْرَهُمَا . . كُرِهَ غَمْسُهُمَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِمَا .
وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ ،
.....

قوله : (فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهْرَهُمَا . . كُرِهَ غَمْسُهُمَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِمَا)
يعني : إذا شك في نجاسة يده ، أو توهم نجاستها لنوم أو غيره . . كره كراهة
تنزيه : أن يغمسهما في الماء القليل أو المائع قبل أن يغسلهما ثلاثاً ؛ لقوله
صلى الله عليه وسلم : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ . . فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ
حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » . متفق عليه ،
و« ثلاثاً » لمسلم^(١) .

ولا تزول الكراهة إلا بالثلاث ؛ كما نقله من « زوائد الروضة »^(٢) عن نص
البويطي والأصحاب^(٣) ، ويتأدى بها سنة الوضوء .

أما إذا تيقن طهارة يده عند الابتداء . . فلا يكره الغمس على الأصح في
« الروضة »^(٤) ، وعبر في « التصحيح » بالصواب ، وصحح فيه عدم استحباب
الغسل قبل الغمس ، بل يتخير بين تقديم الغمس وتأخيرها ، وفي « الحاوي » :
أن الذي عليه الجمهور : استحباب تقديم الغسل عند تيقن الطهارة ، وفي
« النهاية » نحوه^(٥) .

وما ذكره المصنف من أن هذه السنن الثلاث من سنن الوضوء هو الأصح .

قوله : (وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ) وهما^(٦) من سننه بلا خلاف ،

(١) صحيح البخاري (١٦٢) ، صحيح مسلم (٢٧٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) وفي (ب) : (من زوائده) .

(٣) روضة الطالبين (١٦٨ / ١) .

(٤) روضة الطالبين (١٦٨ / ١) .

(٥) الحاوي الكبير (٨٢ / ١) ، نهاية المطلب (٦٤ / ١) .

(٦) وفي (ب) : (هما) بدون (واو) .

وَالْأَظْهَرُ : أَنَّ فَضْلَهُمَا أَفْضَلُ ، ثُمَّ الْأَصَحُّ : يُمَضِّمُ بَغْرَفَةً ثَلَاثًا ،

ومشروعتيهما ثابتة من فعله صلى الله عليه وسلم^(١) .

والدليل على عدم الوجوب : قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّهَا لَا تَتِمُّ صَلَاةٌ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ ؛ فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَيَمْسَحَ رَأْسَهُ ، وَيَغْسِلَ رِجْلَيْهِ » . حسنه الترمذي^(٢) .

وأقل المضمضة : جعل الماء في الفم ، ولا يشترط المجر ؛ كما جزم به في « شرح المذهب »^(٣) ، حتى لو ابتلعه . . كفى ، وكذا لا تشترط الإدارة في الأصح ،

وأقل الاستنشاق : إدخال الماء في مقدم الأنف .

وأصل المضمضة : التحريك والترديد ، ومنه مضّ الماء : إذا حرّكه ، والاستنشاق : من التنشق ، وهو الشم .

قوله : (والأظهر : أن فصلهما أفضل) لحديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الوضوء والاستنشاق . رواه أبو داود^(٤) .

وقياساً على سائر الأعضاء فإنه لا ينتقل إلى عضو إلا بعد الفراغ مما قبله ، وقطع بعضهم بهذا القول .

قوله : (ثم الأصح) أي : على قول الفصل (يُمَضِّمُ بَغْرَفَةً ثَلَاثًا ،

(١) أخرجه البخاري (١٨٦) ، ومسلم (٢٣٥) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٢) سنن الترمذي (٣٠٢) ، وأخرجه أبو داود (٨٥٨) ، واللفظ له عن رِفاعَةَ بن رافع رضي الله عنه .

(٣) المجموع (٤١٩/١) .

(٤) سنن أبي داود (١٣٩) .

ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأُخْرَى ثَلَاثًا ، وَيُبَالِغُ فِيهِمَا غَيْرُ الصَّائِمِ .

ثم يستنشق بأخرى ثلاثاً (أي : حتى لا ينتقل إلى عضو إلا بعد كمال ما قبله ، وهذا المصحح قد نص عليه في « البويطي » كما نقله الماوردي وغيره^(١) ، وقيل : بست غرفات يمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث ، وهو أضعفها ؛ كما قاله السبكي .

قوله : (ويبالغ فيهما غير الصائم) أي : في المضمضة والاستنشاق ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للقيظ بن صبرة : « أَشْبِغِ الْوُضُوءَ ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ ، وَبَالِغٌ فِي الْأَسْتِنْشَاقِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا » . رواه الأربعة ، وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم^(٢) .

وقاس الجمهور المضمضة على الاستنشاق بجامع خوف الفطر ، وظاهر نفيه في « الأم » : تخصيصه بالاستنشاق^(٣) .

وفي بعض الروايات : « وَبَالِغٌ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالْأَسْتِنْشَاقِ » ذكره الحافظ شهاب الدين بن حجر^(٤) .

والمبالغة في المضمضة : أن يدير الماء في جميع الفم ، ويوصله طرف حلقه ، ويمره على أسنانه ولثاته ثم يمجّه .

وفي الاستنشاق : تصعيد الماء بالنفس إلى الخيشوم مع إدخال الإصبع

(١) الحاوي الكبير (٨٥ / ١) ، مختصر البويطي (ص : ٦٤) .

(٢) سنن أبي داود (١٤٢) ، سنن الترمذي (٧٩٨) ، سنن النسائي (٨٧) ، سنن ابن ماجه (٤٠٧) ، صحيح ابن خزيمة (١٥٠) ، صحيح ابن حبان (١٠٥٤) ، المستدرک (١٤٨-١٤٧ / ١) .

(٣) الأم (٥٤ / ٢) .

(٤) ذكره في « التلخيص الحبير » (٢٦٥ / ١) قال : (روى الدولابي في حديث الثوري من جمعه من طريق ابن مهدي من الثوري ولفظه : « وبالع . . . » إلخ) .

قُلْتُ : الْأَظْهَرُ : تَفْضِيلُ الْجَمْعِ بِثَلَاثِ غَرَافٍ ، يُمَضِّضُ مِنْ كُلِّ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

اليسرى ، وإزالة ما فيه من أذى ثم ينثره .

وعبارة الكتاب تفهم : أن المبالغة للصائم خلاف الأولى ، وبه صرح ابن الصباغ ، لكن جزم في « شرح المذهب » : بكرائها^(١) ، وقال القاضي أبو الطيب : تحرم .

قوله : (قلت : الأظهر : تفضيل الجمع) قال السبكي : لا يترجح غيره ، ويتعين الجزم به ؛ للأحاديث الصحيحة الصريحة .

قوله : (بثلاث غرفات^(٢) ، يمضض من كل ثم يستنشق ، والله أعلم) هو الذي يترجح من الروايات في حديث عبد الله بن زيد^(٣) .

وقيل : بغرفة واحدة يتمضض منها ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ، وقيل : بغرفة واحدة يتمضض منها ثم يستنشق ، ثم يتمضض ثم يستنشق .

وهذا الخلاف في الأفضل ، ولا خلاف أن السنة تتأدى بالفصل والجمع .

ولا خلاف أن المضمضة مقدمة على الاستنشاق ، والأصح : أن هذا التقديم شرط ، حتى لو استنشق قبل أن يتمضض . لم يحسب ، وقيل : مستحب ، وفي « شرح المذهب » : أن الخلاف جار ، سواء قلنا بالفصل أو بالجمع^(٤) ، وإليه أشار المصنف بـ (ثم) .

(١) المجموع (٤٢٠ / ١) .

(٢) وفي « المنهاج » والمطبوع وسائر الشروح المطبوعة : (بثلاث غرف) إلا في « الديباج » (١٠٦ / ١) ففيه كما هنا : (غرفات) .

(٣) أخرجه البخاري (١٩٢) ، ومسلم (٢٣٥) .

(٤) المجموع (٤٢٤ / ١) .

وَتَثْلِيثُ الْغُسْلِ وَالْمَسْحِ ،

والغرفة : بفتح الغين وضمها في الفعل وفي المغروف ، وقيل : بالضم للمغروف وبالفتح للفعل ، والجمع : غرفات ، فعلى لغة الفتح في غرفة : يتعين فتح الرء في غرفات ، وعلى الضم : يجوز إسكان الرء وضمها وفتحها .

تنبيه : في ترتيب هذه السنن ؛ يتدئ بالتسمية ، ثم غسل الكفين ، ثم المضمضة ، ثم الاستنشاق ، وهو نصه في « المختصر »^(١) ، وعليه جرى أئمة المذهب ، وذكر جماعة : السواك قبل التسمية ، والأصح : اشتراط هذا الترتيب ، حكاها في « شرح المذهب »^(٢) .

وفات المصنف تقييد غسل اليدين بأول الوضوء ؛ كما فعل « المحرر »^(٣) تبعاً للحديث^(٤) ، ونص الشافعي والأصحاب^(٥) ، وكان يكفيه في التنبيه على اشتراط الترتيب أن يقول : ثم المضمضة ثم الاستنشاق .

قوله : (وتثليث الغسل والمسح) أي : المفروض والمسنون ؛ لحديث عثمان رضي الله عنه : أنه عليه الصلاة والسلام توضأ ثلاثاً ثلاثاً . رواه مسلم^(٦) .

وروى أبو داود عن عثمان : أنه عليه السلام مسح رأسه ثلاثاً . ورواه البيهقي بسند حسن من حديث علي رضي الله عنه^(٧) .

(١) مختصر المزني (ص : ٩) .

(٢) المجموع (٥١٠ / ١) .

(٣) المحرر (١١٦ / ١) .

(٤) أخرجه البخاري (١٨٦) ، ومسلم (٢٣٥) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٥) الأم (٥٣ / ٣) مختصر المزني (ص : ٩) .

(٦) صحيح مسلم (٢٣٠) .

(٧) سنن أبي داود (١٠٧) ، السنن الكبير (٢٩٩) .

وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ بِالْيَقِينِ .

وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ

وإنما لم يجب ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ، وفي رواية :
مرتين مرتين . رواهما البخاري^(١) .

ولو خالف في الوضوء الواحد جاز ، ففي « الصحيحين » : أن النبي
صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ، ويديه مرتين ، ومسح
رأسه^(٢) .

وإنما تحسب الغسلة مرة إذا استوعبت العضو ، والزيادة على الثلاث
مكروهة على الصحيح ، قاله في « الروضة »^(٣) .

فرع : لو توضأ وضوءاً كاملاً مرة مرة ، ثم أعاده ثانياً وثالثاً حصلت له
فضيلة التثليث ، ذكره الروياني وغيره .

قوله : (ويأخذ الشاك باليقين) كما لو شك في عدد الركعات ، فإذا شك
هل غسل ثلاثاً أو اثنتين أخذ بالاثنتين ، وغسل الأخرى ، وقال الشيخ
أبو محمد : يأخذ بالأكثر^(٤) .

أما إذا شك في غسل بعض أعضائه في أثناء الوضوء فلا تحسب له ،
ولا يضر الشك بعد الفراغ في الأصح .

قوله : (ومسح كل رأسه) أي : يسن استيعاب الرأس بالمسح ؛ لأنه أكثر

(١) الوضوء مرة مرة في « صحيح البخاري » (١٥٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما . والوضوء

مرتين مرتين في « صحيح البخاري » (١٥٨) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنهما .

(٢) صحيح البخاري (١٩٧) ، صحيح مسلم (٢٣٥) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنهما .

(٣) روضة الطالبين (١ / ١٧٠) وهو في « زوائده » منه .

(٤) التبصرة (ص : ٤٢) .

ما ورد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) ، وخروجاً من الخلاف .

والسنة في كفيته : أن يأخذ الماء بكفيه ، ثم يرسله ، ويضع يديه على مقدم رأسه ملصقاً سبابته بالأخرى وإبهاميه على صُدغيه ، ثم يذهب بهما إلى قفاه ، ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه ، فالذهاب والرد مسحة واحدة .

وهذا الاستحباب لمن له شعر ينقلب ، أما من لا شعر له أو له شعر لا ينقلب . . فيقتصر على الذهاب ، فلورد . . لم تحسب ثانية ؛ لأن الماء صار مستعملاً ، كذا جزم به في « الروضة »^(٢) .

تنبيه : إذا مسح زيادة على الواجب ؛ فهل يقع الجميع واجباً أو الواجب ما ينطلق عليه اسم المسح ؟ ذكر المصنف من « زوائده » في (الصلاة) خلافاً في هذه المسألة ، وفي تطويل القيام ، والركوع ، والسجود ، والبعر المخرج في الزكاة عن خمس من الإبل ، والبدنة المضحى بها بدلاً عن شاة مندورة ، حاصله : أن الراجح في الصور كلها : أن الجميع يقع واجباً^(٣) .

وفي « المهمات » : أنه صرح بتصحيحه في (الصلاة) من « شرح المذهب » و« التحقيق » ، وأنه صحح في (الوضوء) منهما ، وفي (الأضحية) من « الروضة » : أن الزيادة تقع نفلاً ، وأنه ذكر هذه النظائر في الزكاة من « شرح المذهب » ، وصحح أن الزائد في بعير الزكاة فرض ، وأن

(١) منها : ما سبق تخريجه مراراً عن عبد الله بن زيد رضي الله عنهما .

(٢) روضة الطالبين (١ / ١٧١) .

(٣) روضة الطالبين (١ / ٣٤٠) .

ثُمَّ أَذِنَ لَهُ ،

الزائد في باقي الصور نفل ، وادعى اتفاق الأصحاب على تصحيح هذا التفصيل^(١) .

وفائدة الخلاف في الثواب ، ورجوع معجل البعير عن خمس ، وأكل ذابح بدنة عن شاة واجبة .

قوله : (ثم أذنيه) أي : يمسح ظاهرهما بإبهاميه ، وباطنهما بمسبحتيه ، ويدخل خنصره في الصماخين بماء غير بلل الرأس ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما . صححه الترمذي^(٢) .

وروى النسائي عن ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم مسح باطنهما بالسَّبَّاحَتَيْنِ^(٣) وظاهرهما بإبهاميه . ورواه ابن ماجه أيضاً^(٤) .

وروى هو وأبو داود عن الرُّبَيْع بنت مُعَوِّذ قالت : توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ، فأدخل إصبعيه في جُحْرِي أذنيه^(٥) .

وفي حديث عبد الله بن زيد عند الحاكم والبيهقي : فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذه لرأسه ، وقالوا : إسناده صحيح^(٦) .

ولو قدم مسح الأذنين على مسح الرأس.. لم يحصل على الصحيح ،
 فلهذا تعبير المصنف بـ (ثم) أحسن من تعبير « المحرر » بـ (الواو)^(٧) .

(١) المهمات (٣/٣٠-٣١).

(۲) سنن الترمذي (۳۶) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(۳) وفي (أ) : (بالسبابتين) .

(۴) سنن النسائي (۱۰۲) ، سنن ابن ماجه (۴۳۹) .

(۵) سنن ابن ماجه (۴۴۱) ، سنن أبي داود (۱۳۱) .

(٦) المستدرك (١/١٥١) . السنن الكبير (٣١٠) .

(٧) المحرر (١١٧/١) .

فَإِنْ عَسَرَ رَفْعُ الْعِمَامَةِ . . كَمَّلَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا .

وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ

قوله : (فَإِنْ عَسَرَ رَفْعُ الْعِمَامَةِ . . كَمَّلَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا) أي : مسح ناصيته ، واستحب : أن يتم^(١) المسح على العمامة ، سواء أوضعها على طهر أم حدث ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضعاً فمسح بناصرته وعلى عمامته . رواه مسلم^(٢) .

وتعبير المصنف بالعسر تبع فيه « المحرر » و« الشرحين »^(٣) ، ومقتضى عبارة « الروضة » : أنه لا فرق بين أن يكون له عذر أم لا ، وبه صرح في « شرح المذهب »^(٤) .

قوله : (وتخليل اللحية الكثة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته . صححه الترمذي^(٥) . وكانت لحيته الكريمة كثة^(٦) .

ويكون بأصابعه من أسفلها ؛ لفعله صلى الله عليه وسلم . رواه أبو داود^(٧) .

وفي « التتمة » في (كتاب الحج) : أن المحرم لا يخلل لحيته ، وقال

(١) وفي (أ) : (أن يتم) .

(٢) صحيح مسلم (٢٧٤ / ٨١) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

(٣) المحرر (١١٧ / ١) ، الشرح الكبير (١٢٨ / ١) .

(٤) روضة الطالبين (١٧١ / ١) ، المجموع (٤٦٣ / ١) .

(٥) سنن الترمذي (٣١) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(٦) أخرجه مسلم (١٠٩ / ٢٣٤٤) عن جابر بن سمرة رضي الله عنه ، والترمذي في « الشمائل »

(٨) عن هند بن أبي هالة رضي الله عنه .

(٧) سنن أبي داود (١٤٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

السبكي في « الحلبيات » : الأقرب : أن الاستحباب له أضعف من غيره^(١) .

قوله : (وأصابعه) أي : وتخليل أصابع اليدين والرجلين ؛ لحديث لَقِيط بن صَبْرَةَ السابق^(٢) ؛ لأنه يشملهما .

وروى ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا تَوَضَّأْتَ . . فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ » . رواه الترمذي ، وحسنه^(٣) .

والاستحباب : إذا كانت منفردة ، أما إذا كانت ملتفة . . وجب إيصال الماء إليها إذا أمكن ؛ إما بالتخليل وإما بغيره ، فإن لم يمكن ؛ بأن كانت ملتحمة . . قال الرافي : لا يجب الفتق ولا يستحب ، قال في « الروضة » : بل لا يجوز^(٤) .

والأحب : أن يخلل بخنصر اليد اليسرى من أسافل الأصابع ، مبتدئاً بخنصر الرجل اليمنى ، ومختتماً بخنصر اليسرى ، وقال إمام الحرمين : خنصر اليمنى واليسرى في ذلك سواء ، واختاره في « شرح المذهب »^(٥) .

وتخليل اليدين بالتشبيك ، وسكت المصنف عن التثليث في التخليل ، وقد روى الدارقطني والبيهقي فيه حديثاً يقتضي استحبابه ، قال في « شرح المذهب » : إن سنده جيد^(٦) .

(١) وفي (أ) : (أقرب من غيره) .

(٢) أي : في شرح قول المتن : (ويبلغ فيهما غير الصائم) .

(٣) سنن الترمذي (٣٩) .

(٤) الشرح الكبير (١٣٠ / ١) ، روضة الطالبين (١٧٢ / ١) .

(٥) نهاية المطلب (٨٥ / ١) ، المجموع (٤٨٧ / ١) .

(٦) سنن الدارقطني (ص : ٧٣) ، السنن الكبير (٢٩٧) وليس في « الكبير » لفظ : (ثلاثاً) ،

المجموع (٤٨٥ / ١) .

وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى .

وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلُهُ .

قوله : (وتقديم اليمنى) أي : من اليدين والرجلين وإن كان أقطع ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا تَوَضَّأْتُمْ . . فَأَبْدُوا بِمَيَّامِنِكُمْ » ، وفي رواية : « بِأَيَّامِنِكُمْ » . صححه ابن خزيمة وابن حبان^(١) .

ونقل ابن المنذر وغيره : الإجماع على عدم الوجوب ، ونص الشافعي على أنه تكره البداءة باليسار كراهة تنزيه^(٢) .

والكفان والأذنان والخذان تطهران دفعة واحدة .

والحكمة في تقديم اليمنى : أنها مأخوذة من اليمن ، وهو حصول الخير ، والشمال تسمى الشُّؤْمَى .

قوله : (وإطالة غرته وتحجيلة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ . . فَلْيَفْعَلْ » . متفق عليه^(٣) .

وإطالة الغرة : غسل مقدمات الرأس مع الوجه ، وكذا صفحة العنق واللِّبَّة^(٤) .

وإطالة التحجيل : غسل ما فوق الواجب في اليدين والرجلين من غير تقدير ، وقيل : إلى نصف العضد ونصف الساق ، وقيل : يبلغ المنكب والركبة .

(١) صحيح ابن خزيمة (١٧٨) ، صحيح ابن حبان (١٠٩٠) ، وأخرجه أبو داود (٤١٤١)

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ورواية : « بأيامنكم » لأبي داود وابن خزيمة .

(٢) الإجماع (ص : ١٣) ، الأم (٥٦/١) .

(٣) صحيح البخاري (١٣٦) ، صحيح مسلم (٢٤٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) اللِّبَّة : المَنْحَر . المصباح المنير (ص : ٥٤٧) .

وَالْمَوَالَاةُ ، وَأَوْجَبَهَا الْقَدِيمُ .

ولم يذكر « المحرر » التحجيل^(١) .

قوله : (والموالاة) أي : سنة على الجديد ؛ لأنه صح عن ابن عمر : أنه توضأ في السوق ، فغسل وجهه ويديه ، ومسح برأسه ، ثم دعي إلى جنازة ، فدخل المسجد ، ثم مسح على خفيه بعد ما جفّ وضوؤه ، وصلى ، فعَلَهُ بحضرة حاضري الجنازة ، ولم ينكر عليه^(٢) .

ولأنها عبادة لا يبطلها التفريق اليسير ، فلا يبطلها الكثير ؛ كالحج .

قوله : (وأوجبها القديم) ومحلّه : التفريق الكثير ؛ لأنها عبادة يبطلها الحدث ، فأبطلها التفريق الكثير ؛ كالصلاة ، أما اليسير . . فلا يضر بلا خلاف .

والكثير هو : أن يمضي زمن يجفّ فيه المغسول آخرأ مع اعتدال الهواء ، ومزاج الشخص^(٣) ، ويقدر مسح الرأس غسلأ ، والقليل دونه ، وقيل : الكثير مضي زمن يمكن فيه إتمام الطهارة ، وقيل : يرجع فيه إلى العرف .

فعلى القديم : لو فرق بعذر ؛ كنفاد الماء ، وهربه خوفاً من شيء . . لم يضر على المذهب ، وقيل : فيه القولان .

والنسيان عذر على الأصح .

وعلى الجديد : إذا بنى ولم يكن ذاكرأ للنية . . لا يحتاج إلى تجديدها على الأصح .

(١) المحرر (١/١١٧) .

(٢) أخرجه مالك (٧٨) ، والشافعي في « الأم » (٨/٦٢٣-٦٢٤) ، والبيهقي في « الكبير » (٣٩٩) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) وفي (أ) : (أو مزاج الشخص) .

وَتَرَكُ الْاِسْتِعَانَةَ وَالنَّفْضَ ،

قوله : (وترك الاستعانة) لأنها نوع من التمتع والكبر ، وذلك لا يليق بحالة المتعبد ، والأجر على قدر النَّصَب .

ودليل الجواز : أن المغيرة بن شعبة صب على النبي صلى الله عليه وسلم ، فتوضأ وضوءه للصلاة . متفق عليه^(١) .

وأطلق المصنف الاستعانة ، ومقتضى عبارته : أنها خلاف الأولى ، وفصلها في « الروضة » ؛ بأن الاستعانة في إحضار الماء لا بأس بها ، ولا يقال : إنها خلاف الأولى ، وأن الاستعانة بمن يغسل أعضائه مكروهة قطعاً ، وأن الاستعانة بمن يصب عليه لا تكره على الأصح^(٢) ، وقال السبكي والإسنوي : إنها خلاف الأولى .

أما من لا يقدر على الوضوء إلا بالاستعانة ؛ كالأقطع . . فيجب عليه أن يستعين ولو بأجرة المثل إن وجدها فاضلة عن كفايته ، وكفاية من تلزمه كفايته ليومه وليلته ، وقضاء ديونه ، ولا بد من نيته .

فإن لم يجد من يوضئه ، أو فقد الأجرة ، أو طلب منه أكثر من أجرة المثل . . صلى بالتيمم وأعاد ؛ لأنه نادر .

قوله : (والنفذ) أي : وترك النفذ ؛ لأنه كالتبري من العبادة ، وتبع « المحرر » في الجزم به^(٣) ، وفيه وجوه^(٤) ، قيل : خلاف الأولى ، وهو مقتضى عبارته ، وصححه في « التحقيق » ، قال في « المهمات » : وعليه

(١) صحيح البخاري (١٨٢) ، صحيح مسلم (٢٧٤) .

(٢) روضة الطالبين (١٧٣/١) .

(٣) المحرر (١١٨/١) .

(٤) وفي (أ) : (وفيه وجه) .

وَكَذَا التَّنْشِيفُ فِي الْأَصَحِّ .

وَيَقُولُ بَعْدَهُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ،

الفتوى ، فقد نقله ابن كج عن النص ، وقيل : مكروهة ، وبه جزم الرافعي في « الشرحين » ، والأرجح في « زوائده » : أنه مباح ؛ لحديث ميمونة^(١) .

قوله : (وكذا التنشيف في الأصح) أي : يسن ترك التنشيف ؛ لقول ميمونة رضي الله عنها : ثم أتيتها بالمنديل فردّه ، وجعل يقول بالماء هكذا يَنْفُضُهُ . متفق عليه^(٢) .

ولأنه يزيل أثر العبادة .

والثاني : لا يستحب تركه ولا فعله ، بل يكون مباحاً ، واختاره في « شرح مسلم »^(٣) ، فإن تنشف . . أخذ الثوب من ناحية يمينه ، قاله الصيمري .

والثالث : يستحب .

وإذا قلنا بالأول . . فالأصح : أنه لا يكره ، وفي « المهمات » أن الخلاف عند عدم الحاجة ؛ لحر أو برد ، فإن كانت . . فلا كراهة قطعاً^(٤) .

وأما مسح الرقبة . . فصحيح في « الشرح الصغير » : أنه سنة ، وصوّب في « الروضة » : عدم الاستحباب^(٥) ، وعلى الأول : الأكثرون على أنه يمسح بباقي بلل الرأس أو الأذن .

قوله : (ويقول بعده : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،

(١) التحقيق (ص : ٧٨) ، المهمات (١٨١ / ٢) ، الشرح الكبير (١٣٤ / ١) ، روضة الطالبين (١٧٣ / ١) ، وحديث ميمونة أخرجه البخاري (٢٧٦) ، ومسلم (٣٨ / ٣١٧) .

(٢) صحيح البخاري (٢٧٦) ، صحيح مسلم (٣٨ / ٣١٧) .

(٣) شرح صحيح مسلم (٢٢٢ / ٢) .

(٤) المهمات (١٨٠ / ٢) .

(٥) روضة الطالبين (١٧٢ / ١) .

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، اللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم ؛ اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك (روى قول الشهادتين بعد الوضوء مسلم والأربعة من حديث عمر رضي الله عنه ، وقالوا : « فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ »)^(١) .

وزاد الترمذي : « اللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ »^(٢) . وفي رواية لأبي داود والنسائي : « فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ ... »^(٣) .

وروى : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ؛ ... » إلى آخره منفرداً الحاكم في « المستدرک » من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، وصححه ، وقال : « لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ »^(٤) .

ورواه النسائي والطبراني فقالا : « أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ » ، وصحح النسائي وقفه^(٥) .

(١) صحيح مسلم (٢٣٤) ، سنن أبي داود (١٦٩) ، سنن الترمذي (٥٥) ، سنن النسائي (١٤٨) ، سنن ابن ماجه (٤٧٠) .

(٢) سنن الترمذي (٥٥) .

(٣) سنن أبي داود (١٧٠) ، سنن النسائي الكبرى (١٠٠٢٢) .

(٤) المستدرک (٥٦٤ / ١) .

(٥) سنن النسائي الكبرى (١٠٠١٩) ، والدعاء للطبراني (٣٨٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الْأَعْضَاءِ إِذْ لَا أَضِلُّ لَهُ .

ويستحب : أن يأتي بهذا الذكر مستقبلاً القبلة ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ، قال في « التحرير » : وصرح الروياني بثلاث التشهد ، وقد رواه أحمد وابن ماجه ؛ يعني : من حديث أنس^(١) .

قوله : (وحذفت) أي : مما ذكره « المحرر »^(٢) (دعاء الأعضاء ؛ إذ لا أصل له) أي : صحيحاً .

والذي ذكره الرافعي في « المحرر » و« الشرحين » : أن من سنن الوضوء^(٣) :

أن يقول عند غسل الوجه : اللهم ؛ بيض وجهي يوم تبيض وجوه ، وتسود وجوه .

وعند غسل اليمنى : اللهم ؛ أعطني كتابي بيمينى ، وحاسبني حساباً يسيراً .

وعند غسل اليسرى : اللهم ؛ لا تعطني كتابي بشمالى ، ولا من وراء ظهري .

وعند مسح الرأس : اللهم ؛ حرم شعري وبشري على النار .

وعند الرجلين : اللهم ؛ ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام^(٤) .

(١) تحرير الفتاوى (١٢٠/١) ، والحديث في « مسند أحمد » (١٤٠٠٠) ، و« سنن ابن ماجه » (٤٦٩) .

(٢) المحرر (١١٩/١) .

(٣) وفي (أ) : (والذي في سنن الوضوء) .

(٤) المحرر (١١٩/١) ، الشرح الكبير (١٣٤/١ - ١٣٥) .

وزاد في « الشرحين » عند الأذنين : اللهم ؛ اجعلني من الذين يستمعون القول ، فيتبعون أحسنه .

وقال في « الروضة » أيضاً : لا أصل له ، ولم يذكره الشافعي والجمهور^(١) . انتهى

وقد روى المستغفري في « الدعوات » نحوه عن علي بأسانيد ضعيفة ، ورواه ابن حبان في « الضعفاء » في ترجمة عباد بن صهيب ، من حديث أنس رفعه^(٢) .

لكن روى النسائي وابن السني عن أبي موسى الأشعري قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ ، فسمعتة يدعو يقول : « اَللّٰهُمَّ ؛ اغْفِرْ لِيْ ذَنْبِيْ ، وَوَسِّعْ لِيْ فِيْ ذَاتِيْ ، وَبَارِكْ لِيْ فِيْ رِزْقِيْ » فقلت : يا نبي الله ؛ سمعتك تدعو بكذا وكذا ، قال : « وَهَلْ تَرَكْنَ مِنْ شَيْءٍ ؟ »^(٣) .

ورواه الإمام أحمد بلفظ : فتوضأ وصلى ، وقال : « اَللّٰهُمَّ ؛ أَصْلَحْ لِيْ دِينِيْ ، وَوَسِّعْ عَلَيَّ فِيْ ذَاتِيْ ، وَبَارِكْ لِيْ فِيْ رِزْقِيْ » . ولم يقل : فقلت ... إلى آخره^(٤) .

وروي : « وَوَسِّعْ لِيْ فِيْ دَارِي »^(٥) .

(١) روضة الطالبين (١٧٣ / ١) .

(٢) الضعفاء لابن حبان (١٦٤ / ٢ - ١٦٥) (٢٨٨) .

(٣) سنن النسائي الكبرى (كتاب يوم وليلة) (١٠٠١٨) ، عمل اليوم والليلة لابن السني (٢٨) .

(٤) مسند أحمد (١٩٨٨٣) .

(٥) وهو كذا في رواية النسائي وابن السني السابقة ، وكذا في « المصنف » لابن أبي شيبة (٣٠٠٠٤) و« الدعاء » للطبراني (٦٥٦) بلفظ : « في داري » ، وراجع تعليق العلامة =

ومن المندوب في الوضوء : أن يتعوذ قبيل التسمية ، وأن يقول بعدها :
 (الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً) ، وأن يستقبل القبلة ، ويجلس بحيث
 لا يناله رشاش ، ويجعل الإناء عن يساره ، فإن غرف منه . . فعن يمينه ،
 يأخذ الماء باليمنى ، ويبدأ بأعالي وجهه ، وأصابع يديه ورجليه إن صب على
 نفسه ، وإن صب عليه غيره . . بدأ بالمرفق والكعب ، حكاه في « شرح
 المذهب » عن الصيمري والماوردي ، ثم قال : والأكثر على استحباب
 الابتداء بالأصابع ، وهو المختار^(١) .

ويتعهد الموقِّين ، ويحرك الخاتم ، ويمر يده على الأعضاء ويدلك ، وألا
 يسرف ، ولا يزيد على ثلاث ، ولا يتكلم في الوضوء ، ولا يلطم الوجه
 بالماء ، ويتعهد ما يحتاج إلى الاحتياط ، ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم في أوائل الأدعية ، والله الموفق .

* * *

= محمد عوامة على هذا الحديث في « المصنف » .

(١) المجموع (٤٨٧ / ١) .

بَابُ مَسْحِ الْخُفِّ

قوله^(١) :

(باب مسح الخف)

التعبير بالخفين أحسن ؛ لأنه لا يجوز لبس خف في رجل والمسح عليه ،
وغسل الأخرى ، لكن مراد المصنف : الجنس لا الأفراد .

فلو لم يكن له إلا رجل . . جاز المسح على خفها ، ولو بقيت من الأخرى
بقية . . فلا بد من مواراتها بما يجوز المسح عليه .

ولو كانت إحدى رجليه عليلة بحيث لا يجب غسلها ، فلبس الخف في
الصحيحة . . فالأصح : أنه لا يجوز المسح عليه ؛ لأنه يجب التيمم عن
العليلة ، فهي كالصحيحة .

وأدلة الباب : كثيرة صحيحة ، قال الحسن البصري : حدثني سبعون من
الصحابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف^(٢) .

فمن ذلك : حديث جرير البجلي قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم بال ثم توضأ ، ومسح على خفيه . متفق عليه^(٣) .

قال الترمذي : وكان يعجبهم حديثه ؛ لأنه أسلم بعد نزول (المائدة)^(٤)

(١) قوله : (قوله) غير موجود في (ب) .

(٢) قال ابن المنذر في « الأوسط » (٤٣٦) : (وروينا عن الحسن أنه قال : حدثني
سبعون . . .) إلخ ، هكذا بدون ذكر إسناد .

(٣) صحيح البخاري (٣٨٧) ، صحيح مسلم (٢٧٢) .

(٤) سنن الترمذي (٩٣) .

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ

أي : فلا يكون الأمر فيها بالغسل ناسخاً للمسح ؛ كما صار إليه بعض الصحابة^(١) ، وفي رواية أبي داود : أن جريراً قال : ما أسلمت إلا بعد نزول (المائدة)^(٢) .

والمسح يرفع الحدث عن الرجل على الأصح من « زوائده »^(٣) ، والثاني : لا يرفع ، ومقتضى كلام « الشرح الصغير » : تصحيحه .

قوله : (يجوز في الوضوء) أي : لا في الغسل ، واجباً كان أو مسنوناً ؛ لما رواه صفوان بن عسال - بعين مهمة ، وسين مهمة أيضاً مشددة - قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفرأ ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم . رواه ابن خزيمة في « صحيحه » ، وصححه الترمذي^(٤) .

وقوله : (ولكن^(٥) من غائط) أي : فإننا نستمر بالخفاف ونمسح .

والفرق من جهة المعنى : أن الوضوء يتكرر بخلاف الغسل .

وتعبيره بالجواز يقتضي : أن الغسل أفضل من المسح ، وبه صرح الأصحاب ، بشرط ألا يترك المسح رغبة عن السنة ، وإن شك في جوازه . . استحب له .

فلو كان لابساً بالشرائط ، ودخل عليه وقت الصلاة ، ووجد من الماء

(١) قال البيهقي في « الكبير » (٣٠٧/٢) : (بلغنا كراهية ذلك عن علي وعائشة وابن عباس) ثم أخرج عن كل منهم خلاف ذلك والموافقة لسائر الصحابة . راجعه (٢٠٧/٢ - ٣١٢) .

(٢) سنن أبي داود (١٥٤) .

(٣) روضة الطالبين (٢٤٥/١) .

(٤) صحيح ابن خزيمة (١٧) ، سنن الترمذي (٩٦) .

(٥) وفي (ب) : (لكن) بدون (واو) .

لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلَيَالِهَا ، مِنْ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسٍ ، .

ما يكفيه لو مسح على الخف ، ولا يكفيه لو غسل الرجلين . . فالذي يظهر كما قاله في « الكفاية » : وجوب المسح^(١) ، قال : بخلاف ما لو لم يكن لابساً ، ولكنه على طهارة ، وأرهمقه الحدث ، ومعه من الماء ما يكفيه للمسح دون الغسل . . فإنه لا يجب عليه اللبس ؛ كما قاله الرافعي في (التيمم) لوضوح الفرق^(٢) .

قوله : (للمقيم يوماً وليلة ، وللمسافر) أي : سفرًا طويلاً مباحاً (ثلاثة أيام بلياليها) لحديث صفوان^(٣) ، وحديث أبي بكر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة ، إذا تطهر فلبس خفيته أن يمسح عليهما . رواه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحهما »^(٤) .

وفي قول : إن المسح لا يتأقت ، فلا ينزع إلا من الجنابة .
أما القصير . . فيمسح فيه يوماً وليلة ، وكذا إن كان سفر معصية في الأصح ، وقيل : لا يمسح شيئاً ألبته ، ويجريان في العاصي بالإقامة .
قوله : (من الحدث بعد لبس) أي : ابتداء المدة من حين الحدث الواقع بعد اللبس ؛ لأن وقت جواز المسح يدخل بالحدث ، ولا معنى لوقت العبادة سوى الزمان الذي يجوز فعلها فيه ؛ كوقت الصلاة وغيره ، فلو أحدث ولم يمسح حتى مضى من بعد الحدث يوم وليلة ، أو ثلاثة إن كان مسافراً . . انقضت ، ولم يجز المسح بعد ذلك حتى يستأنف لبساً على طهارة .

(١) كفاية النبيه (١/٣٤١-٣٤٢) .

(٢) كفاية النبيه (٢/١٠٠) ، الشرح الكبير (١/٢٢٦) .

(٣) السابق آنفاً في شرح قول المتن : (يجوز في الوضوء) .

(٤) صحيح ابن خزيمة (١٩٢) ، صحيح ابن حبان (١٣٢٤) ، وأخرجه ابن ماجه (٥٥٦) .

فَإِنْ مَسَحَ حَضْرًا ثُمَّ سَافَرَ ، أَوْ عَكْسَ . . لَمْ يَسْتَوْفِ مُدَّةَ سَفَرٍ .

وما لم يحدث . . لا تحسب المدة .

فلو بقي بعد اللبس يوماً على طهارة اللبس ، ثم أحدث . . فابتداء المدة منه ، قال المحب الطبري : والمراد : انقضاء الحدث لا ابتدائه .

واختار أبو ثور وابن المنذر والمصنف في « شرح المذهب » : أن ابتداء المدة من حين المسح^(١) .

قوله : (فَإِنْ مَسَحَ حَضْرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكْسَ . . لَمْ يَسْتَوْفِ مُدَّةَ سَفَرٍ) يعني : أن الاعتبار بكون المدة مدة المسافر أو المقيم بوقت المسح ؛ لأنه عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فيغلب حكم الحضر ؛ كما لو كان مقيماً في أحد طرفي صلاته . . لا يجوز له القصر .

فإن مسح حَضْرًا ثم سافر . . اقتصر على يوم وليلة ، وكذا إن مسح في السفر ثم أقام قبل انقضاء يوم وليلة ، فإن أقام بعد انقضاء يوم وليلة . . اقتصر على ما مسحه في السفر .

وقال المزني : العبرة بالحدث قياساً على ابتداء المدة .

ولو مسح في الحضر أحد خفيه ، ثم مسح الآخر في السفر . . فوجهان ، صحح من « زوائده » : أنه يقتصر على يوم وليلة ؛ لتلبسه بالعبادة في الحضر ، ولفظ الكتاب يفهمه ، وجزم الرافعي بأنه يمسح مسح المسافر^(٢) .

ولو أحدث في الحضر ، ومضى عليه وقت صلاة ، ولم يصلها حتى خرج الوقت ، ثم سافر ومسح في السفر . . فالمذهب : أنه يتم مسح مسافر .

(١) الأوسط (٩٤ / ٢) ، المجموع (٥٥٢ / ١) .

(٢) روضة الطالبين (٢٤٤ / ١) ، الشرح الكبير (٢٨٦ / ١) .

وَشَرْطُهُ : أَنْ يُلْبَسَ بَعْدَ كَمَالِ طَهْرٍ ،

قوله : (وشرطه : أن يلبس بعد كمال طهر) يشترط للمسح على الخف شرطان ؛ أحدهما : أن يلبس بعد فراغ الطهارة ؛ لحديث أبي بكرة السابق^(١) ، فلو لبس قبل غسل الرجلين . . لم يجز قطعاً .

ولو غسل إحدى الرجلين وأدخلها الخف ، ثم غسل الأخرى وأدخلها . . لم يجز أيضاً ؛ لإدخال الأولى قبل كمال الطهارة ، فإن خلعتها وأعادها بعد كمال الطهارة . . صح لبسه ، ولا يحتاج إلى نزع الخف الثاني على الصحيح .

والاعتبار في اللبس : باستقرار القدمين في مقرهما من الخف ، فلو أدخلهما ساق الخف قبل الغسل ، وغسلهما في الساق ، ثم أدخلهما موضع القدم . . جاز له المسح .

ولو ابتداء اللبس متطهراً ، ثم أحدث قبل وصول الرجل إلى قدم الخف . . لم يجز المسح ، بخلاف ما إذا مسح على الخف بشرطه ، ثم أزال قدمه من مقرها ، ولم يظهر من محل الفرض شيء ، ثم أعادها . . فإنه لا يبطل المسح ، وهذا هو النص في المسألتين^(٢) .

والفرق : استصحاب الحال فيهما ، وقيل : يجوز المسح فيهما ، وقيل : يمتنع فيهما .

وتنكير المصنف للطهر يشمل الغسل والوضوء ولو كان وضوء ضرورة ؛ كما إذا توضأت المستحاضة ولبست ، ثم أحدثت غير حدث الاستحاضة . . فإنه يجوز لها المسح على الأصح المنصوص .

(١) أي : آنفاً في شرح قول المتن : (للمقيم يوماً وليلة) .

(٢) الأم (٧١/٢ - ٧٢) ، (٧٨/٢) .

سَاتِرَ مَحَلِّ فَرَضِهِ ،

ومحل الوجهين : ما إذا لم ينقطع دمها قبل المسح ، فإن انقطع . . نزع
وتطهرت .

وطرد بعضهم الوجهين ، وجعل الانقطاع بمثابة الحدث الطارئ .

قال في « شرح المذهب » : ولا يحتاج بسبب حدث الاستحاضة إلى
استئناف الطهارة ، إلا إذا أخرت الصلاة ودمها يجري ، وقلنا بالمذهب : إنه
ينتقض طهرها ، وعلى الجواز : لا يسوّف مدة المسح ، بل إذا صلت فريضة
ونوافل بالمسح ، ثم أرادت قضاء فائتة ، ودخل وقت فريضة . . وجب نزع
الخف والوضوء الكامل .

ومثلها المتيّم لسبب غير إعواز الماء ، وإن كان للإعواز . . فالصحيح :
أنه لا يستبيح المسح ، وعن ابن سريج : يستبيح لفريضة ونوافل^(١) .

قوله : (ساتر محل فرضه) إشارة^(٢) إلى الشرط الثاني ، وهو : أن يكون
الملبوس صالحاً للمسح ، وصلاحيته بأمور ؛ أحدها : أن يستر محل فرض
غسل الرجلين ، فلا يمسح على ما هو دون الكعبين قطعاً ، ولا على المخرق
الذي يظهر منه شيء من محل الفرض وإن قل على الجديد ، وبه جزم في
« المحرر »^(٣) ، ولم يصرح به في الكتاب .

ولو تخرقت البطانة أو الظهارة . . جاز المسح إن كان الباقي صفيقاً ،
وإلا . . فلا على الصحيح ، ولو تخرقاً معاً من موضعين غير متحاذيين . . جاز
أيضاً .

(١) المجموع (٥٨١ / ١) .

(٢) وفي (ب) : (أشار) .

(٣) المحرر (١٢٢ / ١) .

طَاهِراً ،

وفي « زوائد الروضة » : لو لبس واسع الرأس ، بحيث يرى من رأسه القدم .. جاز المسح عليه على الصحيح^(١) .

ويجوز على خف زجاج قطعاً إذا أمكن متابعة المشي عليه ، قال الإسنوي : وذهب البندنجي وغيره إلى المنع في الزجاج^(٢) .

قوله : (طاهراً) الأمر الثاني : أن يكون طاهراً ، فلا يجوز المسح على نجس العين على المنصوص^(٣) ، ولا على ما تنجس جميعه ؛ كما في « التحرير » عن « شرح المذهب » و « الذخائر » ؛ لأن الخف بدل عن الرجل ، وهي لا تطهر مع بقاء النجاسة عليها^(٤) .

ولو تنجس أسفله .. فالذي في « الشرح » و « الروضة » : أنه لا يجوز المسح عليه^(٥) ، وهو قياس المصحح : أنه لا يصح تيمم من على بدنه نجاسة .

وفي « شرح المذهب » : يقتصر على مسح أعلاه وعقبه وما لا نجاسة عليه^(٦) ، وفي « التحرير » : أن الشيخ أبا محمد صرح في « التبصرة » بالصحة ، وأنه يستفيد به مس المصحف ، وحمله ، والصلاة إذا غسل النجاسة^(٧) ، وقال الإسنوي : مقتضى كلام الرافعي : الجزم بالصحة .

(١) روضة الطالبين (١ / ٢٤٠) .

(٢) المهمات (٢ / ٣٥١) .

(٣) الأم (٢ / ٧٤) .

(٤) المجموع (١ / ٥٧٦) ، تحرير الفتاوي (١ / ١٢٩) .

(٥) الشرح الكبير (١ / ٢٨٢) ، روضة الطالبين (١ / ٢٤٣) .

(٦) المجموع (١ / ٥٨٦) .

(٧) تحرير الفتاوي (١ / ١٢٩) ، التبصرة (ص : ٥١) .

يُمْكِنُ تَبَاعُ الْمَشْيِ فِيهِ لِتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ ،

وكأنه اعتمد هو والمصنف في « شرح المذهب » على ما في بعض نسخ الرافعي ، فإن عبارته : (إذا كان عند المسح على أسفل خفه نجاسة .. فلا يمسح عليه وفي أخرى : عليها لأن المسح يزيد فيها)^(١) .

قوله : (يمكن تباع المشي فيه لتردد مسافر لحاجاته) الثالث : أن يكون قوياً يمكن متابعة المشي عليه عند الحط والترحال ، وفي الحوائج التي يتردد فيها في المنزل ونحو ذلك .

ولا يشترط إمكان متابعة المشي فراسخ ، قال الشيخ أبو محمد : وأقل حد المتابعة على التقريب : مسافة القصر^(٢) ، ومقتضاه : أنه لا فرق بين أن يلبسه حضراً أو سफراً .

واحترز بقوله : (يمكن) : عما يتعذر المشي عليه ؛ لثقل ؛ كالحديد ، أو غلظ ؛ كالخشبة العظيمة ، وكذا لسعة أو ضيق في الأصح ، فإن كان الضيق يتسع بالمشي .. جاز بلا خلاف ؛ كما في « شرح المذهب »^(٣) .

وبقوله : (تباع) : عما يمكن المشي فيه ، لكن يتعذر تتابعه ؛ كالجلد والخرق الرقيقين ونحوهما ، وصرح به « المحرر » فقال : لا ؛ كجورب الصوفية ، والمتخذ من الجلد الضعيف^(٤) .

وإطلاق هذا الشرط يقتضي : اشتراطه ولو كان اللابس مُقْعِداً ، وقد صرح به الخوارزمي في « الكافي » .

(١) الشرح الكبير (٢٨٢ / ١) .

(٢) التبصرة (ص : ٥٢) .

(٣) المجموع (٥٦٧ / ١) .

(٤) المحرر (١٢٣ / ١) .

قِيلَ : وَحَلَالًا .

وَلَا يُجْزَىءُ مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءٌ فِي الْأَصَحِّ ،

وإنما اشترطت هذه الأمور ؛ لأن المسح على الخف شرع رخصة ؛ لما تدعو الحاجة إلى لبسه ، وما فقدت فيه هذه الشروط أو بعضها لا تدعو الحاجة إلى لبسه .

وشرط الشيخ أبو محمد : أن يقع عليه اسم الخف حتى لو لف قطعة آدم على رجله ، واستوثق شدّها ، وكانت قوته يمكن متابعة المشي عليها . لم يجز^(١) ، وجزم به في « الروضة » تبعاً للرافعي^(٢) ، قال الإسني : وحكاه القاضي الحسين عن الأصحاب ، وأبدى جوازه احتمالاً لنفسه .

قوله : (قيل : وحلالاً) شرّطه ابن القاص ، فلا يجوز على مغصوب ومسروق ، ولا على خف من ذهب أو فضة ، أو حرير للرجل والخنثى ، وأشار ابن الصباغ والغزالي إلى ترجيحه ؛ لأنه رخصة ، فلا يستفاد بمعصية^(٣) ، وقال الأكثرون : يجوز ؛ كالوضوء بالماء المغصوب ، والصلاة في الأماكن المغصوبة .

قوله : (ولا يجزىء منسوج لا يمنع ماء في الأصح) أي : لا يجزىء المسح عليه ؛ لأن الغالب من الخفاف أنها تمنع النفوذ ، فينصرف إليها الترخيص في نصوص المسح ، ويبقى الغسل واجباً فيما عداها .

وقيل : يجزىء ؛ كما لو تخرقت الظهارة والبطانة من موضعين غير متحاذيين . فإنه يجوز وإن نفذ البلل .

(١) حكى قوله الإمام في « نهاية المطلب » (٢٩٦ / ١) .

(٢) روضة الطالبين (٢٣٩ / ١) ، الشرح الكبير (٢٧٦ / ١) .

(٣) الوسيط (١٣٦ - ١٣٧) .

وَلَا جُرْمُوقَانٍ فِي الْأَظْهَرِ ،

فالذي لا يمنع لعدم صفاقة حكمه حكم المنسوج الذي لا يمنع .

قوله : (ولا جرموقان في الأظهر) الجرموق بالضم هو : الخف فوق الخف ، فإذا لبس جرموقين فوق الخفين . . فله أحوال ؛ أحدها وهي مراد المصنف - : أن يكون كل منهما صالحاً للمسح عليه ، ويريد الاقتصار على مسح الأعلى . . فالجديد : أنه لا يجزئ ؛ لأن الرخصة إنما وردت في الخف ؛ لعموم الحاجة إلى لبسه ، والجرموق لا تعم الحاجة إليه ، فإن أدخل اليد بينهما ومسح الأسفل . . جاز على الصحيح ؛ كما لو غسل رجله في الخف ، ونص في القديم و«الإملاء» على الجواز ، وصححه القاضي أبو الطيب ؛ لأن شدة البرد تحوج إلى لبسه ، وفي نزعه لكل وضوء مشقة .

فإن كان الأعلى صحيحاً والأسفل مخرقاً . . جاز على الأعلى إذا لبسه على طهارة ، وصار هو الخف والأسفل كاللفافة ، وفيه وجه شاذ : أنه لا يجوز ، وفي عكسه يجوز على الأسفل ، والأعلى كخرقة لفها على الخف .

فلو مسح على الخف الضعيف ، فوصل البلل إلى الأسفل . . أجزأه إن قصد مسحه ، وكذا إن قصدهما ، أو أطلق على الأصح ، ولا يجزئ إن قصد الأعلى فقط .

ولو كان^(١) كل من الجرموق والخف ضعيفاً ، بحيث لا يجوز المسح عليه . . تعذر المسح .

ولو لبس الجرموق في رجل ، واقتصر على الخف في الأخرى . . فعلى الجديد : لا يجوز مسح الجرموق .

(١) وفي (أ) : (وإن كان) .

وَيَجُوزُ مَشْقُوقُ قَدَمٍ شُدَّ فِي الْأَصْح .

وَيُسَنُّ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ خُطُوطاً ،

ولو لبس الخف فوق الجبيرة . . لم يجز المسح عليه في الأصح ، كذا ذكره من « زوائده »^(١) ؛ لأنه ملبوس فوق ممسوح ، فأشبهه المسح على العمامة .

قوله : (ويجوز مشقوق قدم شد في الأصح) أي : ويجوز المسح على مشقوق القدم إذا شد بالشَّرَج ، وهي : العُرَى ؛ لحصول الستر والارتفاق بالمشي ، وهو المنصوص ، وقيل : لا يجوز ؛ كما لو شد قطعة آدم ، فعلى الأصح : لو فتح الشَّرَج . . بطل المسح في الحال وإن لم يظهر شيء ؛ لأنه إذا مشى فيه . . ظهر ، وعبر في « الروضة » : بالصحيح^(٢) .

قوله : (ويسن مسح أعلاه) أي : مما يحاذي محل الفرض (وأسفله خطوطاً) أي : بأن يضع كفه اليسرى تحت العقب ، واليمنى على ظهور الأصابع ، ثم يمر اليمنى إلى ساقه ، واليسرى إلى أطراف الأصابع^(٣) ، ويفرج أصابع ؛ لأن ابن عمر كان يفعل هذه الكيفية^(٤) ، فاستحبها الشافعي^(٥) .

وأشار بقوله : (خطوطاً) إلى أن استيعاب الكل ليس بسنة ، وهو كذلك .

ويكره تكرار المسح ، وقيل : يستحب .

وسكت المصنف عن مسح العقب ، وهو مستحب على الأظهر ، ورجح في « شرح المذهب » وغيره : القطع به^(٦) ، فيجعل راحته اليسرى على

(١) روضة الطالبين (٢٤٣/١) .

(٢) روضة الطالبين (٢٣٩/١) .

(٣) وفي (أ) : (إلى أطراف أصابعه) .

(٤) أخرجه البيهقي في « الكبير » (١٣٩٥) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) مختصر المزني (ص : ٢١) .

(٦) المجموع (٥٨٤/١) ، روضة الطالبين (٢٤٣/١) .

وَيَكْفِي مُسَمًّى مَسْحٍ يُحَازِي الْفَرْضَ ، إِلَّا أَسْفَلَ الرَّجْلِ وَعَقِبَهَا . فَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ .

العقب ، وأصابعها تحته ، ويمرها ؛ كما سبق^(١) .

قوله : (ويكفي مسمى مسح) أي : ما ينطلق عليه الاسم ؛ لأن النصوص متعرضة لمطلق المسح ؛ ولم يثبت في التقدير شيء .
ولا يشترط اليد ، بل بأي شيء مَسَحَ . . أجزاءه .

ولو وضع يده المبتلة ولم يمرها ، أو قطر الماء عليه . . أجزاءه على الصحيح ، ويجزئ غسل الخف ، لكن يكره ، وقيل : لا يجزئ .

قوله : (يحاذي الفرض) أي : يشترط : أن يكون الجزء الممسوح من الخف محاذياً لمحل فرض الغسل من الرجلين ؛ لأن المسح بدل عن الغسل .
ودخل في إطلاقه : مسح باطن الخف الذي يلي البشرة ، وهو لا يجزئ اتفاقاً ؛ كما في « شرح المذهب »^(٢) .

والمحاذاة بالذال المعجمة : المقابلة .

قوله : (إلا أسفل الرجل وعقبها . . فلا على المذهب) أي : فلا يكفي الاقتصار عليهما ، ولا على أحدهما ؛ لأنه لم يرد ، وثبت الاقتصار على الأعلى^(٣) ، والرخصة يجب فيها الاتباع .

وفي الأسفل ثلاث طرق ، أشار المصنف إلى ترجيح طريقة القطع بالمنع بالتعبير بـ(المذهب) ، والطريق الثاني على قولين ؛ أظهرهما : المنع ،

(١) أي : آنفاً .

(٢) المجموع (٥٨٥ / ١) .

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٢) عن علي رضي الله عنه .

قُلْتُ : حَرْفُهُ كَأَسْفَلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَا مَسْحَ لِشَاكٍّ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ .

ورجحها الرافعي ، وتبعه في « الروضة »^(١) ، وقيل : يجوز قطعاً .

وأما الْعَقَبُ بفتح العين وكسر القاف وهو : مؤخر القدم -.. فكالأسفل

على الأصح ، وقيل : مرتب عليه وأولى بالإجزاء ، وقيل : أولى بالمنع .

قوله : (قلت : حرفه كأسفله ، والله أعلم) أي : حرف الخف كأسفله في

عدم الاكتفاء بالمسح عليه ، صرح به البغوي^(٢) ؛ لاشتراكهما في عدم الرؤية

غالباً ، وعبارة الكتاب تقتضي : استحباب مسحه ؛ كما يستحب مسح

الأسفل .

قوله : (ولا مسح لشاك في بقاء المدة) لأن الأصل : وجوب غسل

الرجلين ، والمسح رخصة بشرائط ، فإذا وقع الشك في الشرط.. رجع إلى

الأصل .

وللشك في بقاء المدة صورتان نص عليهما الشافعي ؛ إحداهما : أن يشك

في أنه هل مسح في الحضر فيقتصر على مدة المقيم ، أو في السفر فيستوفي مدة

المسافر.. فيجب عليه الاقتصار على يوم وليلة .

والثانية : أن يشك في انقضاء مدة المسح ؛ بأن يشك هل أحدث وقت

الظهر أو العصر.. فيجب الأخذ بانقضائها^(٣) .

ويؤخذ من كلام المصنف : أن الممتنع هو المسح مع الشك ، فلو مسح في

اليوم الثاني على الشك وصلّى ، ثم زال الشك في اليوم الثالث ، وعلم أنه ابتدأ

(١) الشرح الكبير (٢٨١ / ١) ، روضة الطالبين (٢٤٣ / ١) .

(٢) التهذيب (٤٣٧ / ١) .

(٣) الأم (٧٨٧٧ / ٢) .

فَإِنْ أَجْنَبَ . . وَجَبَ تَجْدِيدُ لُبْسٍ ، وَمَنْ نَزَعَ وَهُوَ بَطْهَرِ الْمَسْحِ . . غَسَلَ قَدَمَيْهِ ، وَفِي قَوْلٍ : يَتَوَضَّأُ .

المسح في السفر . . فعليه إعادة صلوات اليوم الثاني^(١) ؛ لأنه صلاها على الشك .

ويجوز له أن يصلي بالمسح في اليوم الثالث ؛ لعلمه ببقاء المدة .

قوله : (فَإِنْ أَجْنَبَ . . وَجَبَ تَجْدِيدُ لِبَسٍ) أي : بعد الاغتسال^(٢) إن أراد المسح ؛ لحديث صفوان المتقدم^(٣) ، ولأن الجنابة لا تتكرر فلا يشق^(٤) .

فلو اغتسل وغسل الرجل في الخف . . صحت طهارته وصلاته ، لكن لو أحدث وأراد المسح . . لم يجز .

وحكم الحيض والنفاس والولادة في ذلك : حكم الجنابة في انقطاع المدة بها ، فالضابط : وجوب الغسل .

ولو دميت رجله في الخف ، وتعذر غسلها فيه . . وجب النزع ، وغسل الدم ، وإن أمكن غسلها فيه . . لم يبطل المسح .

قوله : (وَمَنْ نَزَعَ وَهُوَ بَطْهَرِ الْمَسْحِ . . غَسَلَ قَدَمَيْهِ ، وَفِي قَوْلٍ : يَتَوَضَّأُ) يعني : إذا نزع الخفين أو أحدهما في المدة أو بعدها ، وهو على طهارة المسح . . ففيما يلزمه قولان ؛ أظهرهما : غسل قدميه ؛ لأن الغسل أصل والمسح بدل ، فإذا قدر على الأصل . . زال حكم البدل ؛ كالتيمم بعد وجود الماء ، والثاني : يلزمه الوضوء ؛ لأن الوضوء عبادة يبطلها الحدث ،

(١) وفي (ب) : (صلاة اليوم الثاني) .

(٢) وفي (ب) : (أي : بعد الغسل) .

(٣) أي : في شرح قول المتن : (يجوز في الوضوء) .

(٤) قوله : (فلا يشق) غير موجود في (أ) .

.....

فإذا بطل بعضها . . بطل كلها ؛ كالصلاة .
 ويجريان فيما إذا انقضت المدة ، أو ظهر شيء من الرجل أو اللقافة ، وهو
 على طهارة المسح .
 واختار في « شرح المذهب » تبعاً لابن المنذر : أنه لا يلزمه شيء في الكل
 لا استئناف الوضوء ، ولا غسل القدمين^(١) .
 أما إذا كان على طهارة الغسل ؛ بأن نزع قبل الحدث ، أو أحدث ، ولكن
 توضأ وغسل رجليه في الخف . . فلا يلزمه شيء ، بل يصلي ما أراد ، وله أن
 يلبس ليمسح .

* * *

بَابُ الْغُسْلِ

مُوجِبُهُ : مَوْتُ ، وَحَيْضٌ ، وَنَفَاسٌ ، وَكَذَا وَلَادَةٌ بِلَالٍ فِي الْأَصَحِّ ،

(باب الغسل)

الغسل بضم الغين : اسم للماء ، وبكسرهما : ما يغتسل به من خِطْمِي وغيره ، فإذا أريد به الاغتسال ؛ كعبارة المصنف . . فيجوز فتح الغين وضمها ، والفتح أفصح وأشهر .

وأصله في اللغة : سيلان الماء على الشيء مطلقاً ، ثم نقل في الشرع إلى سيلانه على جميع البدن .

قوله : (موجه : موت) للإجماع ، ويستثنى الشهيد ؛ كما سيأتي^(١) .
والموجب بكسر الجيم .

قوله : (وحيض) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أُمَكْنِي قَدَرًا مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضَتُكَ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي » . رواه البخاري^(٢) .

قوله : (ونفاس) لأنه دم حيض مجتمع (وكذا ولادة بلا بلل في الأصح) لأن الولد مني منعقد ، ولأنه لا يخلو عن رطوبة وإن خفيت ، وقيل : لا يجب ؛ لأنه لا يسمى منياً .

وإذا أوجبنا الغسل فكانت صائمة . . فالأصح في « التحقيق » : بطلان صومها^(٣) ، وقوى في « شرح المذهب » : أنه لا يبطل ؛ كما لا يبطل

(١) أي : في (كتاب الجنائز) في قول المتن : (ولا يغسل الشهيد) .

(٢) صحيح البخاري (٣٢٥) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) التحقيق (ص : ١٠٦) .

وَجَنَابَةُ بِدُخُولِ حَشْفَةٍ أَوْ قَدْرِهَا فَرْجاً ،

باحتملها ، وصحح فيه أيضاً : صحة غسلها بمجرد الولادة^(١) .

وإلقاء العلقه والمضغة^(٢) بلا بلل كالولد في وجوب الغسل في الأصح^(٣) .

قوله : (وجنابة بدخول حشفة أو قدرها فرجاً) الجنابة تحصل بأمرين :
الجماع ، وهو : تغييب الحشفة أو قدرها من مقطوعها على الأصح فيهما ،
وقيل : يكفي دخول بعض الحشفة ، وقيل : لا بد من تغييب جميع الباقي من
المقطوع ، ونقله الماوردي عن النص^(٤) ، وهكذا الحكم في سائر الأحكام
المتعلقة بالجماع ؛ كما قاله في « التحقيق »^(٥) .

وقول المصنف : (فرجاً) يشمل كل فرج قبلاً كان أو دبراً ، من امرأة أو
صغيرة ، أو بهيمة ، أو دبر رجل أو خنثى أو صبي ، حياً أو ميتاً .
ولا يعاد غسل الميت على الأصح حلالاً كان أو حراماً ، صحيحاً كان الذكر
أو أشل على المذهب .

ولا فرق في الإيلاج بين الناسي والمكره وغيرهما ، ولا في الذكر بين أن
يكون منتشرأ أم لا ، ولا بين أن تكون عليه خرقه أم لا على الأصح ، وفي
« التحقيق » : أن الخلاف في لف الخرقه يجري في جميع الأحكام^(٦) .

ويجب على المرأة بأي ذكر دخل فرجها ولو مقطوعاً على الأصح ، حتى

(١) المجموع (١٦٩/٢) .

(٢) قوله : (والمضغة) غير موجود في (أ) .

(٣) وفي (ب) : (على الأصح) .

(٤) الحاوي الكبير (١٧٩/١) ، والنص في « الإملاء » .

(٥) التحقيق (ص : ١٠٦-١٠٧) .

(٦) التحقيق (ص : ١٠٧) .

وَبَخْرُوجِ مَنِيٍّ مِنْ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ

ذكر البهيمة والميت والصبي ، وللإمام في ذكر البهيمة المباني نظر^(١) .

والأصل في ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة : « إِذَا التَقَى الْخِتَانَانِ . فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » . متفق عليه^(٢) .

والتقاء الختانين : تحاذيهما وإن لم يتضاما .

والجنابة : البعد ، وأطلق هنا ؛ لما فيه من البعد عن المسجد والقراءة ونحوهما .

قوله : (وبخروج مني من طريقه المعتاد) الأمر الثاني : إنزال المنى ؛ للإجماع ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » . رواه مسلم^(٣) .

لأن منطوقه لم ينسخ ، وإنما نسخ مفهومه : أن من جامع ولم ينزل . . لا غسل عليه .

ويؤخذ من قوله : (وبخروج مني) : وجوب الغسل على المرأة إذا جمعت ، ثم خرج منها المنى بعد الاغتسال وهو الأصح بشرط : أن تكون ذات شهوة دون الصغيرة ، وأن تقضي شهوتها ، لا كنائمة ومكرهة ، فإن اختل

(١) نهاية المطلب (١٤٣/١) .

(٢) بهذا اللفظ أخرجه ابن حبان (١١٨٣) ، وابن ماجه (٦٠٨) ، وأحمد (٢٥٥٥٤) عن عائشة رضي الله عنها ، وأخرج مسلم (٣٤٩) من حديثها رضي الله عنها بلفظ : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ . فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » . والمتفق عليه هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَّدَهَا . فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ » . صحيح البخاري (٢٩١) ، صحيح مسلم (٣٤٨) ، وراجع « التلخيص الحبير » (١/٣٦٥-٣٦٦) .

(٣) صحيح مسلم (٣٤٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وغيره ، ويعرف بتدقيقه ، أو لذة بخروجه ، أو ريح عجین رطباً ، وبياض
بيض جافاً ،
.....

شرط .. لم يجب الغسل قطعاً .

ويؤخذ منه أيضاً : أنه لا يلزمها الغسل إذا استدخلت منياً في قبلها أو دبرها
وهو الأصح ، سواء خرج أو لم يخرج .

والمني مشدد الياء ، سمي بذلك لأنه يمني ؛ أي : يُصَبّ .

قوله : (وغيره) أي : غير المعتاد على الأصح ؛ كما لو خرج من ثقب في
الذكر غير الإحليل ، أو من ثقب في الأنثيين ، أو انكسر صلبه ، فخرج المني
منه ؛ لإطلاق : « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ »^(١) . وقيل : حكمه حكم المعتاد إذا
خرج من غير السبيلين ، فيأتي فيه التفصيل^(٢) ، والصلب هنا كالمعدة ،
وصوبه في « شرح المذهب » ، وجزم به في « التحقيق »^(٣) .

فرع : لو رأى المني في ثوبه ، أو فراش لا ينام فيه غيره ، ولم يذكر
احتلاماً . . لزمه الغسل على الصحيح المنصوص ، وتجب إعادة كل صلاة
لا يحتمل حدوث المني بعدها ، وقيده الماوردي بما إذا رأى المني في باطن
الثوب ، فإن رآه في ظاهره . . فلا غسل ؛ لاحتمال أنه أصابه من غيره^(٤) .

قوله : (ويعرف بتدقيقه) أي : بخروجه دفعات (أو لذة بخروجه) أي :
مع فتور الذكر ، وانكسار الشهوة عقيب (أو ريح عجین رطباً ، وبياض بيض
جافاً) يعني : أن رائحته رطباً كرائحة العجين ، ويابساً كرائحة بياض البيض .

(١) أخرجه مسلم (٣٤٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) أي : التفصيل الذي مرّ في (باب أسباب الحدث) .

(٣) المجموع (١٦٠ / ٢) ، التحقيق (ص : ١٠٧) .

(٤) الحاوي الكبير (١ / ١٨١) .

فَإِنْ فَقَدَتِ الصِّفَاتُ . . فَلَا غُسْلَ

وهذه الثلاث خواص للمني ، لا يشاركه فيها غيره ، ولا يشترط اجتماعها ، بل أي واحدة منها وجدت . . فهو مني^(١) ، ونبه على ذلك بالتعبير بـ (أو) .

فلو أنزل فاغتسل ، ثم خرجت منه بقية بعد البول أو قبله . . وجب الغسل ثانياً ؛ لوجود الرائحة وإن انتفى التدفق والتلذذ .

قوله : (فإن فقدت الصفات . . فلا غسل) لانتفاء ما يدل على كونه منياً .

ومراد بالصفات : الخواص المتقدمة ؛ لأن للمني صفات أخر ، وهي : البياض ، والثخانة في مني الرجل ، والرقة والاصفرار في مني المرأة في حال الاعتدال ، وليست من خواصه ، فعدمها لا ينفيه ، ووجودها لا يقتضيه .

فلو زالت الثخانة والبياض لمرض ، أو خرج على لون الدم لكثرة الجماع . . وجب الغسل ؛ اعتماداً على بعض الخواص ، وهو في هذه الحالة طاهر على المشهور ، وقيل : لا يجب الغسل بخروجه على لون الدم .

أما إذا فقدت الخواص ، واحتمل أنه مني ؛ كما لو استيقظ فلم ير إلا الثخانة والبياض . . فالأصح : أنه يتخير بين حكم المنى والودي ؛ لاشتراكهما في الصفتين ولا ترجيح .

ومثله لو شك هل هو مني أو مذي ؟

وقيل : يلزمه العمل بمقتضى كل منهما ؛ احتياطاً ، وصححه المصنف في « رؤوس المسائل »^(٢) .

(١) وفي (ب) : (فهي مني) .

(٢) كذا هو في « المهمات » (١٥٢ / ٢) عن « رؤوس المسائل » ، ولم نجده في المطبوع منه .

وَالْمَرْأَةُ كَرَجُلٍ .

قوله : (والمرأة كرجل) أي : في حصول الجنابة بدخول الحشفة أو قدرها ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها^(١) ، وبخروج المني ؛ لأن أم سليم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ فقال : « نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ » . متفق عليه^(٢) .

ونسب الرافي إلى الأكثرين أنه يطرد في منيها الخواص الثلاث ، وتبعه في « الروضة »^(٣) ، وأنكره أبو عمرو ابن الصلاح ، قال السبكي : وهو المعتمد ، وليس لمني المرأة تدفق ، فلا توجد فيه إلا خصلتان ، وهو مقتضى ما في « شرح مسلم »^(٤) ، وفي « المهمات » : أن الماوردي حكى عن الشافعي : أو رأت الماء الدافق . . وجب الغسل^(٥) ، وقيل : ليس في منيها غير التلذذ .

فرع : لو أولج خنثى في فرج خنثى أو دبره ، أو أولج^(٦) كل منهما في فرج صاحبه أو دبره . . فلا غسل ولا وضوء على أحدٍ ، إلا من نزع الذكر من دبره فعليه الوضوء ؛ لخروج خارج من دبره .

ولو أولج الخنثى في فرج امرأة أو بهيمة أو دبر رجل . . فلا غسل على أحدٍ .

وينتقض وضوء المرأة بالنزع ، وكذا الرجل والخنثى إذا أولج فيه .

(١) وهو : « إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ . . . » إلخ قد سبق آنفاً .

(٢) صحيح البخاري (٢٨٢) ، صحيح مسلم (٣١٣) عن أم سلمة رضي الله عنها .

(٣) الشرح الكبير (١٨٣ / ١) ، روضة الطالبين (١٩٦ / ١) .

(٤) شرح صحيح مسلم (٢١٤ / ٢) .

(٥) المهمات (٢٥١ / ٢) ، الحاوي الكبير (١٨٢-١٨١ / ١) ، مختصر المزني (ص : ١٣) .

(٦) وفي (ب) : (وأولج) .

وَيَحْرُمُ بِهَا مَا حَرَّمَ بِالْحَدَثِ ، وَالْمُكْتُ بِالْمَسْجِدِ لَا عُبُورُهُ ،

ولو أولج رجل في فرج خنثى . . فلا وضوء ولا غسل^(١) عليهما ؛ لاحتمال أنه رجل .

فائدة : سَمِّي الخنثى من الانخناث ، وهو : الاسترخاء وعدم القوة والشدة ، فلم يقو فيه قوة الذكورية فيكون ذكراً ، ولم يقو فيه قوة الأنوثة فيكون أنثى ، وروي : أنه رُئِيَ رجل ومعه ولدان وكان خنثى نكح الواحد من ظهره والآخر من بطنه فولد له ونكح فولد ، حكاه بعض المحققين^(٢) .

قوله : (ويحرم بها) أي : بالجنابة (ما حرم بالحدث) وهو الصلاة ، والطواف ، ومس المصحف وحمله ؛ لأنها أغلظ منه .
أما المحرمات بالحيض والنفاس . . فستأتي^(٣) .

قوله : (والمكث بالمسجد لا عبوره) لقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى . . . ﴾ [النساء : ٤٣] الآية ، والتقدير : لا تقربوا مواضع الصلاة ، وذلك يدل على تحريم المكث ، وإباحة العبور ، ولكنه مكروه إلا لغرض ؛ كما إذا كان طريقه ، أو أقرب طريقه ، وقيل : خلاف الأولى ، ورجحه في « شرح المذهب »^(٤) ، وقيل : حرام إن وجد طريقاً غيره .

وحيث عبر . . فلا يكلف الإسراع ، بل يمشي على العادة ، قاله الإمام^(٥) . ونُهي السكران عن المكث ؛ لخوف التلوّث .

(١) وفي (ب) : (فلا غسل ولا وضوء) .

(٢) الفائدة إلى آخرها غير موجودة في (أ) .

(٣) أي : في (باب الحيض) عند قول المتن : (ويحرم به ما حُرِّم بالجنابة . . .) إلخ ، وقوله في آخر الباب المذكور : (ويحرم به ما حرم بالحيض) .

(٤) المجموع (١٩٦/٢) .

(٥) نهاية المطلب (٣٣٣/٢) .

.....

وإنما يحرم المكث إذا كان لغير ضرورة ، فلو احتلم في المسجد ، ولم يتمكن من الخروج ؛ لإغلاق الباب ، أو للخوف على نفسه أو ماله . . عذر ، وتيمم بغير تراب المسجد مما ينقله الريح أو من غيره استحباباً ؛ كما في « الشرح الصغير » ، ووجوباً ؛ كما في « الروضة » ونقله في « المهمات » عن « فتاوى القفال » وظاهر كلام « التتمة »^(١) .

ويحرم تراب المسجد^(٢) ، وقيل : لا يحرم .
ولا يكلف المحتلم الخروج من الباب الأقرب .
والتردد في المسجد كالمكث .

واحترز (بالمسجد) : عن المدارس ، والربط ، ومصلى العيد ، وفي « الروضة » : أن الدارمي حكى وجهين في المصلى ، وأنه طردهما في دخول الكافر إياه بغير إذن^(٣) ، قال ابن الرفعة : وقضية ذلك : طردهما في التحية^(٤) ، قال الإسنوي : والقياسُ : طردهما في الربط وغيرها ؛ مما وقف على الصلاة أيضاً^(٥) .

وكلام المصنف يقتضي : الجواز فيما بعضه مسجد ؛ بأن وقف جزءاً شائعاً من أرض ، وبه صرح ابن الصلاح في « فتاويه »^(٦) .

(١) روضة الطالبين (١٩٨/١) ، المهمات (٢٥٦/٢-٢٥٧) .

(٢) قوله : (مما ينقله . . .) إلى (. . . تراب المسجد) غير موجود في (أ) .

(٣) روضة الطالبين (٤٠٣/١) .

(٤) كفاية النبيه (٣٥٩/٣) .

(٥) المهمات (٢٥٥/٢) .

(٦) فتاوى ابن لاصلاح (٣٨٤/١) مسألة (٢٩٩) ، لكن الذي فيه تحريم المكث فيما وقف جزء منه مشاعاً ، عبارته : (ويثبت في الحال تحريم المكث في جميع الأرض على الجنب ؛ =

وَالْقُرْآنُ ، وَتَحِلُّ أَذْكَارُهُ لَا بِقَصْدِ قُرْآنٍ .

قوله : (والقرآن) أي : قراءته باللفظ ، سواء قرأ آية أو بعضها ؛ كما قاله الرافعي ، أو حرفاً ؛ كما قاله الماوردي^(١) ؛ لما روي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ » . رواه الترمذي^(٢) .

وتجب قراءة (الفاتحة) في الصلاة على الجنب إذا فقد الطهورين على الأصح من « زوائد المصنف »^(٣) ، وفي « تعليق القاضي حسين » و« الكافي » للخوارزمي : أن الجنب إذا تيمم في الحضر يلتحق بفاقد الطهورين في جريان الخلاف .

قوله : (وتحل أذكاره) كقوله في الابتداء : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ ، وفي الآخر : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، وعند الركوب : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾ ، ونحو ذلك على قصد إقامة السنة .

قوله : (لا بقصد قرآن) يدخل فيه ما إذا قصد الذكر وحده ، وكذا إذا لم يقصد شيئاً . فلا يحرم ؛ كما جزم به الرافعي ، وأشار العراقيون - كما قاله في « شرح المذهب » - إلى التحريم ، وفي « الكفاية » : أنه الظاهر ، وكلام « المحرر » يقتضيه^(٤) ، فعدل المصنف عن تعبيره .

= تغليياً للمنع) ، وكذا التحريم في « تحفة المحتاج » (١ / ٥٤٠) ، و« نهاية المحتاج » (١ / ٢١٧) ، و« مغني المحتاج » (١ / ٢١٦) عن الإسنوي ، وغيرها . وعلى هذا لعل الصواب - في قول المراغي : (الجواز فيما بعضه) - (عدم الجواز . . .) إلخ . والله أعلم .

(١) الشرح الكبير (١ / ١٨٤) ، الحاوي الكبير (١ / ١٢٥) .

(٢) سنن الترمذي (١٣١) .

(٣) روضة الطالبين (١ / ١٩٧) .

(٤) الشرح الكبير (١ / ١٨٥) ، المجموع (١ / ١٨٥) ، كفاية النبيه (١ / ٤٨٥) ، المحرر (١ / ١٢٦) .

وَأَقْلَهُ : نِيَّةُ رَفْعِ جَنَابَةٍ ، أَوْ اسْتِبَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ ،

وأفهمت عبارته : التحريم عند قصد القرآن ، سواء قصده وحده ، أو مع الذكر .

فرع : لو كان فم غير الجنب والحائض نجساً . فالأصح : أن القراءة تكره ولا تحرم ، قاله من « زوائده »^(١) .

قوله : (وأقله : نية رفع جنابة) أي : إن كان جنباً ، أما الحائض . . فتنوي رفع حدث الحيض .

وإن نوى الجنب أو الحائض غير ما عليه متعمداً . . لم يصح على الأصح ، أو غلطاً . . صح^(٢) .

ولو اجتمعا على المرأة . . أجزأها نية أحدهما بلا خلاف ، ذكر ذلك في « شرح المذهب »^(٣) ، قال الإسنوي : والقياس - وهو المذكور في « الذخائر » و« فتاوى العماد ابن يونس » - تخريجه على الخلاف في نظيره من الحدث الأصغر ، قال : ومقتضى كلام « الكفاية » : أن اغتسال النفساء بنية الحيض لا يصح ، وتعليلهم^(٤) بأن النفاس : دم حيض مجتمع . . يقتضي الصحة^(٥) .

قوله : (أو استباحة مفتقر إليه) أي : إلى الغسل ؛ كالصلاة ، والطواف ونحوهما ، فلو نوت الحائض استباحة الوطء . . صح على الأصح ، وقيل : يباح به الوطء خاصة .

(١) روضة الطالبين (١ / ١٩٧ - ١٩٨) .

(٢) وفي (أ) : (أو غلطاً . . صح) .

(٣) المجموع (١ / ٣٨٨) .

(٤) وفي (أ) : (وتعليلهما) .

(٥) المهمات (٢ / ٢٥٨) .

أَوْ أَدَاءٍ فَرَضِ الْغُسْلِ ، مَقْرُونَةً بِأَوَّلِ فَرَضٍ ،

قوله : (أو أداء فرض الغسل) أي : ونحوه ؛ كفريضة الغسل ، أو الغسل المفروض ، كذا في « الشرح » و« الروضة » ، ولم يتعرّضاً للفظ الأداء^(١) ، وأوهمت عبارة الكتاب : اشتراطه .

ولو نوى رفع الحدث عن جميع البدن . . صح ، وكذا إن أطلق في الأصح .

ولو نوى الطهارة للصلاة . . صح ؛ كما في الوضوء ، قاله في « الكفاية »^(٢) .

ولو نوى رفع الحدث الأصغر متعمداً . . لم يصح غسله على الأصح .

وإن غلط فظن حدثه الأصغر . . لم ترتفع الجنابة عن غير أعضاء الوضوء ؛ لأن نيته لم تتناولها ، والأصح : أنها ترتفع عنها دون الرأس ؛ لأنه نوى غسلها واجباً ، فيكفيه في الأعضاء ، ولا يكفيه في الرأس ؛ لأن واجبها في الوضوء المسح ، وهو لا يغني عن الغسل .

قوله : (مقرونة بأول فرض) أي : نية مقرونة بأول ما يغسله من رأسه أو بدنه ، فإن اقترنت به . . كفى ، ولا ثواب له في السنن المتقدمة .

وإن تقدّمت على المفروض^(٣) ، وعزبت قبله . . فوجهان كما في الوضوء ، قال في « التحرير » : وينبغي الجزم بالاكْتفاء به ؛ لأن السنن التي قبله محل للغسل الواجب ، فإذا نوى عندها رفع الجنابة . . وقع فرضاً ، فلو قال : (بأوله) . . كفى^(٤) .

(١) الشرح الكبير (١٨٩/١) ، روضة الطالبين (١٩٩/١) .

(٢) كفاية النبيه (٢٦٦/١) ، وهذا في (باب صفة الوضوء) منه .

(٣) وفي (أ) : (وإن نوى على المفروض) .

(٤) تحرير الفتاوى (١٣٨/١) .

وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ ، وَلَا تَجِبُ مَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ .
وَأَكْمَلُهُ : إِزَالَةُ الْقَدَرِ ،

قوله : (وتعميم شعره وبشره) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَمَّا أَنَا . .
فَأَخَذُ مِلءَ كَفِّي ثَلَاثًا ، فَأَصْبُ عَلَى رَأْسِي ، ثُمَّ أَفِيضُ بَعْدَهُ عَلَى سَائِرِ
جَسَدِي » . رواه الإمام أحمد^(١) .

ويجب إيصال الماء إلى منابت الشعر خفيفاً كان أو كثيفاً ، وإنما لم يجب
في الوضوء ؛ لتكرره ، ويجب نقض الضفائر إن لم يصل الماء باطنها .
ويستثنى من الشعر : ما ينبت^(٢) في العين والأنف ، وكذا باطن عُقْدِهِ ،
وقيل : يجب قطعه .

ويجب على البكر غسل ما يبدو من الفرج عند قعودها لقضاء الحاجة ،
وما يظهر من صماخي الأذنين ، وما يبدو من شقوق البدن ، وكذا غسل
ما تحت القلفة من الأُقلف ، وما ظهر من أنف المجدوع ، وما يبدو من الثيب
إذا قعدت لقضاء الحاجة على الأصح في الثلاث .

ومراد المصنف بالبشرة : ما يشمل الأظفار ، بخلاف نقض الوضوء .
قوله : (ولا تجب مضمضة واستنشاق) للحديث المتقدم^(٣) ، وقياساً
على الوضوء ، وقيل : يجبان في الغسل .
قوله : (وأكمله : إزالة القدر) بالذال المعجمة ؛ أي : الطاهر ؛
كالمني ، والنجس على القول بأن الغسلة الواحدة تكفي عن الحدث والنجس ،
ولا يجب غسل باطن العين .

(١) مسند أحمد (١٧٠٢١) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه .

(٢) وفي (ب) : (ما نبت) .

(٣) أي : آنفاً .

ثُمَّ الْوُضُوءُ - وَفِي قَوْلٍ : يُؤَخَّرُ غَسْلَ قَدَمَيْهِ -

قوله : (ثم الوضوء) لحديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة . . بدأ فغسل يديه ، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الماء ، فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه ، ثم يفيض الماء على جسده كله . متفق عليه ، واللفظ للبخاري^(١) .

وظاهره : أنه أكمل الوضوء .

ويستحب : التسمية أوله على الأصح في « شرح المذهب »^(٢) ، وقيل : لا ، وقيل : الأولى : أن يقول : (بسم الله العظيم أو الحليم ، الحمد لله على الإسلام) ، زاد العبادي : (ونعمته) .

قوله : (وفي قول : يؤخر غسل قدميه) لحديث ميمونة : أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة غير رجله ، ثم أفاض عليه الماء ، ثم نحى رجله فغسلهما . متفق عليه ، واللفظ للبخاري^(٣) .

ويحمل على أن ذلك كان مرة .

وينبغي إذا كان جنباً محدثاً : أن ينوي بوضوئه رفع الحدث الأصغر ؛ ليخرج من الخلاف .

وإن كان جنباً غير محدث كما إذا أنزل بنظر أو فكر أو وطء بهيمة . . نوى سنة الغسل ؛ كما اختاره من « زوائده »^(٤) ، ولا خلاف أنه لا يشرع وضوءان .

(١) صحيح البخاري (٢٤٨) ، صحيح مسلم (٣١٦) .

(٢) المجموع (٢١٠ / ٢) .

(٣) صحيح البخاري (٢٤٩) ، صحيح مسلم (٣١٧) .

(٤) روضة الطالبين (٢٠١ / ١) .

ثُمَّ تَعَهُدُ مَعَاطِفَهُ ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيُخَلِّلُهُ ، ثُمَّ شِقَّهُ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، وَيَذُلُّكَ ، وَيُثَلِّثُ ،

قوله : (ثم تعهد معاطفه) أي : كالأذنين ، فيأخذ كفاً من ماء ويضع الأذن عليه برفق ليصل الماء معاطفها وزواياها ، وكطيات البطن .

قوله : (ثم يفيض^(١) على رأسه ويخلله) لحديث عائشة^(٢) ، قال الأصحاب : يستحب بعد وضوئه : أن يدخل يديه في الإناء ، ثم يخرجهما ، ويخلل بأصابعه وهي مبلولة ؛ ليكون أبعد عن الإسراف ، وأقرب إلى الثقة بوصول الماء ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها ، وفي « المذهب » و« النهاية » : أنه يغرف بكفيه غرفة ، ويخلل بها ، ثم يفيض ثلاثاً^(٣) ، وكلام المصنف لا يدل على الكيفية الأولى ، ودلالته على الثانية بعيدة .

ويستحب : تخليل شعر اللحية كما صرحوا به ، واقتضاه كلام « المحرر »^(٤) .

قوله : (ثم شقه) أي : شق بدنه (الأيمن ، ثم الأيسر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمُّن في طهوره . متفق عليه^(٥) .

قوله : (ويدلك) أي : ما وصلت يده إليه من بدنه ؛ خروجاً من خلاف مالك والمزني ، فإنهما أوجباه ، وليس في الأحاديث تعرُّض له .

قوله : (ويثلث) أما في الرأس . . فبالنص^(٦) ، وفي البدن قياساً

(١) وفي « المنهاج » المطبوع : (يفيض الماء) .

(٢) السابق آنفاً في شرح قول المتن : (ثم الوضوء) .

(٣) المذهب (١٢١ / ١) ، نهاية المطلب (١٥٣ / ١) .

(٤) المحرر (١٢٧ / ١) .

(٥) صحيح البخاري (١٦٨) ، صحيح مسلم (٢٦٨) عن عائشة رضي الله عنها .

(٦) وهو حديث عائشة رضي الله عنها السابق آنفاً الذي أخرجه (البخاري (٢٤٨) ، ومسلم (٣١٦) .

وَتَتَّبِعُ لِحَيْضِ أَثَرِهِ مَسْكَاً ،

عليها^(١) ، وعلى الوضوء .

ومقتضاه : أنه يفيض على الرأس والجسد مرة ثم مرة ثم مرة ، والأحاديث إنما تدل على غسل الرأس أولاً ثلاثاً ، ثم ينتقل إلى البدن^(٢) ، ونقل في « شرح المذهب » : اتفاق الأصحاب عليه^(٣) .

قال الرافعي : فإن كان ينغمس في الماء . . انغمس ثلاث مرات^(٤) ، قال الإسنوي : ومقتضاه : أن مكثه مقدار انغماسه ثلاثاً لا يكفي ، وهو مسلم في الراكد ، أما الجاري . . فيكفي المكث فيه ، فإن لم يمكث . . غمس ما خرج عن الماء^(٥) ، وقال الماوردي : لا يستحب تثليث ما عدا الرأس^(٦) .

قوله : (وتبع لحيض أثره مسكاً) أي : بأن تجعله على قطنه ، وتدخلها فرجها ؛ لأن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الغسل من الحيض فقال : « خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا » ، فقالت : كيف أتطهر بها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! تَطْهَرِي بِهَا » قالت عائشة : قلت : تتبعي بها أثر الدم . متفق عليه^(٧) .

قال في « شرح المذهب » : الصواب الذي عليه الجمهور : أن المقصود به : تطيب المحل ، وأنها تستعمله بعد الغسل ، واتفقوا على استحبابه للبكر

(١) قوله : (قياساً عليها) كذا في النسختين الخطيتين . وفي « تاج العروس » (٥٢ / ١٦) : (أنهم أجمعوا على أن الرأس مذكور) . والله أعلم .

(٢) منها ما سبق آنفاً عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) المجموع (٢ / ٢١٠) .

(٤) الشرح الكبير (١ / ١٩٣) .

(٥) المهمات (٢ / ٢٦٦) .

(٦) الحاوي الكبير (١ / ١٨٦) .

(٧) صحيح البخاري (٣١٤) ، صحيح مسلم (٣٣٢) عن عائشة رضي الله عنها .

وَالْأَلَا . . فَنَحْوُهُ .

وَلَا يُسَنُّ تَجْدِيدُهُ ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ .

والثيب المزوجة والخلية^(١) ، وقال في « شرح مسلم » : ويكره تركه^(٢) .
والنفاس كالحيض ، ويستثنى المحدثه وإنما تطيب المحل بقسط أو أظفار ؛
كما ذكره الرافعي في (العدد)^(٣) ، قال في « التحرير » : ويحتمل إلحاق
المحرمه بها^(٤) .

و(إثره) بكسر الهمزة مع إسكان الثاء ، وبفتحهما .
والفرصة : بكسر الفاء ، ويقال بالضم والفتح : القطعة من كل شيء .
قوله : (وإلا . . فنحوه) أي : فإن لم تجد المسك . . فطيباً آخر ، فإن لم
تجد . . فالطين ؛ لأنه يقطع الرائحة ، فإن لم تجد . . كفى الماء .
وعبارة « المحرر » : (مسكاً ونحوه)^(٥) ، فعبر المصنف بـ(إلا) للإعلام
بالترتيب .

قوله : (ولا يسن تجديده) أي : الغسل ؛ لعدم وروده ، وقيل : يستحب .
قوله : (بخلاف الوضوء) أي : فإنه يسن تجديده ؛ لأن الوضوء في أول
الإسلام كان واجباً لكل فريضة ، ثم نسخ ، فيبقى أصل الطلب ، لكن إنما
يستحب إذا صلى بالوضوء الأول صلاة فرضاً أو نفلاً على الأصح ، وإلا . .
فيكره .

(١) المجموع (٢١٧/٢) .

(٢) شرح صحيح مسلم (٢٣٩/٢) .

(٣) الشرح الكبير (٤٩٢/٩) ، وفيه : (هما نوعان من البخور) .

(٤) تحرير الفتاوي (١٣٩/١ - ١٤٠) .

(٥) المحرر (١٢٧/١) .

وَيُسْنُ الْأَيْتُ قَصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مُدٍّ ، وَالْغُسْلِ عَنْ صَاعٍ ،

ومقتضى إطلاق المصنف : استحباب تجديد الوضوء لماسح الخف ، وقد جزم به في شرحي « المذهب » و« الوسيط » ، وصرح فيهما بأن المدة لا تحسب عليه حتى يحدث^(١) ، وذكر في « الكفاية » : أنه مكروه^(٢) . ولا يستحب تجديد التيمم على المذهب ، قاله من « زوائده »^(٣) . ويستحب تجديد الوضوء المكمل بالتيمم ؛ كما جزم به في « الذخائر » نقلاً عن القفال .

قوله : (ويسن ألا ينقص ماء الوضوء عن مدٍّ ، والغسل عن صاع) لما روى مسلم عن سفينة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد ، ويغتسل بالصاع^(٤) .

واتفقا عليه من حديث أنس بزيادة : (إلى خمسة أمداد)^(٥) .

وكلام المصنف يشعر : بأن الزيادة على الصاع والمد إذا لم يكن فيها سرف لا يكره ، ويؤيده زيادة أنس .

والتقدير بهما تقريب لا تحديد ؛ كما قاله الرافعي^(٦) .

والإسراف مكروه ، وقيل : حرام .

والصاع والمد هما المذكوران في (الزكاة)^(٧) .

(١) المجموع (٥٥٣ / ١) .

(٢) كفاية النبيه (٣٤٨ / ١) .

(٣) روضة الطالبين (٢٣٦ / ١) .

(٤) صحيح مسلم (٣٢٦) .

(٥) صحيح البخاري (٢٠١) ، صحيح مسلم (٥١ / ٣٢٥) .

(٦) الشرح الكبير (١٩٤ / ١) .

(٧) في (باب زكاة الفطر) عند قول المتن : (وهي : صاع . . .) إلخ .

وَلَا حَدَّ لَهُ .

وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ . . يَغْسِلُهُ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، وَلَا تَكْفِي لَهُمَا غَسْلَةٌ ، وَكَذَا فِي الْوُضُوءِ .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : تَكْفِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : (ولا حد له) أي : حتى لو نقص عما سبق وأسبغ . . أجزأ ؛ لما روى مسلم عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريباً من ذلك^(١) .

قال الشافعي : وقد يرفق الفقيه بالقليل فيكفي ، ويخرق الأخرق بالكثير فلا يكفي^(٢) .

ويستحب : أن يستصحب النية إلى آخر الغسل ، وألا يغتسل في الماء الراكد ، وأن يكون اغتساله بعد البول ؛ لئلا يخرج بعده مني ، وتقدم في (الوضوء) سنن كثيرة تدخل هنا^(٣) .

قوله : (ومن به نجس . . يغسله ثم يغتسل ، ولا تكفي لهما غسلة ، وكذا في الوضوء) لأنهما واجبان فلا يتداخلان ، وجزم به في « شرح مسلم »^(٤) .

فلو نوى بغسله الحدث . . وقع عن الخبث ؛ لوجوده وعدم احتياجه إلى نية ، فينصرف الغسل إليه ، وقيل : لا يرتفع الخبث أيضاً .

قوله : (قلت : الأصح : تكفيه ، والله أعلم) لأن واجبهما غسل العضو وقد وجد .

(١) صحيح مسلم (٤٤ / ٤٢١) .

(٢) الأم (٦٢ / ٢) .

(٣) بدأ من قول المتن : (وسننه : السواك) إلى آخر (باب الوضوء) .

(٤) شرح صحيح مسلم (٢١٩ / ٢) .

وَمَنْ اغْتَسَلَ لِحَنَابَةٍ وَجُمُعَةٍ . . حَصَلَ ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا . . حَصَلَ فَقَطْ .

وصورة المسألة : ما إذا كانت النجاسة لا تحول بين الماء والعضو ، وكان الماء كثيراً ، أو قليلاً ولكنه بحيث يزيلها بمجرد ملاقاته لها ، فإن انتفى واحد من الأمرين . . فلا يكفي قطعاً ؛ لأن الماء لا يصل إلى العضو إلا مستعملاً أو نجساً .

ومع ذلك فالراجع : ما قاله الرافعي ؛ لأن الماء قوته لرفع الحدث وإزالة الخبث على البدل ، قاله السبكي .

قوله : (ومن اغتسل لحنابة وجمعة . . حصلاً) اعتباراً بما نواه ، نص عليه في « البويطي »^(١) ، واستدل له بأن عمر كان يغتسل لهما غسلًا واحداً^(٢) . وفيه وجه غريب : أنه لا يحصل واحد منهما .

قوله : (أو لأحدهما . . حصل فقط) أي : إذا نوى غسل الجمعة . . حصل له فقط ؛ اعتباراً بما نواه ، ولا يحصل غسل الحنابة على الصحيح ؛ لأنه لم ينوها ، ولا تضمنتها نيته ؛ لأن الحنابة أخص ، والأخص لا يستلزمه الأعم ، وقيل : يحصل ، وقيل : لا يحصل واحد منهما .

وإذا نوى غسل الحنابة . . لا يحصل غسل الجمعة على الأظهر من « زوائده »^(٣) ، وصححه في كتبه كلها ؛ لأنه قرينة مقصودة فلم يندرج ؛ كسنة

(١) مختصر البويطي (ص : ١٠٧) ، وفي (أ) : (نص عليه البويطي) .

(٢) أخرجه البيهقي في « الكبير » (١٤٣٦) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٥٠٩٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنه كان يغتسل لهما غسلًا واحداً . كذا هو عن ابن عمر في المراجع الحديثية والفقهية مثل : « البيان » (٥٨٥ / ٢) ، و « بحر المذهب » (٣٠٤ / ١) ، و « كفاية النبيه » (٥١١ / ١) . وفي النسختين لـ « المشرع الروي » : (بأن عمر . . .) ، والله أعلم .

(٣) روضة الطالبين (١ / ١٥٩ - ١٦٠) .

قُلْتُ : وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ ، أَوْ عَكْسُهُ . . كَفَى الْغُسْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الظهر مع الظهر ، والمرجح في « الشرحين » : الحصول ؛ لأن مقصود الجمعة
التنظيف وقد حصل^(١) .

ولو اغتسل يوم العيد للجنابة . . ففي حصول غسل العيد القولان ، ذكره
الرافعي في (صلاة التطوع)^(٢) .

وصحح النووي وغيره : أنه لو نوى الجنابة والجمعة والعيد . . حصل
الكل^(٣) .

قوله : (قلت : ولو أحدث ثم أجنب ، أو عكسه) أي : أجنب ثم أحدث
(. . كفى الغسل على المذهب ، والله أعلم) أي : عن الجنابة والحدث ،
وهو المنصوص ، سواء أنوى الوضوء معه أم لم ينو ، وسواء أغسل^(٤) أعضاء
الوضوء مرتبة أم لا ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « أَمَّا أَنَا فَأَخُذْ مِلًّا
كَفِّي . . . » الحديث المتقدم^(٥) .

ولم يفصل مع أن الغالب أن الجنابة لا تتجرد عن الحدث ، ولأنهما
طهارتان فتداخلتا^(٦) ؛ كواجب الجنابة والحيض .

وقيل : إن نوى الوضوء معه . . كفى ، وإلا . . فلا ، وقيل : يجب الوضوء
مرتباً والغسل ، ويقدم ما شاء ، وحكي عن نص « الإملاء » .

(١) الشرح الكبير (٩٩ / ١) .

(٢) الشرح الكبير (١٣٠ / ٢) .

(٣) التحقيق (ص : ١١٤) .

(٤) وفي (ب) : (نوى) و (غسل) بدون الهمزة .

(٥) في شرح قول المتن : (وتعميم شعره وبشره) .

(٦) وفي (أ) : (طهارتان متداخلتان) .

.....

وقد نبه الرافعي على أن الغسل إنما يقع عن الجنابة ، وأن الأصغر يضمحل معه ؛ أي : لا يبقى له حكم^(١) ، فلهذا عبر المصنف بقوله : (كفى) .
وهذا الخلاف فيما إذا سبق الأصغر ، وسكت المصنف عما إذا وقع الحدثان معاً ، وهو جار فيه .

والخلاف في سبق الأكبر طريقان ؛ أظهرهما : أنه على الخلاف في سبق الأصغر ، والطريق الثاني : القطع بالاكْتفاء بالغسل ؛ فلذلك تجوّز المصنف في التعبير عنهما بـ (المذهب) ، والله أعلم .

* * *

(١) الشرح الكبير (١١٦/١) .

بَابُ النَّجَاسَةِ

.....

قوله :

(باب النجاسة)

هي في اللغة : المستقذر ، وفي الاصطلاح : كل عين حرم تناولها على الإطلاق في حالة الاختيار ، مع إمكان التناول وسهولة التمييز ، لا لحرماتها ، ولا لاستقذارها ، ولا إضرارها في بدن أو عقل .

فخرج بالإطلاق : ما يباح قليله دون كثيره ؛ كبعض النبات الذي هو سُمٌّ .

وبالاختيار : الميتة ، فإنه يباح تناولها عند الضرورة مع نجاستها .

وبالإمكان : الحجر ونحوه من الأشياء الصلبة ، قال السبكي : ولا يحتاج إليه ؛ لأن ما لا يمكن تناوله . لا يوصف بتحريم ولا تحليل^(١) .

وبسهولة التمييز : أكل الدود الميت فيما تولد منه .

وبعدم الحرمة : ميتة الآدمي .

وبالاستقذار : المخاط والمني ونحوهما .

وبالضرر : السُّم الطاهر الذي يضر قليله وكثيره ، والتراب والنبات المضرة .

قال ابن النقيب : وفي هذا الضابط تجوُّز ، فإن النجاسة حكم شرعي ، فكيف تفسر بالأعيان ، بل ما ذكر حدّ للنجس^(٢) .

(١) وفي (١) : (ولا بتحليل) .

(٢) السراج على نكت المنهاج (١٥٩/١) .

هِيَ : كُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ ، وَكَلْبٌ ،

والأصل في الأعيان : الطهارة ؛ لأن الله سبحانه خلقها للانتفاع بها ؛
فلذلك عين المصنف الأشياء النجسة ؛ ليعلم بقاء ما عداها على الأصل .

قوله : (هي : كل مسكر مائع) أما الخمر - وهو : المتخذ من ماء
العنب -.. فلأن الله تعالى سماها رجساً ، والرجس : النجس ، وقال :
﴿ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة : ٩٠] ، فأمر بالاجتناب من كل وجه ، وأما النبيذ - وهو :
المتخذ من التمر ونحوه -.. فبالقياس على الخمر .

وفي النبيذ ، والخمر المحترمة ، والمثلثة^(١) ، والمستحيلة في بواطن
حبات العنقود^(٢) ، وحباتها.. وجه : أنها طاهرة .

ولفظه (مائع) من زيادة « المنهاج » ليخرج الحشيش والبنج ونحوه^(٣) ،
فإنه ليس بنجس وإن كان حراماً .

لكن يَرِدُ عليه : الخمر إذا انعقدت وهي مسكرة ، والحشيش إذا أذيت ،
وأجيب عن الأول : بأنه حكم بنجاستها وهي مائعة ، ولم يحدث ما يطهرها ،
ويحتمل أن يجاب عن الثاني : بأن المصنف إنما أراد بـ(مائع) الصفة اللازمة
لمسكر ، والإذابة للحشيش أمر طارئ نادر ؛ فلا يرد .

قوله : (وكلب) لقوله صلى الله عليه وسلم : « طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَعَ
فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَ سَبْعًا إِخْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ » . رواه مسلم^(٤) .

(١) المثلث : شراب طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ ثُلَاثُ . المعجم الوسيط (ص : ٩٩) .

(٢) العنقود : من العنب ونحوه : ما تعقد وتراكم من ثمره في أصل واحد . المعجم الوسيط
(ص : ٦١٤) .

(٣) البنج : نبت له حب يخلط بالعقل ، ويورث الخبال ، وربما أسكر إذا شربه الإنسان بعد
ذوبه . المصباح المنير (ص : ٦٢) .

(٤) صحيح مسلم (٢٧٩ / ٩١) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ولفظه : « أُولَاهُنَّ بِالتُّرَابِ » . =

وَخِنْزِيرٌ ، وَفَرَعُهُمَا ، وَمَيْتَةُ غَيْرِ الْآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ ،

والطهور معناه : المطهر ، فدل على نجاسة فمه ، وإذا كان فمه نجساً .
فسائر أعضائه كذلك .

قوله : (وخنزير) لأنه أسوأ حالاً من الكلب ، فإنه يجب قتله ، ويحرم الانتفاع به ، بخلاف الكلب ، قاله في « الكفاية »^(١) ، وذكر المصنف في « شرح المذهب » وغيره : أن دليل نجاسته ضعيف^(٢) .

قوله : (وفرعهما) أي : فرع كل واحدٍ منهما من ذكر وأنثى وإن سفل ، حتى المتولد بين كلب وشاة ، أو ظبي وكلبة ؛ لأنه مخلوق من حيوان نجس ، فغلبت النجاسة .

وما عدا ما ذكره المصنف من الحيوانات طاهر .

قوله : (وميتة غير الآدمي والسّمك والجراد) الأصل في الميتات : النجاسة ؛ لقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ [المائدة : ٣] وتحريم ما لا حرمة له ولا ضرر فيه يدل على نجاسته .

والميتة : ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية .

ويستثنى الآدمي على الأظهر ، مسلماً كان أو كافراً ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء : ٧٠] .

وقضية التكریم : ألا يحكم بنجاستهم ، ولقوله صلى الله عليه وسلم :

= وبلفظ : « إِخْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ » . أخرجه البزار في « مسنده » (٨٨٨٧) . وراجع بيان رواياته في « التلخيص الحبير » (١٤٩/١ ، ١٩٠) .

(١) كفاية النبيه (١٤٣/٢) .

(٢) المجموع (٥٢٤/٢) .

وَدَمٌ ،

« لَا تُنَجِّسُوا مَوْتَاكُمْ ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا » . صححه الحاكم^(١) .

ولأنه لو تنجست عينه بالموت . . لم يؤمر بغسله ؛ كسائر الميتات ، ولا يقال : لو كان طاهراً . . لم يؤمر بغسله ؛ لأن غسل الطاهر معهود بدليل المحدث والجنب .

وفي قول : ينجس بالموت ، وعلى هذا : إذا نُشِفَ بعد غسله بثوب . . لا ينجس الثوب ؛ كما قاله أبو إسحاق ، ومقتضاه : أنه يطهر بالغسل إذا قلنا بنجاسته ، وهو مذهب أبي حنيفة ، واختاره البغوي في « فتاويه » ، والمعروف : خلافه .

ويستثنى : السمك والجراد ؛ للإجماع والنصوص^(٢) .

قوله : (ودم) للآية السابقة^(٣) ، ولقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ ﴾ [الأنعام : ١٤٥] الآية ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي » . متفق عليه^(٤) .

ولا يستثنى إلا الدم الباقي على اللحم وعظامه ؛ لمشقة الاحتراز منه ، وليس بمسفوح ، نقله في « شرح المذهب » عن الثعلبي وأقره^(٥) ، قال في

(١) المستدرک (٣٨٥ / ١) ، وأخرجه الدارقطني (ص : ٤٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) منها : ما أخرجه ابن ماجه (٣٣١٤) ، والبيهقي في « الكبير » (١٢١٢) ، وأحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أُحِلَّتْ لَكُمْ مَيِّتَانِ وَدَمَانِ ، فَأَمَّا الْمَيِّتَانِ . . فَالْحَوْثُ وَالْجَرَادُ ، وَأَمَّا الدَّمَانِ . . فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » .

(٣) أي : آنفاً .

(٤) صحيح البخاري (٢٢٨) ، صحيح مسلم (٣٣٣) عن عائشة رضي الله عنها .

(٥) المجموع (٥١٥ / ٢) .

وَقَيْحٌ ، وَقَيْءٌ ، وَرَوْثٌ ،

« التحرير » : وقد يقال : هو معفو عنه لا طاهر^(١) .

وقيل : إن دم السمك والمتحلب من الكبد والطحال طاهر .

قوله : (وقيح) لأنه دم مستحيل (وقيء) لأنه طعام استحال في الجوف إلى فساد ، فأشبه البول ، ولا فرق بين المتغير وغيره من الآدمي وغيره ، وقيل : إن تغير .. كان نجساً ، وإلا .. فلا ، وفي « الروضة » وغيرها : أن البهيمة إذا أُلقت الحب صحيحاً ؛ فإن كانت صلابته باقية بحيث لو زرع لبنت .. فهو طاهر العين ، فيغسل ويؤكل ، وإلا .. فنجس^(٢) .

والماء الذي يسيل من فم النائم نجس إن كان من المعدة ، ويعرف بصفرته ونثته ، وفي « التحقيق » : إن عمت بلوى شخص به .. فالقياس : العفو^(٣) .

قوله : (وروث) لأنه صلى الله عليه وسلم لما أُتي بحجرين وروثة .. ألقى الروثة ، وقال : « إِنَّهَا رِكْسٌ » . رواه البخاري ، وفي رواية : « رِجْسٌ »^(٤) . ومعناها : النجس .

وإنْفَحَ المأكول المذكى قبل أكل العلف طاهرة على الأصح ، وقال البلقيني : الإنْفَحَ : تطلق على كرش السخلة ، وهو طاهر بلا خلاف ، وعلى اللبن الذي فيها ، وهو مراد الرافعي والنووي^(٥) ، والأرجح : النجاسة .

والإنْفَحَ بكسر الهمزة وفتح الفاء ، والروث يتناول الخارج من الآدمي

(١) تحرير الفتاوي (١٤٩/١) .

(٢) روضة الطالبين (١٢٩/١) .

(٣) التحقيق (ص : ١٧٦) .

(٤) صحيح البخاري (١٥٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه . ورواية : « رِجْسٌ » أخرجها ابن خزيمة (٧٠) ، وابن ماجه (٣١٤) . وليس في (أ) قوله : (ألقى الروثة) .

(٥) الشرح الكبير (٣٩/١) ، روضة الطالبين (١٢٧/١) .

وَبَوْلٌ ، وَمَذْيٌ ، وَوَذْيٌ ، وَكَذَا مَنِيٌّ غَيْرِ الْآدَمِيِّ فِي الْأَصَحِّ ، قُلْتُ :
الْأَصَحُّ : طَهَارَةُ مَنِيٍّ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَفَرْعِ أَحَدِهِمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وغيره ، فهو أحسن من تعبير « المحرر » بالعدرة ؛ لاختصاصها بالآدمي^(١) .

قوله : (وبول) لقوله صلى الله عليه وسلم : « اسْتَنْزَهُوا مِنْ الْبَوْلِ ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ » . رواه الدارقطني^(٢) .

وقيل : إن روث ما يؤكل لحمه وبوله طاهران ، وقيل : بطهارتهما من السمك والجراد ، وروث ما لا نفس له سائلة .

قوله : (ومذي) لقوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنه : « لِيَغْسِلَ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ » . متفق عليه^(٣) .

وهو بإسكان الدال المعجمة ، ويقال : بكسرهما ، مع تشديد الياء وتخفيفها : ماء أبيض رقيق ، يخرج بلا شهوة قوية ، ولا دفع ، عند ملاعبة أو نظر .

قوله : (وودي) بالإجماع فيها ، وهو بإسكان الدال المهملة : ماء أبيض ثخين ، يخرج عقب البول إذا كانت الطبيعة مستمسكة ، أو عند حمل شيء ثقيل .

قوله : (وكذا مني غير الآدمي في الأصح ، قلت : الأصح : طهارة مني غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما ، والله أعلم) مني الآدمي رجلاً كان أو امرأة طاهر على المشهور ؛ لأن عائشة رضي الله عنها كانت تحك المنى من ثوب

(١) المحرر (١/ ١٣٠) ، وليس في (أ) قوله : (لاختصاصها بالآدمي) .

(٢) سنن الدارقطني (ص : ١٠٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) صحيح البخاري (١٣٢) ، صحيح مسلم (٣٠٣) عن علي رضي الله عنه . وفي (ب) : (للسائل منها) .

وَلَبَنٌ مَّا لَا يُؤْكَلُ غَيْرَ الْآدَمِيِّ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يصلي فيه . متفق عليه^(١) .

والثاني : أنه نجس مطلقاً ؛ لأنه يخرج من مخرج البول ، وهو ممنوع ، فقد شق ذكر رجل بالروم فوجد مختلفاً ، نقله القاضي أبو الطيب .

فعلى الأول : يستحب غسله رطباً ، وفركه يابساً .

ولو بال ولم يغسل ذكره . تنجس منه بملاقاة المنفذ .

ومني الكلب والخنزير وفرع أحدهما نجس بلا خلاف ، ومني غيرهما من المأكول وغيره فيه ثلاثة أوجه ؛ أصحها عند الرافعي : أنه نجس ؛ للاستحالة ، وإنما حكم بطهارته من الآدمي ؛ تكريماً له ، وأصحها عند المصنف : أنه طاهر^(٢) ؛ لأنه أصل حيوان طاهر ، فأشبهه مني الآدمي ، وثالثها : أنه طاهر من المأكول ، نجس من غيره ؛ كاللبن .

قوله : (ولبن ما لا يؤكل غير الآدمي) لبن المأكول طاهر بالإجماع والنص^(٣) ، ولبن الكلب والخنزير وفرع أحدهما نجس بالاتفاق ، ولبن الآدمي طاهر على الصحيح ؛ تكريماً له ، وقيل : إنه نجس يحل شربه للطفل ؛ للضرورة^(٤) .

ومقتضى إطلاق المصنف وغيره : طهارة لبن الصغيرة والرجل ، وفي كلام

(١) صحيح البخاري (٢٢٩) ، صحيح مسلم (٢٨٨) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) الشرح الكبير (٤١ / ١) ، روضة الطالبين (١٢٧ / ١ - ١٢٨) .

(٣) قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنْقِضُوا بِمَا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ بَيْنِ ذُرِّيٍّ وَذَمْرٍ لِّبَنَاءٍ خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ [النحل : ٦٦] ، قال العمراني في « البيان » (٤١٨ / ١) : (فامتن الله علينا بأن

أخرج لنا لبناً طاهراً يحل شربه من بين نجسين : الفرث والدم) .

(٤) وفي (أ) : (للطفل ضرورة) .

جماعة من المتقدمين ما يدل عليه ، وجزم ابن الصباغ بنجاسة لبن الرجل ،
والعمراني بنجاسة لبن الصغيرة^(١) .

وقال ابن الصباغ وغيره : إن لبن الميتة نجس ، وقال الروياني : طاهر ،
قال ابن العماد : والفتوى عليه ؛ تفريعاً على طهارة الميت ، وقال في لبن
الصغيرة والرجل : الفتوى على الطهارة .

ثم قال : واعلم : أن مني الصغيرة ينبغي القطع بنجاسته ؛ لأنه ليس بمني
حقيقة ؛ لأنه لا يخلق منه الولد قبل التاسعة ، وينبغي أن يكون لبنها كذلك ،
ولعل السبب في إلحاق اللبن بالمني : أن اللبن لما كان لتربية الطفل وحياته . .
صار كأنه أصل آدمي ؛ كالمني ، وبهذا يتجه الفتوى بتنجيس لبنها ، إلا أن
يكون صالحاً لتربية الطفل . انتهى

ولبن ما لا يؤكل نجس على الصحيح .

فرع : بيض المأكول طاهر كلبنه ، وفي غيره وجهان كمنيّه ، والبيضة
المأخوذة من الحيوان بعد موته طاهرة على الأصح المجزوم به في « الشرحين »
إن تصلب قشرها ، وإلا . . فنجسة^(٢) .

والعنبر قيل : نجس ؛ لأنه يستخرج من بطن دُويبة لا يؤكل لحمها ،
وقيل : طاهر ؛ لأنه ينبت في البحر ، ويلفظه^(٣) ، وصوبه ابن العماد .

وأما الزباد . . فقال في « شرح المذهب » : سمعت جماعة من الثقات

(١) البيان (١٣٩/١١) .

(٢) الشرح الكبير (٤٢/١) .

(٣) قوله : (ويلفظه) غير موجود في (أ) .

وَالْجُزْءُ الْمُنْفَصِلُ مِنَ الْحَيِّ كَمَيْتِهِ ،

يقولون^(١) : إنه عرق سنور بريّ ، فعلى هذا : يكون طاهراً بلا خلاف^(٢) ، وقال الماوردي والرويانى : إنه لبن سنور في البحر ، قالوا : فإذا قلنا بنجاسة لبن ما لا يؤكل لحمه . . ففي هذا وجهان^(٣) ، وذكر الزركشي في (البيع) بعد النقل عن الرويانى : أن المصنف قال : الصواب : طهارته ، وصحة بيعه ؛ لأن الصحيح : حل حيوان البحر ، وحل لبنه .

وقال في « القاموس » : زباد كسحاب : طيب معروف ، وغلط الفقهاء واللغويون في قولهم : الزباد^(٤) : دابة يحلب منها الطيب ، وإنما الدابة السنور ، والزباد : الطيب ، وهو وسخ مجتمع تحت ذنبها على المخرج^(٥) .

قوله : (والجزء المنفصل من الحي كميته) أي : كميته ذلك الحي ؛ لزوال الحياة منه ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ . . فَهُوَ مَيْتٌ » . حسنه الترمذي وصححه الحاكم^(٦) .

ونقل ابن المنذر : الإجماع عليه^(٧) .

وأفهم كلام المصنف : أن مشيمة الآدمي ، والعضو المبان منه ، ومن السمك والجراد طاهر ، وهو الصحيح على ما قاله الرافعي ، قال الإسنوي : والمنصوص الذي عليه الجمهور : نجاسة المشيمة ، وجزء الآدمي ؛ يعني :

(١) وفي (أ) : (تقول) .

(٢) المجموع (٥٢٨ / ٢) .

(٣) الحاوي الكبير (٣٠٠ / ٦) ، بحر المذهب (٥٣ / ٥) .

(٤) وفي (أ) : (قولهم : الزبادة) .

(٥) القاموس (٥٧٥ / ١) ، وفي المطبوع منه : (وهو رشح يجتمع تحت . . .) .

(٦) سنن الترمذي (١٥٤٩) ، المستدرک (١٢٤ / ٤) عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه .

(٧) الإقناع (٦١٧ / ٢) .

المنفصل في حياته ، صرح به في « المهمات » ، قال : وعَلَّه في « البيان » :
بأن الحرمة إنما هي لجملة الأبعاض^(١) .

أما المنفصل بعد موته . . فحكمه حكم ميتته بلا شك .

قوله : (إلا شعر المأكول . . فطاهر) أي : إذا قطع أو قص ، وكذا إن
نتف أو تناثر في الأصح .

ولا يَرُدُّ على المصنف : الشعر الكائن على العضو المبان من المأكول وإن
كان الشعر نجساً في الأصح ؛ لأن العضو غير مأكول .

ومراده : ما يشمل^(٢) الصوف والوبر والشعر ؛ كما نطقت به الآية الكريمة
في معرض المنة^(٣) .

ويستثنى أيضاً : فأرة المسك إذا انفصلت في حياة الظبية في الأصح ،
خلافاً لما أفهمه ، أما المسك . . فطاهر قطعاً ، فإن انفصلت بعد الموت . .
فنجسة على الصحيح .

واحترز بالمأكول : عن غيره ؛ كالحمار ، فإن شعره إذا انفصل . . يكون
نجساً إذا قلنا : ينجس الشعر بالموت ، وهو الأظهر .

ولو لم يعلم هل هو من مأكول أو غيره ؟ فالأصح من « زوائده » :
الطهارة^(٤) .

(١) الشرح الكبير (٣٥ / ١) ، المهمات (٤٢ / ٢ - ٤٣) ، البيان (٤٢٤ / ١) .

(٢) وفي (أ) : (ما شمل) .

(٣) قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَمْوَالِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَاوَمَتَعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [النحل : ٨٠] .

(٤) روضة الطالبين (١٥٤ / ١) .

وَلَيْسَتْ الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ وَرُطُوبَةُ الْفَرْجِ بِنَجَسٍ فِي الْأَصَحِّ .

قوله : (وليست العلقه والمضغه ورطوبة الفرج بنجس في الأصح) أي : في المسائل الثلاث ، أما العلقه . . فلأنها ليست دماً مسفوحاً ؛ أي : سائلاً ، فكانت طاهرة ؛ لمفهوم الآية^(١) ، وقيل : نجسة ؛ لأنها دم خارج من الرحم ، فأشبهه الحيض .

وأما المضغة - وهي : العلقه تستحيل قطعة لحم - . . فأولى بالطهارة ، وقيل : نجسة ؛ كميتة الآدمي إذا قلنا بنجاستها .

وأما رطوبة الفرج . . فلأنها كالعرق ، بخلاف الرطوبة الخارجة من الباطن فإنها نجسة ، والثاني : إنها نجسة ؛ لأنها متولدة من محل النجاسات فكانت منها ، وصححه جماعة .

وفائدة الخلاف في تنجيس منيها ، ووجوب غسل البيض ، وذكر المجامع .

وأما الولد . . ففي « فتاوى ابن الصباغ »^(٢) : لا يجب غسله إجماعاً ، وحكى في « شرح المذهب » فيه وجهين^(٣) .

وعدل المصنف عن قول « المحرر » : (فرج المرأة)^(٤) لأن فرج المرأة والبهيمة في ذلك سواء .

قال الإسنوي : وكان الصواب : تقييد العلقه والمضغة بالآدمي ، فإن مني

(١) وهي : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ [الأنعام : ١٤٥] .

(٢) وفي (أ) : (ففي « فتاوى ابن الصلاح ») . وفي « المجموع » في موضعين كما أثبتناه (ابن الصباغ) .

(٣) المجموع (٢ / ٥١٤ ، ٥٢٧) .

(٤) المحرر (١ / ١٣١) .

وَلَا يَطْهَرُ نَجَسُ الْعَيْنِ إِلَّا خَمْرٌ تَخَلَّلَتْ ،

غيره نجس عند الرافي ، والعلة والمضغة أولى بالنجاسة من المني^(١) .

قال ابن النقيب : وظاهر إطلاق الجمهور وتعليهم يقتضي : التعميم يعني : في الآدمي وغيره قال : إلا أنهم قاسوا الطهارة على المني ، ولا يتمشى في غير الآدمية ، فإن فيه خلافاً قوياً ، صحح الرافي نجاسته ، فكيف يقاس عليه^(٢) ؟!

وقال الإسني : الخلاف في الرطوبة قولان منصوصان ، وفي « الروضة » التعبير بـ : الصحيح في المضغة ، وصحح في « شرح المذهب » : القطع بالطهارة فيها ، وصوب الإسني طريقة الخلاف^(٣) .

قوله : (ولا يطهر نجس العين) أي : لا بالغسل ولا بالاستحالة ، أما الغسل .. فلأنه شرع لإزالة ما طرأ على العين ، والغسل هنا يزيد في التنجيس ، وأما الاستحالة .. فلأن العين باقية ، وإنما تغيرت صفتها .

فلو احترقت العين النجسة فصارت رماداً .. فالجديد : بقاؤها على النجاسة ، وكذا لو ألقيت في الملائحة أو الطرانة ، فانقلبت ملحاً أو نظروناً^(٤) ، أو اختلط الزبل بالتراب فصار على هيئته ؛ لطول المدة على الصحيح في الثلاث ، وهذا كله مقتضى كلام المصنف .

قوله : (إلا خمر تخللت) أي : انقلبت خلاً بنفسها ، سواء كانت محترمة

(١) المهمات (٥١/٢) ، الشرح الكبير (٤١/١) .

(٢) السراج على نكت المنهاج (١٦٥-١٦٦) .

(٣) المهمات (٥١/٢-٥٢) ، روضة الطالبين (١٢٨/١) ، المجموع (٥١٦/٢) .

(٤) الملائحة : منبت الملح . مختار الصحاح (ص : ٤٢٦) . والنظرون : الأحمر من البورق . راجع « تاج العروس » (٤٠/٢٥) ، والبورق : ملح يذوب بسهولة في الماء الدافئ ، وبصعوبة في الماء البارد . المعجم الوسيط (ص : ٧٦) .

وَكَذَا إِن نُّقِلَتْ مِنْ شَمْسٍ إِلَى ظِلٍّ وَعَكْسُهُ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ خُلِّلَتْ بِطَرَحٍ شَيْءٍ... فَلَا ،

أو غير محترمة ؛ لما روي : أن عمر رضي الله عنه خطب فقال : لا يحل خل من خمر فسدت حتى يبدأ الله إفسادها . رواه البيهقي^(١) .

وقوله : (يبدأ) أي : يقلبها الله خلاً بغير علاج ، ولأن العصور لا يتخلل إلا بعد التخمر ، فلو لم نُقَلَّ بالطهارة.. لتعذر اتخاذ الخل ، وهو جائز إجماعاً .

وإطلاق المصنف الخمر يقتضي : أن النبيذ لا يطهر بالتخلل ، وبه صرح القاضي أبو الطيب في (كتاب الرهن) قال السبكي : والمختار : خلافه .

قوله : (وكذا إن نقلت من شمس إلى ظل وعكسه في الأصح) أي : فإنها تطهر ؛ لأن سبب التنجس - وهو الإسكار - قد زال ، وقيل : لا يطهر ؛ لأن إمساكها كذلك محرّم .

قوله : (فإن خللت بطرح شيء.. فلا) لأن التخليل بطرح ملح أو خل أو عجين أو نحوه حرام .

والخل الحاصل منها نجس ؛ لما رواه مسلم عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عن الخمر أتخذ خلاً ؟ فقال : « لَا »^(٢) .

وقيل^(٣) : يجوز تخليل المحترمة ؛ لأن إمساكها جائز .

ولو وقع فيها شيء من غير قصد.. لم تطهر على الأصح ، خلافاً لما أفهمه .

(١) السنن الكبير (١١٣١٢) .

(٢) صحيح مسلم (١٩٨٣) .

(٣) قوله : (قيل) غير موجود في (أ) .

وَجِلْدُ نَجَسٍ بِالْمَوْتِ فَيَطْهَرُ بِدَبْغِهِ ظَاهِرُهُ ، وَكَذَا بَاطِنُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، . . .

قوله : (وجلد نجس بالموت) احتراز من جلد الكلب والخنزير وفرعهما^(١) ، فإنه نجس في حال الحياة ، فلا يطهر بالدباغ ، ومن جلد الآدمي والسمك والجراد ، فإنها طاهرة فلا تدبغ .

وإنما عبر بالجلد دون الإهاب ؛ لعموم الجلد ، فإن الإهاب لغة : جلد المأكول قبل الدبغ .

قوله : (فيطهر بدبغه ظاهره ، وكذا باطنه على المشهور) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ . . فَقَدْ طَهَرَ » . رواه مسلم^(٢) .

وهو يدل على طهارة جميعه ، ولا فرق في ذلك بين جلد المأكول وغيره ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « طَهُورُ كُلِّ أَدِيمٍ دِبَاغُهُ » . قال الدارقطني : رواه ثقات^(٣) .

وفي قول : لا يطهر باطنه ، فعلى الأول : يحل بيعه ، والصلاة فيه ، واستعماله في الأشياء الرطبة ، وأكله من المأكول دون غيره ، وقال في « الروضة » : الصواب : القطع بطهارة الباطن ، وما يترتب عليه ، ثم استثنى الأكل ، فقال : الأظهر : تحريم أكل جلد المأكول^(٤) .

فرع : لو كان على جلد الميتة المدبوغ شعر . . لم يطهر في الأظهر ؛ لأنه لا يتأثر بالدباغ ، قال في « شرح المذهب » : وعلى هذا : يعفى عن القليل الباقي على الجلد ، ويحكم بطهارته^(٥) .

(١) وفي (أ) : (وفروعهما) .

(٢) صحيح مسلم (٣٦٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) سنن الدارقطني (ص : ٤١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) روضة الطالبين (١٥٢ / ١) .

(٥) المجموع (٢٩٩ / ١) .

وَالدَّبْنُ : نَزَعُ فُضُولِهِ بِحَرِيفٍ ، لَا شَمْسٍ وَتُرَابٍ ،

قوله : (والدبغ : نزع فضوله بحريف) أي : كالقَرَطُ^(١) ، والشَّثُّ بالمثلثة ، والشَّبُّ بالموحدة^(٢) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميتة : « لَوْ أَخَذْتُمْ إِمَابَهَا » فقالوا : إنها ميتة ، فقال : « يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرَطُ » . رواه أبو داود وغيره ، وصححه ابن السكن والحاكم^(٣) .

ويجوز بالنجس ؛ كذرق الطيور على الأصح .

والفضول هي : الفضلات المعفّنة للجلد^(٤) ، وضابط نزعها : أن يطيب ريحه بحيث لو نُقِعَ في الماء . . لم يعد إلى الفساد والتّن .

قوله : (لا شمس وتراب) أي : لا يكفي التجميد بهما أو بأحدهما وإن جف الجلد وطاب ريحه ؛ لأن الفضلات لا تزول بل تجمد ، فإذا نقع في

(١) القَرَطُ : شجر عظام ، لها سوقٌ غلاظ أمثال شجر الجوز ، وهي من الفصيلة القرنية ، وهي نوع من أنواع السَّنَطِ العربي ، يستخرج منه صمغ مشهور . المعجم الوسيط . (ص : ٧٢٨) .

(٢) الشَّبُّ : شيء يُشَبُّ الزَّاجُ ، وقيل : نوع منه ، وقال الفارابي : (الشَّبُّ) حجارة منها : الزَّاجُ وأشبابه ، وقال الأزهري : (الشَّبُّ) من الجواهر التي أنبتها الله تعالى في الأرض يدبغ به ، يشبه الزَّاجُ ، قال : والسماع (الشَّبُّ) بالباء الموحدة ، وصحّفه بعضهم فجعله بالثاء المثلثة ، وإنما هذا : شجر مرّ الطعم ، ولا أدري أيُّدبغ به أم لا ، وقال المُطَرِّزي قولهم : يدبغ بالشَّبِّ بالباء الموحدة . . تصحيف ؛ لأنه صباغ والصباغ لا يدبغ به ، لكنهم صحّفوه من (الشَّثُّ) بالثاء المثلثة ، وهو : شجر مثل التفاح الصغار وورقه كورق الخِلاف يدبغ به ، وقال الفارابي أيضاً في فصل الثاء المثلثة : (الشَّثُّ) ضربٌ من شجر الجبال يدبغ به ، فحصل من مجموع ذلك أنه يدبغ بكل واحدٍ منهما لثبوت النقل به ، والإثبات مقدّم على النفي . المصباح المنير (ص : ٣٠٢) .

(٣) سنن أبي داود (٤١٢٦) ، وأخرجه النسائي (٤٢٤٨) عن ميمونة رضي الله عنها ، وقوله : (وصححه ابن السكن والحاكم) كذا هو في « التلخيص الحبير » (٢٠٣/١ - ٢٠٤) ، ولم نجده عند الحاكم .

(٤) عَفْنُ الشَّيْءِ : عَرَضُهُ لأسباب الفساد والتغير حتى عَفِنَ . المعجم الوسيط (ص : ٦١٢) .

وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ فِي أَثْنَائِهِ فِي الْأَصَحِّ .

وَالْمَذْبُوغُ كَثُوبٍ نَجِسٍ .

وَمَا نَجَسَ بِمُلَاقَاةِ شَيْءٍ مِنْ كُلِّ . . غُسِلَ سَبْعاً إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ ، . . .

الماء . . فسد ، وقيل : يكفي أحدهما .

ولا يكفي الملح أيضاً على المنصوص ، وقيل : يكفي .

قوله : (ولا يجب الماء في أثناؤه في الأصح) أي : في أثناء الدبغ ؛ لأن المقلب على الدباغ الإحالة ، ولإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ . . فَقَدْ طَهَّرَ »^(١) .

والثاني : يجب ؛ تغليياً لمعنى الإزالة ، وللحديث : « يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْظُ »^(٢) .

وعلى هذا : لا يضر كون الماء متغيراً بالأدوية .

قوله : (والمدبوغ) أي : من جلود الميتات (كثوب نجس) يعني : فيفتقر إلى غسله بالماء الطهور بعد الدباغ ؛ لأن ما يدبغ به ينجس بملاقاة الجلد ، فإذا زالت نجاسة الجلد . . بقي نجاسة ما دبغ به ، وقيل : لا يجب غسله إذا كان الدباغ بطاهر .

قوله : (وما نجس بملاقاة شيء من كلب . . غسل سبْعاً إِحْدَاهُنَّ بالتُّرَابِ)^(٣) لقوله صلى الله عليه وسلم : « طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يُغْسَلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ » . رواه مسلم^(٤) .

(١) أخرجه مسلم (٣٦٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه أبو داود (٤١٢٦) ، والنسائي (٤٢٤٨) عن ميمونة رضي الله عنها .

(٣) وفي « المنهاج » المطبوع : (إحداها بتراب) .

(٤) صحيح مسلم (٩١ / ٢٧٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وإذا ثبت ذلك في لعبه مع أن فمه أطيب ما فيه ؛ لكثرة ما يلهث . . ففي غير لعبه ؛ من روثه وبوله ودمه وعرقه وشعره من باب أولى ، وقد شمله إطلاق المصنف ، وعلم من ذلك غلظ نجاسته ، وقيل : يكفي في غير اللعاب غسله مرة ، قال في « شرح المذهب » : وهو قوي من حيث الدليل^(١) .

وصرح الأصحاب بما يدل عليه كلام المصنف من أجزاء التراب في أي الغسلات شاء ، وقال في « شرح المذهب » : إنه متفق عليه^(٢) ، وعن نص حرمله : أنه يستحب في الأولى ، فإن لم يفعل . . فما قبل الأخيرة ، ونقل الإسنوي عن نص « البويطي » : التقييد بالأولى أو الأخرى ، وقال : قال الشافعي^(٣) : ولا يطهره غير ذلك ، وكذلك روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) ، وفي « الأم » نحوه أيضاً ، قال في « المهمات » : فتعين الأخذ به^(٥) ، قال ابن العماد : قول الشافعي : لا يطهره غير ذلك ؛ أي : لا يطهره غير السبع مع التراب .

فروع : مقتضى كلام المصنف : أن الغسلات المزالة لنجاسة الكلب العينية تعد من السبع ، وهو الأصح في « الشرح الصغير » ، والفتوى عليه ، قاله في « المهمات »^(٦) ، وصحح في « الروضة » : أن الغسلات المزالة للعين تعد مرة واحدة^(٧) ، وقيل : لا تحسب ، قال في « شرح المذهب » : ولم أر من

(١) المجموع (٥٣٨/٢) .

(٢) المجموع (٥٣٥/٢) .

(٣) وفي (أ) : (وقال الشافعي) .

(٤) أخرجه الترمذي (٩١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) المهمات (٨٧/٢) ، مختصر البويطي (ص : ١١٣) ، الأم (١٣/٢) .

(٦) المهمات (٩٣/٢) .

(٧) روضة الطالبين (١٤٣/١) .

صرح بأصحها ، ولعل أصحها : أنها تحسب مرة^(١) . انتهى

ولو وقعت في الإناء بعد الولوغ نجاسة .. كفى السبع ، ولو وقعت قطرة مما ولغ فيه الكلب على شيء .. وجب غسله سبعاً ، وتغفيره .

ولو تطاير شيء من إحدى الغسلات ، فأصاب شيئاً . . . وجب فيه على حسب ما بقي عدداً وتعفيراً^(٤) .

ولو أكل لحم كلب.. لم يجب تسبيح محل الاستنجاء ، نقله الروياني عن النص .

قوله : (والأظهر : تعين التراب) للحديث^(٥) ، ولأنه جامد عُيِّن للتطهير ، فلا يقوم غيره مقامه ؛ كالتيمم ، والثاني : لا ، بل يقوم مقامه ما كان في معناه ؛ كالصابون والأشنان ؛ لأنه جامد أمر به في التطهير ، فقام مقامه ما هو في معناه ؛ كالاستنجاء ، وصححه المصنف في « رؤوس المسائل »^(٦) ، وفي قول ثالث :

(١) المجموع (٥٣٩/٢) .

(٢) التهذيب (١/١٩٣).

(۳) وفي (أ) : (ولو وقع في الإناء كلاب) .

(٤) راجع هذه المسألة في "نهاية المحتاج" (١/٢٦٢) مع "حاشية على الشبراملسى".

(٥) السابق آنفاً .

(٦) رؤوس المسائل (ص : ٨١) .

وَأَنَّ الْخِنْزِيرَ كَالْكَلْبِ ، وَلَا يَكْفِي تُرَابٌ نَجِسٌ ، وَلَا مَمْزُوجٌ بِمَائِعٍ فِي الْأَصَحِّ .

إنه يقوم عند عدم التراب ، وقيل : يقوم فيما يفسده التراب ؛ كالثياب ، دون ما لا يفسده ، وقيل : تقوم الغسلة الثامنة مقام التراب .

وقال الإسني : يجوز في التعفير استعمال الرمل الذي له غبار ؛ كالتيتم^(١) . انتهى ، ويؤيده رواية الدارقطني : « إِحْدَاهُنَّ بِالْبَطْحَاءِ »^(٢) .

قوله : (وَأَنَّ الْخِنْزِيرَ كَالْكَلْبِ)^(٣) أي : في وجوب الغسل سبعا من ملاقة شيء منه ، والتعفير ؛ لأنه أسوأ حالا من الكلب ، وهذا هو الجديد الذي قطع به بعضهم ، والقديم - واختاره في « شرح المذهب » - : أنه يكفي فيه الغسل مرة بلا تراب ؛ كسائر النجاسات^(٤) ؛ لأنه لا يصح دليل على إلحاقه بالكلب في ذلك .

والمتولد بين الكلب والخنزير فيه هذا الخلاف .

قوله : (وَلَا يَكْفِي) أي : في التعفير (تراب نجس ، ولا ممزوج بمائع في الأصح) أي : في المسألتين ، أما النجس .. فلأنه ليس بطهور ، وأما الممزوج .. فلتنصيب الحديث على أنه يغسله سبعا ، والمراد : بالماء ، وقيل : يكفي التراب النجس ؛ لأن المقصود منه الاستعانة على القلع بشيء آخر ، فأشبهه الدباغ ، وقيل : يكفي الممزوج بالمائع ؛ لأن المقصود من تلك الغسلة إنما هو التراب .

(١) المهمات (٢/ ٨٩) .

(٢) سنن الدارقطني (ص : ٥٥-٥٦) .

(٣) وفي « المنهاج » المطبوع : (ككلب) .

(٤) المجموع (٢/ ٥٣٨) .

وَمَا نَجَسَ يَبُولُ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ لَبَنٍ . . نُضِحَ ،

وفي « الشرحين » و« الروضة » تقييد المسألة بما إذا غسل ستاً بالماء^(١) ، وفيه إشعار بأنه إذا غسله به سبعاً . . كفى الممزوج بالمائع قطعاً ، وصرح به بعضهم ، وصحح المصنف في « شرح الوسيط » : عدم الإجزاء في الصورتين ، وهو مقتضى إطلاق الكتاب .

وبنى بعضهم الخلاف في أكثر هذه المسائل على الخلاف في أن التعفير هل هو تعبد ، أو للجمع بين نوعي الطهور ، أو للاستطهار بغير الماء . ويستثنى من كلام المصنف : إذا أصابت نجاسة الكلب أرضاً ترايبية . . فإنه يجب غسلها سبعاً ، ولا يجب تعفيرها على الأصح .

والواجب من التراب : مقدار يكدر الماء ، ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل ، وقيل : ما ينطلق عليه الاسم ، ولا يكفي ذرؤه على المحل ، بل لا بد من مزجه بالماء ، سواء وضع الماء على التراب أو التراب على الماء ، ويكفي الماء الكدر .

قوله : (وما نجس يبول صبي لم يطعم غير لبن . . نضح) لما رواه الشيخان عن أم قيس بنت محصن رضي الله عنها : أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره ، فبال على ثوبه فدعا بماء فنضحه ، ولم يغسله^(٢) .

وهي النجاسة المخففة ، وهذا مخصوص بالذكر على الأظهر ، وإن كان لفظ الصبي في اللغة يتناول الذكر والأنثى ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) الشرح الكبير (٦٨/١) ، روضة الطالبين (١٤٢/١) .

(٢) صحيح البخاري (٢٢٣) ، صحيح مسلم (٢٨٧) .

قال : « يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ ، وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ » . صححه ابن خزيمة والحاكم^(١) .

والمعنى فيه : أن حمل الصبي أكثر^(٢) ، وبول الصبية أثخن وألصق بالمحل ، وقال الشافعي : إن الله لما خلق آدم .. خُلِقَتْ حَوَاءٌ مِنْ ضُلْعِهِ الْقَصِيرِ ، فَصَارَ بَوْلُ الْغُلَامِ مِنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ ، وَبَوْلُ الْجَارِيَةِ مِنَ اللَّحْمِ وَالدَّمِ . رواه ابن ماجه^(٣) .

وفي قول منصوص : يكفي النضح فيهما ، وقيل : يجب الغسل فيهما .
والخنثى كالأنثى ؛ كما اقتضاه لفظ الكتاب ، وجزم به في « التحقيق »^(٤) .
وقوله : (لم يطعم) مقتضاه : لم يطعم شيئاً أصلاً ، وهو ظاهر كلام الرافعي^(٥) ، وهو بعيد ، قاله السبكي ، وقال في « شرح المذهب » : لم يأكل غير اللبن من الطعام للتغذي ، وفي « شرح مسلم » : فإن أكل الطعام للتغذي .. غسل قطعاً^(٦) ، قال الإسنوي : وإطلاق المصنف وغيره يقتضي : أنه لا فرق في اللبن بين أن يكون من آدمي أو غيره ، ونقل عن الشافعي : أن الرضاع بعد الحولين بمنزلة الطعام والشراب^(٧) .

(١) صحيح ابن خزيمة (٢٨٤) ، المستدرک (١٦٥-١٦٦) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) أي : يكثر حمل الذكور ، فناسب التخفيف الاكتفاء بالنضح . راجع « النجم الوهاج » (٤٢٦-٤٢٧) .

(٣) سنن ابن ماجه (٥٢٧) .

(٤) التحقيق (ص : ١٨٤) .

(٥) الشرح الكبير (٦٤/١) ، المحرر (١٣٢/١) .

(٦) المجموع (٥٤٠/٢) ، شرح صحيح مسلم (١٨٦/٢) .

(٧) المهمات (٨٥/٢) .

وَمَا نَجَسَ بِغَيْرِهِمَا ؛ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ . . كَفَى جَرِي الْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ . .
وَجَبَ إِزَالَةُ الطَّعْمِ ، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ ،

والنضح بالحاء المهملة ، وقيل : بالمعجمة أيضاً لغة : الرش ، والمراد هنا : إصابة الماء لجميع المحل بغلبة ومكاثرة من غير سيلان .

قال الإسنوي : وكلامهم يوهم : الاكتفاء بالنضح وإن بقي الطعم واللون والرائحة ، والمتجه : إلحاق هذه النجاسة في ذلك بغيرها .

قوله : (وما نجس بغيرهما ؛ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ . . كَفَى جَرِي الْمَاءِ) .

اعلم : أن نجاسة غير الكلب ، وبول الصبي ، وهي النجاسة المتوسطة تنقسم إلى حكمية وعينية ، فالحكمية هي : التي لا تشاهد لها عين ، ولا يدرك لها طعم ولا لون ولا رائحة ، فيكفي جري الماء على محلها مرة ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بصب ذنوب على بول الأعرابي . متفق عليه^(١) .

وذلك في حكم غسلة واحدة ، وغير البول مقيس عليه ، ويسن ثانية وثالثة .

وقوله : (جري الماء) أحسن من قول « المحرر » (إجراء الماء)^(٢) لأنه لا فرق بين إجرائه وجريه بنفسه بمطر أو سيل ونحوهما .

ولو قال : إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ . . لكان أولى ؛ لأنه لا يلزم من نفي العين نفي الأثر ، وأما العينية . . فلا بد من محاولة إزالة ما وجد منها ؛ من طعم ولون وريح .

وأشار إليها بقوله : (وإن كانت . . وجب إزالة الطعم ، ولا يضر بقاء لون أو ريح عسر زواله) يعني : إذا بقي بعض صفات النجاسة بعد الغسل ؛ فإن

(١) صحيح البخاري (٢٢١) ، صحيح مسلم (٢٨٤) عن أنس رضي الله عنه .

(٢) المحرر (١٣٢ / ١) .

وَفِي الرِّيحِ قَوْلٌ .

قُلْتُ : فَإِنْ بَقِيََا مَعًا . . ضَرَّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

كان الباقي الطعم . . وجب إزالته قطعاً وإن عسر زواله ؛ لأن الغالب أن زواله لا يعسر .

وصوره الرافي بما إذا دميت لثته^(١) ، وهو يشعر بأن اختبار المحل بالذوق لا يجوز ، وصرح العمراني بعدم الجواز للمجتهد في الأواني ، نقله في « شرح المذهب »^(٢) .

وقال ابن العماد : يجوز له ذوق المحل بعد الغسل ، وغلبة ظن الطهارة ، فإن وجد طعم النجاسة . . غسل فمه وأعاد الغسل .

وأما اللون والرائحة . . فتجب إزالتهما إذا كانا سهلي الإزالة ، ولا يضر بقاء أحدهما إذا عسر ؛ كلون الدم ، ورائحة الخمر ، وكذا الخضاب النجس في البدن ؛ كما صححه المصنف ؛ للمشقة^(٣) .

قوله : (وفي الريح قول) أي : في بقاء الريح العسر قول : أنه يضر ؛ لأنه يدل على بقاء العين ، وفي اللون العسر أيضاً وجه : أن بقاءه يضر ، يستفاد من قول « المحرر » : (ولا بأس ببقاء اللون أو الرائحة إذا عسرت الإزالة على الأصح)^(٤) .

(قلت : فإن بقياً معاً) أي : في محل واحد (. . ضر على الصحيح ، والله أعلم) لقوة دلالتهما على بقاء العين ، وقيل : لا يضر ؛ لأنهما

(١) الشرح الكبير (٥٨/١ - ٥٩) .

(٢) المجموع (٢٤٢/١) ، البيان (٥٨-٥٧/١) .

(٣) المجموع (٥٥٢/٢) .

(٤) المحرر (١٣٢/١) .

وَيُشْتَرَطُ وُرُودُ الْمَاءِ ، لَا الْعَصْرُ فِي الْأَصَحِّ .

مغتفران منفردين ، فاعتفرا مجتمعين .

وحيث قلنا : لا يضر . فالمراد : أن المحل طاهر ، وقيل : معفو عنه ؛ كدم البراغيث ، قال في « الروضة » : وقد أشار إليه في « التتمة »^(١) ، وهو يقتضي : أن كلام « التتمة » تفريع على الطهارة ، وهو إنما فرعه على النجاسة ، قاله في « المهمات »^(٢) .

وإذا أمكن زوال الأثر بالأشنان ونحوه . . . وجب ؛ كما ذكره المصنف في « التحقيق » و « شرح الوسيط »^(٣) .

ويستحب : أن يأتي بغسلتين بعد طهارة المحل .

قوله : (ويشترط ورود الماء) أي : إذا كان قليلاً على المحل النجس ؛ لأن الوارد عامل ، والقوة للعامل ، فإن غمس الثوب مثلاً في الماء القليل . . لم يطهر عند الأكثرين ؛ لأن الماء ينجس بملاقاة النجاسة ، فلا يدفعها .

ويدل على الفرق بين الوارد والمورود : أنه صلى الله عليه وسلم منع المستيقظ من النوم من غمس اليد في الإناء قبل الغسل^(٤) .

قوله : (لا العصر في الأصح) أي : فإنه لا يشترط ، وهذه المسألة مبنية كما في « المحرر » على الغسالة^(٥) ، فإن نجسناها . . . وجب العصر ، وإلا . . لم يجب ، فإن قلنا بوجوبه . . كفى الجفاف في الأصح ؛ لأنه أبلغ .

(١) روضة الطالبين (١٣٨/١) .

(٢) المهمات (٧٩/٢) .

(٣) التحقيق (ص : ١٨٥) .

(٤) أخرجه البخاري (١٦٢) ، ومسلم (٢٧٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) المحرر (١٣٣/١) .

وَالْأَظْهَرُ : طَهَارَةُ غُسَالَةٍ تَنْفَصِلُ بِلَا تَغْيِيرٍ وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلُّ .

ومحل الخلاف في وجوب العصر : ما إذا صب عليه الماء في إناء ، أما لو صبه عليه وهو في يده ، فجرى عليه . . فلا حاجة للعصر ، قاله البندنجي والرويانى وغيرهما^(١) .

ولو تنجست أرض ببول ، فصب عليها ماء يغمره . . طهرت ، وقيل : يجب سبعة أضعافه ، وقيل : يجب^(٢) لكل رجل ذنوب وهو : الدلو - ، ولا يشترط شربها للماء ، ولا الجفاف في الأصح .

قوله : (والأظهر : طهارة غسالة تنفصل بلا تغير وقد طهر المحل) الغسالة المتغيرة نجسة بالإجماع ، وغير المتغيرة إن كانت قلتين . . فطاهرة بلا خلاف ، قال من « زوائده » : ومطهرة على المذهب^(٣) .

قال في « المهمات » : محله : في القليل إذا جمع كما في « شرح المذهب » ، وقال فيه : فإن كان كثيراً عند الغسل . . فظهور بلا خلاف ، قال الإسوي : وصوابه : فإن بلغ قلتين^(٤) ، وإن كانت أقل . . فالأظهر : أنه إن طهر المحل . . كانت طاهرة ؛ لأن البلل الباقي عليه هو بعض المنفصل ، فلو كان المنفصل نجساً . . لكان المحل كذلك ، وإن لم يطهر المحل . . فالغسالة نجسة ؛ لأنها بعض المنفصل ، والمتصل نجس .

والثاني وهو مخرّج : أنها نجسة مطلقاً ؛ لأنه ماء قليل أصابته نجاسة .

والثالث وهو القديم - : أنه طاهر ظهور طهر المحل أو لم يطهر .

(١) بحر المذهب (٢٥٠ / ١) .

(٢) قوله : (يجب) غير موجود في (ب) .

(٣) روضة الطالبين (١٤٤ / ١) .

(٤) المهمات (٩٦ / ٢) ، المجموع (٢١٧ / ١) .

وَلَوْ نَجَسَ مَائِعٌ .. تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ ،

وهذا الخلاف في واجب الطهارة ، أما المستعمل في الثانية والثالثة بعد الواجب .. فظهور في الأصح .

والأصح : أنه يشترط في طهارة الغسالة أيضاً : ألا يزيد وزنها بعد الانفصال ، قال الإسنوي : وينبغي أن يكون ذلك بعد اعتبار ما يتشربه المغسول^(١) . انتهى

وأفهم قول المصنف : (وقد طهر المحل) : أنه لو لم يطهر إلا بغسلات .. فما عدا الأخيرة نجس .

فلو خلط الكل ، ولم يبلغ قلتين وهو غير متغير .. فالأصح : أنه نجس ؛ لأنه ماء قليل خالط ماء نجساً .

وكذلك لو جمع غسلات الولوغ وهي غير متغيرة ، ولو بلغ قلتين .. فطاهر ، سواء غسالة الكلب وغيرها ، وقيل : لا تطهر غسالة الكلب وإن بلغت .

قوله : (ولو نجس مائع^(٢) .. تعذر تطهيره) أما غير الدهن ؛ كالخل واللبس واللبن .. فبالإجماع ، وأما الدهن .. فلما روى أبو هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تكون في السمن ؟ فقال : « إِنَّ كَانَ جَامِداً .. فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا ، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً .. فَلَا تَقْرُبُوهُ » . رواه أبو داود ، وصححه ابن حبان^(٣) .

(١) المهمات (٩٧/٢) .

(٢) وفي « تحفة المحتاج » (٦٣٠/١) من طبعة دار باب الأبواب ، و« النجم الوهاج » (٤٣١/١) من طبعة دار المنهاج : (ولو تَنَجَّسَ مائع) ، وفي « المنهاج » وسائر الشروح المطبوعة : (ولو نجس مائع) كما هنا .

(٣) سنن أبي داود (٣٨٤٢) ، صحيح ابن حبان (١٣٩٣) .

وَقِيلَ : يَطْهَرُ الدُّهْنُ بِغَسْلِهِ .

والجامد هو : الذي إذا أخذ منه قطعة.. لا يتراد من الباقي ما يملأ موضعها على قرب ، فإن تراد.. فمائع ، قاله في « شرح المذهب »^(١) .
قوله : (وقيل : يطهر الدهن بغسله) قياساً على الثوب النجس ، وقال البندنجي : إنه المذهب ، واختاره أبو الطيب ، وقيل : لا يطهر السمن ، ويطهر ما عداه .

ومحل الخلاف : إذا تنجس بما لا دهنية فيه ، فإن تنجس بودك الميتة.. لم يطهر بلا خلاف ، قاله في « الكفاية »^(٢) .

* * *

(١) المجموع (٥٣٩/٢) .

(٢) كفاية النبيه (٢٨٣/٢) .

بَابُ التَّيْمُمِ

يَتَيَمَّمُ الْمُحْدِثُ وَالْجُنُبُ

(باب التيمم)

التيمم في اللغة : القصد ، تقول : تيممت فلاناً وتممته وتأممته وأممته ؛
أي : قصدته ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ ﴾ [البقرة : ٢٦٧] .

وفي الشرع : عبارة عن إيصال التراب الوجه واليدين بشرائط .

والأصل فيه : قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ
وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ [المائدة : ٦] .

وقال صلى الله عليه وسلم : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَأَيُّمَا
رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ .. فَلْيُصَلِّ » . متفق عليه^(١) .

وانعقد الإجماع على مشروعيته ، وعلى تخصيص هذه الأمة به .

وجزم الرافعي والمصنف بأنه رخصة^(٢) ، وفي وجه : أنه عزيمة .

وفائدة الخلاف : في وجوب القضاء على المسافر سفر معصية ، فيقضي
على الأول ، لا الثاني ، وفي التيمم بالتراب المغصوب ؛ إن قلنا : عزيمة .
صح ، وإلا . فوجهان ، وجزم في « شرح المذهب » بالصحة^(٣) .

قوله : (يتيمم المحدث والجنب) لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا

(١) صحيح البخاري (٣٣٥) ، صحيح مسلم (٥٢١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) الشرح الكبير (٢٦١ / ١) ، المجموع (٢٣٧ / ٢) .

(٣) المجموع (٣١٢ / ١) .

لَأَسْبَابٍ : أَحَدُهَا : فَقْدُ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَيَقَّنَ الْمُسَافِرُ فَقْدَهُ . . تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ ،
وَأِنْ تَوَهَّمَهُ . . طَلَبَهُ

فَاطَهَرُوا ﴿ [المائدة : ٦] ، ولحديث عمار الآتي ^(١) .

واحترز : عن المتنجس ، فإنه لا يتيمم عند العجز ؛ لعدم وروده ، وفي
قول قديم : يتيمم ، وفي آخر : أنه يمسح النجاسة بالتراب .
وتتيمم الحائض والنفساء ، والتي ولدت ولداً جافاً ، وعبارته تبعاً
لـ « المحرر » ^(٢) لا تشملهم ؛ لأن بذكره الجنب انصرف المحدث إلى الحدث
الأصغر ، فلو اقتصر على المحدث . . حملت الألف واللام على الاستغراق ،
ويشمل الجميع ^(٣) ، إلا أن يقال : ذكر الجنب بعد المحدث من عطف الأخص
على الأعم .

ويتيمم المأمور بغسل مسنون ، ويُتَمَّم الميت .

قوله : (لأسباب ؛ أحدها : فقد الماء) للآية ، يعني : إن المبيح للتيمم
العجز عن استعمال الماء ؛ إما لفقده ، أو للحاجة إليه ، أو لخوف الضرر .
فلو قال : (لواحد من أسباب) . . كان أحسن .

قوله : (فإن تيقن المسافر فقده) أي : بأن يكون في بعض رمال البوادي
(. . تيمم بلا طلب) أي : لم يجب الطلب ؛ لأنه عبث ، وفي وجه : يجب .
وتقييده بالمسافر على الغالب ، فإن المقيم حكمه حكم المسافر في الطلب
وإن اختلفا في كفيته .

قوله : (وإن توهمه . . طلبه) أي : إذا جوز وجود الماء حواله . . وجب

(١) أي : في الفصل الآتي عند شرح قول المتن : (ومسح وجهه ويديه بضربتين) .

(٢) المحرر (١٣٥ / ١) .

(٣) وفي (أ) : (وشمل الجميع) .

مِنْ رَحْلِهِ وَرَفَقَتِهِ ، وَنَظَرَ حَوَالِيَهُ إِنْ كَانَ بِمُسْتَوٍ ،

الطلب ؛ لأن التيمم طهارة ضرورة ، ولا ضرورة مع إمكان الماء .
وتجاوز الإنابة في الطلب مع القدرة في الأصح ، ولو بعث النازلون
واحداً.. أجزأ عن الجميع ، ولا يكفي طلب الغير بغير إذن بلا خلاف .
ويشترط : أن يكون الطلب بعد دخول الوقت ؛ لعدم الضرورة قبله ،
بخلاف الإذن في الطلب ، ولا يكفي مع الشك في الوقت وإن صادفه .
ولو طلب في أول الوقت ، وأُخِّر التيمم إلى آخره.. جاز إن لم يحدث
سبب يحتمل معه وجود الماء .

وتعبيره بالتوهم : يؤخذ منه الوجوب عند التساوي ، وعند الرجحان من
باب أولى ؛ إذ الوهم الطرف المرجوح ، وقيل : إذا غلب على ظنه العدم..
لم يجب الطلب .

قوله : (من رحله ورفقته ، ونظر حواليه إن كان بمستو) يعني : أن كيفية
الطلب : أن ينظر في رحله أولاً إن لم يتحقق العدم فيه ، فإن لم يجد.. سأل
رفقته إلى أن يستوعبهم ، أو يضيق الوقت ، وقيل : يستوعبهم وإن خرج
الوقت .

ولا يجب أن يطلب من كل واحدٍ بعينه ، بل ينادي فيهم : من معه ماء^(١) ؟
من يجود بالماء ؟ ونحوه ، فإن بذلوه له بضمن أو غيره.. فسيأتي^(٢) ، وإن لم
يبدلوه ؛ فإن كان بمستو من الأرض.. نظر حواليه ، وفي الجوانب الأربع ،
ولا يلزمه المشي ، وقال القاضي حسين : يمشي غلوة^(٣) سهم من الجوانب

(١) وفي (أ) : (من معه الماء) .

(٢) أي : عند شرح قول المتن : (ويجب شراؤه بضمن مثله) .

(٣) الغلوة : الغاية مقدار رمية . مختار الصحاح (ص : ٣٣٠) .

فَإِنْ اِحْتَاَجَ إِلَى تَرَدُّدٍ . . تَرَدَّدَ قَدْرَ نَظَرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . تَيَمَّمَ ، فَلَوْ مَكَثَ مَوْضِعَهُ . . فَلَا صَحْحُ : وَجُوبُ الطَّلَبِ لِمَا يَطْرَأُ .

الأربع^(١) ، ويخص مواضع الخضرة واجتماع الطيور بمزيد الطلب^(٢) .

فرع : إذا سأل ، فأخبره مخبر أن بالمنزل ماء . . اعتمده إن كان ثقة ، وإن أخبره أن لا ماء بيده . . اعتمده وإن كان فاسقاً ، قاله الماوردي^(٣) .

والرحل : مسكن الشخص حجراً كان أو مدرأً أو شعراً ، ويطلق أيضاً على ما يستصحبه من الأثاث ، قاله الجوهرى^(٤) ، والرفقة : بضم الراء وكسر ها .

قوله : (فإن احتاج إلى تردد . . تردد قدر نظره) أي : إذا لم يكن الموضع مستوياً ، ولم يخف ضرراً على نفسه أو ماله . . تردد للطلب قدر ما كان ينظر إليه في المستوي ، وهو غلوة سهم كما سبق^(٥) ، وفي « الشرحين » : أنه يتردد إلى حد لو استغاث بالرفقة . . لأغاثوه ، مع تشاغلهم بأحوالهم وأقوالهم^(٦) .

فإن كان على ربوة . . يسفل ، أو وهدة . . يرفع ثم نظر .

وقوله : (فإن احتاج) تبع فيه « المحرر »^(٧) ، ومراده به : ما إذا لم يكن الموضع مستوياً كما فسّر به ، فلو قال : (فإن لم يكن) . . لكان أحسن .

قوله : (فإن لم يجد . . تيمم) لحصول الفقد بعد البحث (فلو مكث موضعه . . فالأصح : وجوب الطلب لما يطرأ) أي : من حدث ، أو جمع ،

(١) التعليقة (٤٣٠ / ١) .

(٢) وفي (ب) : (بمزيد طلب) .

(٣) الحاوي الكبير (١ / ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٤) الصحاح (ص : ٣٩٧) .

(٥) أي : آنفاً عن القاضي حسين .

(٦) الشرح الكبير (١ / ١٩٧) .

(٧) المحرر (١ / ١٣٥) .

فَلَوْ عَلِمَ مَاءٌ يَصِلُهُ الْمُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ . . وَجَبَ قَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ
نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ،

أو قضاء صلوات ، لكن يجعل الطلب الثاني أخف من الأول ، والثاني :
لا يجب ؛ لأنه لو كان هناك ماء . . لظفر به بالطلب الأول .

هذا إذا لم يتيقن العدم بالطلب الأول ، فإن تيقنه . . لم يجب الطلب ثانياً
على الأصح .

واحترز بقوله : (مكث) بضم الكاف وفتحها : عما إذا انتقل إلى مكان
آخر . . فإنه يجب الطلب قطعاً ، وهذا التقييد لا بد منه ، ولم يذكره
« المحرر »^(١) .

ويجب الطلب أيضاً إن حدث أمر يحتمل معه وجود الماء ؛ كطلوع ركب ،
وإطباق غمامة ولو تيقن العدم بالطلب الأول .

قوله : (فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته . . وجب قصده إن لم يخف
ضرر نفس أو مال) يعني : إذا تيقن المسافر الماء في حد القرب ، وهو
ما يقصده رفقة للرعي والاحتطاب . . لزمه قصده ؛ لأنه إذا كان يسعى إلى هذا
الحد للأشغال الدنيوية . . فللعادة أولى .

وهذا المقدار فوق الذي يسعى إليه عند التوهم ، ومحل ذلك : إذا لم يخف
على نفسه ، أو ماله الذي معه ، أو المخلف في رحله ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا
جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] ، وخوفه على أهله ، أو أحد من
رفقته ، أو على مال يلزمه حفظه ؛ كخوفه على نفسه وماله ؛ كما شمله إطلاق
الكتاب .

فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ .. تَيَمَّمَ .

وَلَوْ تَيَقَّنَهُ آخِرَ الْوَقْتِ .. فَاَنْتَظَرُهُ أَفْضَلَ ،

فهو أحسن من قول « المحرر » : (على نفسه أو ماله)^(١) .

ويشترط أيضاً : ألا يخاف فوت الوقت ، فإن خاف فوته ، والماء في حد القرب .. لم يلزمه قصده ، بل تيمم ولا قضاء على الصحيح من « زوائده »^(٢) .

ومقتضى إطلاق الكتاب و« المحرر » : أنه يلزمه قصده^(٣) ، فلو كان معه ماء ولو توضأ لخَرَجَ الوقت .. فإنه يتوضأ ولا يتيمم ؛ لأنه واجد ، وقيل : يتيمم ويصلي ؛ لحرمة الوقت ، ثم يتوضأ ويعيد .

ولا يلزمه قصد الماء إذا خاف الانقطاع عن الرفقة ، وتضرر به ، وكذا إن لم يتضرر على الأصح ، وهو وارد على إطلاقه .

قوله : (فإن كان فوق ذلك .. تيمم) يعني : إذا كان الماء فوق ما يصله المسافر لحاجته .. لم يلزمه قصده إن خاف^(٤) فوت الوقت ، بل تيمم ، وكذا إن لم يخف فوته على الأظهر ؛ لأنه فاقد للماء في الحال ، والثاني : يلزمه ، والثالث : إن كان عن يمين المنزل أو يساره .. لزمه ، وإن كان في صوب مقصده .. فلا .

قوله : (ولو تيقنه آخر الوقت .. فانتظاره أفضل) يعني : إذا تيقن الوصول إلى الماء في آخر الوقت .. فالأفضل : تأخير الصلاة ؛ ليحوز فضيلة

(١) المحرر (١/١٣٦) .

(٢) روضة الطالبين (١/٢٠٧-٢١٠) .

(٣) المحرر (١/١٣٦) .

(٤) وفي (ب) : (وإن خاف) .

أَوْ ظَنَّهُ . . فَتَعَجِّلُ التَّيْمُمَ أَفْضَلُ فِي الْأَظْهَرِ .

الوضوء ، فإن تيمم أوله وصلى^(١) . . جاز ؛ لأن ابن عمر تيمم للعصر بقرب المدينة ، ثم دخلها والشمس حية ، ولم يقضها . رواه الشافعي بسند صحيح^(٢) ، وفي وجه : التعجيل أفضل ، وعن « الإملاء » : يجب التأخير ليتوضأ .

قوله : (أَوْ ظَنَّهُ . . فَتَعَجِّلُ التَّيْمُمَ أَفْضَلُ فِي الْأَظْهَرِ) إذا ترجح عنده الوصول إلى الماء . . جاز التقديم والتأخير قطعاً ، لكن التقديم بالتيمم أفضل على الأظهر ؛ ترجيحاً لفضيلة أول الوقت المتيقنة على فضيلة الوضوء المظنون ، والثاني : التأخير^(٣) أفضل ؛ لأن الإبراد مندوب ؛ محافظة على الخشوع المستحب ، فالتأخير للوضوء أولى .

والقولان جاريان في المريض الراجي للقيام ، والعاري الراجي للسترة ، وخص الرافي القولين بما إذا ترجح وجود الماء ، وعليه إطلاق الكتاب ؛ لأن الظن هو الطرف الراجح ، ورجح المصنف جريانهما إذا تساوى الاحتمالان^(٤) .

ومحل القولين : إذا اقتصر على صلاة واحدة ، أما إذا صلى بالتيمم أول الوقت وبالوضوء آخره . . فهو أفضل .

واستشكله ابن الرفعة والإسنوي على القول : بأن الفرض الأولى ؛ لأنه أوقع الفرض بتيمم لا بوضوء^(٥) .

(١) وفي (ب) : (في أوله وصلى) .

(٢) الأم (٩٧/٢) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) وفي (ب) : (والثاني : أن التأخير) .

(٤) روضة الطالبين (٢٠٨/١) ، الشرح الكبير (٢٠٢/١-٢٠٣) .

(٥) كفاية النبيه (٧٢-٧٣) ، المهمات (٢٧٨-٢٧٩) .

وَلَوْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ.. فَلَاظْهَرُ : وَجُوبُ اسْتِعْمَالِهِ ، وَيَكُونُ قَبْلَ التَّيْمُمِ ،

وإن تيقن عدم الماء ، أو ظنه .. فالتقديم أفضل قطعاً ؛ كما أفهمه .

قوله : (ولو وجد ماء لا يكفيه .. فلاأظهر : وجوب استعماله) أي : جنباً كان أو محدثاً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ .. فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » . متفق عليه^(١) .

والثاني : لا يجب ، بل يتيمم ؛ كما لو وجد بعض الرقبة في الكفارة .. فإنه لا يجب إعتاقه ، ويعدل إلى الصوم ، وعلى هذا : يندب استعماله .

قوله : (ويكون) أي : استعماله (قبل التيمم) لئلا يكون متيمماً ومعه ماء ، وقيل : يتخير الجنب ، ثم إن كان محدثاً .. بدأ بالأول فالأول من أعضاء الوضوء ، وإن كان جنباً .. غسل أي عضو شاء^(٢) ؛ لأنه لا ترتيب عليه ، والأولى : تقديم أعضاء الوضوء ، ثم الرأس ، ثم الشق الأيمن ؛ كالمغتسل .

ومحل القولين : ما إذا وجد تراباً ، فإن لم يجده .. استعمل الناقص على المذهب .

وصورة المسألة : ما إذا كان الموجود ماء ، فإن كان ثلجاً أو برداً لا يذوب وهو محدث .. كفاه التيمم على المذهب ؛ لعدم إمكان تقديم مسح الرأس بهما^(٣) ، والأصح على هذا : وجوب القضاء على الحاضر دون المسافر ، قاله

(١) صحيح البخاري (٧٢٨٨) ، صحيح مسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) وفي (أ) : (أي عضو كان) .

(٣) أي : مع بقاء فرض الوجه واليدين عليه ؛ كما في « الشرح الكبير » (٢٠٦ / ١) .

وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ بِشَمَنِ مِثْلِهِ ،

في (كتاب الطهارة) من « شرح المذهب »^(١).

فروع : لو وجد تراباً لا يكفيه . . وجب استعماله على المذهب .

ولو كان عليه نجاسات ، ووجد ما يغسل بعضها .. وجب على المذهب .

ولو كان جنباً ، أو حائضاً ، أو محدثاً ، وعلى بدنه نجاسة ووجد ما يكفي

أحدهما . . تعين للنجاسة ، فيغسلها ثم يتيّم ، قال في « الروضة » : فلو تيمم

ثم غسلها.. جاز في الأصح ، وذكر مثله قبل الباب الثالث من (كتاب

(التيمم) ، وصحح في آخر (باب الاستنجاء) عدم الصحة ، قال في

« المهمات » : وهو الصواب ، فقد نص عليه في « الأم » ، وصححه

جماعة^(۲) . انتهى

وجزم المصنف في (باب فرض الوضوء) من « شرح التنبيه » بوجوب

الاقتصار على فرائض الوضوء عند ضيق الوقت ، أو ضيق الماء عن السنن ،

وجزم في « التحقيق » بأن لحاق الجماعة أولى إذا أدى الإتيان بأكمل الوضوء

إلى فواتها ، ونقله في « الروضة » و« شرح المذهب » عن صاحب « الفروع »

وقال : فيه نظر (۳) .

قوله : (ويجب شراؤه بثمان مثله) أي : إذا لم يجد الماء إلا بالشراء . .

وجب عليه شراؤه إن وجده بثمان المثل ، وكان قادراً عليه ، سواء قدر بالنقد أو

العرض^(٤) ؛ لأنه قادر على استعمال الماء ، فإن بيع بزيادة . . لم يلزمه الشراء

(١) المجموع (١٢٢/١).

(٢) روضة الطالبين (١/٢١١، ٢٢٧، ١٨٢)، المهمات (٢/٢٨٧-٢٨٨).

(٣) التحقيق (ص : ١٢٤) ، روضة الطالبين (١/ ٢٠٩) ، المجموع (٢/ ٢٩٠) .

(٤) وفي (أ) : (أو العوض) .

إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِذَيْنِ مُسْتَعْرِقٍ ، أَوْ مُؤْنَةٍ سَفَرٍ ، أَوْ نَفَقَةٍ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ .

وإن قلَّت الزيادة ؛ لأن فيه ضرراً ، وقيل : إن كانت الزيادة مما يُتَغَابَنُ بمثلها . . . وجب .

وثن المثل هو : القدر الذي تنتهي إليه الرغبات في ذلك الموضع ، وتلك الحالة على الأصح في « الروضة » ، وفي « المهمات » : أن الأكثرين على تصحيح أنه ثمن مثله في ذلك الموضع في غالب الأحوال^(١) .

ويجب عليه الشراء بالنسيئة إن كان موسراً وماله حاضر ، وكذا إن كان غائباً على الصحيح إذا امتد الأجل إلى أن يصل إلى ماله .

ولو زيد بسبب التأجيل ما يليق به . . فهو ثمن مثله على الصحيح .

ولو بيع آلة الاستسقاء أو أوجرها بثمن المثل وأجرته . . وجب القبول ، فإن زاد . . لم يجب .

قوله : (إلا أن يحتاج إليه) أي : إلى ذلك الثمن (لذين مستغرق) أي : خاص به ، حالاً كان أو مؤجلاً (أو مؤنة سفر) أي : له ولمن يمونه ، طاعة كان السفر أو مباحاً (أو نفقة حيوان محترم) لأن هذه الأمور لا بدل لها ، بخلاف الماء .

ولو كان معه ماء لا يحتاج إليه للعطش ، لكن يحتاج إلى ثمنه في شيء مما سبق . . جاز له التيمم .

وقوله : (أو نفقة حيوان) يقتضي : أنه لا فرق بين أن يكون الحيوان له أو لغيره كما في العطش ، وقيده في « الروضة » و« أصلها » بكونه معه^(٢) .

(١) روضة الطالبين (٢١٣/١) ، المهمات (٢٩٢-٢٩٣) .

(٢) الشرح الكبير (٢١٠/١) ، روضة الطالبين (٢١٢/١) .

وَلَوْ وَهَبَ لَهُ مَاءٌ أَوْ أُعِيرَ دَلْوًا . . وَجَبَ الْقَبُولُ فِي الْأَصَحِّ ،

واحترز بالمحترم : عن الحربي ، والمرتد ، والزاني المحصن ، وتارك الصلاة ، والكلب العقور .

فرع : وجد ثوباً ، وقدر على شده في الدلو ، أو على إدلائه في البئر وعصره ، أو على شقه وإيصال بعضه ببعض ليصل . . وجب بشرط ألا يزيد نقصانه على أكثر الأمرين من ثمن مثل الماء ، وأجرة مثل الحبل^(١) .

قوله : (ولو وهب له ماء ، أو أعير دلواً . . وجب القبول في الأصح) أي : إذا كان بعد دخول الوقت ؛ لأنه واجد للماء ، والمسامحة بذلك غالبية ، والثاني : لا يجب عليه قبول الموهوب مطلقاً ؛ لأن فيه منة ، ولا قبول العارية إذا زادت قيمة المستعار على ثمن مثل الماء ، ونبه في « الروضة » و« شرح المذهب » على ضعف الخلاف^(٢) ، فعلى الأصح : يجب سؤال الهبة والعارية ، وقيل : لا .

ولو امتنع مما ذكرناه . . أثم ، ولم يصح تيممه ما دام إمكان الوضوء باقياً . ولو أتلّف الماء قبل الوقت . . فلا قضاء ، وإن أتلّفه بعده لغرض ؛ كال تبرّد . . فكذا ، وكذا لغير غرض في الأصح ؛ لأنه فاقد حين التيمم . وفي « المهمات » : الصواب : تحريم الصب قبل الوقت^(٣) ، وكذا بعده لغير غرض .

ولا يلزم مالك الماء بذله للطهارة ، وقيل : يجب .

(١) وفي (أ) : (من ثمن المثل وأجرة مثل الحبل) .

(٢) روضة الطالبين (٢١٢/١) ، المجموع (٢٨٠/٢) .

(٣) المهمات (٢٨٩/٢) .

وَلَوْ وَهَبَ ثَمَنَهُ . . فَلَا .

وَلَوْ نَسِيَهُ فِي رَحْلِهِ أَوْ أَضَلَّهُ فِيهِ فَلَمْ يَجِدْهُ بَعْدَ الطَّلَبِ ، فَتَيَمَّمَ . . قَضَى
فِي الْأَظْهَرِ ،

قوله : (ولو وهب ثمنه . . فلا) أي : لا يجب القبول ، سواء كان قريباً أو
أجنبياً ؛ لما فيه من المنة ، وقيل : إن وهب الوالد لولده ، أو بالعكس . .
وجب القبول .

ومثله هبة آلات الاستقاء .

نعم ، لو أقرض منه الماء . . وجب قبوله في الأصح ، ولا يلزمه قبول
قرض الثمن إذا كان معسراً ، وكذا إن كان موسراً وماله غائب على الأصح ؛
لأنه قد لا يقدر^(١) عليه عند المطالبة .

قوله : (ولو نسيه في رحله ، أو أضله فيه ، فلم يجده بعد الطلب ،
فتيمم . . قضى في الأظهر) ذكر مسألتين :

إحدهما : إذا نسي الماء في رحله ، وصلى بالتيمم ، ثم علمه . .
فطريقان ؛ أحدهما : تلزمه الإعادة قطعاً ، وأصحهما : على قولين ؛
الجديد : وجوبها ؛ لأنه واجد للماء ، ولكنه قصر في الوقوف عليه ،
والقديم : أنها لا تجب .

وإطلاق المصنف يقتضي : أنه لا فرق في جريان الخلاف بين أن يطلب أم
لا ، وقيده في « شرح المذهب » بما إذا تقدم الطلب^(٢) ، وهو يقتضي : أنه إذا
تيمم بلا طلب ثم تذكر الماء . . قضى قولاً واحداً ، وبه صرح في « الإقليد » .

(١) وفي (أ) : (لأنه لا يقدر) دون (قد) .

(٢) المجموع (٢٩١/٢) .

.....

ويتصور عدم الطلب : بأن يكون معتقداً للعدم اعتقاداً جازماً .

ولو نسي ثمن الماء . . فكنسيان الماء .

الثانية : إذا كان في رحله ماء متحقق أو متوهم ، فأضله ؛ أي : طلبه فلم يجده ، فصلى بالتيمم ، ثم وجده ؛ فإن لم يمعن في الطلب . . لزمه القضاء ؛ لأنه مقصر ، وإن أمعن حتى ظن العدم . . لزمه أيضاً في الأظهر ؛ لأنه عذر نادر لا يدوم ، والثاني : لا ؛ لأنه لم يفرط في البحث والطلب .

والقولان مخرجان من القولين في الخطأ في القبلة .

تنبيه : التقييد بوجدان الماء الذي أضله بعد الصلاة ذكره الرافعي^(١) ، وهو يقتضي : الجزم بعدم وجوب القضاء فيما إذا لم يجده ، قال الإسنوي : وهو متجه ، قال : والتقييد بما إذا غلب على ظنه العدم حالة الطلب ؛ للاحتراز عما إذا تحقق بقاءه ، ولكنه التبس عليه ، وضاق الوقت . . فإنه لا يتييم بل يستمر على الطلب إلى أن يجده على قياس ما قالوه في المزدحمين على البئر^(٢) . انتهى

وهو يقتضي : أن المصحح في المزدحمين : أن من علم منهم أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد خروج الوقت يصبر ، والمصحح في « الشرحين » و« زيادة الروضة » أيضاً : أن من علم من المزدحمين على البئر ، والثوب الواحد بين العراة ، والمكان من السفينة^(٣) لا يمكن الصلاة قائماً إلا فيه . . أنه لا تنتهي إليه النوبة إلا بعد خروج الوقت يصلي في الوقت^(٤) متيمماً وعارياً وقاعداً ،

(١) الشرح الكبير (٢١٧/١) .

(٢) المهمات (٣٠٤/٢-٣٠٥) .

(٣) وفي (ب) : (من سفينة) .

(٤) قوله : (في الوقت) غير موجود في (أ) .

لَوْ أَضَلَّ رَحْلُهُ فِي رِحَالٍ .. فَلَا .

الثَّانِي : أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ وَلَوْ مَالًا .

وعليه الرافعي بحرمة الوقت ، قال في « المهمات » : وهو المفتى به ، وفي « الروضة » : ولا إعادة على المذهب^(١) .

قوله : (ولو أضل رحله في رحال .. فلا) إذا أضل رحله في الرحال بسبب ظلمة أو غيرها ، وصلى بالتيمم ؛ فإن لم يمعن في الطلب .. فلا خلاف في وجوب الإعادة ، وإن أمعن .. فطرق ؛ أصحابها في « الشرح الصغير » و« الروضة » : القطع بأنه لا إعادة عليه^(٢) ، وهو مقتضى عبارة الكتاب ؛ لأنه صلى ولا ماء معه ، والثانية : أنه على القولين في إضلال الماء في الرحل ، لكن الأصح هنا : عدم الإعادة ، والثالثة : إن وجده قريباً منه .. أعاد ، وإن كان بعيداً .. فلا ، وليس في كلام المصنف ما يشعر بهذا التفصيل .

فروع : لو أدرج الماء في رحله ، ولم يشعر به ، فتيمم معتقداً أن لا ماء معه ، ثم ظهر له .. فالأظهر وقطع به بعضهم - : لا إعادة .

ولو تبين له بئر بقربه لم يعلم بها .. فلا إعادة أيضاً ، فإن علمها ونسي .. فكنسيان الماء في رحله .

ولو تيمم لضلاله عن القافلة ، أو عن الماء ، أو لغصب مائه .. فلا إعادة بلا خلاف ، قاله في « شرح المذهب »^(٣) .

قوله : (الثاني : أن يحتاج إليه لعطش محترم ولو مَالاً) السبب الثاني : الحاجة إلى الماء ؛ لعطشه ، أو عطش رفيقه ، أو حيوان محترم ، في الحال أو

(١) الشرح الكبير (٢٠٤ / ١) ، روضة الطالبين (٢١٠ / ١) ، المهمات (٢٨٥ / ٢) .

(٢) روضة الطالبين (٢١٧ / ١) .

(٣) المجموع (٢٩٢ / ٢ - ٢٩٣) .

المآل وهو المستقبل - ؛ لأن الحاجة صيرته كالمفقود ، وقيل : لا يتيمم ؛
لخوف العطش في المستقبل .

والمراد بحاجة العطش : أن يتضرر بترك الشرب بنحو المرض المبيح
للتيمم .

وفي « التبصرة » للشيخ أبي محمد : لو غلب على ظنه وجود الماء عند
العطش لو استعمل ما معه . . لزمه استعماله ، وصحح في « الروضة » : جواز
الإمساك إذا كان يرجو الماء في غده ولا يتحققه^(١) .

ولا يلزم المحتاج للماء أن يتطهر به ويجمعه للشرب ؛ لأن النفس تعافه .
ولا خلاف أن من معه ماء طاهر ونجس ، ولحقه العطش قبل دخول
الوقت . . يشرب الطاهر ويتيمم ، وكذا إن لحقه العطش بعده على الصحيح من
« زوائده » ، لكن في « المهمات » : أن المنقول عن نص « حرمة » : أنه
يشرب النجس ، وأن كلام « التحقيق » يدل على أنه المشهور^(٢) .

فرع : إذا أوصى بماء لأولى الناس به ، فحضر ميت ، وجنب ،
وحائض ، ومتنجس ، ومحدث ، فأولاهم : الميت والمتنجس ، والميت
أولى منه في الأصح ، فلو كان الميت متنجساً . . فهو أولى قطعاً .
ويقدم من الميتين من مات أولاً ، فإن ماتا معاً ، أو وجد الماء بعد
موتهما . . فالأفضل أولى ، فإن استويا . . أقرع .

والحائض أولى من الجنب على الأصح ، والأصح : أن المحدث أولى من

(١) التبصرة (ص : ٥٢) ، روضة الطالبين (١/ ٢١٤) .

(٢) روضة الطالبين (١/ ٢١٤) ، المهمات (٢/ ٢٩٧) ، التحقيق (ص : ١٣١) .

الثَّالِثُ : مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ عَلَى مَنَفَعَةِ عُضْوٍ ، وَكَذَا بَطْءُ
الْبُرْءِ ، أَوْ الشَّيْنُ الْفَاحِشُ فِي عُضْوٍ ظَاهِرٍ فِي الْأَظْهَرِ ،

الجنب إذا كان الماء يكفي للوضوء فقط ، وإن لم يكف أو فضل عن الوضوء
شيء . . فالجنب أولى بالناقص ، وكذا بالفاضل على الأصح .

قوله : (الثالث) أي : السبب الثالث (مرض يخاف معه من استعماله على
منفعة عضو) أي : كالعمى والصمم والخرس والشلل لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ
كُنْتُمْ مَرْضَىٰ ﴾ الآية [المائدة : ٦] ، ولقوله صلى الله عليه وسلم في المجروح
المحتلم لما أمره أصحابه بالاغتسال فاغتسل فمات : « قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ ، أَوْلَمْ
يَكُنْ شِفَاءَ الْعِيِّ السُّؤَالُ ؟ ! » . رواه ابن ماجه والحاكم ، وصححه^(١) .

وحكى الماوردي في خوف الشلل : أن بعضهم جعله على قولين^(٢) .

وتعبير المصنف بـ (منفعة عضو) يؤخذ منه : أن لا فرق بين زوالها بالكلية
وبين نقصانها ، ويؤخذ منه : الجواز عند الخوف على النفس ، أو من سقوط
العضو بطريق الأولى ، فلذلك لم يصرح بهما ؛ كما في « المحرر »^(٣) .

ولو لم يكن المرض المذكور حاصلاً عنده ، ولكن خاف من استعمال الماء
أن يؤدي إليه . . أبيح له التيمم أيضاً على المذهب ؛ قياساً على الحاصل .

والعضو بضم العين وكسر ها .

قوله : (وكذا بطء البرء ، أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الأظهر)
ذكر مسألتين :

(١) سنن ابن ماجه (٥٧٢) ، المستدرک (١٧٨ / ١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) الحاوي الكبير (٢٣١ / ١) .

(٣) المحرر (١٣٧ / ١) .

إحدهما : أن يخاف امتداد زمن العلة وإن لم يزد الألم ، وفي معناه : أن يخاف زيادة العلة وإن لم تزد المدة .

والثانية : أن يخاف الشين الفاحش في العضو الظاهر ، وهو : ما يبدو غالباً عند المهنة ؛ كالوجه واليدين ؛ كما جزم به الرافعي هنا ، وذكر في (الجنايات) ما حاصله : أن الظاهر : ما لا يكون كشفه هتكاً للمروءة ، وقيل : هو ما عدا العورة^(١) .

وفي جميع ذلك طرق ؛ أصحها : على قولين ، أظهرهما : جواز التيمم ؛ لعموم الآية^(٢) ، ولأننا لم نوجب شراء الماء بأكثر من ثمن المثل ؛ لما فيه من الضرر ، والضرر هنا أشد ، والثانية : المنع قطعاً ؛ لأن ابن عباسٍ فسر المرض بما يخاف معه التلف^(٣) ، والثالثة : الجواز قطعاً ؛ قياساً على ترك الصوم والقيام في الصلاة .

وتقييد الشين بكونه في عضو ظاهر زاده « المنهاج » ، وفهم منه : أنه لا أثر لخوف الشين الفاحش في العضو الباطن ، ولا للسير ؛ كأثر الجدري ، والسواد القليل وإن كان في الظاهر ، وهو ما جزم به الرافعي^(٤) ؛ لأنه ليس فيه ضرر كبير فأشبهه الصداع ونحوه ، وقد حكى فيه خلاف^(٥) .

(١) الشرح الكبير (٢٢٠ / ١) ، (٢٥٠ / ١٠) .

(٢) أي : المارة آنفاً .

(٣) أخرجه ابن خزيمة (٢٧٢) ، والحاكم (١٦٥ / ١) ، والدارقطني (ص : ١٤٩) ، رفعه بعضهم ، والصواب : وقفه ؛ كما قاله الدارقطني ، وراجع « التلخيص الحبير » (٣٩٣ / ١) .

(٤) الشرح الكبير (٢٢٠ / ١) .

(٥) وفي (أ) : (وقد حكى فيه خلافاً) .

وَشِدَّةُ الْبَرْدِ كَمَرَضٍ .

وأفهم أيضاً : أنه لا أثر للمرض الذي لا يخاف معه شيء مما سبق وإن كان يتألم في الحال ؛ لجراحة ، أو حر ، أو برد ، وقد جزم به الرافعي أيضاً^(١) .
والشين : الأثر المنكر من تغير لون ، ونُحُول ، واستحشاف^(٢) ، وثُغْرَة تبقى ، ولحمة تزيد .

فرع : يعتمد في كون المرض مرخصاً على معرفة نفسه إن كان عارفاً ، وإلا . . . فقول طبيب مقبول الرواية ، حرّاً كان أو عبداً ، ذكراً كان أو أنثى ، وقيل : لا بد من اثنين .

فإن خاف أو شك ، ولم يجد طبيباً بشرطه . . ففي « الروضة » عن الشيخ أبي علي : أنه لا يتيمم ، قال الإسنوي : وفي « فتاوى البغوي » : الجزم بالجواز^(٣) .

قوله : (وشدة البرد كمرض) أي : فيتيمم إن خاف بسببه على منفعة عضو ونحوه ؛ لأن عمرو بن العاص أجنب في غزوة في ليلة باردة ، فتييمم وتلا : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ الآية [النساء : ٢٩] فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يُعَنَّف . رواه البخاري تعليقاً وأبو داود^(٤) .

ولا يتيمم من البرد ؛ لخوف الشين الباطن ، أو اليسير ، أو التألم .
قال الأصحاب : والخوف إنما يتحقق إذا لم يمكنه تسخين الماء ، ولا غسل عضو وتدثيره ، فلو أمكنه ذلك . . لم يتيمم .

(١) الشرح الكبير (٢٢٠ / ١) .

(٢) استَحْشَفَ الأنف : ييس غُضْرُوفه فَعَدِمَ الحركة الطبيعية . المعجم الوسيط (ص : ١٧٦) .

(٣) روضة الطالبين (٢١٨ / ١) ، المهمات (٣٠٨ / ٢) ، فتاوى البغوي (ص : ٥٩) .

(٤) صحيح البخاري قبل رقم (٣٤٥) ، سنن أبي داود (٣٣٤) .

وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عُضْوٍ :

إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ . . وَجَبَ التَّيْمُمُ ، وَكَذَا غَسْلُ الصَّحِيحِ عَلَى الْمَذْهَبِ ،

قوله : (وإذا امتنع استعماله في عضوٍ ؛ إن لم يكن عليه ساتر . . وجب التيمم ، وكذا غسل الصحيح على المذهب) يعني : إذا خاف من استعمال الماء في عضو شيئاً مما تقدم . . فله حالان ؛ أحدهما : ألا يحتاج إلى وضع ساتر ، فيجب عليه التيمم ؛ لثلا يبقى موضع العلة بلا طهارة ، وأثبت في « المحرر » خلافاً في وجوبه ، والصواب : الجزم بوجوبه في هذه الصورة ؛ كما قاله من « زوائده » ، وعليه عبارة الكتاب ، ونبه عليه في « الدقائق »^(١) .

وفي غسل الصحيح منه طريقان ؛ أحدهما : القطع بوجوبه ، والثانية : على القولين فيما إذا وجد^(٢) من الماء ما لا يكفيه ، فعلى الأول : يتعاطاه بقدر الإمكان ، ويتلطف إذا خاف سيلان الماء إلى موضع العلة ، بوضع خرقة مبلولة بالقرب منه ، ويتحامل عليها ؛ لينغسل بما يتقاطر منها ما حواليه من غير أن يسيل إليه ، فإن لم يقدر على ذلك بنفسه . . لزمه أن يستعين ولو بأجرة ، فإن تعذر . . ففي « شرح المذهب » : أنه يقضي ؛ لندوره^(٣) .

ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وإن كان لا يخاف منه ؛ لأن الواجب إنما هو الغسل ولو لم يتأت غسل الصحيح إلا بضرر يلحقه ؛ كما إذا كان في وجهه جراحات وهو جنب لا يمكنه غسل رأسه إلا بوصول الماء إليها . . سقط فرض غسل الرأس ، قاله أبو الطيب وغيره .

(١) المحرر (١/١٣٨) ، روضة الطالبين (١/٢٢٠) ، الدقائق (ص : ٨٠) .

(٢) وفي (أ) : (فيمن وجد) .

(٣) المجموع (٢/٣١٣) .

وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلْجُنْبِ ، فَإِنْ كَانَ مُحْدَثًا . . فَلَا أَصَحَّ : اشْتِرَاطُ التَّيْمُمِ
وَقْتَ غَسْلِ الْعَلِيلِ ، فَإِنْ جُرِحَ عُضْوَاهُ . . فَتَيَمُّمَانِ .

قوله : (ولا ترتيب بينهما للجنب) أي : بين التيمم وغسل الصحيح ؛
لأنه لا ترتيب في طهارة الجنب ، فكذلك بدلها ، وقيل : يجب تقديم غسل
الصحيح ؛ لأنه الأصل ، فوجب تقديمه .

ولو قال المصنف : (لمغتسل) . . كان أشمل .

قوله : (فإن كان محدثاً) أي : فإن كان من به العلة محدثاً ، ولم يكن
على عضوه سائر (. . فلاأصح : اشتراط التيمم وقت غسل العليل) لأن التيمم
بدل عن غسله ، والترتيب شرط في الوضوء ، فلا ينتقل من العضو المعلوم إلا
بعد كمال طهارته أصلاً وبدلاً ، ويتخير في تقديم التيمم على غسل الصحيح من
العضو ، وتأخيره عنه ؛ فإن العضو الواحد لا ترتيب فيه .

ونص الشافعي في الجنب على استحباب تأخير الغسل ليذهب الماء أثر
التراب .

والثاني : يجب تقديم غسل^(١) المقدور عليه من الأعضاء كلها ، والثالث :
يتخير إن شاء . . قدم التيمم على المغسول ، وإن شاء . . أخره ، وإن شاء . .
وسطه .

وتعبيره بـ (الأصح) مخالف لتعبير « الروضة » بـ : الصحيح^(٢) .

قوله : (فإن جرح عضواه . . فتيممان) يعني : إذا كان بوجهه جراحة
وبيده أخرى . . فعلى الأصح : يجب عليه أن يتيمم عند غسل كل منهما ، قبل
غسله أو بعده ، وعلى الثاني والثالث : يكفي تيمم واحد .

(١) وفي (ب) : (يجب تقدم غسل) .

(٢) روضة الطالبين (٣١٩/١) .

وَإِنْ كَانَ ؛ كَجَبِيرَةٍ لَا يُمَكِّنُ نَزْعُهَا غَسَلَ الصَّحِيحَ وَتَيَمَّمَ كَمَا سَبَقَ ،

ولو جرح ثلاثة أعضاء . . . فثلاث تيممات ، ولا يتيمم عن الرأس إن لم تعمها الجراحة ؛ لأن مسح بعضها يكفي ، فإن عَمَّتْهَا وجب تيمم رابع .
ولو عمت الجراحة أعضاء الوضوء . . . كفى تيمم واحد .

ولو كان في يديه جراحتان . . . استحب أن يجعل كل يد كعضو ، فيغسل صحيحها ، ويتيمم عن جريحها ، وكذلك الرجلان ؛ لأن تقديم اليمنى سنة ، فإن اقتصر على تيمم واحد جاز .

قوله : (وإن كان ؛ كجبرة لا يمكن نزعها غسل الصحيح وتيمم كما سبق) الحال الثاني : أن يحتاج إلى وضع ساتر ، ولم يمكن نزعه ؛ لخوف محذور مما تقدم ، فيجب عليه غسل الصحيح على المذهب من الطريقتين السابقين ، حتى يجب عليه غسل ما تحت أطراف الجبرة من الصحيح إن أمكن ولو بوضع خرقة مبلولة ؛ كما تقدم^(١) .

وأما التيمم . . . ففي وجوبه طريقتان ؛ أحدهما : على قولين ؛ أظهرهما : الوجوب ؛ للحديث الآتي^(٢) ، والثاني : لا ؛ لأن المسح على الجبرة واجب ، فيكون كافياً عما تحتها ؛ قياساً على المسح على الخف .

والطريق الثاني : إن كان ما تحت الجبرة عالياً وجب ، وإلا . . . فلا ، كذا في « الرافعي » و« شرح المذهب » ، وهو الصواب ، وعكس في « الروضة » ، فقال : لم يجب التيمم ، وإلا وجب^(٣) .

(١) أي : آنفاً عند شرح قول المتن : (وإذا امتنع استعماله في عضو) .

(٢) أي : آنفاً في قوله : (والأصل في ذلك كله . . .) إلخ .

(٣) الشرح الكبير (٢٢٣ / ١) ، المجموع (٣٤٤ / ٢) ، روضة الطالبين (٢١٩ / ١) .

وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ مَسْحُ كُلِّ جَبِيرَتِهِ بِمَاءٍ ، وَقِيلَ : بَعْضُهَا .

وقوله : (كما سبق) أي : من مراعاة الترتيب في المحدث ، وتعدد التيمم عند تعدد العلة .

وقوله : (لا يمكن نزعها) احتراز به : عما إذا كان يقدر على نزعها ، أو غسل العليل من غير ضررٍ . فإنه يجب عليه ذلك بلا خلافٍ .

وعبارته تقتضي : أن ما يمكن نزعه لا يصدق عليه اسم الساتر ، وليس كذلك .

وكان الأولى^(١) أن يعبر بقوله : (ولا يمكن) بالواو ؛ كما في « المحرر »^(٢) .

ويشترط في الساتر : أن يضعه على طهر ، وألا يأخذ من الصحيح إلا القدر الذي لا بد منه ؛ للاستمسك .

والجبيرة : ما كان على كسر ، واللصوق بفتح اللام : ما كان على جرح ، ومنه عصابة الفصد ونحوها ، فلهذا عبر المصنف بالساتر ؛ لعمومه ، ومثل بالجبيرة .

قوله : (ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء) لأنه مسح أبيح للضرورة ، فوجب فيه التعميم ؛ كالمسح في التيمم (وقيل : بعضها) أي : يكفي ما يقع عليه الاسم ؛ كمسح الرأس والخف .

والمسح بدل عما تحتها من الصحيح ، لا عن موضع الجراحة ، كذا قاله في « شرح المذهب »^(٣) .

(١) وفي (ب) : (فكان الأولى) .

(٢) المحرر (١ / ١٣٨) .

(٣) المجموع (٢ / ٣١٣) .

فَإِذَا تَيَمَّمَ لِفَرَضٍ ثَانٍ وَلَمْ يُحْدِثْ . . لَمْ يُعِدِ الْجُنْبُ غُسْلًا ، وَيُعِيدُ . . .

والأصل في ذلك كله : ما روى أبو داود بسند جيد عن جابر في الذي شج في رأسه ، ثم احتلم فاغتسل فمات ، فلما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك . . قال : « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَغْصِرَ - أَوْ يَغْصِبَ - عَلَى جُزْجِهِ خِرْقَةً ، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا ، وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ »^(١) .

وفي قول : يكفي التيمم وحده ، وقيل : يكفي التيمم مع غسل الصحيح ولا مسح .

وعلى الأول : يمسح الجنب الجبيرة متى شاء عند اغتساله ، والمحدث وقت غسل العليل ، ولا تتقدر مدة المسح على الجبيرة على الصحيح ، بل له الاستدامة إلى الاندمال ، وإن قدرناها . . فكمدة الخف حضراً وسفراً إذا تأتى النزع بعد المدة بلا ضرر ، فإن تضرر . . لم يجب قطعاً ، وإن تأتى في كل طهارة . . وجب قطعاً .

وأشار بقوله : (بماء) إلى أنه لا يجب مسح الجبيرة بالتراب إذا كانت على موضع التيمم ، وهو الأصح ؛ لأن التراب ضعيف ، فلا يؤثر من وراء حائل .
والأكثر على أنه لا يجب وضع الجبيرة عند الإمكان ليمسح عليها ، وأوجه الشيخ أبو محمد^(٢) .

قوله : (فإذا تيمم لفرض ثان ولم يحدث . . لم يعد الجنب غسلًا ، ويعيد

(١) سنن أبي داود (٣٣٦) .

(٢) نقله عنه إمام الحرمين في « نهاية المطلب » (٢٠٤ / ١) وقال : (ولم أر هذا لأحد من الأصحاب ، وفي إيجاب إلقاء حائل ليمسح عليه . . بُعْدٌ من حيث إنه لا يُلْفَى له نظير في الرخص ، وليس للقياس مجال في الرخص ، ولو اتَّبِع . . لكان أولى شيء وأقربه أن يمسح الجرح عند الإمكان) .

المُحَدَّثُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : يَسْتَأْذِنَانِ ، وَقِيلَ : الْمُحَدَّثُ كَجُنْبٍ .
قُلْتُ : هَذَا الثَّالِثُ أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

المحدث ما بعد عليه ، وقيل : يستأنفان ، وقيل : المحدث كجنب ، قلت :
هذا الثالث أصح ، والله أعلم) إذا أراد الذي غسل الصحيح وتيمم عن العليل
صلاة فريضة أخرى قبل أن يحدث . . فلا بد من إعادة التيمم لها ، وقيل :
لا يجب .

والأصح عند الرافعي : أنه إن كان جنباً . . لم يحتج إلى غسل ؛ لأن التيمم
بدل عن غسل العليل ، ولا ترتيب في حق الجنب بين غسل العليل وباقي
الأعضاء .

وإن كان محدثاً . . أعاد غسل ما بعد عليه ؛ لأن الحدث عاد إلى الجرح
في حق الفريضة الأخرى ، فيتيمم لاستباحتها ، فينوب التيمم عن غسل
العليل ، فيغسل ما بعده ؛ للترتيب .

والثاني : يستأنفان ؛ تخريجاً من استئناف الوضوء^(١) عند انقضاء مدة
المسح ؛ لأن الطهارة فيهما من جنسين : أصل وبدل ، فإذا بطل البدل . . بطل
الأصل .

وتبع المصنف الرافعي في حكاية الخلاف في الجنب هنا ، وفي
« الروضة » ، وقال في « شرح المذهب » : اتفق الأصحاب في كل الطرق على
أن استئناف الغسل عليه غير واجب ، وجعل الرافعي فيه خلافاً ؛ كالمحدث . .
ضعيف متروك^(٢) .

(١) قوله : (تخريجاً من استئناف الوضوء) كذا في النسختين الخطيتين .

(٢) الشرح الكبير (١ / ٢٢٧-٢٢٨) ، روضة الطالبين (١ / ٢٢١) ، المجموع (٢ / ٣١٥) .

والثالث : أن المحدث كالجنب ، فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعد عليه ؛ لأنه إنما يحتاج إليه أن لو بطلت^(١) طهارة العليل ، وطهارة العليل باقية ؛ بدليل جواز التنفل ، وإنما وجبت إعادة تيممه ؛ لضعفه عن أداء الفرض ، ونقل المصنف تصحيحه عن المحققين والأكثرين^(٢) ، وقال السبكي : الذي صححه الرافعي أصح نقلاً ودليلاً .

واحترز بقوله : (ولم يحدث) : عما إذا أحدث .. فإنه يعيد جميع ما سبق ، قال في « شرح المذهب » : ولا يلزمه النزع ولو كان حدثه أكبر ؛ للمشقة ، بخلاف الخف^(٣) .

فروع : إذا كان جنباً ، والجراحة في أعضاء الوضوء ، فغسل الصحيح ، وتيمم عن الجريح ، ثم أحدث قبل فعل فريضة .. لزمه الوضوء فلا التيمم ؛ لأن تيممه عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث^(٤) .

ولو صلى فريضة ، ثم أحدث .. توضأ للنافلة ، ولا يتيمم .

ولو تحقق البرء وهو على طهارته .. كان كوجدان المتيمم الماء ؛ كما سيأتي^(٥) .

ولو توهمه رفع الساتر ، فوجده لم يندمل .. لم يبطل تيممه في الأصح ؛ لأن توهم الماء يوجب طلبه ، وتوهم البرء لا يوجب البحث عنه .

(١) كذا في (أ) و(ب) ، و« النجم الوهاج » (٤٥٦/١) ، و« نهاية المحتاج » (٢٨٨/١) .

(٢) المجموع (٣١٥/٢) ، روضة الطالبين (٢٢١/١) .

(٣) المجموع (٣٤٦/٢) .

(٤) وفي (أ) : (لا يؤثر فيه الحدث) .

(٥) أي : في الفصل الآتي عند شرح قول المتن : (ومن تيمم لفقد ماء فوجده ...) إلخ .

فصل

يَتَيَمَّمُ بِكُلِّ تُرَابٍ طَاهِرٍ حَتَّى مَا يُدَاوِي بِهِ ،

وحيث بطل تيممه للبرء . . غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً ، ويغسل المحدث ما بعد العليل بلا خلاف ، وفي استئناف الوضوء والغسل قولاً نزع الخف .

وفي « شرح المذهب » : لو سقطت جبيرة عن عضوه في الصلاة . . بطلت ، سواء أبرئ أم لا ؛ كانخلاع الخف^(١) .

ولو اندمل ما تحت الجبيرة وهو لا يعلم ، وصلى بعده صلوات . . وجب قضاؤها .

(فصل)

[في أركان التيمم ، وسننه ، ومبطلاته ، وتوابعها]

(يتيمم بكل تراب طاهر حتى ما يداوى به) لا يجوز التيمم إلا بالتراب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً ، وَجُعِلَتْ تُرْبُهَا لَنَا طَهُوراً ، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ » . رواه مسلم^(٢) .

ولأبي داود الطيالسي وأبي عوانة والدارقطني : « وَتُرَابُهَا طَهُوراً »^(٣) . والحديث مفسر للآية^(٤) .

وجميع أنواع التراب في ذلك سواء : الأبيض ، والأحمر ، والأصفر ،

(١) المجموع (٣٤٦/٢) .

(٢) صحيح مسلم (٥٢٢) عن حذيفة رضي الله عنه .

(٣) مسند أبي داود الطيالسي (٤١٨) ، مسند أبي عوانة (٨٧٤) ، سنن الدارقطني (ص : ١٤٧) عن حذيفة رضي الله عنه .

(٤) وهي ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [المائدة : ٦] .

.....

والأسود ، والسَّبَخُ الذي لا ينبت ، دون الذي يعلوه ملح^(١) .

وقوله : (حتى ما يداوى به) أي : حتى ما يؤكل تداوياً ، ولو قال :
(حتى المأكول) ليشمل المأكول سفهاً لكان أحسن .

واحترز بالطاهر : عن المتنجس .

ولا بد أن يرتفع منه غبار ، فلا يجوز بالندي والمعجون ؛ لأن الإتيان في
الآية بـ (من)^(٢) الدالة على التبعض يقتضي : المسح بشيء يحصل بعضه على
الوجه واليدين .

وفي « البيان » وجه : أنه لا يجوز بالمأكول ، لا للتداوي ولا للسفه^(٣) .

وما أخرجته الأرضة ؛ إن كان من مدر^(٤) جاز التيمم به إذا دق ، وإن
كان من خشب . . . فلا .

ولو ضرب يده على ثوب أو جدار ونحوهما وارتفع غبار . . . كفى ، وقيل :
لا ، حكاها في « شرح المذهب »^(٥) .

ولو شوى الطين ثم سَحَقَه . . . فالأصح : جواز التيمم به ، وفي « شرح
الوسيط » : الأكثر على المنع .

ولو صار رماداً . . . لم يجز قطعاً ، ولو اسودَّ ولم يحترق . . . قال من
« زوائده » : الصحيح : القطع بالجواز^(٦) .

(١) أرض سَبَخَة ؛ أي : ذات ملح ونز . مختار الصحاح (ص : ٢٠٣) .

(٢) قال الله تعالى : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ [المائدة : ٦] .

(٣) البيان (٢٧١ / ١) .

(٤) وهو التراب المتلبّد . المصباح المنير (ص : ٥٦٦) .

(٥) المجموع (٢٥١ / ٢) .

(٦) روضة الطالبين (٢٢٢ / ١) .

وَبِرْمَلٍ فِيهِ غُبَارٌ ، لَا بِمَعْدِنٍ وَسُحَاقَةٍ خَزَفٍ وَمُخْتَلِطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ ، وَقِيلَ :
إِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ .. جَازَ ،
.....

قوله : (وبرمل فيه غبار) أي : منه ، حتى لو سحق الرمل وتيمم به ..
جاز ؛ كما قاله المصنف في « فتاويه »^(١) ؛ لأنه من طبقات الأرض ، والتراب
جنس له ، وللشافعي نصاب في الرمل^(٢) ، فقليل : هما قولان مطلقاً ،
والمذهب : أنهما على حالين إن كان له غبار يعلق باليدين .. جاز به ، وإلا ..
فلا .

قوله : (لا بمعدن وسحاقة خزف) أي : لا يجوز التيمم بمعدن ؛ كجص
ونورة ، ولا سحاقة خزف ؛ لأن ذلك لا يسمى تراباً .

قوله : (ومختلط بدقيق ونحوه) أي : ولا يجوز التيمم بالتراب المختلط
بغيره مما يعلق باليد ؛ كالزعفران والجص ؛ لأن الموضع الذي يعلق به شيء
من ذلك لا يصل إليه التراب ؛ لكثافته .

قوله : (وقيل : إن قل الخليط .. جاز) قياساً على المائع القليل إذا اختلط
بالماء ، قال الإمام : والقليل : ما لا يظهر^(٣) .

وأما فتاتة الأوراق .. ففي « النهاية » و« البسيط » : الظاهر : أنها
كالزعفران ونحوه^(٤) ، وقيل : يعفى عنها ؛ لمشقة الاحتراز .

ولو خالط التراب مائع .. جاز التيمم به إذا جف وإن تغيرت رائحته على
الأصح .

(١) فتاوى النووي (ص : ٧٨) .

(٢) الأم (١٠٥ / ٢) ، قال الشيرازي في « المذهب » (١٢٦ / ١) : (فأما الرمل .. فقد قال في
القديم و« الإملاء » : يجوز التيمم به ، وقال في « الأم » : لا يجوز) .

(٣) نهاية المطلب (١٦١ / ١) .

(٤) نهاية المطلب (١٦٢ / ١) .

وَلَا بِمُسْتَعْمَلٍ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَهُوَ : مَا بَقِيَ بِعُضْوِهِ ، وَكَذَا مَا تَنَاطَرَ فِي الْأَصَحِّ .

وَيُشْتَرَطُ قَصْدُهُ ، فَلَوْ سَفَتَهُ رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَّدَهُ وَنَوَى . . . لَمْ يُجْزَ ،

قوله : (ولا بمستعمل على الصحيح) لأن التيمم قد أدى عبادة ، واستباح به صلاة ، فلم يجز استعماله ثانياً ؛ كالماء ، وفي « شرح المذهب » : أن الجمهور قطعوا به^(١) ، والثاني : يجوز ؛ لأن التراب لا يرفع الحدث ، فلا يتأثر بالاستعمال ، بخلاف الماء .

قوله : (وهو) أي : المستعمل (ما بقي بعضوه) أي : حالة التيمم ؛ لوجود المعنيين فيه ، وهما تؤدي العبادة واستباحة الصلاة .

(وكذا ما تناطر في الأصح) أي : بعد إصابته العضو ؛ كما صرح به في « التحقيق » و« شرح المذهب » قياساً على المتقاطر من الماء ، وهذا هو المنصوص^(٢) ، والثاني : ليس بمستعمل ؛ لأن التراب يدفع بعضه بعضاً ، فما أدى الفرض في العضو دفع ما تناطر ، بخلاف الماء ، فإنه رقيق يلاقي المحل بجملته .

قال السبكي : وكان ينبغي أن يقول : في الصحيح ؛ لأن الآخر ضعيف ، وقال الشيخ أبو حامد وغيره : إنه غلط .

وعلم من كلام المصنف : أنه يجوز لجماعة التيمم من مكان واحد يضربون عليه ؛ كما يتوضأون من إناء واحد ، ولا خلاف فيه .

قوله : (ويشترط قصده) لقوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا ﴾ [المائدة : ٦] أي : اقصدوا (فلو سفته ريح عليه فردده ونوى . . لم يجز) لأنه لم يقصد التراب .

(١) المجموع (٢٤٩/٢) .

(٢) التحقيق (ص : ١١٦) ، المجموع (٢٤٩/٢ - ٢٥٠) .

وَلَوْ يُمِّمَ بِإِذْنِهِ.. جَازَ ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ عُذْرٌ .

وَأَرْكَانُهُ : نَقْلُ التُّرَابِ ،

وله صور : أن يقصد بعد حصول التراب.. فلا يجوز بلا خلاف ، وأن ينوي مع حصوله.. فالأصح : المنع ، وأن يبرز إلى مهب الريح قاصداً ، ثم يحصل التراب على وجهه وهو ناو.. فالأظهر : أنه لا يصح ، والثاني : يصح ؛ كما لو برز المتوضئ للمطر ، واختاره السبكي تبعاً لجماعة قاله .

وأما اليد.. فلا بد أن يكون وصول التراب إليها بعد الوجه .

قوله : (ولو يمم بإذنه.. جاز) أي : إقامة لفعل نائبه مقام فعله .

واحترز بقوله : (بإذنه) : عما إذا يممه بلا إذن ونوى.. فإنه يكون كما لو تعرض للريح ؛ كما نقله في « شرح المذهب »^(١) .

قوله : (وقيل : يشترط عذر) لأنه لم يقصد التراب^(٢) ، وعلى الأول - وهو المنصوص^(٣) - : يجب ذلك في حال العذر ، ويتخير عند عدمه ، قال في « التحرير » : وشرطه : أن ينوي الميم - بفتح الميم - عند ضرب الميم - بكسرها - على التراب ، وإلا.. لم يصح قطعاً^(٤) .

قوله : (وأركانها : نقل التراب) .

اعلم : أن أركان التيمم خمسة ؛ كما ذكرها المصنف تبعاً لـ « المحرر » ، وعدّ في « الروضة » التراب والقصد ركنين تبعاً للغزالي ، وفي « شرح المذهب » القصد فقط ، قال الرافعي : وإسقاطهما أولى ؛ لأن التراب كالماء

(١) المجموع (٢/٢٦٥) .

(٢) قوله : (التراب) غير موجود في (أ) .

(٣) الأم (٢/١٠٣) .

(٤) تحرير الفتاوى (١/١٧٧) .

فَلَوْ نَقَلَ مِنْ وَجْهِهِ إِلَى يَدٍ أَوْ عَكْسَ . . كَفَى فِي الْأَصَحِّ .

في الوضوء ، ولم يعدوه ركناً ، ولأن القصد داخل في النقل^(١) ، وقال السبكي : إنَّ القصد أولى بِعَدِّهِ ركناً من النقل ؛ لأن القصد مدلول التيمم والنقل لازم .

الركن الأول : النقل ، فلو كان على العضو تراب ، فردده عليه من جانب إلى جانب . . لم يكف ؛ لأن القصد شرطه ، وإنما يكون قاصداً إذا نقل التراب .

قوله : (فلو نقل من وجهه إلى يد أو عكس . . كفى في الأصح) لأنه منقول من غير العضو الممسوح ، فجاز ؛ كالمقول من الرأس والظهر وغيرهما ، والثاني : لا يكفي ؛ لأنه منقول من محل الفرض ، فأشبهه النقل من طرف عضو إلى باقيه ، فعلى الأصح : لو نقل من إحدى اليدين إلى الأخرى . . فوجهان في « الكفاية »^(٢) .

والصورة في المسألتين : أن يزول ما مسح به ، ثم يطرأ تراب فينقله ، وإلا . . كان مستعملاً لا يجزئ على الصحيح .

ولو أخذ التراب من الوجه ، ثم ردّه إليه ومسحه به ، وسفت الريح تراباً على كفه ، فمسح به وجهه . . جاز على الأصح .

ولو أحدث بعد أخذ التراب قبل مسح وجهه . . بطل ، وعليه النقل ثانياً .
ولو يممه غيره بإذنه ، فأحدث أحدهما بعد أخذ التراب وقبل المسح^(٣) . .

(١) المحرر (١/١٤٢) ، روضة الطالبين (١/٢٢٢) ، المجموع (٢/٢٦٣) ، الشرح الكبير (١/٢٤٥) .

(٢) كفاية النبيه (٢/٢٦) .

(٣) وفي (أ) : (بعد أخذ التراب قبل المسح) .

وَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ ، لَا رَفْعَ الْحَدَثِ ،

ففي « فتاوى القاضي حسين » : أنه لا يضر^(١) ، وقال الرافعي : ينبغي أن يبطل الأخذ بحدوث الآذن^(٢) .

قوله : (ونية استباحة الصلاة ، لا رفع الحدث) الركن الثاني : النية ؛ لما سبق في (الوضوء)^(٣) ، وإنما ينوي استباحة الصلاة ونحوها مما لا يباح إلا بالطهارة ، سواء كان جنباً أو محدثاً ؛ لأن التيمم لا يرفع الحدث ، وإنما يبيح الصلاة ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن العاصي : « أَصَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ ؟ ... » الحديث^(٤) ، فسماه جنباً بعد التيمم .

وقيل : يرفعه في حق فريضة واحدة ، وقيل : يرفعه مطلقاً .

ولا يكفي المحدث ولا الجنب نية رفع الحدث على الصحيح ، وقيل : تكفي ؛ لأن المقصود بالرفع الاستباحة .

ولو نوت الحائض استباحة الوطء . . . صح في الأصح .

ولو نوى المحدث أو الجنب الطهارة عن الحدث . . فكنية رفع الحدث ، نقله في « شرح المذهب » عن جماعة ، وفي « الكفاية » عن العراقيين^(٥) .

ولا بد لمن أراد فعل فريضة بالتيمم من التعرض لاستباحة الفرض ، ولا يشترط تعيينها على الأصح ؛ كما سيأتي^(٦) .

(١) فتاوى القاضي حسين (ص : ٥٩) .

(٢) الشرح الكبير (٢٤٥ / ١) .

(٣) أي : في شرح قول المتن : (فرضه ستة ؛ أحدها : نية . . .) إلخ .

(٤) أخرجه أبو داود (٣٣٤) ، والبيهقي في « الكبير » (١٠٤٨) .

(٥) المجموع (٢٥٣ / ٢) ، كفاية النبيه (٣٠ / ٢) .

(٦) أي : أنفاً في شرح قول المتن : (فلو نوى فرضاً ونفلاً . . .) إلخ .

وَلَوْ نَوَى فَرَضَ التَّيْمُمِ . . لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّقْلِ ، وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ عَلَى الصَّحِيحِ ،

قوله : (ولو نوى فرض التيمم . . لم يكف في الأصح) لأن التيمم ليس مقصوداً في نفسه ، وإنما يؤتى به للضرورة ، وقيل : يكفي ؛ قياساً على الوضوء ، وعلى الأول : يستبيح النفل فقط .

ولو نوى التيمم المفروض . . لم يكف في الأصح ، وكذا فرض الطهارة على ما قاله البغوي^(١) ، ولو نوى التيمم وحده . . لم يصح قطعاً .

قوله : (ويجب قرنهما بالنقل) أي : يجب قرن النية بنقل التراب إلى الوجه ؛ لأنه أول فعل مفروض في التيمم ، قال السبكي : ومنهم من يعبر بالضرب ، ولا شك أن حقيقة النقل متأخرة عن الضرب ، وهو غير معتبر ، وإنما المعتبر نقل التراب .

فلو وضع يده بغير نية ، ثم نوى قبل رفعها . . صح ؛ لأن النية قارنت النقل .

قوله : (وكذا استدامتها) أي : النية (إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) لأن النقل وإن كان واجباً ليس مقصوداً في نفسه ، بخلاف غسل الوجه ، وقيل : لا تجب ؛ كما لو غزبت بعد غسل جزء من الوجه في الوضوء ، ورجح الإمام البلقيني : الاكتفاء بالنية عند مسح الوجه .

وفي تعبيره بـ (الصحيح) إشارة إلى ضعف الخلاف ، وقد عبر في « الروضة » بالأصح^(٢) .

(١) التهذيب (٢٢٨ / ١) .

(٢) روضة الطالبين (٢٢٥ / ١) .

فَلَوْ نَوَىٰ فَرَضًا وَنَفْلًا . . أُبَيِّحَا ، أَوْ فَرَضًا . . فَلَهُ النَّفْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ ، . . .

قوله : (فلو نوى)^(١) أي : التيمم (فرضاً ونفلاً . . أبيضاً) عملاً بنيته ، وقيل : ليس له التنفل بعد خروج وقت الفريضة المعينة ؛ لأن النفل تابع وقد خرج وقت المتبوع .

والأصح : أنه لا يشترط تعيين الفريضة المنوية ، فيصلّي أي فرض شاء ، وإن عين واحدة . . جاز أن يصلي غيرها ولهذا تنكير المصنف (فرضاً) أحسن من تعريفه ؛ كما في « المحرر »^(٢) .

قوله : (أو فرضاً . . فله النفل على المذهب) لأن النوافل تابعة ، فإذا صلحت طهارته للأصل . . فلتتابع أولى .

وعبر بـ (المذهب) لأن النوافل المتقدمة فيها قولان ، والمتأخرة يجوز قطعاً ، وقيل : على القولين .

والتيمم للمندورة كالتييمم للفرض .

ولو تيمم لفائتين أو مندورتين . . صح تيممه في الأصح ، ويستبيح واحدة .

ولو ظن أن عليه فائتة ، أو أن فائتته الظهر ، وتيمم لذلك ، ثم بان خلافه . . لم يصح تيممه .

والتييمم لصلاة الجنازة كالتييمم للنفل في الأصح ، وقيل : كالتييمم للفرض ، وأجراهما في « شرح المذهب » في استحابة صلاة الجنازة بنية النفل^(٣) .

(١) وفي « المنهاج » المطبوع وسائر الشروح المطبوعة : (فإن نوى) .

(٢) المحرر (١ / ١٤٢) .

(٣) المجموع (٢ / ٣٢٣) .

أَوْ نَفْلًا أَوْ الصَّلَاةَ.. تَنَفَّلَ ، لَا الْفَرَضَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

وَمَسَحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ ،

قوله : (أَوْ نَفْلًا أَوْ الصَّلَاةَ.. تنفل ، لا الفرض على المذهب) ذكر مسألتين ؛ إحداهما : إذا نوى النفل ، ولم يتعرض للفرض.. لا يستبيح الفرض في الأظهر ؛ لأن الفرض أصل والنفل تابع ، فلا يجعل المتبوع تابعاً ، وبه قطع ابن القطان ، وعلى هذا : يستبيح النافلة ؛ كما جزم به المصنف^(١) ، وقيل : لا يستبيحهما أيضاً ، والثاني : يستبيح الفرض ؛ قياساً على الوضوء ، .

الثانية : إذا نوى الصلاة من غير تعيين.. فهو كنية النفل فقط ؛ قياساً على ما لو تحرم بالصلاة.. فإنها تنعقد نافلة ، وقيل : كما لو نوى الفرض والنفل ، وبه قطع الإمام ؛ لأن الصلاة اسم جنس يتناول النوعين ، فيستبيحهما ؛ كما لو نواهما^(٢) .

قوله : (ومسح وجهه) الركن الثالث : مسح الوجه بالتراب ؛ للآية^(٣) وإن دخلت الباء ؛ لأن السنة بينت مسح جميعه^(٤) ، فيجب تعميمه ، ويتعاهد ما أقبل من الأنف على الشفة ، ويجب مسح ظاهر ما خرج من الشعر عن الوجه في الأظهر .

قوله : (ثم يديه) الركن الرابع : مسح اليدين بالتراب ؛ للآية .

قوله : (مع مرفقيه) هو الجديد الذي قطع به جماعة : أنه لا بد من مسح

(١) أي : في المتن بقوله : (تنفل) .

(٢) نهاية المطلب (١٦٧/١ - ١٦٨) .

(٣) وهي : ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة : ٦] .

(٤) منها : ما أخرجه البخاري (٣٤٣) ، ومسلم (٣٦٨) عن عمار رضي الله عنه ، حيث ذكر فيه : (فمسح وجهه وكفيه) ولم تدخل الباء على (وجهه) ، وفي الباب عن غيره أيضاً .

وَلَا يَجِبُ إِيْصَالُهُ مَنْبِتَ الشَّعْرِ الْخَفِيفِ .

ما يجب غسله في الوضوء ، والقديم - ورجحه المصنف في شرحي « المذهب » و« الوسيط » - : أنه يكفي مسحهما إلى الكوعين^(١) ؛ لحديث عمار الآتي^(٢) .

ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : إنما مَنَعْنَا أن نأخذ برواية عمار^(٣) ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه مسح وجهه وذراعيه ، وأن هذا أحوط وأشبه بالقرآن^(٤) .

وأشار المصنف إلى الترتيب بـ (ثم) ، وهو الركن الخامس .

ولا فرق فيه بين أن يكون التيمم عن حدث أصغر أو أكبر .

وإنما لم يجب الترتيب في الغسل ؛ لأن البدن لما وجب تعميمه . . صار كعضو واحد ، والتيمم في عضوين ؛ فأشبهه الوضوء ، فلو تركه ناسياً . . لم يصح على المذهب .

قوله : (ولا يجب إيصاله) أي : التراب (منبت الشعر الخفيف) لما فيه من العسر ، بل لا يستحب ذلك أيضاً ؛ كما نقله في « الكفاية »^(٥) ، ولا يجب في الكثيف النادر ؛ كلحية المرأة والخنثى بطريق الأولى ؛ كما أفهمه ، وصرح به القاضي^(٦) وغيره ، وقيل : يجب إيصال التراب إلى كل منبت وجب إيصال الماء إليه .

(١) المجموع (٢٤٢/٢ - ٢٤٤) .

(٢) أي : آنفاً في شرح قول المتن : (ومسح وجهه ويديه . . .) إلخ .

(٣) أي : في مسح الوجه والكفين . راجع « السنن الكبير » (١٤٩/٢) .

(٤) السنن الكبير بعد رقم (١٠٢٨) (١٤٩/٢) .

(٥) كفاية النبيه (٣٧/٢) .

(٦) التعليقة (٤١٠/١) .

وَلَا تَرْتِيبَ فِي نَقْلِهِ فِي الْأَصْحَحِ ، فَلَوْ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِيَمِينِهِ وَجْهَهُ
وَيَسَارِهِ يَمِينَهُ . . جَازَ .

وَتُنْدَبُ التَّسْمِيَةُ ، وَمَسَحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ .

قوله : (ولا ترتيب في نقله في الأصحح) أي : لا يجب الترتيب في أخذ
التراب للوجه واليدين (فلو ضرب بيديه ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه . .
جاز) لأن النقل وسيلة إلى المسح ، فلا يشترط فيه ما يشترط في المقصد ،
وعلى هذا : يستحب ، والثاني : يجب ؛ كما في المسح .

وقوله : (ولا ترتيب) الأولى : قراءته بالفتح ؛ لأن رفعه يلزم منه عود
الخلافاً إلى الصورة الأولى ، والخلاف فيها ضعيف ، ولم يذكره
« المحرر »^(١) .

قوله : (وتندب التسمية) لما سبق في (الوضوء)^(٢) ، سواء كان تيممه
عن حدث أصغر أو أكبر .

قوله : (ومسح وجهه ويديه بضربتين) أي : يستحب ألا يزيد على ضربتين
ولا ينقص على ما صحح الرافعي وغيره ؛ من الاكتفاء بضربة واحدة إذا حصل
الاستيعاب^(٣) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمار المتفق عليه :
« إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدِكَ هَكَذَا » ، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة
واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين ، وظاهر كفيه ووجهه^(٤) .

(١) المحرر (١/١٤٣-١٤٤) .

(٢) أي : في شرح قول المتن : (والتسمية أوله) في (باب الوضوء) .

(٣) الشرح الكبير (١/٢٤٢) ، المحرر (١/١٤٤) .

(٤) صحيح البخاري (٣٣٨) ، صحيح مسلم (٣٦٨) .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ : وَجُوبُ ضَرْبَتَيْنِ وَإِنْ أَمَكْنَ بِضَرْبَةٍ بِخِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَتَقْدِيمُ يَمِينِهِ وَأَعْلَى وَجْهِهِ ،

(قلت : الأصح المنصوص : وجوب ضربتين) لقوله صلى الله عليه وسلم : « التَّيْمُّ ضَرْبَتَانِ : ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ » . رواه الحاكم من رواية ابن عمر ، وصوّب البيهقي وقفه^(١) .

ولأن الاستيعاب غالباً لا يتأتى بدونهما ، فأشبهه أحجار الاستنجاء .

وأشار بقوله : (وإن أمكن بضربة بخرقه ونحوها ، والله أعلم) إلى أنه لا تكفي الضربة وإن أمكن الاستيعاب بها ؛ بأن يأخذ خرقه كبيرة ، فيضرب بها ، ثم يمسح ببعضها وجهه ، وبعضها يديه .

وصورة الضرب غير متعينة ، ولهذا يكفي التمعك^(٢) لعذر ، وكذا لغیر عذرٍ عند الأكثرين ، وأخذ التراب من الهواء على الأصح ، ووضع اليد على التراب الناعم ، لكن الضرب فيه مستحب ؛ كما أشعر به كلامه .

ويستحب في كل ضربة : أن يكون باليدين جميعاً ، نص عليه في « الأم »^(٣) .

قوله : (وتقديم يمينه^(٤) وأعلى وجهه) لما سبق في (الوضوء)^(٥) ، وقيل : يبدأ بأسفل وجهه ؛ ليخف الغبار عن أعلاه ، والأصح : أنه يستحب

(١) المستدرک (١٨٠ / ١) ، السنن الكبير (١٠١٢) .

(٢) تمعك : تمرغ في التراب وتقلب فيه . المعجم الوسيط (ص : ٨٧٨) .

(٣) الأم (١٠٣ / ٢) .

(٤) وفي « المنهاج » المطبوع وسائر الشروح المطبوعة : (ويقدم يمينه) .

(٥) أي : في شرح قول المتن : (وتقديم اليمين) من (باب الوضوء) .

إذا مسح اليمنى : أن يضع بطون أصابع يساره سوى الإبهام على ظهور أصابع يمينه سوى الإبهام ، ويمرها على ظهر الكف ، فإذا بلغ الكوع . . ضم أطراف أصابعه على حرف الذراع ، ويمرها إلى المرفق ، ثم يدير بطن كفه إلى بطن الذراع ، ويمرها عليه وإبهامه مرفوعة ، فإذا بلغ الكوع . . أمرها على إبهام اليمنى ، ثم يمسح اليسار باليمنى كذلك ، ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى ، ويخلل بين أصابعهما .

وجزم في « المحرر » باستحباب هذه الكيفية^(١) ، ولم يذكرها المصنف ؛ لأنه لم يثبت فيها شيء .

والكوع : هو العظم الذي يلي الإبهام ، والذي يلي الخنصر كرسوع .
وقولهم : (على ظهور) يقتضي : استحباب جعل الماسحة فوق الممسوحة ، لكن المنصوص : أنه يجعل بطن راحتيه معاً إلى فوق ، ثم يمر الماسحة وهي من تحت ؛ لأنه أحفظ للتراب .

وقال الإمام : اتفق الأصحاب على وجوب إيصال التراب جميع محل التيمم يقيناً ، حتى لو شك . . وجب إيصاله إلى موضع الشك ، وقد ورد الاقتصار على ضربتين ، والضربة إذا ألصقت غباراً بالكف . . فالظاهر : أنه يصل ما لصق بالكف إلى مثل وسعها من الساعد ، ولست أرى : أن ذلك الغبار ينسبط على الساعدين ظهراً وبطناً ، ثم على ظهور الكفين ، ولا ينقذح مع هذا إلا مذهبان ؛ أحدهما : القول القديم ، وهو الاكتفاء بالمسح إلى الكوعين ، والثاني : استيعاب جميع المحل بالمسح باليد المغبرة من غير ربط الفكر بانسباط الغبار ، وما عندي : أن أحداً من الأصحاب يسمح

(١) المحرر (١/١٤٥) .

وَتَخْفِيفُ الْغُبَارِ ، وَمُوَالَاةُ التَّيْمِ كَالْوُضُوءِ .

قُلْتُ : وَكَذَا الْغُسْلُ ، وَيُنْدَبُ تَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلًا ،

بهذا^(١) ، قال ابن الرفعة : وإذا لم يسمح به أحد . . . تعين ترجيح القديم^(٢) .
قوله : (وتخفيف الغبار)^(٣) أي : ينفذ اليد إذا كان كثيراً ؛ لأن في
بعض روايات حديث عمار : وضرب يديه الأرض ، ونفخ فيهما^(٤) ، وقيل :
في استحبابه قولان خفيفاً كان أو كثيراً .

وأما مسح التراب من أعضاء التيمم . . فالأحب : ألا يفعله حتى يفرغ من
الصلاة ، نقله الإسنوي عن « الأم »^(٥) .

قوله : (وموالات التيمم كالوضوء) أي : فيأتي فيه القولان ؛ لأن كلا
منهما طهارة عن حدث ، وتعتبر مدة الجفاف بتقدير التراب ماء ، وقيل : تجب
في التيمم قطعاً ، وقيل : لا قطعاً .

(قلت : وكذا الغسل) أي : الموالات فيه ، يجري فيها القولان ، وقيل :
لا تجب فيه قطعاً .

قوله : (ويندب تفريق أصابعه أولاً) أي : أول الضرب في الضربتين
جميعاً نصّ عليه^(٦) ، كذا نقله الإسنوي ، وحمل قول المصنف : (أولاً)
عليه ، وحمله السبكي على الأولى ، قال : لأن الخلاف فيها ، والتفريق في
الثانية مندوب قطعاً ، فإذا فرق في الضربتين ، أو في الثانية وحدها . . استحسب

(١) نهاية المطلب (١٧١ / ١) .

(٢) كفاية النبيه (٣٨ / ٢) .

(٣) في « المنهاج » المطبوع وسائر الشروح المطبوعة : (ويخفف الغبار) .

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٨) ، ومسلم (٣٦٨) .

(٥) الأم (٣٣٢ / ٨) .

(٦) مختصر المزني (ص : ١٥) .

وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتَمِهِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ .. بَطَلَ

تخليل الأصابع بعد مسح اليدين ؛ احتياطاً ، وإن لم يفرق أصلاً .. وجب التخليل ؛ ليصل التراب إلى ما بين الأصابع ، وكذا إذا فرق في الأولى وحدها ؛ لأن ما وصل إليه قبل مسح الوجه غير معتد به ، وفي « التهذيب » للبغوي : أنه إذا كان على وجهه تراب .. لا يصح تيممه حتى ينفذه^(١) ، لكن ذكر الرافعي : أنه لا يكلف المتيّم نفخ ما غشيه من الغبار في تقلبه في الأسفار^(٢) .

قوله : (ويجب نزع خاتمه في الثانية ، والله أعلم) أي : في الضربة الثانية ، بخلاف الوضوء ؛ لأن التراب كثيف لا يسري إلى ما تحت الخاتم . واحترز بالثانية : عن الأولى ، فإن نزعها فيها مستحب .

واعلم : أن الواجب يتأدى في الوجه واليدين سوى الكفين بمسحهما ، وأما الكفان .. فقليل : يحصل مسحهما بإمرارهما على اليدين ، وقيل : بوضعهما على التراب ، ولا يصير التراب المنقول فيهما مستعملاً ؛ لأنه لم ينفصل ، وللحاجة أيضاً .

والخاتم : بفتح التاء وكسرهما .

قوله : (ومن تيمم لفقد ماء فوجده ؛ إن لم يكن في صلاة .. بطل) يعني : التيمم ، سواء أضاق الوقت عن الوضوء أم لا ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، فَإِذَا وَجَدَ

(١) التهذيب (٣٥٩/١) .

(٢) الشرح الكبير (٢٤٣/١) .

إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعٍ ؛ كَعَطَشٍ ، أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ .. بَطَلَتْ عَلَى
الْمَشْهُورِ ،

الْمَاءِ .. فَلْيُمِسَّهُ بِشَرَّتِهِ » . صححه الترمذي والحاكم^(١) .

ولأنه قدر على المبدل قبل تلبسه بالمقصود ، فأشبهه رؤية الماء في أثناء
التيمم ، فإنه يبطل بالإجماع ، وكذا يبطل بتوهم الماء ؛ كطلوع رَكْبٍ ،
وإطباق غمامة بقربه ونحوه ، ووجود ثمن الماء عند إمكان شرائه كوجود
الماء .

واحترز بقوله : (تيمم لفقد ماء) : عما إذا تيمم لمرض ونحوه .. فإنما
يبطل تيممه بالقدرة على استعمال الماء .

وأفهم قوله : (إن لم يكن في صلاة) : أنه يبطل تيممه إذا وجد الماء في
أثناء التكبير ؛ لأنه لا يدخل في الصلاة إلا بتمامه ، وهو كذلك ، نقله في
« شرح المذهب » عن الروياني ، وصرح به الرافعي في (صفة الصلاة)^(٢) .

قوله : (إن لم يقترن بمانع ؛ كعطش) أي : إنما يبطل التيمم برؤية الماء
أو توهمه إذا لم يقارن وجوده مانع منه ؛ لأن المانع من استعمال الماء مصحح
لابتداء التيمم ، فلا استمراره أولى ، فإن قارنه مانع ؛ كما إذا كان محتاجاً إليه
للشرب ، أو دونه حائل ؛ من سبع أو عدو ونحوه .. لم يبطل تيممه .

قوله : (أو في صلاة لا تسقط به .. بطلت على المشهور) أي : إذا وجد
الماء أو توهمه في أثناء الصلاة ؛ فإن لم تكن مغنية عن القضاء ؛ بأن تيمم في
مكان يغلب فيه وجود الماء .. فالمشهور : بطلانها ؛ لأنه لا فائدة في
الاشتغال بها ، وإنما أمرناه بها ؛ لحرمة الوقت ، وقيل : لا تبطل ؛ محافظة

(١) سنن الترمذي (١٢٤) ، المستدرک (١٧٦ / ١) عن أبي ذر رضي الله عنه

(٢) المجموع (٣٣٣ / ٢) ، بحر المذهب (١٩٦ / ١) ، الشرح الكبير (٤٦٣ / ١) .

وَأِنْ أَسْقَطَهَا . . فَلَا ، وَقِيلَ : يَبْطُلُ النَّفْلُ .

على حرمتها ، فيتمها ويعيد .

والخلاف وجهان كما في كتبه تبعاً للرافعي^(١) .

وَوَجَّهَ المصنف البطلان إلى الصلاة^(٢) ، ولو وَجَّهه إلى التيمم . . لكان أحسن ؛ لأنه يلزم منه بطلان الصلاة من غير عكس .

قوله : (وإن أسقطها . . فلا) أي : إذا كانت مغنية عن القضاء ؛ كصلاة المسافر . . لا تبطل صلاته ولا تيممه ، وهو المنصوص ، سواء كانت فريضة أو نافلة ؛ لأنه قد شرع في المقصود ؛ كما لو قدر في الكفارة على الرقبة بعد الشروع في الصوم ، ولأنه متيمم دخل في صلاة لا يعيدها لو رأى الماء بعدها ، فلا تبطل برؤيته فيها ، وعلى هذا : إذا أتم فريضته . . بطل تيممه بمجرد الفراغ ، سواء كان الماء باقياً أو تالفاً ، وعلم به بعد الفراغ ، وكذا إن علم قبله في الأصح .

قوله : (وقيل : يبطل النفل) لأن حرمة قاصرة عن حرمة الفريضة ، فإن الشروع يكون ملزماً لها لا له ، وقيل : إن الفريضة أيضاً تبطل ؛ لأن الضرورة قد زالت .

تنبيه : إذا نوى المسافر القاصر الإتمام بعد وجود الماء . . بطلت صلاته في الأصح ؛ لأنه لا يمكن تصحيحها مقصورة ولا تامة ، ولو لم يكن قاصراً ولكن نوى الإقامة . . فكذا في الأصح ؛ تغليباً لحكم الإقامة ، كذا في « الروضة »

(١) روضة الطالبين (٢٢٨/١) ، الشرح الكبير (٢٤٧/١) . قال في « تحرير الفتاوي » (١٨٥/١) : (ويختص « المنهاج » بأن تعبيره بـ « المشهور » يقتضي أن الخلاف قولان ، وفي « الروضة » : على الصحيح ، فهما وجهان) .
(٢) أي : بقوله : (بطلت) .

وَالْأَصَحُّ : أَنَّ قَطْعَهَا لِيَتَوَضَّأَ أَفْضَلُ ،

و« أصلها » ، وقال في « المهمات » : نقل الماوردي في المسألتين^(١) :
البطلان عن ابن القاص ، وعن سائر الأصحاب : خلافه^(٢) .
ولو يمم الميت ، وصلي عليه ، ثم وجد الماء في أثناء الصلاة أو بعدها . .
وجب غسله والصلاة عليه ، قاله البغوي في « فتاويه » ، قال : ويحتمل ألا
يجب^(٣) ، قال الإسوي : وما ذكر احتمالاً جزم به ابن سراقه في « التلقين » ،
لكنه تكلم على الوجدان بعد الصلاة خاصة ، ولو فرق بين ما قبل الإدراج^(٤)
وما بعده . . لكان متجهاً^(٥) .

قوله : (والأصح : أن قطعها ليتوضأ أفضل) أي : قطع الفريضة ؛ لأن
فيه خروجاً من خلاف من حرم الاستمرار ، ولأن المكفر لو وجد الرقبة في أثناء
الصوم . . كان الأفضل له الإعتاق ، فكذا هنا ، والثاني : الأفضل :
الاستمرار ؛ لأن الخروج فيه إبطال للعمل ، وقال المصنف في « التحقيق » :
فإن ضاق الوقت . . حرم قطعها بالاتفاق ، وذكر نحوه في « شرح المذهب »
وقال الإمام : إن ضاق الوقت . . حرم القطع ، وإلا . . فلا ، وطرده في
التميم وغيره^(٦) .

وما اقتضاه ؛ من جواز القطع مع اتساع الوقت مخالف لما نص عليه
الشافعي والأصحاب : أنه يحرم القطع بغير عذر ، نبه عليه في « زوائده »^(٧) .

(١) وهما : نية الإقامة والإتمام . المهمات (٣٢٩/٢) .

(٢) روضة الطالبين (٢٢٨/١) ، الشرح الكبير (٢٤٨/١) ، المهمات (٣٢٩/٢) .

(٣) فتاوى البغوي (ص : ١٠٨) وعبارته : (ويحتمل أن يقال : بعد الصلاة لا يجب غسله) .

(٤) أي : في الكفن .

(٥) المهمات (٣٢٧/٢) .

(٦) التحقيق (ص : ١٣٥) ، المجموع (٣٣٣-٣٣٤) ، نهاية المطلب (١٧٨/١) .

(٧) روضة الطالبين (٢٢٩/١) .

وَأَنَّ الْمُتَنَفِّلَ لَا يُجَاوِزُ رَكَعَتَيْنِ ، إِلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا فَيَتِمُّهُ .

وَلَا يُصَلِّي بِتَيْمَمٍ غَيْرَ فَرْضٍ ،

قوله : (وَأَنَّ الْمُتَنَفِّلَ لَا يُجَاوِزُ رَكَعَتَيْنِ ، إِلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا فَيَتِمُّهُ) إذا رأى التيمم الماء وهو في نافلة.. فالأصح : أنه إذا كان نوى عدداً.. أتمه ولم يزد ، وإلا.. اقتصر على ركعتين ، والثاني : لا يزد على ركعتين وإن نواه ، والثالث : له أن يزد ما شاء وإن لم ينوه ، وقيل : إذا لم ينو عدداً.. يقتصر على ركعة ؛ بناء على حمل النذر المطلق عليها ، حكاه في « الكفاية »^(١) ، ولو نوى ركعة.. لم يزد عليها ، صرح به الرافعي^(٢) .

قوله : (وَلَا يُصَلِّي بِتَيْمَمٍ غَيْرَ فَرْضٍ) لأن الوضوء كان يجب لكل فرض ، والتيمم بدل عنه ، ونسخ ذلك في الوضوء ، فبقي التيمم على الأصل ، ولا يصح قياسه على الوضوء ؛ لأنه طهارة ضرورة .

وعن ابن عمر أنه قال : يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث ، قال البيهقي : إسناده صحيح^(٣) ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة .

وقيل : يجوز الجمع بالتيمم الواحد بين الفوائت ، وبين الفائتة والمؤداة .

ولو عبر بقوله : (وَلَا يُؤَدِّي).. كان أشمل ، فإنه يمتنع الجمع بين الطوافين المفروضين ، وبين المفروض من الصلاة والطواف^(٤) ، لكنه عدل عنه حتى لا يَرِدَ عليه : ما إذا طهرت الحائض ولم تجد الماء ، فتيممت.. فلها أن تجمع بين فرض وتمكين الزوج ، وهو فرض عليها ، وكذا تمكينه مراراً

(١) كفاية النبيه (٨٩/٢) .

(٢) الشرح الكبير (٢٥٠/١) .

(٣) السنن الكبير (١٠٦٧) ، وأخرجه الدارقطني من فعله رضي الله عنه .

(٤) وفي (ب) : (من الطواف والصلاة) .

وَيَتَنَفَّلُ مَا شَاءَ ، وَالنَّذْرُ كَفَرَضٍ فِي الْأَظْهَرِ .

وَالْأَصَحُّ : صِحَّةُ جَنَائِزَ مَعَ فَرَضٍ ،

بتيمم واحد على الصحيح فيهما في « شرح المذهب »^(١) ، وقيل : يجوز الجمع بين صلاة الجمعة وخطبتها ، وبين الطواف وركعتيه وإن أوجبناهما ؛ لأنهما كالشيء الواحد .

قوله : (ويتنفل ما شاء) لأن النافلة وإن تعددت فهي في حكم صلاة واحدة ؛ بدليل أنه إذا تحرم بركة .. له جعلها مئة ، وبالعكس .

ولو صلى منفرداً بتيمم ، ثم أراد إعادتها بذلك التيمم في جماعة ؛ فإن جعلنا الثانية أو إحداها سنة .. جاز ، وإلا .. فلا .

قوله : (والنذر كفرض في الأظهر) أي : فلا يصلي مندورتين ، ولا مكتوبة ومندورة بتيمم ؛ لأنه متعين على الناذر ، فأشبهه المكتوبة ، والثاني : لا ؛ لأنه وجب بعارض ، فلا يلحق بالمفروض الأصلي .

والخلاف ينبنى على أن المندور كواجب الشرع أو كجائزه ، ولذلك قال في « الروضة » : وفي قول أو وجه ضعيف : يجوز ؛ لأن الخلاف مستنبط ، وصرح بضعف المقابل^(٢) .

قوله : (والأصح : صحة جنائز مع فرض) نص الشافعي على أنه يصلي بتيمم واحد على جنازة ومكتوبة ، أو على جنائز ، ونصّ على أنه لا يصلي على الجنازة قاعداً مع القدرة ، ولا على الراحلة^(٣) ، فأصح الطرق تقرير النصين ، فيجمع بين صلوات جنائز ، وبين جنائز ومكتوبة ؛ لأنها كالنوافل في

(١) المجموع (٣٦٨/٢) .

(٢) روضة الطالبين (٢٣٠/١) .

(٣) الأم (١٠٠/٢ ، ٦١١) .

وَأَنَّ مَنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ . . كَفَاهُ تَيَمُّمٌ لَهُنَّ .

جواز تركها ، وعدم انحصار عددها .

والتعين الواقع فيها عند الانفراد إنما هو بطريق العرض فلا يلتحق بالتعين الأصلي ، ولا يصلحها قاعداً ، ولا على الراحلة ؛ لأن ركنها المعظم هو القيام .

والثاني : على قولين بالنقل والتخريج ، والثالث : إن لم يتعين . . جاز ؛ كالنفل ، وإن تعينت . . فلا ؛ كالفرض ، فكان الأولى : تعبيره بـ : المذهب .
وقوله : (جنائز) أحسن من تعبير « المحرر » بالإفراد^(١) ؛ لأنه يؤخذ منه الجواز عند الإفراد بطريق الأولى .

ولو صلى على جنائز صلاة واحدة . . فقليل : يجوز قطعاً ، وقيل : على الخلاف ، قال في « شرح المذهب » : إنه الأشهر^(٢) .

قوله : (وأن من نسي إحدى الخمس . . كفاه تيمم لهن) إذا نسي صلاة من الخمس ولم يعرف عينها . . لزمته الخمس ؛ لتبرأ ذمته بيقين ، خلافاً للمزني .
وهل يكفيه تيمم واحد نظراً إلى أن الواجب صلاة واحدة ، أو لا بد من خمس تيممات ؟ فيه وجهان ؛ أصحهما : الأول .

والعطف على (الأصح) يقتضي قوة الخلاف ، وقد عبر في « الروضة » بـ : الصحيح^(٣) .

ولو قال : (كفاه لهن تيمم) . . كان أحسن ؛ لثلا يوهم أنه ينوي التيمم للخمس .

(١) المحرر (١ / ١٤٨) .

(٢) المجموع (٢ / ٣٢٤) .

(٣) روضة الطالبين (١ / ٢٣٠) .

وَإِنْ نَسِيَ مُخْتَلِفَتَيْنِ . . صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِتَيْمُمٍ ، وَإِنْ شَاءَ . . تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ
وَصَلَّى بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا وَلَاءً ، وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا ،

فرع : لو تذكر المنسية بعد فعل الخمس . . لزمه إعادتها ؛ كما جزم به ابن
الصلاح ، ونقله عنه في « شرح المذهب » ، ثم قال : ويحتمل أن يكون على
الوجهين فيمن شك في انتقاض طهره فتوضأ احتياطاً ، ثم بان أنه كان محدثاً ،
والأصح منهما : الوجوب ، ويحتمل وهو الأظهر : أن يقطع هنا بعدم
الوجوب ، قال في « المهمات » : والاحتمال الذي رجحه هو المجزوم به في
« البحر »^(١) .

قوله : (وَإِنْ نَسِيَ مُخْتَلِفَتَيْنِ . . صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِتَيْمُمٍ ، وَإِنْ شَاءَ . . تَيَمَّمَ
مَرَّتَيْنِ ، وَصَلَّى بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا وَلَاءً ، وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا) إذا
نسي صلاتين ؛ فإما أن يعلم اختلافهما ، أو يعلم اتفاقهما ، أو لا يعلم شيئاً ،
الأول : أن يعلم اختلافهما ؛ كصبح وظهر ، سواء علم أنهما من يوم أو
يومين ، فإن قلنا فيما إذا نسي واحدة : إنه يلزمه خمس تيممات . . فكذا
هنا ، وعلى الأصح قال الأكثرون : هو مخير إن شاء . . تيمم خمس مرات ،
واقصر على خمس صلوات ، وهي طريقة ابن القاص ، وإن شاء . . اقتصر
على تيممين في مثالنا ، ويزيد في عدد الصلوات^(٢) ، فيصلّي بالتيمم الأول
الصبح والظهر والعصر والمغرب ، وبالثاني : الظهر والعصر والمغرب
والعشاء ، فيخرج عن العهدة بيقين ، وهي طريقة ابن الحداد ، واستحسنها
الأصحاب .

وضابط ذلك : أن يزيد على المنسي منه عدداً لا ينقص عما يبقى من

(١) المجموع (١/٣٩٣-٣٩٤) ، المهمات (٢/٣٣٢) .

(٢) وفي (ب) : (في عدد الصلاة) .

أَوْ مُتَّفَقَتَيْنِ . . صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيَمُّمَيْنِ .

المنسي منه بعد إسقاط المنسي ، وينقسم المجموع صحيحاً على المنسي .
بيانه في مثالنا : المنسي صلاتان ، والمنسي منه خمس تزيد عليها ثلاثاً ،
فالمجموع ثمانية ينقسم على الاثنين صحيحاً .

والشرط : أن يصلي بكل تيمم ما تقتضيه القسمة ، وأن يترك في كل مرة
ما ابتدأ به في التي قبلها ، فلو صلى في المثال السابق بالتيمم الأول : الظهر
والعصر والمغرب والعشاء ، وبالثاني : الصبح والظهر والعصر والمغرب . .
لم يكفه ؛ لجواز أن يكون الفائت الظهر والعشاء ، فيكون الظهر تأدى بالأول ،
فلا يؤدي به العشاء ، فطريقه : أن يصلي العشاء ثانياً .

ولو نسي ثلاث صلوات . . تيمم ثلاث تيممات ، وصلى تسعاً ؛ ثلاثاً بكل
تيمم ، فيصلّي بالأول : الصبح والظهر والعصر ، وبالثاني : الظهر والعصر
والمغرب ، وبالثالث : العصر والمغرب والعشاء .

ولو نسي أربعاً . . تيمم أربع تيممات ، وصلى ثمان صلوات بكل تيمم
صلاتين .

ولا حرج عليه في الابتداء بما أراد من الصلوات ، ولا في الإتيان بحصة كل
تيمم على الترتيب أو العكس ، ولا على الولاء والتفريق .

وقول المصنف : (ولاء) يوهم الاشتراط ، ولا وجه له .

وقيل : تتعين طريقة ابن القاص ؛ تعجيلاً لبراءة الذمة .

قوله : (أو متفقتين) أي : كظهرين (. . صلى الخمس مرتين بتيممين)
أي : يصلي بكل تيمم صلوات يوم على الأصح ؛ ليخرج عن العهدة بيقين ،
وعلى الثاني : يلزمه عشر تيممات ، فإن لم يعلم الحال . . أخذ بالأغلظ ، وهو
اتفاقهما .

وَلَا يَتَيَّمُّ لِفَرَضٍ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهِ ،

فرع : شك الحاج هل ترك صلاة أو طوافاً . . أتى بالطواف وبالصلوات
الخمس بتيمم واحد ، وقيل : بست تيممات .

قوله : (ولا يتيمم لفرض قبل وقت فعله) لأن التيمم طهارة ضرورة ،
ولا ضرورة قبل دخول الوقت ، فلو فعل . . لم يصح لا للفرض ولا للنفل ،
وقيل : في صحته للنفل وجهان .

ويشترط : العلم بدخول الوقت ، ونقل التراب فيه ، فلو نقله قبله ، ثم
مسح الوجه في الوقت . . لم يصح ، ولو تيمم شاكاً في الوقت ثم صادفه . . لم
يصح ، وقيل : يصح .

وإذا تيمم للفرض في أول وقته . . فله التأخير في الأصح .
ووقت الفائتة بتذكرها .

ولو تيمم لفائتة ضحوة ، فلم يصلها به حتى زالت الشمس . . فله أن يصلي
به الظهر في الأصح^(١) .

ووقت الجنابة انقضاء الغسل على الأصح .

وقيّد الوقت بالفعل ؛ ليدخل فيه ما إذا جمع جمع تقديم ، فإن التيمم
لثانية واقع قبل دخول وقتها ، وجاز لدخول وقت الفعل .

أما إذا أراد جمع التأخير . . فله أن يتيمم للظهر في وقتها ، ولو تيمم
للعصر . . لم يصح ؛ لأن وقتها لم يدخل ، ولم تيمم للظهر فصلاها ، ثم تيمم
للعصر ليجمعها ، فدخل وقتها قبل فعلها . . بطل الجمع والتيمم .

(١) لأنه لم يتيمم للظهر بل تيمم لغيرها في وقتها ، غايته أنه يصلي به غير التي تيمم لها . النجم
الوهاب (٤٧٩ / ١) .

وَكَذَا النَّفْلِ الْمُؤَقَّتُ فِي الْأَصَحِّ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَاباً . . لَزِمَهُ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ وَيُعِيدَ .

ومقتضى كلام المصنف : أن المندور المتعلق بوقت معين حكمه حكم
الفرض ، وقد صرح به في « التتمة » .

قوله : (وكذا النفل المؤقت في الأصح) أي : لا يصح التيمم له قبل وقت
فعله ؛ لما تقدم^(١) في الفرض ، وهو نصه في « الأم » ، وصحح في
« الروضة » القطع به^(٢) ، والثاني : يجوز ؛ لأن أمره أوسع ، ولهذا جاز
الجمع بين نوافل بتيمم .

وتعبيره بـ (المؤقت) : يشمل الرواتب وغيرها ؛ كالعيد ، واحتراز به :
عن النوافل المطلقة ، فإنه يتيمم لها متى شاء إلا في أوقات الكراهة على
الأصح .

ووقت صلاة الاستسقاء : الاجتماع لها في الصحراء ، واستشكله الإسنوي
بأن الصلاة تصح بمجرد انقطاع الغيث جماعة وفردى ، ولا معنى لوقت
الصلاة ، إلا الذي يصح فعلها فيه وإن كان غيره أكمل منه^(٣) .

ولو تيمم لنافلة لا سبب لها قبل وقت الكراهة . . لم تبطل بدخوله ، بل
يستبيحها بعده بلا خلاف ، قاله في « الروضة »^(٤) .

قوله : (ومن لم يجد ماء ولا تراباً . . لزمه في الجديد أن يصلي الفرض
ويعيد) .

(١) أي : آنفاً .

(٢) الأم (٩٧ / ٢) ، روضة الطالبين (٢٣٣ / ١) .

(٣) المهمات (٣٣٥ / ٢) .

(٤) روضة الطالبين (٢٣٣ / ١) .

اعلم : أن العذر العام ؛ كصلاة المسافر بالتيمم لا يجب فيه القضاء ؛ كما سيأتي^(١) ، والنادر الدائم ؛ كالاستحاضة ، وسلس البول كذلك ؛ لما فيه من المشقة .

وغير الدائم ؛ كفقد الطهورين يجب فيه القضاء بعد صلاة الفرض في الوقت على حسب حاله في الجديد .

أما الصلاة . . فلقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ . . فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

وهو مستطيع للإتيان بأفعال الصلاة .

ولأنه صلى الله عليه وسلم أرسل أناساً في طلب قلادة عائشة ، فحضرت الصلاة ، ولم يجدوا ماء ، فصلوا وهم على غير وضوء ، فأنزل الله آية التيمم . متفق عليهما^(٢) .

وقياساً على ستر العورة وغيرها من الشروط ، فإن الصلاة لا تسقط عند العجز عنها .

وتكون الصلاة صحيحة على الأصح ، قال في « شرح المذهب » : ولهذا تبطل بالحدث والكلام ونحوهما اتفاقاً ، وكذا برؤية الماء أو التراب^(٣) في أثنائها على الصحيح^(٤) .

(١) أي : آنفاً في قول المتن : (لا المسافر) .

(٢) الأول : في « صحيح البخاري » (٧٢٨٨) ، و« صحيح مسلم » (١٣٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه . والثاني : في « صحيح البخاري » (٣٣٦) ، و« صحيح مسلم » (٣٦٧) عن عائشة رضي الله عنها .

(٣) وفي (ب) : (برؤية الماء والتراب) .

(٤) المجموع (٣٠٤ / ٢) .

وَيَقْضِي الْمُقِيمُ الْمُتِمِّمُ لِفَقْدِ الْمَاءِ ، لَا الْمُسَافِرُ ،

ويحرم على الفاقد المذكور الزيادة على الفرض ، فلا يتنفل ، ولا يفعل فعلاً يتوقف على الطهارة .

وأما وجوب الإعادة . . فلأنه عذر نادر لا دوام له .

والثاني : تجب الصلاة بلا إعادة ، واختاره في « شرح المذهب » لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما يجب القضاء بأمر جديد ، ولم يثبت فيه شيء ، وهذا القول مطرد في كل صلاة وجبت في الوقت مع خلل^(١) .

والثالث : لا تجب الصلاة ؛ لأن الإعادة واجبة ، لكن تستحب ؛ لحرمة الوقت .

وحيث أوجبنا الفعل في الوقت والقضاء ، والجمهور على أن الفرض الثانية ، ونقل المصنف في « شرح المذهب » عن الأصحاب : أن القضاء لا يشرع للفاقد إلا بالماء أو تيمم يغني عن الإعادة ، وجزم به في « فتاويه »^(٢) .

قوله : (ويقضي المقيم المتيمم لفقد الماء) لأنه عذر نادر لا يدوم ، والقديم المختار عند المصنف : أنه لا يعيد^(٣) ، وفي قول : لا تجب الصلاة في الحال ، بل يصبر حتى يجد الماء .

قوله : (لا المسافر) أي : فإنه لا يجب عليه قضاء ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم للمسافر الذي تيمم وصلى ، ثم وجد الماء في الوقت ، ولم يعد :

(١) المجموع (٣٤٨/٢) .

(٢) المجموع (٣٠٤/٢) ، فتاوى الإمام النووي (ص : ٧٧) .

(٣) المجموع (٣٤٨/٢) .

إِلَّا عَاصٍ بِسَفَرِهِ فِي الْأَصَحِّ .

« أَصَبَتْ السُّنَّةَ وَأَجْزَأْتُكَ صَلَاتُكَ » . رواه أبو داود ، ورواه النسائي مسنداً ومرسلاً ، وصحح الحاكم اتصاله^(١) .

ولأن إيجابه مع عموم العذر يؤدي إلى عموم المشقة ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] .

ولا فرق بين أن يتيمم عن حدث أصغر أو أكبر لأي سبب كان ، ولا بين أن يكون سفره طويلاً أو قصيراً ؛ لأن الفقد في السفر مما يعم ويغلب .

وفي قول : يقضي في السفر القصير ؛ لأنه ملحق بالحضر .

وقول الأصحاب : المقيم يقضي والمسافر لا يقضي جار على الغالب من حال السفر والإقامة .

فلو أقام في مفازة أو موضع يعدم فيه الماء غالباً . . لم يعد .

ولو دخل المسافر في طريقه بلدة أو قرية وعدم الماء . . أعاد في الأصح وإن كان حكم السفر باقياً .

قوله : (إلا عاص بسفره في الأصح)^(٢) أي : فإنه يقضي ؛ لأن التيمم وإن كان واجباً فسقوط الفرض به رخصة ، فلا يستفاد بمعصية .

ووجه عدم القضاء : أنه واجب عليه ، وإذا وجب . . صار عزيمة ؛ بخلاف القصر ، وبني ابن الرفعة الوجهين على أنه رخصة أو عزيمة^(٣) ، وفي وجه :

(١) سنن أبي داود (٣٣٨) ، سنن النسائي (٤٣٣ ، ٤٣٤) ، المستدرک (١٧٨ / ١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) وفي « المنهاج » المطبوع وسائر الشروح المطبوعة : (إلا العاصي بسفره في الأصح) .

(٣) كفاية النبيه (١٧ / ٢) .

وَمَنْ تَيَمَّمَ لِبَرْدٍ . . قَضَى فِي الْأَظْهَرِ ، أَوْ لِمَرَضٍ يَمْنَعُ الْمَاءَ مُطْلَقاً ، أَوْ فِي عُضْوٍ وَلَا سَاتِرَ . . فَلَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِجُرْحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ ،

أنه لا يستبيح التيمم أصلاً ، ويقال له : إن تبت . . استباحته ، وإلا . . فلا .

فعلى الأصح : لو رأى الماء في أثائها . . بطلت ؛ كما في الحضر .

هذا كله إذا كان الفقد حسياً ، فإن كان الماء موجوداً وأراد التيمم لمرض أو عطش ونحوهما . . لم يصح تيممه ، ذكره في (مسح الخف) من « شرح المذهب » ، ونقل أنه لا خلاف فيه^(١) .

قوله : (ومن تيمم لبرد . . قضى في الأظهر) لأن البرد وإن كان يدوم . . فالعجز عما يسخن به الماء ، وعن ثياب يتدفأ بها نادر لا يدوم ، والثاني : لا يقضي ؛ لحديث عمرو بن العاص ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره فيه بالإعادة^(٢) .

وجوابه : أن القضاء على التراخي ، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز .

ومحل القولين : في السفر ، فإن كان حاضراً . . فالمشهور : القطع بالوجوب ، وقيل : على القولين .

قوله : (أو لمرض يمنع الماء مطلقاً ، أو في عضو ولا ساتر . . فلا) أي : فلا قضاء عليه ، حاضراً كان أو مسافراً ؛ لأن المرض عذر عام .

قوله : (إلا أن يكون بجرحه دم كثير) أي : فإنه يقضي ؛ لأن العجز عن إزالته بماء مسخن ونحوه نادر .

(١) المجموع (١ / ٥٥١ - ٥٥٢) .

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٤) ، والبيهقي في « الكبير » (١٠٤٨) .

وَأِنْ كَانَ سَاتِرٌ . لَمْ يَقْضَ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ وُضِعَ عَلَى طُهْرٍ ، فَإِنْ وُضِعَ عَلَى حَدَثٍ . . وَجَبَ نَزْعُهُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ . . قَضَى عَلَى الْمَشْهُورِ .

وقوله : (كثير) زيادة على « المحرر »^(١) ، احترز بها المصنف^(٢) عن اليسير ؛ فإنه لا يضر ، اللهم إلا إذا كان على موضع التيمم ، وكان كثيفاً يمنع وصول التراب إلى المحل ، فإن القضاء يجب لا لأجل النجاسة ، بل لنقصان البذل والمبدل .

قوله : (وإن كان ساتر . . لم يقض في الأظهر إن وضع على طهر) لحديث جابر في المشجوج ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالإعادة^(٣) ، ولأن المسح على الخف يغني عن الإعادة ، مع أنه لا ضرورة إلى لبسه ، فالمسح على الجبيرة الموضوعة للضرورة أولى ، والثاني : يجب ؛ لأنه عذر نادر غير دائم .

قوله : (فإن وضع) أي : الساتر (على حدث . . وجب نزعه) أي : إذا أمكن من غير ضرر ويتطهر قبل وضعه ؛ لأنه مسح على ساتر فاشترط فيه الوضع على طهر ، كالخف ، وقيل : لا يجب ؛ لأنه موضع ضرورة .

ونزع الجبيرة في كل طهارة إذا أمكن واجب ولو وضعها على طهر ، خلافاً لما توهمه عبارته .

قوله : (فإن تعذر . . قضى على المشهور) يعني : فإن لم يمكن النزع . . مسح وصلى للضرورة ، وفي الإعادة طريقان ؛ أحدهما : القطع بالوجوب ؛

(١) المحرر (١٤٩/١) دار السلام ، لكن يوجد فيه لفظة : (كثير) زيادة من إحدى نسخه ؛ كما

أشار إليه محققه في الهامش ، وليست في طبعة دار الكتب العلمية منه (ص : ٢١) .

(٢) قوله : (المصنف) غير موجود في (ب) .

(٣) أخرجه أبو داود (٣٣٦) ، والبيهقي في « الكبير » (١٠٨٩) .

.....

لفوات شرط الوضع ، وقيل : إنها على القولين في الوضع على طهر ، فكان الأولى : تعبيره بـ : المذهب .

ومحل ما ذكره المصنف : ما إذا كان الساتر على غير محل التيمم ، فإن كان على محله .. وجب القضاء بلا خلاف ؛ كما قاله في « الروضة »^(١) ؛ لنقصان البدل والمبدل جميعاً ، وقال الإمام البلقيني : الصواب : إثبات الخلاف .

وهذا كله على الجديد ، أما على القديم المختار للمصنف .. فلا قضاء مطلقاً^(٢) ، والله أعلم .

* * *

(١) روضة الطالبين (٢٣٥ / ١) .

(٢) المجموع (٣٤٨ / ٢) .

بَابُ الْحَيْضِ

أَقْلُ سِنِّهِ : تِسْعُ سِنِينَ ،

(باب الحيض)

هو في اللغة : السيلان ، يقال : حاض الوادي : إذا سال .

وفي الاصطلاح : دم يخرج بعد بلوغ المرأة ، من أقصى الرحم في أوقات معتادة .

وأما الدم الذي تراه الصغيرة . . فالأكثر من على : أنه يسمى استحاضة ودم فساد .

قوله : (أقل سنه : تسع سنين) أي : قمرية ، باستكمالها تقريباً على الأصح فيهما^(١) ، وقد دل الاستقراء على التسع ، وهذا السن وقت إمكان بلوغها بالإنزال ، فإذا قلنا : تقريباً ، ورأت الدم قبل استكمالها بزمان لا يسع حيضاً وطهرأ . . فهو حيض ، دون ما إذا وسعهما .

ولا فرق بين البلاد الحارة والباردة على الأصح .

وإنما اعتبرت^(٢) القمرية ؛ لقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ ﴾ [البقرة : ١٨٩] .

والقمرية : ثلاث مئة وخمسة وخمسون يوماً وسدس يوم ، والشمسية : تزيد على ذلك .

(١) أي : في الاستكمال والتقريب ؛ كما في « النجم الوهاج » (٤٨٨ / ١) .

(٢) وفي (أ) : (وإنما اعتبرنا) .

وَأَقْلُهُ : يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ : خَمْسَةٌ عَشَرَ بَلَيَالِيهَا . وَأَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ : خَمْسَةٌ عَشَرَ ، وَلَا حَدًّا لَأَكْثَرِهِ .

وليس لآخر سن الحيض حد ، بل هو ممكن ما دامت المرأة حية ، قاله الماوردي^(١) .

قوله : (وأقله : يوم وليلة) أي : أقل مدة الحيض : مقدار يوم وليلة ، وهو أربعة وعشرون ساعة على الاتصال ؛ لأنه أقل ما علم ، وفي قول : يوم بلا ليلة ، وقطع الأكثرون بالأول ، وقطع بعضهم بالثاني ، وصححه في « الإقليد » .

قوله : (وأكثره) أي : أكثر مدته (خمسة عشر بلياليها) للاستقراء (وأقل طهر بين الحيضتين : خمسة عشر) أي : يوماً ؛ لأنه أقل ما ثبت وجوده .

وقوله : (بين الحيضتين) احتراز : عما إذا رأت الحامل الدم ، وولدت قبل الخمسة عشر ، أو متصلاً بآخر الدم . فهو حيض على الأصح فيهما ، وكذلك إذا رأت النفاس ستين يوماً ، ثم انقطع أقل من خمسة عشر ، ثم عاد . فهو حيض على الأصح .

قوله : (ولا حد لأكثره) أي : لأكثر الطهر بالإجماع ، فإن المرأة قد لا تحيض أصلاً ، وقد تحيض في السنة مرة واحدة .

وسكت المصنف عن الغالب وهو في الحيض : ست أو سبع ، وفي الطهر : باقي الشهر .

ولو اطردت عادة امرأة ؛ بأن تحيض دون يوم وليلة ، أو أكثر من خمسة عشر ، وتطهر دون الخمسة عشر . لم يعتبر ذلك في الأصح ؛

(١) الحاوي الكبير (١ / ٣٤٣) .

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حَرَّمَ بِالْجَنَابَةِ ، وَعُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيثَهُ ،

لأن بحث الأولين أوفى .

والثاني : يعتبر ؛ لأن الاعتماد في الثانية على الوجود ، وقد وجد ، قال في « المهمات » حكاه الماوردي وابن الصلاح عن النص ، ونقل في « شرح المذهب » : جريان هذا الخلاف في سن الحيض أيضاً^(١) .

قوله : (ويحرم به : ما حرم بالجنابة) أي : من الصلاة^(٢) وغيرها ؛ لأنه أغلظ ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ » . وقال لعائشة : « اِفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » . متفق عليهما^(٣) .

والقديم : أن القراءة لا تحرم عليها ، فليل : خاص بالمعلمة وقت التعليم ؛ لحاجتها إليه ، وقيل : عام ؛ لخوف النسيان .

قوله : (وعبور المسجد إن خافت تلويثه) صيانة للمسجد ، مسلمة كانت أو ذمية ، فإن أمنت التلويث . . جاز على الأصح ؛ كالجنب .

ومن عليه نجاسة ، والمستحاضة ، ومن به حدث دائم ، أو جراحة تسيل .. كالحائض في التحريم عند خوف التلويث ، وفهم من ذلك : تحريم عبور المنتعل نعلًا ذا نجاسة رطبة ، فليدلكه ثم يدخل .

(١) المهمات (٣٦٧/٢) ، المجموع (٣٧٣/٢) .

(٢) وفي (أ) : (من صلاة) .

(٣) الأول : في « صحيح البخاري » (٢٢٨) ، و « صحيح مسلم » (٣٣٣) عن عائشة رضي الله عنها بلفظ : « فَإِذَا أَقْبَلْتُ حَيْضَتِكَ .. فَدَعِيَ الصَّلَاةَ » . و بلفظ الكتاب أخرجه غيرهما ، راجع « التلخيص الحبير » (٤٣٧ / ١) . والثاني : في « صحيح البخاري » (٣٩٤) ، و « صحيح مسلم » (١٢١١ / ١١٩) عن عائشة رضي الله عنها .

وَالصَّوْمُ ، وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ، وَمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا ،

قوله : (والصوم) نقل ابن جرير وغيره الإجماع على تحريمه على الحائض ، وعدم صحته منها ، والأصح من « زوائده » : أنها ليست مخاطبة به حال حيضها^(١) .

وتظهر فائدة الخلاف في مسائل ؛ منها : الأيمان والتعاليق كما قاله في « شرح المذهب »^(٢) .

ومنها : نية الأداء والقضاء ، فإن قلنا بالوجوب حال الحيض . . نوت القضاء ، وإلا . . نوت الأداء .

قوله : (ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة) أي : فإن قضاءها لا يجب ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : كنا نؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة . متفق عليه^(٣) .

وانعقد الإجماع على هذين الحكمين ، والمعنى في ذلك : أن الصلاة تكثر ، فيشق قضاؤها ، بخلاف الصوم ، ونقل الإسنوي في الصلاة عن أبي بكر البيضاوي : تحريم قضاء الصلاة عليها ، وعن « الشامل » و« البحر » و« شرح الوسيط » للعجلي : أنه يكره^(٤) .

قوله : (وما بين سرتها وركبتها) أي : على الجديد الأصح ؛ لأن عبد الله بن سعد الأنصاري سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ قال : « لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ » . صححه الترمذي^(٥) .

(١) روضة الطالبين (٢٤٨ / ١) .

(٢) المجموع (٣٥٨ / ٢) .

(٣) صحيح البخاري (٣٢١) ، صحيح مسلم (٣٣٥) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) المهمات (٣٦٨ / ٢) .

(٥) سنن الترمذي (١٣٣) ، وأخرجه أبو داود (٢١٢) .

وَقِيلَ : لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوَطْءِ .

والمعنى فيه : أنه حريم للفرج ، وعبارة الكتاب تشمل : تحريم الاستمتاع بالنظر والمباشرة ، ويفهم : جواز الاستمتاع بنفس السرة والركبة ، سواء جعلناهما عورة أم لا ، قال في « شرح المذهب » : لم أر فيه نقلاً ، والمختار : الجزم بجوازه^(١) ، ونقل في « المهمات » : النص على جواز الاستمتاع بالسرة^(٢) .

ولا يحرم ما فوق السرة وتحت الركبة ؛ كما أفهمه ، وصرح به في « المحرر »^(٣) .

وسكت المصنف عن مباشرتها له فيما بين السرة والركبة ؛ كمس الذكر ، قال الإسنوي : والقياس : تحريمه^(٤) ، قال العراقي في « مختصر المهمات » : غاية مس الذكر استمتاع بكفها ، وهو جائز قطعاً .

قوله : (وقيل : لا يحرم غير الوطء) لقوله صلى الله عليه وسلم : « اِصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » . رواه مسلم^(٥) .

وحكي قولاً قديماً ، واختاره المصنف في « شرح المذهب » وغيره^(٦) ، وعلى هذا : يكره كما قاله المتولي وغيره .

فروع : فهم من كلامه : القطع بتحريم الوطء في الفرج ، فلو استمتع بغير

(١) المجموع (٣٦٦/٢-٣٦٧) .

(٢) المهمات (٣٧٢/٢) ، الأم (٤٤٢/٦) .

(٣) المحرر (١٥٢/١) .

(٤) المهمات (٣٧٢/٢) .

(٥) صحيح مسلم (٣٠٢) عن أنس رضي الله عنه .

(٦) المجموع (٣٦٦/٢) .

فَإِذَا انْقَطَعَ . . لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الْغُسْلِ غَيْرُ الصَّوْمِ وَالطَّلَاقِ .

الجماع . . لم يلزمه شيء بلا خلاف ، قاله في « شرح المذهب »^(١) .

وإن جامع متعمداً عالماً بالتحريم . . فالنص : أنه كبيرة^(٢) ، ولا غرم عليه في الجديد ، بل يستغفر ويتوب ، لكن يستحب إن وطئ في إقبال الدم . . أن يتصدق بدينار ، وإن وطئ في إدباره . . فنصفه ، والقديم - ونقل أيضاً عن الجديد - : أنه يلزمه ذلك .

ويجوز صرفه إلى واحد .

وعلى القولين : لا يجب على المرأة شيء .

وفي قول : يلزمه عتق بكل حال .

ولا شيء على الناسي والجاهل بالتحريم أو الحيض قطعاً .

ولو ادعت الحيض ؛ فإن لم يتهمها بالكذب . . حرم الوطء ، وإن كذبها . . لم يحرم .

ولو اتفقا على الحيض ، واختلفا في انقطاعه . . فالقول قولها ، قاله في « شرح المذهب »^(٣) .

قوله : (فإذا انقطع) أي : الدم لزم الإمكان (. . لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق) لأن الحيض قد زال ، وصارت كالجنب . وبكلامه هنا عرف : أن الطلاق كان حراماً .

ومن المحرمات التي لا تحل قبل الانقطاع : الطهارة ، فإنها تحرم إذا

(١) المجموع (٣٦٧ / ٢) .

(٢) نقله النووي في « المجموع » (٣٦٢ / ٢) عن المحاملي في « مجموع » عن الشافعي رضي الله عنه .

(٣) المجموع (٣٧١ / ٢) .

وَالِاسْتِحَاضَةُ حَدَثٌ دَائِمٌ كَسَلْسٍ ، فَلَا تَمْنَعُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ ،

قصدت بها التعبد مع علمها بأنها لا تصح ، لكن يستحب لها الغسل لما لا يفتقر إلى طهارة ؛ كالإحرام .

وأيضاً يجب بالانقطاع : قضاء ما فاتها من الصلوات بينه وبين الغسل .

وما عدا ذلك من المحرمات لا يزول تحريمه إلا بالغسل ، أما غير الاستمتاع . . فلأن المنع منه إنما هو لأجل الحدث ، والحدث باق ، وأما الاستمتاع . . فلقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة : ٢٢٢] على قراءة التشديد ، وعلى قراءة التخفيف المراد به أيضاً : الاغتسال ؛ لقريته قوله تعالى : ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة : ٢٢٢] الآية .

فرع : التيمم للحائض عند العذر قائم مقام الغسل على التفصيل السابق في (التيمم) ، وقيل : يجوز وطء المتيممة بعد رؤية الماء ، وقيل : لا يجوز بعد خروج وقت الفريضة التي تيممت لها ، حكاها في « شرح المذهب »^(١) .

[الاستحاضة]

قوله : (والاستحاضة حدث دائم كسلس ، فلا تمنع الصوم والصلاة) الاستحاضة : دم يسيل في أوقات غير متعينة^(٢) من عرق في أدنى الرحم يقال له : العاذل بالذال المعجمة واللام ، وهو دم علّة ، بخلاف الحيض فإنه دم جبلة .

وتطلق الاستحاضة على ما يتصل بالحيض أو النفاس ، وعلى ما لا يتصل ؛ كالذي تراه الصغيرة ، وكدم الحامل إذا لم نجعله حيضاً .

(١) المجموع (٣٧١ / ٢) .

(٢) وفي (أ) : (غير معينة) .

فَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةَ فَرْجَهَا وَتَعْصِبُهُ ،

وهي حدث دائم لا يمنع الصوم والصلاة وغيرهما من العبادات ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لَحْمَنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ ، وَكَانَتْ مُسْتَحَاضَةً : « فَصُومِي وَصَلِّي ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ » . رواه أبو داود والترمذي ، وصححه^(١) .

وكذا لا يمنع قربان الزوج لها ؛ لأن حمنة كان زوجها يجامعها ، رواه أبو داود بسند حسن^(٢) .

وقوله : (كسلس) هو للتشبيه ، وهو بفتح اللام مصدر ؛ كالأستحاضة ، والمكسور اسم فاعل ؛ كالمستحاضة .

قوله : (فتغسل المستحاضة فرجها) أي : يجب عليها الاحتياط في الطهارة ، وإزالة النجاسة ، فتغسل فرجها قبل الوضوء أو التيمم ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي » . متفق عليه^(٣) .

قوله : (وتعصبه) أي : بأن تحشوه بقطعة أو خرقة ؛ دفعاً للنجاسة ، أو تقليلاً لها ، وتشد في وسطها خرقة أو خيطاً ، وتأخذ خرقة مشقوقة الطرفين ، تجعل وسطها على فرجها ملصقة بالقطن التي في الفرج إلصاقاً جيداً ، وتشد الطرفين في التي في وسطها من قدامها وخلفها شداً محكماً .

ويسمى : تلجماً واستثفاراً ، وسماه الشافعي : تعصيباً^(٤) .

(١) سنن أبي داود (٢٨٧) ، سنن الترمذي (١٢٨) .

(٢) سنن أبي داود (٣٠٩) .

(٣) صحيح البخاري (٣٠٦) ، صحيح مسلم (٣٣٣) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) كذا هو عن الشافعي رضي الله عنه في « المجموع » (٤٩٢ / ٢) ، و« الشرح الكبير » (٣٠١ / ١) ، ولم نعثر عليه في كتب الشافعي رضي الله عنه .

وَتَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ ، وَتُبَادِرُ بِهَا ، فَلَوْ أَخَّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ ؛ كَسْتَرٍ ،
وَأَنْتَظَارِ جَمَاعَةٍ . . لَمْ يَضُرَّ ، وَإِلَّا . . فَيَضُرُّ عَلَى الصَّحِيحِ .

فإن اندفع الدم بالحشو ؛ لقلته . . لم تحتج إلى التلجم ، وكل ذلك واجب ، إلا أن تتأذى بالشد لاحتراقها باجتماع الدم ، فلا يلزمها ؛ لما فيه من الضرر .

أو تكون صائمة . . قال الرافعي : فترك الحشو نهائياً ، ويقتصر على الشد^(١) .

قوله : (وتوضأ) أي : بعد ذلك ، فلو قدمت الوضوء . . لم يصح ، وفي وجوب مبادرتها إلى الوضوء وجهان : أصحهما في « شرح مسلم » : الوجوب ، وجزم به في « التحقيق » ، قال الماوردي : وإذا صححنا وضوءها مع التأخير . . فلا بد من غسل الفرج عنده^(٢) .

قوله : (وقت الصلاة) أي : كالتيتم ؛ لأنها طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ، وقيل : يجوز تقديم الوضوء إذا انطبق آخره على أول الوقت .
قوله : (وتبادر بها) أي : بالصلاة بعد احتياطها وطهارتها .

قوله : (فلو أخرت لمصلحة الصلاة ؛ كستر ، وانتظار جماعة . . لم يضر) أي : على الصحيح ، ومثله التأخير للجمعة ، والاجتهاد في القبلة ، وقيل : لا يجوز التأخير لشيء من ذلك .

قوله : (وإلا . . فيضر على الصحيح) أي : وإن أخرت لا لمصلحة الصلاة . . ضر ، فيجب تجديد ما فعلته ؛ لأن الحدث يتكرر منها وهي مستغنية

(١) الشرح الكبير (٢٩٩/١) .

(٢) شرح صحيح مسلم (٢٤٤/٢) ، التحقيق (ص : ١٧٠) ، الحاوي الكبير (٣٩٢/١) .

وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ ، وَكَذَا تَجْدِيدُ الْعِصَابَةِ فِي الْأَصَحِّ .

عن احتماله بالمبادرة ، وقيل : يجوز ما لم يخرج الوقت ، قال الإمام : وإذا أوجبنا المبادرة . . فقد بالغ جماعة في الأمر بها من غير فصل ، وقال آخرون : لو تخلل فصل يسير . . جاز^(١) .

قوله : (ويجب الوضوء لكل فرض) لقوله صلى الله عليه وسلم لابنة أبي حُبَيْش : « تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ » . صححه الترمذي^(٢) .

ولأن الحدث مستمر ، وإنما جازت الفريضة الواحدة ؛ للضرورة .

واحترز بالفرض : عن النفل ، فإنها تتنفل بالوضوء الواحد مع الفرض ما شاءت على الأصح ؛ كالمتيمم .

قوله : (وكذا تجديد العصابة في الأصح) أي : لكل فرض مع غسل الفرج وحشوه على ما سبق^(٣) ؛ قياساً على تجديد الوضوء ، وقيل : لا يجب تجديد غسل الفرج وتعصيبه إلا إذا ظهر الدم .

ولو خرج منها الدم بعد الشد ؛ لغلبته . . لم يبطل وضوؤها ، وقيل : يبطل ، وإن خرج لتقصيرها في الشد . . بطل ؛ فإن كان في صلاة . . بطلت ، أو بعد الفراغ من الفرض . . حرم التنفل .

ولو زالت العصابة عن موضعها زوالاً له تأثير ، أو ظهر الدم على جوانبها من غير غلبة الدم . . وجب التجديد بلا خلاف ؛ لأن النجاسة قد كثرت ، وتقليلها ممكن ، ويجب في الزوال اليسير على الأصح ، قال الإمام : ويعفى

(١) نهاية المطلب (٣٢٤ / ١) .

(٢) سنن الترمذي (١٢٥) عن عائشة رضي الله عنها ، وهو في « صحيح البخاري » (٢٢٨) أيضاً .

(٣) أي : آنفاً .

وَلَوْ انْقَطَعَ دَمُهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَمْ تَعْتَدِ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ ، أَوْ اعْتَادَتْ وَوَسِعَ زَمَنُ الانْقِطَاعِ وَضُوءاً وَالصَّلَاةَ . . وَجَبَ الْوُضُوءُ .

منه عما لا يمكن الاحتراز عنه ؛ كما يعفى عن الانتشار في محل الاستنجاء^(١) .

ولو أحدثت بريح ونحوه قبل أن تصلي . . وجب التجديد على الأصح ، فلو بالت . . وجب التجديد قطعاً .

قوله : (ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده ، أو اعتادت ووسع زمن الانقطاع وضوءاً والصلاة . . وجب الوضوء) .

اعلم : أن المستحاضة إذا شفيت بعد الصلاة . . صحت صلاتها ، وبطلت طهارتها ، وإن شفيت قبل الشروع في الصلاة . . بطلت طهارتها على الصحيح ، وإن شفيت بعد الشروع في الصلاة . . بطلت على ظاهر المذهب ، فتوضأ وتستأنف ، وخرَّج ابن سريج قولاً من رؤية المتيَّم الماء أنها لا تبطل . هذا حكم الانقطاع الكلي وهو الشفاء .

أما إذا انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده . . فيلزمها إعادة الوضوء ؛ لأن الأصل عدم العود ، فيكون الظاهر : أنه شفاء إن اعتادت الانقطاع والعود ، فإن وسع زمن الانقطاع الوضوء والصلاة . . وجبت إعادة الوضوء أيضاً ؛ لأنه يمكنها أداء العبادة على الكمال في ذلك الوقت .

ولو لم تعتد الانقطاع ، ولكن أخبرها من هو عارف بأنه لا يعود إلا بعد قدر الطهارة والصلاة . . وجب الوضوء أيضاً .

وهذه تردُّ على إطلاق الكتاب في المسألة الأولى .

(١) نهاية المطلب (١/٣٢٦-٣٢٧) .

.....

فلو عاد الدم في مسألتي الكتاب قبل إمكان الوضوء والصلاة.. لم تجب إعادة الوضوء على الأصح ؛ اعتباراً بما في نفس الأمر ، لكن لو كانت شرعت في الصلاة بعد الانقطاع من غير إعادة الوضوء.. أعادتها على الأصح ؛ للتردد في النية .

وعلى هذا : لو توضأت بعد الانقطاع ، وشرعت في الصلاة ، ثم عاد الدم.. فهو حدث جديد ، يجب عليها أن تتوضأ ، وتستأنف الصلاة .

ولو لم يسع زمن الانقطاع الوضوء والصلاة ، إما لأن عاداتها كذلك ، أو بأن أخبرها عارف.. فلا عبرة به ؛ كما أفهمه ، ولها الشروع فيها ؛ فإن امتد الانقطاع.. بان بطلان الطهارة ، ووجب قضاء الصلاة ؛ اعتباراً بما في نفس الأمر .

قال الإسنوي : والمتجه في مقدار الوضوء والصلاة : اعتبار أقل ما يمكن ؛ كركعتين في ظهر المسافر^(١) .

وقوله : (بعد الوضوء) يشمل انقطاع الدم قبل الصلاة ولو عقب الوضوء متصلاً به وانقطاعه في أثناءها .

وينبغي أن يحمل قوله : (بعد الوضوء) على الشروع في الوضوء ؛ ليشمل ما إذا حصل الانقطاع في أثناءه ؛ لأن الحكم فيه كذلك .

وقوله : (وجب الوضوء) تبع فيه « المحرر »^(٢) ، وكان الأحسن التعبير بالطهارة ؛ ليشمل طهارتي الحدث والنجس .

(١) المهمات (٣٧٩/٢) .

(٢) المحرر (١٥٣/١) .

فصل

رَأَتْ لِسِنَّ الْحَيْضِ أَقْلَهُ وَلَمْ يَعْبُرْ أَكْثَرَهُ.. فَكُلُّهُ حَيْضٌ ،

فروع : إذا كان دم المستحاضة ينقطع في وقت ، ويسيل في وقت .. لم يجز أن تصلي في وقت سيلانه ، بل عليها أن تتوضأ وتصلي في وقت انقطاعه ، إلا أن تخاف فوت الوقت ، فإن رجعت انقطاعه آخر الوقت .. فالأفضل : التعجيل ، وقيل : التأخير .

ولو كان سلس البول لو صلى قائماً سال بوله ، ولو صلى قاعداً استمسك .. صلى قاعداً ؛ حفظاً للطهارة ، وقيل : قائماً ، وعلى الوجهين : لا إعادة عليه .

وكل صاحب حدث دائم حكمه حكم المستحاضة فيما ذكرناه .
ومن به جرح سائل كالمستحاضة فيما عدا الوضوء .

(فصل)

[في أحكام المستحاضة]

(رأَتْ لِسِنَّ الْحَيْضِ أَقْلَهُ وَلَمْ يَعْبُرْ أَكْثَرَهُ.. فَكُلُّهُ حَيْضٌ) إذا رأَتْ الدم في زمن إمكان الحيض .. لزمها ترك الصلاة ، والصوم ، والوطء بمجرد رؤية الدم على الصحيح ، وقيل : لا تترك حتى تراه يوماً وليلة ، فعلى الصحيح : لو انقطع لدون اليوم والليلة .. بان أنه ليس حيضاً ، فتقضي الصلاة ، فإذا زاد على أقله ، ولم يجاوز الأكثر .. فكله حيض ، سواء وافق العادة أو خالفها ، اتفق لونه أو اختلف .

ويشترط : ألا يكون عليها بقية طهر ، فإن رأته خمسة عشر للطهر .. فأشهر

وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ فِي الْأَصَحِّ ،

الوجهين في « شرح المذهب » : أنها كالمستحاضة في جميع الأحكام^(١) .

قوله : (والصفرة والكدره حيض في الأصح) أي : سواء فيه المعتادة والمبتدأة ؛ لأن النساء كن يبعثن إلى عائشة رضي الله عنها بالدُّرْجَةِ فيها الكُرْسُفُ فيه الصفرة من دم الحيض ، فتقول : (لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء) تريد الطهر من الحيضة . رواه مالك بسند صحيح ، والبخاري تعليقاً^(٢) .

وقال الإصطخري : الصفرة والكدره حيض في أيام العادة فقط ، لقول أم عطية : (كنّا لا نعدُّ الكدره والصفرة شيئاً) . رواه البخاري ، ولأبي داود والحاكم : (بعد الطهر شيئاً)^(٣) .

وقيل : إن تقدم الصفرة والكدره دم قوي ولو بعض يوم . . كانت حيضاً ، أما بمفردها . . فلا ، وقيل : يشترط أن يتقدمه قوي يوماً وليلة .

وتعبيره في « الروضة » ب : الصحيح فيه إشارة إلى ضعف الخلاف^(٤) .

فائدة : الصفرة : شيء كالصديد يعلوه اصفرار ، والكدره : شيء كدر ، وليساً على ألوان الدماء .

(١) المجموع (٥٠٠ / ٢) .

(٢) الموطأ (١٣٣) ، صحيح البخاري في (باب إقبال المحيض وإدباره) قبل رقم (٣٢٠) . قال الكزدي : (قوله : « بالدُّرْجَةِ » هي : خرقة ونحوها تدخل المرأة في فرجها ثم تخرجها لتنظر إليها هل بقي شيء من أثر الحيض ، و« الكُرْسُفُ » : القطن ، و« القصة البيضاء » هي : القطن أو الخرقة البيضاء تحشي بها المرأة عند الحيض) . من هامش « تحفة المحتاج » (٧٤٩ / ١) المطبوع عن دار باب الأبواب . ونحوه يأتي آنفاً في الشرح . وفي (أ) : (تريد الطهر من دم الحيض) .

(٣) صحيح البخاري (٣٢٦) ، سنن أبي داود (٣٠٧) ، المستدرك (١٧٤ / ١) .

(٤) روضة الطالبين (٢٦٣ / ١) .

فَإِنْ عَبْرَهُ ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً مُمَيَّزَةً ؛ بِأَنْ تَرَى قَوِيًّا وَضَعِيفًا . . فَالضَّعِيفُ
اسْتِحَاضَةً ، وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ

والدُّرْجَةُ بدال مهملة مضمومة وراء مهملة ساكنة بعدها جم . . تأنيث^(١) :
دُرْج ، وهو : السَّفَطُ^(٢) الصغير وشبهه ، ويروى بكسر الدال وفتح الراء . .
جمع : درج .

قال القاضي عياض : ويحتمل أن يريد بها خرقة يجمع فيها هذا الكرْسُفُ ،
وهو : القطن الذي احتشت به^(٣) .

والقَصَّةُ بفتح القاف وصاد مهملة مشددة هو : الجص .

قوله : (فَإِنْ عَبْرَهُ) أي : فَإِنْ عبر الدم أكثر الحيض ، فجاوز خمسة
عشر . . فهي مستحاضة (فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً) أي : وهي التي ابتدأها الدم
(مميزة ؛ بِأَنْ تَرَى قَوِيًّا وَضَعِيفًا . . فَالضَّعِيفُ استِحَاضَةً ، وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ)
لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حُبَيْش : « إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ
يُعْرَفُ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ . . فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا كَانَ الْآخِرُ . . فَتَوَضَّئِي
وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ » . رواه أبو داود ، وصححه ابن حبان والحاكم^(٤) .

والأصح : أن القوة بإحدى ثلاث خصال ، وهي : اللون ، والثخانة ،
والرائحة الكريهة ، فالأسود أقوى ، ثم الأحمر ، ثم الأشقر ، ثم الأصفر ، ثم
الكدر ، وكرهه الرائحة أقوى ، والثخين أقوى من الرقيق ، فَإِنْ تعارضت
الصفات . . رجح بالكثرة ، فَإِنْ استوت . . رجح بالسبق .

(١) قوله : (مهملة) ليس في (أ) ، وفيها : (جيم فتاء تأنيث) .

(٢) السَّفَطُ : ما يُخَبَّأُ فِيهِ الطَّيْبُ ونحوه . المصباح المنير (ص : ٢٧٩) .

(٣) مشارق الأنوار (٤٠٦ / ١) .

(٤) سنن أبي داود (٢٨٦) ، صحيح ابن حبان (١٣٤٨) ، المستدرک (١٧٤ / ١) .

إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ ، وَلَا عَبَرَ أَكْثَرَهُ ، وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلِ الطُّهْرِ .

قوله : (إن لم ينقص عن أقله ، ولا عبر أكثره ، ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) هذه شروط العمل بالتمييز ، وهي :

ألا ينقص القوي عن أقل الحيض ، وهو يوم وليلة ؛ ليتمكن جعله حيضاً .
وألا يجاوز خمسة عشر متصلة .

وألا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوماً ؛ ليتمكن جعله طهراً بين
حيضتين .

فلو فقد واحد من الشروط الثلاثة . . فهي غير مميزة .

فإن جاوز القوي أكثر الحيض وتقدم . . ففاقده للتمييز قطعاً ، وتحيض من
أول الدم ، وكذا إن تأخر على الصحيح ، ولم يمكن الجمع ؛ بأن رأت خمسة
حمرة ، ثم أحد عشر سواداً .

وإن أمكن الجمع بين القوي وما تقدمه ؛ بأن رأت خمسة حمرة ، ثم خمسة
سواداً ، ثم حمرة مطبقة . . فالصحيح : أن حيضها السواد .

وعلم منه : أنه لا يشترط في جعل القوي حيضاً أن يكون متقدماً ، وهو
مقتضى إطلاق المصنف ؛ لإطلاق الأحاديث^(١) .

فلو رأت خمسة عشر حمرة ، ثم خمسة عشر سواداً . . تركت الصوم
والصلاة في جميع المدة ؛ لأنها في الخمسة عشر الأولى كانت ترجو
الانقطاع ، ولأن السواد في الثانية يبين أن ما قبله استحاضة .

فلو زاد السواد على خمسة عشر . . فلا تمييز ، فتزد إلى يوم وليلة على
المشهور من أول الحمرة ، فتترك الصلاة والصوم أيضاً بعد الشهر يوماً وليلة ،

(١) منها : ما سبق آنفاً .

.....

وليس لنا امرأة تترك الصلاة هذه المدة إلا هذه .

ولو لم تكن الخمسة عشر في الضعيف متصلة ؛ بأن كانت ترى يوماً أسود ويومين أحمر ، وهكذا أبداً . فلا تميز وإن لم ينقص جملة الضعيف في الشهر عن خمسة عشر ؛ لعدم الاتصال .

وإذا وجدت الشروط المذكورة ، وتقدم القوي . . كان الضعيف طهراً وإن طال ، حتى لو رأت يوماً وليلة سواداً ، ثم اتصل به الضعيف وتمادى سنين . . كان طهراً وإن كانت ترى الدم دائماً ؛ لأن أكثر الطهر لا حد له .

فرع : لو وجد بعد القوي ضعيفان ، وأمكن ضم أولهما إلى القوي قبله ؛ كما إذا رأت خمسة سواداً^(١) ، ثم خمسة حمرة ، ثم أطبقت الصفرة . . فطريقان ؛ أحدهما في « شرح المذهب » و« التحقيق » : القطع بالضم ، والثاني : على وجهين ؛ أشبههما في « الشرح الصغير » : الضم^(٢) .

وإن لم يمكن ؛ كما لو كانت الحمرة أحد عشر . . فالأصح : ضمها إلى الصفرة ، ويكون حيضها السواد ؛ لاختصاصه باللون والأوليّة .

واعلم : أن المبتدأة المميزة لا تشتغل بالصوم والصلاة بمجرد انقلاب دمها من القوي إلى الضعيف ، فإنها لا تدري هل تجاوز الأكثر أم لا ، فإن جاوز . . ظهر أنها مستحاضة ، فتقضي صلوات ما زاد على الدم القوي في الشهر الأول ، وأما في الثاني . . فبانقلاب الدم إلى الضعيف تغتسل وتصوم وتصلّي ، وإن لم يجاوز . . فالجميع حيض .

والمراد بانقلاب الدم إلى الضعيف : أن يتمحض ضعيفاً ، حتى لو بقيت

(١) وفي (ب) : (خمسة سواد) .

(٢) المجموع (٤٠١ / ٢) ، التحقيق (ص : ١٤٨) .

أَوْ مُبْتَدَأَةً لَا مُمَيِّزَةً ؛ بِأَنْ رَأَتْهُ بِصِفَةٍ ، أَوْ فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ .
فَالْأَظْهَرُ : أَنَّ حَيْضَهَا : يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَطَهَرَهَا : تِسْعٌ وَعِشْرُونَ .

خطوط من القوي . . فهو ملحق به .

قوله : (أَوْ مُبْتَدَأَةً لَا مُمَيِّزَةً ؛ بِأَنْ رَأَتْهُ بِصِفَةٍ ، أَوْ فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ .
فَالْأَظْهَرُ : أَنَّ حَيْضَهَا : يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَطَهَرَهَا : تِسْعٌ وَعِشْرُونَ) يعني : أن
المبتدأة غير المميزة - وهي : التي ابتدأ بها الدم على لون واحد ، أو ميزت
فرأته على لونين ، وفقدت شرطاً من شروط التمييز - تحيض أقل الحيض على
الأظهر ؛ لأن ما زاد على اليوم واللييلة مشكوك فيه ، فلا نحكم بكونه حيضاً ،
والثاني : أنها ترد إلى غالب الحيض ، وهو ست أو سبع ، وباقي الشهر طهر ؛
لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث حَمْنَةَ : « تَحِيْضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةَ
أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ كَمَا تَحِيْضُ النِّسَاءُ وَيَطْهَرْنَ » . رواه أبو داود والترمذي
وغيرهما^(١) .

والمقدار على القولين معاً يكون في كل شهر ومن أول الدم الذي تراه .

وهذا كله إذا عرفت وقت ابتداء الدم ، وإلا . . فهي كالمتحيرة .

وعلى الثاني : قيل : هي مخيرة بين الست والسبع ، ويكون (أو) في
الحديث للتخيير ، والصحيح : أنها للتنويع .

فإن كانت عادة النساء ستاً . . تحيضت ستاً ، وإن كانت سبعمائة . . فسبعمائة ،
وعلى هذا : الأصح : أن الاعتبار بنساء قرابتها من جهة الأم والأب جميعاً ،
فإن فقدن . . فنساء بلدها^(٢) .

(١) سنن أبي داود (٢٨٧) ، سنن الترمذي (١٢٨) .

(٢) وفي (ب) : (فإن فقدت . . فنساء بلدها) .

وأما طهرها إذا رددناها إلى الأقل . . ففيه قولان ؛ أحدهما ، ونص عليه في « البويطي » : أنه الأقل كما في الحيض^(١) ، فيكون دورها ستة عشر ، وأصحهما : لا ترد في الطهر إلى الأقل ، وعلى هذا : فالصحيح : أن طهرها تسع وعشرون ؛ لأن غالب الأدوار ثلاثون ، وقيل : ثلاث وعشرون أو أربع وعشرون .

وقوله : (أو فقدت شرط تمييز) معطوف على قوله : (لا مميزة) والتقدير : أو مبتدأة مميزة فقدت شرط تمييز .

وقوله : (وطهرها : تسع وعشرون) يفهم : أنه لا يلزمها الاحتياط فيما وراء المردّ إلى تمام خمسة عشر ، وهو المشهور ، لكنها في الشهر الأول كالمميزة في ترك الصوم والصلاة إلى تمام خمسة عشر يوماً ، فإذا جاوزها الدم . . تبيّن الاستحاضة ، فتقضي صلوات أربعة عشر يوماً على القول بردها إلى أقل الحيض ، وهو الأظهر .

وأما الشهر الثاني وما بعده ؛ فإن وجدت التمييز . . عملت به ، وإلا . . وجب عند مجاوزة المردّ : الغسل والصوم والصلاة .

فإن شفيت في بعض الشهور قبل مجاوزة خمسة عشر يوماً . . فهي غير مستحاضة فيه ، فتقضي ما صامته في أيام الدم .

وكلام الكتاب ظاهر في عود الخلاف إلى الحيض والطهر إن قرئ (طهرها) بالنصب ، وإن قرئ بالرفع . . كان مفرّعاً على الأول ، والنصب أقرب إلى عبارة « المحرر »^(٢) .

(١) مختصر البويطي (ص : ١٠٦) .

(٢) المحرر (١ / ١٥٤) .

أَوْ مُعْتَادَةً بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطُهِرَ . . فَتُرَدُّ إِلَيْهِمَا قَدْرًا وَوَقْتًا ،

قوله : (أو معتادة ؛ بأن سبق لها حيض وطهر . . فترد إليهما قدرًا ووقتًا)
أي : في الشهر الثاني إذا لم تكن مميزة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في المرأة
التي استفتت لها أم سلمة : « لَتَنْظُرُ عَدَدَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنْ
الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا ، فَلَتَتْرُكِ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ » . رواه
أبو داود والنسائي وغيرهما^(١) .

أما في الشهر الأول . . فتمسك عما تمسك عنه الحائض ، إذا جاوز الدم
عادتها ؛ لجواز انقطاعه دون الخمسة عشر^(٢) ، فإن جاوزها . . قضت صلوات
ما وراء العادة ، ثم في الدور الثاني وما بعده إذا مضت أيام العادة . . اغتسلت
وصامت ؛ لظهور الاستحاضة .

ولا فرق في ردها إلى العادة المتفقة بين أن تكون أياماً من كل شهر ، أو من
كل سنة ، أو من سنتين أو أكثر ، وقيل : غاية الدور ثلاثون يوماً ، وقيل :
تسعون .

فإن اختلفت عادتها وانتظمت ؛ بأن كانت تحيض في شهر ثلاثة أيام ، ثم
في شهر خمسة ، ثم في شهر سبعة ، ثم في الرابع ثلاثة ، ثم في الخامس
خمسة ، وفي السادس سبعة ، وهكذا أبداً ، ثم استحيضت . . فالأصح : أنها
ترد إلى هذه العادة إذا تكررت ، سواء كانت على هذا الترتيب أو لا ؛ بأن كانت
ترى خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة ثم تعود الخمسة ، وسواء رأت كل قدر مرة أو
مرتين .

فإن استحيضت بعد شهر الثلاثة . . ردت في أول شهور الاستحاضة إلى

(١) سنن أبي داود (٢٧٤) ، سنن النسائي (٢٠٨) .

(٢) وفي (ب) : (دون خمسة عشر) .

وَتَثْبُتُ بِمَرَّةٍ فِي الْأَصَحِّ ،

الخمسة ، وفي الثاني إلى السبعة ، وفي الثالث إلى الثلاثة ، أو بعد شهر
 الخمسة .. ردت إلى السبعة ، ثم الثلاثة ثم الخمسة ، أو بعد شهر السبعة ..
 ردت إلى الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة .

أما إذا لم يتكرر ، واستحيضت في الرابع .. فلا خلاف أنها لا ترد
 إليها^(١) ؛ لأننا إن أثبتنا العادة بمرة .. فالأخير ينسخ ما قبله ، وإن لم تثبتها بمرة
 فلم تتكرر الأقدار لتصير عادة .. فتزد إلى القدر المتقدم على الاستحاضة .

وكذا إذا كانت عاداتها غير منتظمة ، بل تتقدم هذه مرة وهذه مرة على
 الأصح ؛ بناء على ثبوت العادة بمرة .

فإن نسيت ما قبل الاستحاضة .. قال الأكثرون : ترد إلى أكثر العادات ،
 لكن يجب عليها وعلى من نسيت ترتيب المقادير الاحتياط إلى آخر الأقدار على
 الأصح ؛ بأن تحيض من كل شهر ثلاثة أيام ، ثم تغتسل وتصلّي وتصوم ، ثم
 تغتسل في آخر الخامس وآخر السابع ، وتتوضأ فيما بين ذلك لكل فريضة ،
 وتجتنب القراءة ، والمسجد^(٢) ، والوطء ، ومس المصحف .

قوله : (وثبت) أي : العادة في الحيض (بمرة في الأصح) وهو
 المنصوص في « الأم » و« البويطي » لأنه صلى الله عليه وسلم رد المرأة في
 حديث أم سلمة إلى الشهر الذي قبل الاستحاضة^(٣) ، وقيل : بمرتين ، وقيل :
 بثلاث ، وحجتهم : أن العادة من العود ، والجواب : أن لفظ العادة لم يرد به
 نص ، والتمسك بما في حديث أم سلمة .

(١) وفي (أ) : (فلا خلاف أنها ترد إليها) بدون (لا) .

(٢) وفي (ب) : (وتجتنب المسجد ، والقراءة) .

(٣) الأم (١٤٧/٢) ، مختصر البويطي (ص : ١٠٥ - ١٠٦) . وحديث أم سلمة أخرجه
 أبو داود (٢٧٤) ، والنسائي (٢٠٨) .

وَيُحَكَّمُ لِلْمُعْتَادَةِ الْمُمَيَّزَةِ بِالتَّمْيِيزِ لَا الْعَادَةِ فِي الْأَصَحِّ .

أما الاستحاضة.. فثبتت بمرة بلا خلاف ؛ لأنها علة مزمنة ، فإذا وقعت.. فالظاهر : دوامها .

قوله : (ويحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا العادة في الأصح) إذا اتفقت العادة والتمييز ؛ بأن كانت تحيض خمسة من أول الشهر وتطهر ببقية ، فاستحيضت ورأت خمستها سواداً ، وباقي الشهر حمرة.. فحيضها تلك الخمسة .

فإن اختلفا ؛ بأن كانت تحيض خمسة ، فرأت في دور عشرة سواداً ، ثم حمرة مستمرة.. فالأصح : أنها تعمل بالتمييز ، فحيضها العشرة ؛ لأن في حديث بنت أبي حبيش الأمر بالأخذ بالأقوى من غير تفصيل بين المعتادة والمبتدأة ، ولأن التمييز علامة حاضرة والعادة منقضية ، وقيل : يعمل بالعادة ، فحيضها خمسة من أوله ؛ لحديث أم سلمة^(١) ، وقيل : إن أمكن الجمع بينهما.. حَيَّضْنَاهَا الْجَمِيعَ ؛ عملاً بالدليلين ، وإن لم يمكن.. سقطا ، وكانت كمبتدأة لا تميز لها .

فإمكان الجمع يجعل عشرة السواد حيضاً ، وعدم إمكانه ؛ بأن ترى خمستها حمرة ، وأحد عشر عقبها سواداً .

وهذا إذا لم يتخلل بين العادة والتمييز أقل الطهر ، فإن تخلل كما إذا كانت عاداتها خمسة من أول الشهر ، فرأت عشرين أحمر ، ثم خمسة أسود ثم أحمر.. فالأصح : أن قدر العادة حيض بحكم العادة ، والأسود حيض آخر ؛ لأن بينهما طهراً كاملاً ، وقيل : يبنى على الخلاف السابق .

(١) وحديثاهما سبق تخريجهما آنفاً .

أَوْ مُتَحَيِّرَةً ؛ بِأَنْ نَسِيتْ عَادَتَهَا قَدْرًا وَوَقْتًا . . فِي قَوْلٍ : كَمُبْتَدَأَةٍ ، . . .

أما الناسية للعادة وهي مميزة . . فعلى الأصح : لا يختلف ، وعلى الآخر : هي كفاقة التمييز ، وقال الإمام : ترد إلى التمييز ؛ للضرورة^(١) .
قوله : (أو متحيرة ؛ بأن نسيت عاداتها قدراً ووقتاً) أي : لطوء غفلة أو جنون ، وأفادت مستحاضة بلا تمييز .

ولو عبّر بكاف التشبيه بدل الباء . . لكان أحسن ؛ لأن عبارته مقتصرة على نسيان العادة ، وهي في جميع صور النسيان والشك متحيرة .

ولو عبّر بـ (جهلت) . . كان أحسن ؛ لأن النسيان يستدعي سبق عرفان ، وقد لا تعلم أصلاً ؛ كأن تجنّ صغيرة ويستمر لها عادة ، ثم تفيق مستحاضة لا تعرف عاداتها .

سميت متحيرة ؛ لتحيرها في أمرها ، وتسمى أيضاً : محيرة بكسر الياء ؛ لأنها حيرت الفقهاء في أمرها .

قوله : (ففي قول : كمبتدأة) ومنهم من قطع به ؛ لأن العادة المنسية لا يمكن استفادة الحكم منها ، فكانت كالمعدومة ، فيكون حيضها من الوقت الذي عرفت ابتداء الدم فيه أقل الحيض على الأظهر ، وقيل : قطعاً ، وما بقي إلى تمام ثلاثين يوماً طهر .

فإن لم تعرف وقت ابتداء الدم ، أو كانت مبتدأة ونسيت وقت ابتداء الدم . . فحيضها من أول كل هلال ، وعلل بأنه الغالب ، ودورها شهر هلال .

وإذا أطلق الشهر في المستحاضات وغيرها^(٢) . . فالمراد به : ثلاثون

(١) نهاية المطلب (٣٥٥ / ١) .

(٢) وفي (ب) : (في المستحاضات غيرها) بدون (واو) .

وَالْمَشْهُورُ : وَجُوبُ الْاِحْتِيَاظِ ، فَيَحْرُمُ الْوُطْءُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَالْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتُصَلِّي الْفَرَائِضَ أَبَدًا ،

يوماً ، سواء كان ابتداءه من أول الهلال أم لا .

قوله : (والمشهور : وجوب الاحتياط) وقطع به جماعة ؛ للضرورة لا للتشديد ؛ لأن احتمال الحيض والاستحاضة في كل زمان على السواء ، ووجوب العبادات وتحريم الوطء محقق ، فلا يرفع بالشك .

قوله : (فيحرم : الوطء) أي : على الزوج والسيد أبداً ، فتعبيره أحسن من قول « المحرر » : (فلا يغشاها الزوج)^(١) .

وفي الاستمتاع بما بين السرة والركبة ما سبق في الحائض^(٢) ، وقيل : يحل الوطء ؛ لأن الاستحاضة علة مزمنة ، فالتحريم دائماً موقع لها في الفساد ، وعلى الأول : فلا كفارة قطعاً .

قوله : (ومس المصحف ، والقراءة في غير الصلاة) أي : يحرمان عليها ، واختار الدارمي والقاضي : جواز القراءة ؛ لأنها قرينة ، فأشبهت صلاة النفل .

والأصح : أنها تقرأ في الصلاة زيادة على (الفاتحة) .

وأطلق الرافعي تحريم المكث في المسجد ، قال في « المهمات » : وهو متجه إن كان لغرض دنيوي ، فإن كان لغرض الصلاة . فكقراءة السورة فيها ، وإن كان للاعتكاف . فمفروضه ومندوبه كالصلاة^(٣) .

قوله : (وتصلّي الفرائض أبداً) أي : سواء المكتوبة والمنذورة ، فتعبيره

(١) المحرر (١٥٦/١) .

(٢) أي : في أوائل (باب الحيض) عند شرح قول المتن : (وما بين سُرَّتْها وركبتها) .

(٣) الشرح الكبير (٣٢٦/١) ، المهمات (٣٨٩/٢) .

وَكَذَا النَّفْلِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرَضٍ ،

أحسن من قول « المحرر » : (وتصلّي فرائض الأوقات)^(١) .

والطواف المفروض ملحق بالصلاة المفروضة ، قال الإسنوي :
 والقياس : أن صلاة الجنازة كذلك^(٢) .

قوله : (وكذا النفل في الأصح) لأن النوافل من مهمات الدين ، فلا تمنع
 منها ، رتبة كانت أو غيرها على الأصح ، ويجري الخلاف في نفل الصوم
 والطواف .

ومقتضى إطلاقه : جواز النفل لها ولو خرج وقت الفريضة ، وهو الأصح
 من « زوائده » ، وصحح في « شرح المذهب » و« التحقيق » و« شرح
 مسلم » : عدم الجواز بعد خروج الوقت^(٣) .

وتنقضي عدتها بثلاثة أشهر على الصحيح ، إلا أن تعلم من عاداتها
 ما يقتضي زيادة على ذلك أو نقصاناً فتعمل به .

وتجب نفقتها على زوجها ، ولا خيار له في فسخ نكاحها ؛ لأن جماعها
 متوقع ، بخلاف الرقاء .

قوله : (وتغتسل لكل فرض) لاحتمال الانقطاع في كل زمن ، فيجب
 الغسل احتياطاً ، ويجب أن يكون في الوقت على الأصح ، لكن إن ذكرت أن
 دمها كان ينقطع عند الغروب مثلاً دائماً . . لم تغتسل إلا للمغرب فقط في كل
 يوم وليلة .

(١) المحرر (١/١٥٦) .

(٢) المهمات (٢/٣٨٩) .

(٣) روضة الطالبين (١/٢٥٢) ، المجموع (٢/٤٩٧) ، التحقيق (ص : ١٧٠) ، شرح
 صحيح مسلم (٢/٢٤٤) .

.....

ولا يجب عليها المبادرة إلى الصلاة عقب الغسل على الأصح ، لكن لو أخرت . . لزمها تجديد الوضوء .

ولا يجب عليها قضاء ما تؤديه من الصلوات على النص ؛ كما نقله في « البحر »^(١) ، ونقله الماوردي والدارمي والشيخ نصر المقدسي عن جمهور الأصحاب ؛ لما فيه من الحرج الشديد ، قال في « المهمات » : إنه المفتى به^(٢) .

وسكوت المصنف عنه يشعر بعدم الوجوب ، لكن المصحح في « الروضة » و« أصلها » الوجوب^(٣) ، قال السبكي : وهو القياس .

فإن اغتسلت أول الوقت وصلت . . قضتها بعد خروج الوقت الذي تلزم تلك الصلاة بإدراكه ، وقيل : انقضاء خمسة عشر يوماً من أول وقتها ، وتعيد الغسل للقضاء ، إلا أن تكون قد اغتسلت بعد خروج ذلك الوقت لصلاة أخرى ، فلو لم تقض حتى مضى خمسة عشر يوماً أو أكثر . . لم يجب لكل خمسة عشر إلا قضاء صلوات يوم وليلة .

ولو كانت تصلي في أوساط الأوقات . . لزمها أن تقضي مرتين : إحداهما بعد انقضاء وقت الضرورة ، وقبل تمام خمسة عشر يوماً من افتتاح الصلاة المرة الأولى ، والثانية في أول السادس عشر من آخر الصلاة الأولى .

ولو لم تقض حتى مضت خمسة عشر يوماً . . لزمها عشر صلوات يومين وليلتين ؛ لجواز أن يطرأ الحيض في وسط صلاة ، وينقطع في أخرى .

(١) وفي (ب) : (كما قاله في « البحر ») .

(٢) بحر المذهب (٣٣٩ / ١) ، المهمات (٣٩٢ / ٢) .

(٣) روضة الطالبين (٢٦٥ / ١) ، الشرح الكبير (٣٢٨ / ١) .

وَتَصُومُ رَمَضَانَ ثُمَّ شَهْرًا كَامِلَيْنِ ، فَيَحْصُلُ مِنْ كُلِّ أَرْبَعَةِ عَشَرَ ، ثُمَّ تَصُومُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ : ثَلَاثَةَ أَوَّلِهَا ، وَثَلَاثَةَ آخِرِهَا ،

قوله : (وتصوم رمضان) لاحتمال أنها طاهرة في جميعه (ثم شهراً كاملين ، فيحصل من كل أربعة عشر) أي : يوماً ؛ لاحتمال أن يكون حيضها أكثر الحيض ، وأن يبتدئ في أثناء يوم ، وينقطع في السادس عشر ، فيلزم ما ذكره .

والمنقول عن الشافعي ، وأخذ به أكثر المتقدمين ، وطائفة من المتأخرين : حصول خمسة عشر ، والأكثر على الأول ، وأولوا النص^(١) .
وقوله : (كاملين) حال من (رمضان) ومن (شهراً) وإن كان رمضان معرفة وشهراً نكرة .

واحترز به : عن الشهر الناقص ، فلو كان رمضان ناقصاً . . لم يحصل لها منه على قول الأكثرين إلا ثلاثة عشر يوماً ، ويبقى عليها ستة عشر ، فلا يختلف المقضي بين الكامل والناقص ، وإنما يختلف المحسوب ، وعلى النص : يحصل أربعة عشر ، وتقضي خمسة عشر ، نقله الروياني عن النص ، وهو المجزوم به في « الشرح الصغير » و« الروضة »^(٢) .

قوله : (ثم تصوم من ثمانية عشر^(٣) : ثلاثة أولها ، وثلاثة آخرها ،

(١) أي : على ما إذا عرفت أن دمها كان يبتدئ وينقطع ليلاً . كما في « الشرح الكبير » (٣٣١ / ١) ، و« روضة الطالبين » (٢٦٥ / ١) ، ولم نعر على النقل المذكور في كتب الشافعي رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين (٢٦٥ / ١) ، ونقل الروياني في « تلخيصه » كما في « كفاية النبيه » (١٨٣ / ٢) .

(٣) وفي (ب) : (ثم تصوم ستة من ثمانية عشر) لفظة : (ستة) زیدت في الهامش تصحيحاً ، ولعلها من الشرح .

فَيَحْصُلُ الْيَوْمَانِ الْبَاقِيَانِ ، وَيُمْكِنُ قَضَاءُ يَوْمٍ ، بِصَوْمِ يَوْمٍ ثُمَّ الثَّالِثِ وَالسَّابِعِ عَشَرَ .

فيحصل اليومان الباقيان) لأن الحيض إن طرأ في أثناء اليوم الأول من صومها . . انقطع في أثناء السادس عشر ، فيصح لها السابع عشر والثامن عشر ، وإن طرأ في الثاني . . صح الأول والأخير ، وإن طرأ في الثالث . . صح اليومان الأولان ، وإن طرأ في السادس عشر . . انقطع في أثناء الأول ، فيصح الثاني والثالث ، وإن طرأ في السابع عشر . . انقطع في أثناء الثاني ، فيصح السادس عشر والثالث ، وإن طرأ في الثامن عشر . . انقطع في أثناء الثالث ، فيصح لها السادس عشر والسابع عشر ، ويخرج بذلك عن العهدة بيقين .

وليست البراءة مختصة بهذا ، بل لو صامت أربعة في أول الثمانية عشر واثنان في آخرها^(١) ، أو بالعكس ، أو اثنان في أولها واثنان في آخرها واثنان بين ذلك كيف شاءت . . حصل اليومان الواجبان .

وتبرأ أيضاً بصوم خمسة أيام ، فتصوم يوماً ، وثالثه ، وسابع عشره ، وتاسع عشره ، وفيما بين الرابع والسادس عشر تصوم يوماً .

قوله : (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ، ثم الثالث والسابع عشر) لوقوع يوم من الأيام الثلاثة في الطهر على كل تقدير ، ويعرف مما سبق ، ولا يتعين الثالث والسابع عشر ، بل لها أن تصوم بدل الثالث يوماً بعده إلى آخر الخامس عشر ، وبدل السابع عشر يوماً بعده إلى آخر تسعة وعشرين بشرط أن يكون المخلف من أول السادس عشر مثل ما بين صومها الأول والثاني أو أقل منه .

فلو صامت الأول والثالث والثامن عشر . . لم يجز ؛ لجواز أن ينقطع الحيض في أثناء الثالث ، ويعود في أثناء الثامن عشر .

(١) قوله : (واثنان) هو هكذا مرفوعاً في النسختين .

وَإِنْ حَفِظْتُ شَيْئًا . فَلِلْيَقِينِ حُكْمُهُ ، وَهِيَ فِي الْمُحْتَمَلِ كَحَائِضٍ فِي
الْوُطْءِ ، وَطَاهِرٍ فِي الْعِبَادَةِ ، وَإِنْ احْتَمَلَ انْقِطَاعًا . وَجَبَ الْغُسْلُ لِكُلِّ
فَرَضٍ .

ولو صامت الأول والرابع والثامن عشر . . جاز ؛ لأن المخلف مثل ما بين
الصومين .

ولو صامت السابع عشر والحالة هذه . . جاز ؛ لأن المخلف أقل مما بين
الصومين .

قوله : (وإن حفظت شيئاً) أي : كالقدر والوقت ، أو القدر دون الوقت ،
أو الوقت دون القدر (. . فليقين حكمه) أي : من حيض وطهر .

قوله : (وهي في المحتمل) أي : للحيض والطهر (كحائض في الوطء ،
وطاهر في العبادة) مراعاة للاحتياط .

قوله^(١) : (وإن احتمل انقطاعاً . . وجب الغسل لكل فرض) احتياطاً ،
ويسمى : طهراً مشكوكاً فيه ، وإن لم يحتمل الانقطاع - ويسمى : حيضاً
مشكوكاً فيه - وجب الوضوء دون الغسل .

فمثال الحافظة للقدر والوقت : ما إذا قالت : كان حيضي ستة أيام من
العشرة الأولى . . فالخامس والسادس حيض بيقين ، وما بعده إلى آخر العاشر
يحتمل الانقطاع ، وما قبله إلى الأول يحتمل الطروء دون الانقطاع ، ومن
الحادي عشر إلى آخر الشهر طهر بيقين .

ومثال الحافظة للوقت : ما إذا عينت ثلاثين ، وقالت : كان حيضي يتدئ
لأولها ، وكذا كل ثلاثين بعدها . . فيوم وليلة من أول الثلاثين حيض بيقين ،

(١) قوله : (قوله) هذا والذي قبله غير موجود في (ب) .

وَالْأَظْهَرُ : أَنَّ دَمَ الْحَامِلِ وَالنَّقَاءَ بَيْنَ الدَّمِ حَيْضٌ .

وبعده يحتمل الحيض والطهر ، والانقطاعُ إلى آخر الخمسة عشر وبعده إلى آخر الثلاثين . . طهر بيقين ، وكذا الحكم في كل ثلاثين .

ومثال الحافظة للقدر : ما إذا قالت : دوري ثلاثون أولها كذا ، وحيضي عشرة . . فعشرة في أولها لا يحتمل الانقطاع ، فتحتاط ، فيحرم وطؤها ، وتصلي كل فرض بالوضوء ، والباقي يحتمله ، فتغتسل لكل فرض ؛ لاحتمال الانقطاع ، والجميع يحتمل الحيض والطهر .

ولو قالت : حيضي عشرة من الشهر . . فليس لها حيض بيقين ، ولا طهر بيقين .

قوله : (والأظهر : أن دم الحامل والنقاء بين الدم حيض) ذكر مسألتين :

أولاهما : إذا رأت الحامل دمًا يصلح أن يكون حيضاً . . ففيه قولان ؛ القديم : إنه استحاضة ، والجديد الأظهر : إنه حيض ، ولا فرق بين ما تراه قبل حركة الحمل وبعدها ، قيل : ما رآته قبلها حيض قطعاً ، ولا بين أن تراه في أيام عاداتها وعلى صفة دم الحيض غالباً أم لا ، وقيل : إن خالف العادة ، أو رأت صفرة أو كدرة . . فليس بحيض قطعاً ، حكاه في « شرح المذهب »^(١) ، ولا بين الخارج بين التوأمين أم لا ، وقيل : إن الخارج بينهما ليس بحيض قطعاً ، وقيل : حيض قطعاً .

وعلى الجديد : يحرم فيه الصوم والصلاة ، وثبت جميع أحكام الحيض ، إلا أنه لا تنقضي به عدة صاحب الحمل ، وتنقضي به عدة غيره في الأصح ، ولا يحرم فيه الطلاق .

(١) المجموع (٢/ ٣٨٤) .

ويستثنى من كلامه : ما يبدو عند الطلق ، أو مع خروج الولد ، فإنه ليس
حيضاً ولا نفاساً على الأصح .

الثانية : إذا انقطع دم المرأة ، فكانت ترى يوماً دماً ويوماً نقاء ، أو
يومين ويومين ، فتارة يجاوز التقطع خمسة عشر ، فهذه مستحاضة ، يأتي
فيها ما سبق ، وتارة لا تجاوز ، وهي مراد المصنف ، فأيام الدم حيض بلا
خلاف إذا اجتمع فيها شروطه ، وفي أيام النقاء قولان ؛ أظهرهما : أن
الجميع حيض ، ويسمى : قول السحب ، والثاني : حيضها الدماء خاصة ،
والنقاء طهر ، ويسمى : قول التلفيق ، وقطع بعضهم بالأول ، وبعضهم
بالثاني .

والمراد بالنقاء : أن يصير فرجها بحيث لو أدخلت القطنة .. لخرجت
بيضاء ، وأما الحالة التي ينقطع فيها جريان الدم ، ويبقى أثر يخرج على
القطنة .. فحيض قطعاً .

ولا فرق في جريان القولين بين أن يستوي قدر الدم والنقاء ، أو يزيد
أحدهما .

وشروط القول بالسحب : أن يكون النقاء محتوشاً بدمين في الخمسة عشر ،
فإن لم يقع بينهما ؛ بأن رأت يوماً ، ويوماً إلى الثالث عشر ، ولم يعد الدم في
الخامس عشر .. فالرابع عشر والخامس عشر طهر قطعاً ، والأصح : أنه
يشرط بلوغ مجموع الدماء المحتوشة قدر أقل الحيض ، وقيل : يشترط أن
يكون كل واحد من الدمين قدر أقل الحيض ، وقيل : لا يشترط شيء من
ذلك .

وهذه النسخة من الكتاب تقتضيه ، وفي بعض النسخ : (والنقاء بين أقل

وَأَقْلُ النَّفَاسِ : لَحْظَةً ، وَأَكْثَرُهُ : سِتُّونَ ، وَغَالِبُهُ : أَرْبَعُونَ .

الحيض حيض (كما هو المصحح^(١)) .

ومحل القولين : في الصلاة ، والصوم ، والغسل ، والجماع .
ولا يجعل النقاء طهراً في انقضاء العدة بالإجماع .

[أحكام النفاس]

قوله : (وأقل النفاس : لحظة ، وأكثره : ستون ، وغالبه : أربعون) .
النفاس في اللغة : الولادة ، مأخوذ من النفس وهو الدم ، يقال : نُفِسَتِ
المرأة بضم النون وفتحها ، والضم أفصح ، والفاء مكسورة فيهما .
وفي الاصطلاح : الدم الخارج من حين فراغ الرحم على الأصح ، سواء
وضعت حياً أو ميتاً ، كاملاً أو ناقصاً ، وكذا لو وضعت علقة أو مضغة .
ودليل ما ذكره المصنف : الاستقراء ، وقيل : أقله : ساعة ؛ أي : من
الساعات الأربع والعشرين .

وفي قول : أكثر النفاس : أربعون ؛ لظاهر حديث أم سلمة : كانت
النفساء على عهد رسول الله تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً . رواه أبو داود
والترمذي ، وصححه الحاكم^(٢) .

فروع : لو ولدت ولم تر الدم أياماً ، ثم ظهرت قبل مضي أقل الطهر . . كان
ابتداء مدة النفاس من الولادة على الأصح في « الروضة » و« أصلها » و« شرح
المهذب » ، وصحح فيه أيضاً وفي « التحقيق » : أنه من رؤية الدم^(٣) .

(١) راجع « بيان غرض المحتاج » (ص : ١١٩) ، و« تحرير الفتاوي » (٢٠١ / ١) .

(٢) سنن أبي داود (١١٣) ، سنن الترمذي (١٣٩) ، المستدرک (١٧٥ / ١) .

(٣) روضة الطالبين (٢٨٤ / ١) ، الشرح الكبير (٣٥٩ / ١) ، المجموع (٤٨٠ / ٢ ، ٤٨٧) ،
التحقيق (ص : ١٦٩) .

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا حَرَّمَ بِالْحَيْضِ ، وَعُبُورُهُ سِتِّينَ كَعُبُورِهِ أَكْثَرَهُ .

ولو ولدت ولم تر دمًا إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً . . فلا نفاس لها ، بل هو حيض في الأصح^(١) .

ولو رأت الدم عقب الولادة ، ثم طهرت خمسة عشر ، ثم عاد الدم . . فالأصح : أن العائد حيض .

وشرطه في الصورتين : ألا ينقص عن أقل الحيض ، ولا يزيد على أكثره ، فإن نقص . . فدم فساد على الأصح ، وقيل : نفاس ، وإن زاد . . فاستحاضة .

قوله : (ويحرم به : ما حرم بالحيض) أي : من عبادة ، ووطء وغيرهما ؛ لأنه دم حيض مجتمع ، قال الرافعي : وحكم النفاس حكم الحيض ، إلا في شيئين ؛ أحدهما : أن الحيض يوجب البلوغ ، والنفاس لا يوجبه ؛ لثبوته قبله بالإنزال الذي حبلت منه^(٢) ، والثاني : أن الحيض تتعلق به العدة والاستبراء ، ولا يتعلقان بالنفاس ؛ لحصولهما قبله بمجرد الولادة^(٣) .

قوله : (وعبوره ستين كعبوره أكثره) يعني : أن مجاوزة دم النفاس ستين كمجاوزة الحيض خمسة عشر ، وهو الصحيح ، فالمعتادة في النفاس والحيض ترد إلى عادتهما فيهما ، فإن كانت مبتدأة في الحيض . . فطهرها بعد نفاسها المعتاد : تسع وعشرون ، وحيضها بعده : يوم وليلة .

والمبتدأة في النفاس والحيض غير المميزة نفاسها : لحظة على الأظهر ، وطهرها بعده : تسع وعشرون ، وحيضها : يوم وليلة .

(١) وفي (ب) : (على الأصح) .

(٢) وفي (ب) : (حملت منه) .

(٣) الشرح الكبير (٢٩٨ / ١) .

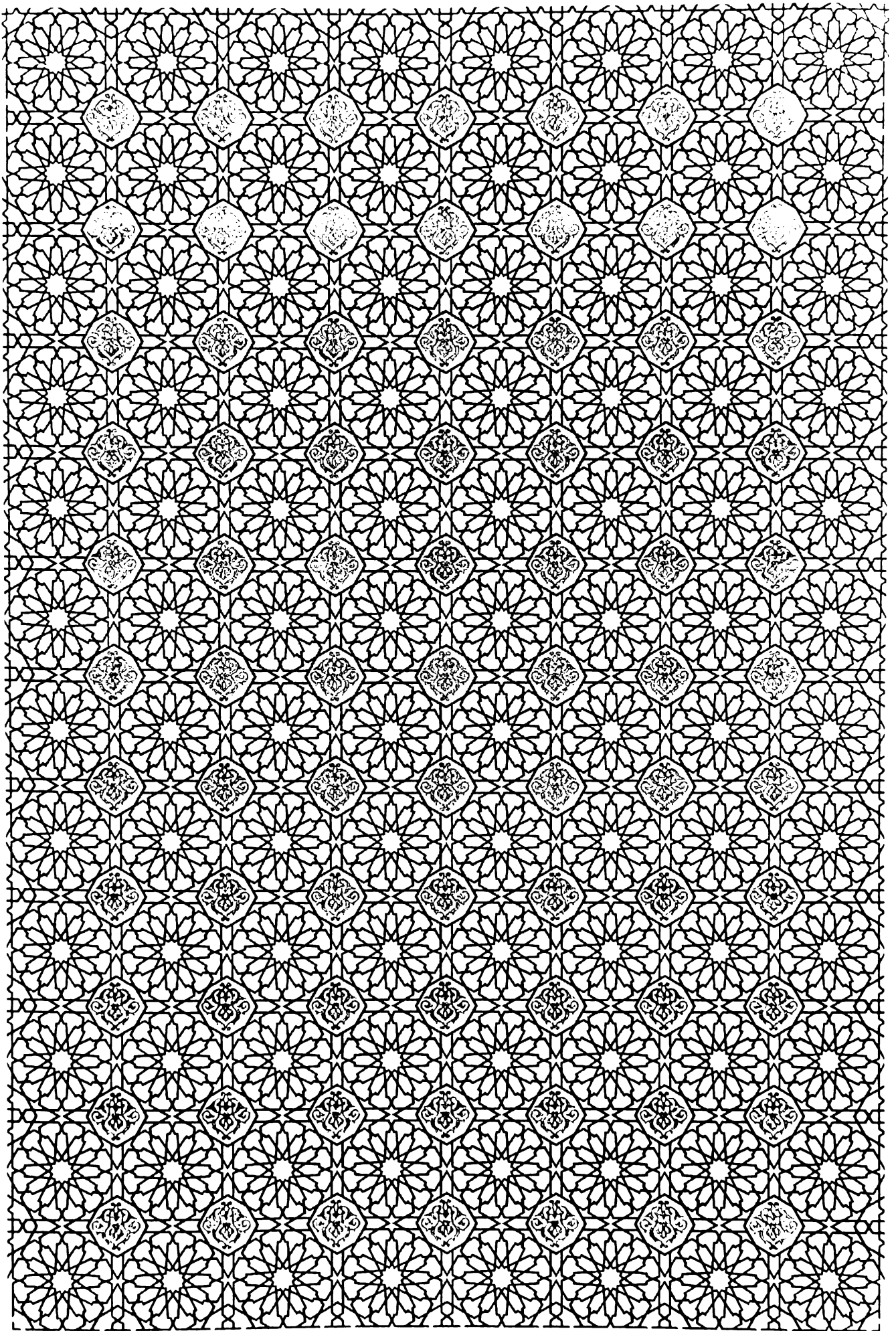
.....

فإن كانت معتادة في الحيض.. حسب لها بعد مَرَدِّ النفاس طهرها ثم
حيضها المعتادان .

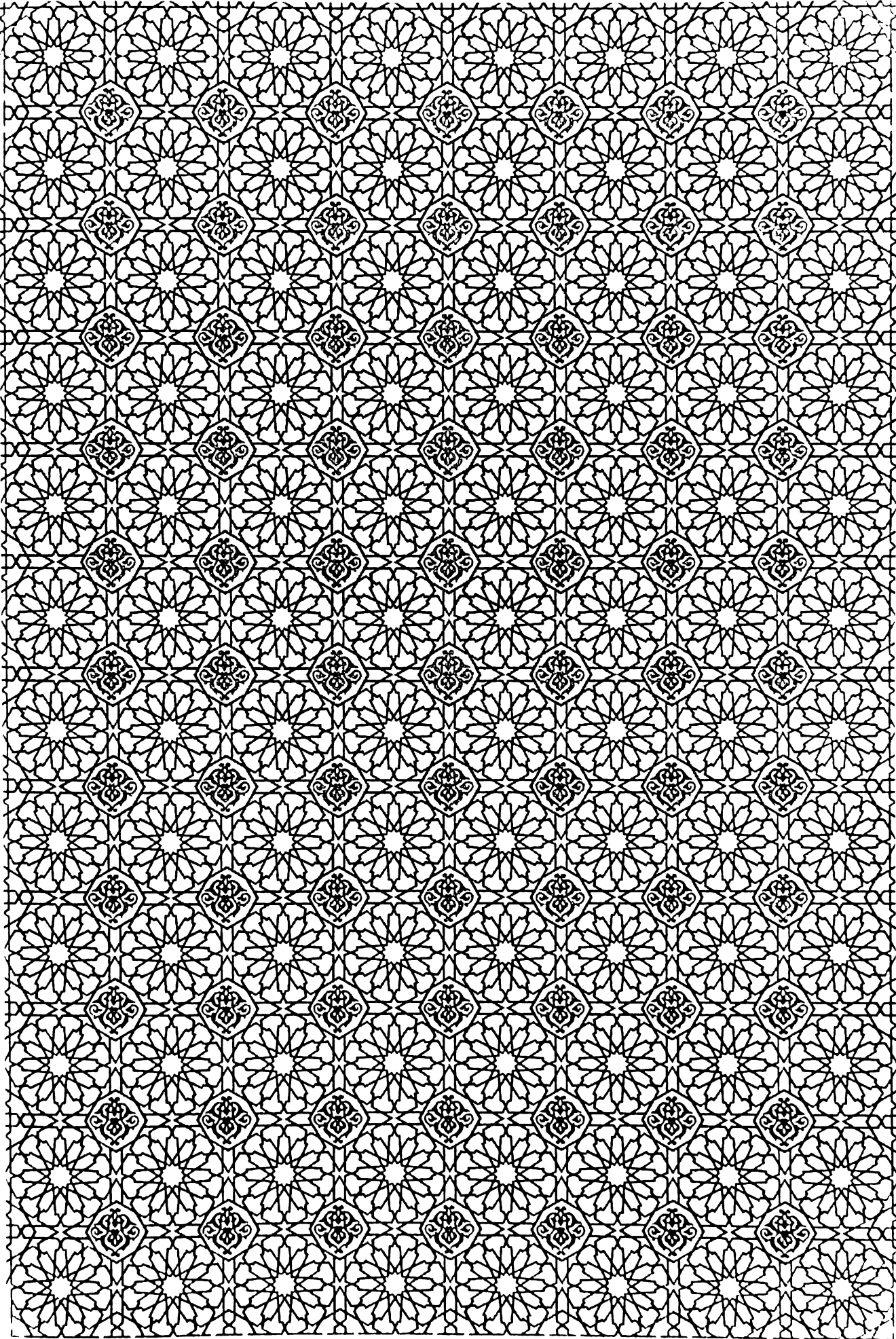
وأما المميّزة.. فتُردُّ إلى التمييز بشرط ألا يزيد القوي على ستين يوماً ،
ولا ضبط في أقله ولا أقل الضعيف .

والناسية لعادة نفاسها فيها القولان كناسية الحيض ، فعلى المشهور : إن
كانت مبتدأة في الحيض أو معتادة ناسية.. وجب الاحتياط أبداً ، والله تعالى
أعلم .

* * *



كتاب الصلاة



كِتَابُ الصَّلَاةِ

الْمَكْتُوباتُ خَمْسٌ :

(كتاب الصلاة)

هي في اللغة : الدعاء ، وتعدى بـ (على) لتضمنها معنى التعطف والتحنن ؛ لقوله تعالى^(١) : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة : ١٠٣] .

وفي الشرع : أقوال^(٢) وأفعال مفتحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم ، مقرونة بالنية بشرائط .

وسميت بذلك ؛ لاشتغالها على الدعاء ، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل مجازاً ، وهو قول الجمهور ، وقيل : من صليت العود على النار بالتشديد : إذا لينته وقومته ، والصلاة تلين القلب وتقوم العبد ، وقيل : من الصَّلَوَيْنِ بالسكون^(٣) وهما عرقان - وقيل : عظامان - ينحنيان في الركوع والسجود .

قوله : (المكتوبات خمس) أي : العينية ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء : ١٠٣] أي : مكتوباً مؤقته .

وقال صلى الله عليه وسلم : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » . متفق عليه^(٤) .

(١) وفي (أ) : (كقوله تعالى) .

(٢) وفي هامش (ب) : (ولا يرد صلاة الأخرس ؛ لأن الكلام في الغالب) .

(٣) لعل مراده بسكون الياء ، وإلا فلامه متحركة ؛ كما في المعاجم اللغوية . والله أعلم .

(٤) صحيح البخاري (٤٦) ، صحيح مسلم (١١) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .

الظُّهْرُ ، وَأَوَّلُ وَقْتِهِ : زَوَالُ الشَّمْسِ ، وَآخِرُهُ : مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ
سِوَى ظِلِّ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ ،

والإجماع على ذلك .

واختلفوا هل لفظ (الصلاة) في الآيات مجمل يحتاج إلى بيان ، أم ظاهر لا يفتقر إليه ؟ على وجهين .

وكان قيام الليل واجباً ، فنسخ عن الأمة ، وكذا عن النبي صلى الله عليه وسلم على الأصح^(١) .

قوله : (الظهر) أي : صلاة الظهر ، بدأ بها تبعاً للشافعي^(٢) والأصحاب ؛ لأنها أول صلاة صلاها جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم^(٣) ، وبدأ في القديم بالصبح ؛ لأنه جاء في بعض روايات جبريل البداءة بها^(٤) .

قوله : (وأول وقته : زوال الشمس) أي : زيادة الظل بعد استواء الشمس ، أو حدوثه إن لم يكن عند الاستواء ظل ، قال في « شرح المذهب » : والمراد بالزوال : ما يظهر لنا لا الزوال في نفس الأمر ، فلو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ، ثم ظهر عقب التكبير أو في أثناءه . . لم يصح الظهر وإن كان التكبير حاصلاً بعد الزوال في نفس الأمر ، وهكذا القول في الصبح أيضاً^(٥) .

قوله : (وآخره : مصير ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس) أي :

(١) قوله : (على الأصح) ليس في (ب) .

(٢) الأم (١٥٧/٢) .

(٣) يأتي تخريجه قريباً في الشرح .

(٤) أخرجه النسائي (٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) المجموع (٢٤/٣) .

ويخرج وقتها إذا صار ظل الشيء مثله سوى الظل الذي كان عند الزوال .
فإن كان الظل مثلاً قدر قدم ، وطول الشاخص أربعة أقدام ، فإذا صار الظل
خمس أقدام . . انتهى الوقت .

وذكرت الأوقات في القرآن مجملة ، قال الله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ
الشَّمْسِ . . . ﴾ الآية ، والدلوك : هو الزوال ، قاله ابن عباس وغيره ، واختاره
الشافعي^(١) ، فتضمن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ﴿ وَقُرْآنَ
الْفَجْرِ ﴾ [الإسراء : ٧٨] يعني : صلاة الفجر .

وقال الله تعالى : ﴿ فَسُبِّحْنَ اللَّهَ ﴾ أي : صلوا لله ﴿ حِينَ تُمْسُونَ ﴾ ، أي :
المغرب والعشاء ، ﴿ وَحِينَ تَصْبِحُونَ ﴾ [الروم : ١٧] أي : الصبح ، وقوله :
﴿ وَعِشَاءً ﴾ أي : العصر ، ﴿ وَحِينَ تَظْهَرُونَ ﴾ [الروم : ١٨] أي : الظهر .

وبين ذلك ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ ، فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ زَالَتْ
الشَّمْسُ ، وَكَانَتْ قَدَرُ الشَّرَاكِ ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ ، وَصَلَّى
بِي الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ ، وَصَلَّى بِي الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، وَصَلَّى بِي
الْفَجْرَ حِينَ حُرِّمَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ . . صَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ كَانَ
ظِلُّهُ مِثْلَهُ ، وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلِهِ ، وَصَلَّى بِي الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ
الصَّائِمُ ، وَصَلَّى بِي الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، وَصَلَّى بِي الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ ، ثُمَّ
التَفَتَ إِلَيَّ وَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ؛ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ

(١) أخرجه عن ابن عباس رضي الله عنهما البيهقي في « الكبير » (١٧٠٠) وابن أبي شيبة في
« المصنف » (٦٣٢٩) ، وراجع « الأم » (١٤٩/٢ - ١٥٠) .

وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ ، وَيَبْقَى حَتَّى تَغْرُبَ ،

هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ » . رواه أبو داود ، وحسنه الترمذي ، وصححه ابن خزيمة والحاكم^(١) .

قوله : (وهو أول وقت العصر) يعني : أن مصير ظل الشيء مثله مع الباقي حالة الاستواء هو أول وقت العصر .

ولا بد من زيادة : (وإن قلت) وهي من وقت العصر إلا أن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف بدونها ، وقيل : إنها من وقت الظهر ، وقيل : فاصلة بينهما .

قوله : (ويبقى حتى تغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ . . فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ . . فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ » . متفق عليه^(٢) .

وفي حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم : « وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرِ الشَّمْسُ ، وَيَسْقُطُ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ » ، ورواه ابن أبي شيبة فقال فيه : « وَوَقْتُ الْعَصْرِ^(٣) مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ »^(٤) .

(١) سنن أبي داود (٣٩٣) ، سنن الترمذي (١٤٩) ، صحيح ابن خزيمة (٣٢٥) ، المستدرک (١٩٣ / ١) .

(٢) صحيح البخاري (٥٧٩) ، صحيح مسلم (٦٠٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) وفي (ب) : (فقال وفيه : « وقت العصر . . . ») .

(٤) صحيح مسلم (١٧٤ / ٦١٢) ، المصنف لابن أبي شيبة (٣٢٤٧) ، وهو كذا عن ابن أبي شيبة بلفظ : « مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ » في المراجع الفقهية ، ولكن في المطبوع من « المصنف » بلفظ : (ما لم تصفر الشمس) وموقوفاً على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وقال ابن القطان في « بيان الوهم والإيهام » (٣٥٠ / ٢) بعد ذكره بلفظ : (ما لم تغرب . . .) : (وهو كذلك في « مسند » ابن أبي شيبة و« مصنفه » ، وإسناده في « كتاب مسلم » دون لفظه) ، وأخرجه الطبراني (٦٠٦ / ١٣) بلفظ : « مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ » عن =

وَالْاِخْتِيَارُ : أَلَّا تُؤَخَّرَ عَنْ مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ .

وَالْمَغْرِبُ : بِالْغُرُوبِ ، وَيَبْقَى حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ فِي الْقَدِيمِ ، .

قوله : (والاختيار : ألا تؤخر عن مصير الظل مثلين) سمي بذلك ؛ لاختيار جبريل إياه ، فالتأخير بعده إلى الاصفرار جائز بلا كراهة ، وبكراهة منه إلى الغروب .

وقال الإصطخري : يخرج وقت العصر بمصير الظل مثلين ، والعشاء بالثلث ، والصبح بالإسفار ؛ تمسكاً بظاهر حديث جبريل .

وأجيب بحمله على بيان الأوقات المختارة التي فيها نوع من الفضل أقل من الفضيلة التي في أول الوقت ؛ جمعاً بين الأحاديث .

وعلم من كلام المصنف : أن وقت الظهر جميعه وقت اختيار ، وهو قول الأكثرين ، وقال القاضي حسين : إلى نصفه^(١) .

قوله : (والمغرب : بالغروب) أي : بكمال الغروب ، وقيل : لا بد من غيوبة الضوء المستعلي عليها أيضاً .

قوله : (ويبقى حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم) لقوله صلى الله عليه وسلم : « وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّفَقُ » . رواه مسلم^(٢) .

واحترز بـ (الأحمر) عن الأصفر والأبيض ، ولم يذكره « المحرر »^(٣) لأن

= عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً . والله أعلم .

(١) التعليقة (٦١٨ / ٢) .

(٢) صحيح مسلم (٦١٢) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) المحرر (١٦٣ / ١) . وفي المطبوع منه لفظة : (الأحمر) موجود ، وعلق عليه في الهامش : (الأحمر) زيادة من (ج) .

وَفِي الْجَدِيدِ : يَنْقُضِي بِمُضِيِّ قَدْرِ وُضُوءٍ ، وَسَتْرِ عَوْرَةٍ ، وَأَذَانٍ ، وَإِقَامَةٍ ، وَخَمْسِ رَكَعَاتٍ ، وَلَوْ شَرَعَ فِي الْوَقْتِ وَمَدَّ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ . . جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ .

الشفق لغة هو : الحمرة ، وإطلاقه على الصفرة والبياض مجاز .

قوله : (وفي الجديد : ينقضي بمضي قدر وضوء ، وستر عورة ، وأذان ، وإقامة ، وخمس ركعات) لأن الوضوء والستر لا يجب تقديمهما على الوقت ، والأذان والإقامة لا يصحان قبله ، ومقدار الركعات لإيقاع الفرض والسنة في الوقت ، وهذا هو الأصح .

وأطلق الرافعي الاعتبار في جميع ذلك بالوسط المعتدل^(١) ، واعتبره القفال في حق كل إنسان بالوسط من فعل نفسه ، وقيل : ما يمكن تقديمه يسقط من الاعتبار ، ويحتمل أيضاً أكل لقم يكسر بها حدة الجوع ، وقال في « شرح المذهب » : الصواب على هذا القول : أنه يأكل إلى أن يشبع^(٢) ، ففي « الصحيحين » : « وَلَا يَعْجَلَنَّ حَتَّى يَفْرُغَ »^(٣) .

تنبيه : لو عبر المصنف بـ (قدر الطهارة) . . كان أحسن ليشمل التيمم والطهارة الكبرى .

وتعبيره بـ (ستر العورة) يخالف ما ذكره من استحباب التعمم والتقمص والارتداء ، وعبر جماعة بـ (لبس الثياب) ولم يخصوه بستر العورة ، وهو حسن .

قوله : (ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب الشفق . . جاز على الصحيح)

(١) الشرح الكبير (٣٧١ / ١) .

(٢) المجموع (٣٥ / ٣) .

(٣) صحيح البخاري (٦٧٣) ، صحيح مسلم (٥٥٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

قُلْتُ : الْقَدِيمُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْعِشَاءُ : بِمَغِيبِ الشَّفَقِ ،

لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بسورة (الأعراف) في الركعتين كليهما . صححه الحاكم ^(١) .

والثاني : لا يجوز ؛ لوقوع بعضها خارج الوقت .

وهذا إذا لم نجوز تأخير غيرها إلى أن يخرج عن الوقت بعضها ، أما إذا جوزنا ذلك وقلنا : إن الصلاة التي يقع بعضها في الوقت وبعضها بعده أداء . . .
فله استدامة المغرب قطعاً .

قوله ^(٢) : (قلت : القديم أظهر ، والله أعلم) لأن أحاديثه أقوى من حديث جبريل ومتأخرة أيضاً عنه ، وقد علّق الشافعي رضي الله عنه في « الإملاء » - وهو من الجديد - القول به على ثبوت الحديث ، وقد ثبت فيه أحاديث ^(٣) .

ووقت الفضيلة والاختيار في المغرب واحد ، وفي « شرح المذهب » وجه : أن وقت الاختيار يمتد إلى نصف الوقت ^(٤) .

قوله : (والعشاء : بمغيب الشفق) لحديث جبريل والإجماع ، والمراد : الأحمر ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ نُورُ الشَّفَقِ » . رواه مسلم ^(٥) .

ونور الشفق بالثاء المثلثة هو : حمرة .

(١) المستدرک (٢٣٧/١) ، وأخرجه ابن خزيمة (٥١٧) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ، وفي (ب) : (كليهما) .

(٢) قوله : (قوله) ليس في (ب) .

(٣) منها : ما سبق آنفاً .

(٤) المجموع (٣٤-٣٥ / ٣) .

(٥) صحيح مسلم (٦١٢) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

وَيَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ ، وَالْاِخْتِيَارُ : أَلَّا تُؤَخَّرَ عَنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ ، وَفِي قَوْلٍ :
نِصْفِهِ .

فرع : إذا كان أهل بلد يقصر ليلهم ، ولا يغيب عنهم الشفق . . ففي
« التتمة » و« فتاوى القاضي » : أنه يعتبر شفق أقرب البلاد إليهم^(١) .

قوله : (ويبقى إلى الفجر) أي : الصادق ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :
« إِنَّمَا التَّغْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى » .
رواه مسلم في جملة حديثه من رواية أبي قتادة^(٢) .

قوله : (والاختيار : ألا تؤخر عن ثلث الليل) لحديث جبريل ، وقد
صححه الرافعي والمصنف في كتبه^(٣) ، (وفي قول : نصفه) ، و صححه في
« شرح مسلم » لقوله صلى الله عليه وسلم : « وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ » .
رواه مسلم^(٤) .

والمراد : وقت الاختيار لا الجواز ؛ جمعاً بين الأحاديث .

والجمهور على أن التأخير إلى ما بعد الثلث أو النصف جائز إلى الفجر بلا
كراهة ، وقال الروياني : مع الكراهة ، وخص الشيخ أبو حامد الكراهة بما بين
الفجرين ، وفي « البحر » عن « الأم » : أن وقتها يخرج بالثلث^(٥) ،
والمشهور : ما جزم به المصنف^(٦) ، قال أبو الطيب : لا خلاف فيه عندنا ،
والنص مؤول على فوات وقت الاختيار .

(١) فتاوى القاضي حسين (ص : ٧٢) .

(٢) صحيح مسلم (٦٨١) عن أبي قتادة رضي الله عنه ، وفي (أ) : (حتى تجيء الأخرى) .

(٣) الشرح الكبير (٣٧٢ / ١) ، روضة الطالبين (٢٩٣ / ١) .

(٤) شرح صحيح مسلم (١١٨ / ٣) ، صحيح مسلم (٦١٢) .

(٥) بحر المذهب (٣٨٦ - ٣٨٧) ، الأم (١٦٤ / ٢) .

(٦) أي : في المتن من أنه يبقى إلى الفجر .

وَالصُّبْحُ : بِالفَجْرِ الصَّادِقِ ، وَهُوَ الْمُتَشْرِضُ ضَوْؤُهُ مُعْتَرِضاً بِالْأَفْقِ ،
وَيَبْقَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَالْإِخْتِيَارُ : أَلَّا تُؤَخَّرَ عَنِ الْإِسْفَارِ .

قُلْتُ : يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْمَغْرِبِ عِشَاءً ،

قوله : (والصبح : بالفجر الصادق ، وهو المنتشر ضؤؤه معترضاً بالأفق) .

الفجر فجران ؛ الأول : هو الكاذب ، وهو : الضوء الذي يبدو مستطيلاً ؛
أي : ذاهباً في السماء ، ثم يزول وتعقبه ظلمة ، والثاني : الصادق ، وهو :
الذي يطلع في الأفق بالعرض ويستطير ضؤؤه ؛ أي : ينتشر ويزداد .

والاعتبار في وقت الصبح بالصادق ؛ لحديث جبريل فإنه علقه على الوقت
الذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم ، وإنما يحرم بالصادق ؛
للإجماع والأحاديث الصحيحة^(١) .

قوله : (ويبقى حتى تطلع الشمس) للأحاديث الصحيحة^(٢) ،
(والاختيار : ألا تؤخر عن الإسفار) لبيان جبريل ، ويجوز التأخير إلى ما بعد
الإسفار قبل طلوع الحمرة بلا كراهة ، وبكراهة بعدها ، وقال الروياني : يكره
التأخير إلى ما بعد الإسفار^(٣) .

(قلت : يكره تسمية المغرب عشاء) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا
تَغْلِبَنَّكُمُ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ ، وَتَقُولُ الْأَعْرَابُ : هِيَ
الْعِشَاءُ » . رواه البخاري^(٤) .

(١) منها : ما أخرجه مسلم (١٠٩٤) عن سُمُرَةَ بن جُنْدَب رضي الله عنه .

(٢) منها : ما أخرجه مسلم (٦١٢) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) بحر المذهب (٣٨٨ / ١) .

(٤) صحيح البخاري (٥٦٣) عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه .

وَالْعِشَاءِ عَتَمَةً ، وَالنَّوْمُ قَبْلَهَا ، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا

قوله : (والعشاء : عتمة) لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ ، إِلَّا إِنَّهَا الْعِشَاءُ ، وَهُمْ يُعْتَمُونَ بِالْإِبِلِ » . رواه مسلم^(١) .

ومَجِيءُ تسميتها في بعض الأحاديث^(٢) بالعتمة بيان للجواز ، وفي « شرح المذهب » عن « الأم » : أنه يستحب : ألا تسمى بذلك ، قال : وذهب إليه المحققون ، وقالت طائفة قليلة : تكره ، قال في « المهمات » : فظهر أن الفتوى على عدم الكراهة^(٣) .

قوله : (والنوم قبلها ، والحديث بعدها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره ذلك . متفق عليه^(٤) .

وسواء كان الحديث مباحاً أو مكروهاً ، لكن المكروه أشد كراهة .

والحكمة في كراهة النوم قبلها : مخافة استمراره إلى خروج الوقت ، ومقتضى تصويرهم : اختصاصها بما بعد دخول الوقت ، ولهذا قال ابن الصلاح : إن هذه الكراهة تعم سائر الصلوات^(٥) ؛ يعني : إذا ظن أنه يستيقظ قبل خروج الوقت ، فإن ظن أنه لا يستيقظ قبل خروجه . . حرم النوم ، وكذا إن استوى الأمران ؛ كما أفتى به ابن الصلاح والسبكي .

قال في « التحرير » : ومن ظن قبل دخول الوقت أنه إن نام استغرق

(١) صحيح مسلم (٦٤٤) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) منها : ما أخرجه البخاري (٦١٥) ، ومسلم (٤٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) المجموع (٤٣/٣) ، الأم (١٦٤/٢) ، المهمات (٤١٧/٢) .

(٤) صحيح البخاري (٥٦٨) ، صحيح مسلم (٦٤٧) عن أبي بَرزَةَ رضي الله عنه .

(٥) فتاوى ابن الصلاح (ص : ٢٢٨-٢٢٩) مسألة (٧٤) .

إِلَّا فِي خَيْرٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيُسَنُّ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ ،

الوقت . . فالمنقول : أنه لا يحرم ، وفيه نظر^(١) . انتهى

والحكمة في كراهة الحديث بعدها : أن نومه يتأخر ، فيخاف فوت الصبح أو فضيلة أول الوقت .

قوله : (إلا في خير ، والله أعلم) أي : كقراءة حديث ، ومذاكرة فقه ، وإيناس الضيف ونحو ذلك ؛ لما روى ابن حبان والحاكم عن عمر رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يَسْمُرُ عند أبي بكر الليلة في الأمر من أمور المسلمين^(٢) .

قوله : (ويسن تعجيل الصلاة لأول الوقت) أي : إذا تيقنه ؛ لما رواه عبد الله بن مسعود قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أي الأعمال أفضل ؟ قال : « الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا » . رواه الدارقطني وابن خزيمة وابن حبان في « صحيحيهما » ، ولفظ « الصحيحين » : « الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا »^(٣) .

وتحصل فضيلة الأولوية على الأصح بالاشتغال بأسباب الصلاة ؛ من الطهارة ، والستارة ، ونحو ذلك عند دخول الوقت ، ولا يكلف العجلة على خلاف العادة ، وقيل : يمتد إلى نصف الوقت .

تنبيه : علم مما تقدم أن تأخير الصلاة إلى آخر الوقت جائز ، لكن الأصح فيها ، وفي كل واجب موسع على ما قاله في « شرح المذهب » : أنه لا بد عند

(١) تحرير الفتاوى (٢١٥ / ١) .

(٢) صحيح ابن حبان (٢٠٣٤) ، المستدرک (٢٢٧ / ٢) .

(٣) سنن الدارقطني (ص : ٢٠٦) ، صحيح ابن خزيمة (٣٢٧) ، صحيح ابن حبان (١٤٧٩) ، صحيح البخاري (٥٢٧) ، صحيح مسلم (٨٥) .

وَفِي قَوْلٍ : تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ أَفْضَلُ .

وَيُسْنُ الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ،

التأخير من العزم على الفعل في أثناء الوقت ، وإذا أخر بعد العزم فمات . . لم يعص على الأصح^(١) .

قوله : (وفي قول : تأخير العشاء أفضل) أي : ما لم يجاوز وقت الاختيار ، قال السبكي : هو المنصوص في أكثر كتبه الجديدة ، وهو المختار ؛ لما رواه الشيخان عن جابر بن سُمرة قال : كان رسول الله يستحب أن يؤخر العشاء^(٢) .

قوله : (ويسن الإبراد بالظهر في شدة الحر) أي : إلى أن يصير للحيطان ظل يمشي فيه ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ . . فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » . متفق عليه^(٣) .

والمقصود به : المحافظة على الخشوع ، وقيل : هو رخصة حتى لو تكلف وصلى في أول الوقت . . كان أفضل ، وقد نص عليه في « البويطي »^(٤) .

(١) المجموع (٥١ / ٣) .

(٢) أخرجه مسلم (٦٤٣) بلفظ : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر صلاة العشاء الآخرة) عن جابر بن سُمرة رضي الله عنهما ، وما أخرجه البخاري عنه ، والذي اتفقاً عليه في الباب حديث ابن عباس رضي الله عنهما (خ : ٥٧١ - م : ٦٤٢) وحديث أبي بَرزة الأسلمي رضي الله عنه (خ : ٥٤٧ - م : ٦٤٧) ، قال ابن عبد الهادي في « تنقيح التحقيق » (٤٤ / ٢) بعد حديث جابر بن سُمرة رضي الله عنهما : (انفرد بإخراج هذا الحديث مسلم ، واتفقا على الحديثين قبله) أي : حديث ابن عباس وحديث أبي بَرزة رضي الله عنهم . والله تعالى أعلم .

(٣) صحيح البخاري (٥٣٦) ، صحيح مسلم (٦١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) مختصر البويطي (ص : ١٢٧) .

وَالْأَصَحُّ : اخْتِصَاصُهُ بِبَلَدٍ حَارٍّ ، وَجَمَاعَةٍ مَسْجِدٍ يَقْصِدُونَهُ مَنْ بُعِدَ .
وَمَنْ وَقَعَ بَعْضُ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ . . . فَلَا أَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ رَكْعَةٌ . .

واحترز بالظهر : عن الجمعة ، فإنه لا يستحب فيها على الأصح ، وكذلك الأذان .

وروى أبو داود والنسائي بسند صحيح عن عبد الله بن مسعود قال : كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم للظهر في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام ، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام^(١) .

قال السبكي : اضطرب الناس في معنى هذا الحديث ، والذي عندي فيه : أنه كان يصلّيها في الصيف بعد نصف الوقت ، وفي الشتاء أوله ، ومنه يؤخذ حدّ الإبراد .

قوله : (والأصح : اختصاصه ببلد حار ، وجماعة مسجد يقصدونه من بعد) أي : ويمشون في الشمس ، فلا يستحب الإبراد في البلاد المعتدلة ، ولا لمن صلى في بيته منفرداً ، ولا لجماعة حضروا في مسجد لا يأتيهم غيرهم ، ولا لمن يأتيهم غيرهم إذا كانت منازلهم قريبة ، أو بعيدة إذا كانوا يمشون في ظل ؛ نظراً إلى المعنى .

وقيل : يستحب في كل ذلك ؛ لإطلاق الحديث .

والخلاف في الجماعة القاصدين من بُعد ، وفيمن قرب منزله قولان في « الروضة » و« أصلها »^(٢) .

قوله : (ومن وقع بعض صلاته في الوقت ؛ فالأصح : أنه إن وقع ركعة . .

(١) سنن أبي داود (٤٠٠) ، سنن النسائي (٥٠٣) .

(٢) روضة الطالبين (٢٩٦ / ١) ، الشرح الكبير (٣٨٠ - ٣٨١) .

فَالْجَمِيعُ أَدَاءٌ ، وَإِلَّا . . فَقَضَاءٌ .

وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ . . اجْتَهِدَ بِوَرْدٍ وَنَحْوِهِ ،

فالجميع أداء ، وإلا . . فقضاء) وهو المنصوص ؛ لما روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ . . فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » ، زاد مسلم : « كُلُّهَا »^(١) .

دلّ بمنطوقه على الأول ، وبمفهومه على الثاني ، والمعنى فيه : أن الركعة أقل ما يسمى صلاة .

والثاني : أن الجميع أداء مطلقاً ؛ اعتباراً بالتحريم ، والثالث : أن الجميع قضاء ؛ اعتباراً بالسلام ، والرابع : ما وقع في الوقت أداء ، وما وقع بعده قضاء^(٢) ؛ نظراً إلى الواقع .

فرع : لو أراد تأخير الصلاة إلى هذا الحد . . عصى إن جعلناها أو بعضها قضاء ، وكذا إن جعلناها أداء على ما صححه في « الشرح الصغير » ، وفي « أصل الروضة » ، ونقل في « المهمات » : الجواز عن جماعة ، وقال : إنه أشهر ، وحكى عن أبي علي الطبري : أنه ظاهر النص ، وأنه الأشبه^(٣) ، قال العراقي في « مختصر المهمات » : حكى في « شرح مسلم » الاتفاق على المنع^(٤) .

قوله : (ومن جهل الوقت . . اجتهد بورد ونحوه) .

اعلم : أن من اشتبه عليه وقت الصلاة لغيم^(٥) أو حبس في مظلم أو

(١) صحيح البخاري (٥٨٠) ، صحيح مسلم (٦٠٧) .

(٢) وفي (ب) : (فقضاء) .

(٣) روضة الطالبين (١٨٣١) ، المهمات (٤١٩ / ٢) .

(٤) شرح صحيح مسلم (١٠٨ / ٣) .

(٥) وفي (أ) : (بغيم) .

فَإِنْ تَيَقَّنَ صَلَاتَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ . . قَضَى فِي الْأَظْهَرِ ،

غيرهما . . اجتهد فيه وجوباً ، سواء كان أعمى أو بصيراً .

واستدل^(١) بأوراد القراءة والدرس ، وبالأعمال ؛ كخياطة وبناء ، سواء كانت منه أو من غيره ، وبصياح ديك مجرّبة إصابته .

ولو قدر على الخروج من البيت المظلم لرؤية الشمس . . فالأصح في « شرح المذهب » : جواز الاجتهاد^(٢) .

ولو أخبره عدل عن علم بمشاهدة ؛ كقوله : رأيت الفجر طالعاً ، أو : الشمس غاربة . . لزمه قبوله ولا يجتهد .

وخرج ذلك بقول المصنف : (ومن جهل . . .) ، فلو أخبر عن اجتهاد . . فللأعمى تقليده في الأصح ، وله مع ذلك الاجتهاد .

وصحح المصنف : جواز تقليد البصير العاجز للمؤذن الثقة العارف بالوقت صحواً وغيماً ، وصحح الرافعي : أنه يقلده في الصحو دون الغيم^(٣) .

أما إذا كثر المؤذنون في صحو أو غيم ، وغلب على الظن أنهم لا يخطئون لكثرتهم . . جاز اعتمادهم للبصير والأعمى بلا خلاف ، قاله السبكي .

ومتى وجب الاجتهاد ، فصلى بغير اجتهاد . . أعاد وإن صادف الوقت ، وقيل : لا يعيد عند المصادفة ، حكاه العبادي ، قاله الإسني^(٤) .

قوله : (فإن تيقن صلاته قبل الوقت . . قضى في الأظهر) أي : إذا صلى

(١) وفي (أ) : (ويستدل) .

(٢) المجموع (٧٩ / ٣) ، وفي المطبوع منه التعبير بـ (الصحيح) .

(٣) روضة الطالبين (٢٩٧ / ١) ، الشرح الكبير (٣٨٢ / ١) .

(٤) المهمات (٤٢٦ / ٢) .

وَالْأَ... فَلَا .

وَيُبَادِرُ بِالْفَائِتِ ،

بالاجتهاد فبان وقوعها قبل الوقت . . لزمه القضاء ؛ لفوات شرطها ، وهو الوقت ، والثاني : لا قضاء ؛ اعتباراً بما في ظنه .

والقولان إذا تبين له ذلك بعد الوقت ، فإن كان الوقت باقياً . . وجبت الإعادة قطعاً .

وتعبيره بـ (الأظهر) يقتضي : قوة الخلاف ، وقد عبر في « الروضة » بـ (المشهور) ^(١) .

قوله : (وإلا . . فلا) أي : فلا قضاء عليه إذا لم يتبين الحال ، أو يتقن وقوعها في الوقت أو بعده ^(٢) ، لكن الأصح : أن المفعولة بعد الوقت قضاء .

قوله : (ويبادر بالفائت) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا . . فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا » . متفق عليه ^(٣) .

فإن كان الترك بغير عذر . . فالمبادرة واجبة على الأصح ، وإلا . . فمستحبة ، بل يكره التأخير .

تنبيه : قال القاضي حسين والمتولي وغيرهما : من أفسد صلاة بغير عذر ، ثم أوقعها في الوقت . . تكون قضاء ؛ لأن الخروج منها لا يجوز ، فلزم فوات وقت الإحرام بها ، وجزم الشيخ أبو إسحاق في « اللمع » بأنها تكون أداء ^(٤) ، ونسبه بعضهم إلى الأكثرين ، وقال ابن العماد : كونها قضاء نص عليه

(١) روضة الطالبين (٢٩٧/١) .

(٢) وفي (أ) : (أو يتقن وقوعها في الوقت) وليس فيها (أو بعده) .

(٣) صحيح البخاري (٥٩٧) ، صحيح مسلم (٦٨٤) عن أنس رضي الله عنه .

(٤) اللمع (ص : ١٦-١٧) .

وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ فَوْتَهَا .

الشافعي ، ونقله عنه في « الشامل » في (باب صلاة المسافر) ، وقاسه على الحج ، واستثنى صلاة الجمعة .

قوله : (ويسن ترتيبه ، وتقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) لما روى الشيخان : أنه صلى الله عليه وسلم يوم الخندق صلى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى المغرب بعدها^(١) .

فإن لم يرتب .. جاز ، والفعل المجرد إنما يدل عندنا على الاستحباب ، ولو خشي فوات الحاضرة .. وجب تقديمها ؛ لثلا تصير الأخرى قضاء ، ولو تذكر الفائتة بعد شروعه في الحاضرة .. أتمها ، ضاق الوقت أم اتسع .

ولو شرع في الفائتة معتقداً سعة الوقت ، فبان ضيقه .. وجب قطعها ، والشروع في الحاضرة على الصحيح .

ولو تذكر فائتة ، وهناك جماعة يصلون الحاضرة والوقت متسع .. فالأولى : أن يصلي الفائتة أولاً منفرداً ؛ كما قاله المصنف ، وجزم البغوي في « فتاويه » والغزالي في « الإحياء » وصاحب « التعجيز » : أنه يبدأ بالحاضرة في الجماعة^(٢) ، ونقله في « البحر » عن والده^(٣) ، وأنه قال : يستحب له إعادة الحاضرة .

فرع : لو شك بعد الوقت هل صلى فيه أم لا ؟ يلزمه القضاء ، فلو قضى ثم

(١) صحيح البخاري (٥٩٦) ، صحيح مسلم (٦٣١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .
(٢) روضة الطالبين (٣٧٥ / ١) ، فتاوى البغوي (ص : ٧٤) ، إحياء علوم الدين (١ / ٧٠٥ - ٧٠٦) .

(٣) لم نجده في « بحر المذهب » المطبوع .

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الاسْتِوَاءِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،

تبين أنه لم يكن صلى . . لم يجزئه بلا خلاف ، قاله في (الوضوء) من « شرح المذهب »^(١) .

قوله : (وتكره الصلاة عند الاستواء) لما رواه مسلم عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن ، أو نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تَضَيَّفُ الشمس للغروب حتى تغرب^(٢) .

والظهيرة : شدة الحر ، وقائمها هو : البعير يكون باركاً فيقوم من شدة حر الأرض ، وتضيف : بمثابة من فوق ، ثم ضاد معجمة ، مفتوحتين ، ثم ياء مشددة ، ثم فاء ؛ أي : تميل .

والاستواء : وقت لطيف لا يسع صلاة ، لكن قد يمكن إيقاع التحريم فيه ، فلا تصح الصلاة .

قوله : (إلا يوم الجمعة) لما روى أبو الخليل صالح بن أبي مريم عن أبي قتادة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ، وقال : « إِنَّ جَهَنَّمَ تُسَجَرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ » . رواه أبو داود ، وقال : إنه مرسل ، فإن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة ، لكنه معتضد^(٣) .

(١) المجموع (٣٩٣ / ١) .

(٢) صحيح مسلم (٨٣١) .

(٣) سنن أبي داود (١٠٨٣) ، قال في « المهمات » : (والمرسل عندنا حجة إذا اعتضد بأحد أمور ، وقد وجد ههنا كثير منها) .

وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمُحٍ ، وَالْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ ،

وقيل : لا يختص الاستثناء بحالة الاستواء بل تنتفي الكراهة عن يوم الجمعة مطلقاً لشرفه ، وعلى الأول : لا يختص الاستثناء بمن حضر الجامع على الأصح .

قوله : (وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح ، والعصر حتى تغرب) لما رواه الشيخان عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس^(١) .

واعلم : أن أوقات الكراهة خمسة ، ثلاثة منها متعلقة بالوقت من أجل ما اشتمل عليه ، قال صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ . . فَارْقَهَا ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ . . قَارْنَهَا ، فَإِذَا زَالَتْ . . فَارْقَهَا ، وَإِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ . . قَارْنَهَا ، فَإِذَا غَرَبَتْ . . فَارْقَهَا » ، ونهى عن الصلاة في تلك الساعات . رواه مالك والشافعي عنه والنسائي وابن ماجه^(٢) .

واثنان يتعلقان بفعل صلاة الصبح والعصر ، إن قدمهما . . اتسع وقت الكراهة ، وإن أخرهما . . تضيق ، ولا يكره قبل فعلهما على الصحيح .

ودخل في تعبيره كراهة التنفل بعد العصر المجموعة جمع تقديم ، وقد نقله البندنجي عن الشافعي والأصحاب .

(١) صحيح البخاري (٥٨٨) ، صحيح مسلم (٨٢٥) .

(٢) الموطأ (٥٢٣) ، مسند الشافعي (٨٠٨) ، سنن النسائي (٥٥٩) ، سنن ابن ماجه

(١٢٥٣) عن عبد الله الصَّنَابِجِي رحمه الله تعالى ، واختلف في صحبته . راجع « التلخيص

الحبير » (٤٧٤ / ١) .

إِلَّا لِسَبَبٍ ؛ كَفَائَتِهِ ، وَكُسُوفٍ ، وَتَحِيَّةٍ ، وَسَجْدَةِ شُكْرِ ،

تنبيه : صحح في « الروضة » و« شرح المذهب » هنا : أن هذه الكراهة للتحريم ، وهو المنصوص في « الرسالة » ، وبه يشعر كلام الرافعي ، فإنه صحح : أنها لا تنعقد^(١) .

وصحح في « التحقيق » ، وفي (الطهارة) من « شرح المذهب » وغيرهما : أنها كراهة تنزيه^(٢) .

ولم يعين المصنف حالة الطلوع والغروب ، واكتفى باندراجهما فيما ذكر ، ولا يكفي ذلك ؛ لأنه إنما يتناول من صلى الصبح والعصر ، والكراهة في حالة الطلوع والغروب تعم من صلى ومن لم يصل .

وقوله : (كرمح) أي : فيما يراه الناظر ، وفي وجه : نزول الكراهة بتمام طلوع الفرض .

قوله : (إلا لسبب ؛ كفائته ، وكسوف ، وتحية ، وسجدة شكر) يعني : أن الكراهة في هذه الأوقات إنما هي في صلاة لا سبب لها ، فأما ما لها سبب متقدم أو مقارن . . فلا يكره .

ومثل للمتقدم : بالفائتة ، فيشمل الفرض والسنة ، وللمقارن : بالكسوف ، وتحية المسجد ، وسجدة الشكر .

والأصل فيه : قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا . . فَكَفَّارَتُهَا : أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا » .

(١) روضة الطالبين (٣٠٥/١) ، المجموع (١٥٩/٤) ، الرسالة (١٤٥/١) ، الشرح الكبير (٤٠١/١) .

(٢) التحقيق (ص : ٣٣٩) ، المجموع (١٣٤/١) .

.....

وأنه صلى الله عليه وسلم فاتته سنة الظهر ، فقضاها بعد صلاة العصر ، متفق عليهما^(١) .

وقيس على القضاء غيره .

نعم ، يكره له تأخير الفائتة ليقضيها في هذه الأوقات .

وفي « الصحيحين »^(٢) : أن كعب بن مالك سجد سجدة الشكر بعد صلاة الصبح^(٣) ، قال البيهقي : وسجود التلاوة مقيس عليه ، وصرح به « المحرر »^(٤) ، وسببها : مقارن .

ومثلها سنة الوضوء ، خلافاً للغزالي^(٥) ، وكذا صلاة الاستسقاء على الأصح ، والثاني : يكره ؛ لأن سببها هو الدعاء ، وهو متأخر عنها ، فكرهت ؛ كصلاة الاستخارة .

فإن لم يكن السبب متقدماً ولا مقارناً ؛ كركعتي الإحرام .. كرهت في الأصح .

وما ذكره المصنف في التحية محله : إذا دخل لغرض ؛ كاعتكاف ، أو

(١) الأول : في « صحيح البخاري » (٥٩٧) ، و « صحيح مسلم » (٦٨٤) عن أنس رضي الله عنه ، الثاني : في « صحيح البخاري » (١٢٣٣) ، و « صحيح مسلم » (٨٣٤) عن أم سلمة رضي الله عنها .

(٢) وفي (ب) : (وفي « الصحيح ») .

(٣) صحيح البخاري (٤٤١٨) ، صحيح مسلم (٢٨٦٩) وهو حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه الطويل .

(٤) السنن الكبير (٢١٩ / ٥) (٤٤٦٩) ، المحرر (١ / ١٦٧) .

(٥) إحياء علوم الدين (١ / ٧٧١) .

وَالْأَفِي حَرَمِ مَكَّةَ عَلَى الصَّحِيحِ .

فصل

إِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ طَاهِرٍ ،

انتظار صلاة ، فإن دخل لا لحاجة ، بل ليصلي التحية . . فأقيس الوجهين :
الكراهة .

قوله : (وإلا في حرم مكة على الصحيح) أي : لا تكره الصلاة فيه في شيء من هذه الأوقات ، سواء صلاة الطواف وغيرها على الصحيح ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ؛ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » . رواه الأربعة ، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم^(١) .

والثاني : يكره ؛ لعموم الأخبار^(٢) ، والثالث : أن الاستثناء يختص بالمسجد الحرام ، والرابع : أنه يختص بنفس البلد .

(فصل)

[فيمن تلزمه الصلاة أداءً وقضاءً]

(إنما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر) .

اعلم : أن الوجوب على من اجتمعت فيه هذه الشروط بالإجماع ، وعدمه على من لم تجتمع فيه ؛ إن أريد به عدم المطالبة في الوقت . . فمجمع عليه

(١) سنن أبي داود (١٨٩٤) ، سنن الترمذي (٨٦٨) ، سنن النسائي (٥٨٥) ، سنن ابن ماجه

(١٢٥٤) ، صحيح ابن حبان (١٥٥٣) ، المستدرک (٤٤٨/١) عن جبير بن مطعم

رضي الله عنه .

(٢) منها : ما سبق آنفاً .

وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ إِلَّا الْمُرْتَدُّ ، وَلَا الصَّبِيَّ ، وَيُؤْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ ،

أيضاً ، وإن أريد به عدم التأثيم بالترك .. فكذاك ، إلا في الكافر ، فإن الأصح : أنه مخاطب بالفروع ، ويعاقب عليها في الآخرة .

وكلام المصنف محتمل للمعنيين ، فيردُّ عليه الكافر .

قوله : (ولا قضاء على الكافر) أي : إذا أسلم بلا خلاف ؛ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا . . . ﴾ الآية [الأنفال : ٣٨] .

ولا تصح منه في الكفر ؛ لأن شرط صحتها : تقدم الإسلام .

قوله : (إلا المرتد) أي : فإنه يجب عليه قضاء صلوات أيام الردة ؛ لأنه التزم الصلاة بالإسلام ، فلا تسقط عنه بالردة ؛ كحقوق آدميين .

نعم ؛ لا يقضي المرتدة زمن الحيض ونحوه ، بخلاف الجنون ونحوه ؛ لأن إسقاط الصلاة عن الحائض عزيمة ، وعن المجنون رخصة ، فالمرتد ليس من أهلها .

قوله : (ولا الصبي) أي : ولا قضاء على الصبي إذا بلغ ، وكذا الصبية ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ » . صححه ابن حبان والحاكم ، وقال : على شرط الشيخين^(١) .

قوله : (ويؤمر بها لسبع ، ويضرب عليها لعشر) لقوله صلى الله عليه وسلم : « مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ . . »

(١) صحيح ابن حبان (١٤٣) ، المستدرک (٢٥٨ / ١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وَلَا ذِي حَيْضٍ ،

فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا » . صححه الترمذي وغيره^(١) .

والصبي في اللغة يتناول : الذكر والأنثى ، وفي رواية : « مُرُّوا
 أَوْلَادَكُمْ »^(٢) .

وهذا الأمر والضرب واجبان على الولي ، سواء كان أباً أو جدّاً ، أو وصيّاً
 أو قيماً من جهة الحاكم ، وقيل : مستحبان .

والحكمة فيهما وهو : التمرين على الصلاة .

وهل يعتبر في أمره وضربه استكمال السابعة والعاشرة ؟ وجهان ، قال في
 « شرح المذهب » و« التحقيق » : لا بد مع السبع من التمييز^(٣) ، وقال ابن
 الفركاح : إن المناط : التمييز ، والتقدير^(٤) في الحديث بالسبع لوقوع التمييز
 فيها غالباً .

قال الإسنوي : وأحسن ما ضبط به التمييز : أن يصير الطفل بحيث يأكل
 ويشرب ، ويستنجي وحده^(٥) .

قوله : (ولا ذي حيض) أي : ولا يجب القضاء على الحائض ، وكذا
 النفساء ؛ لما سبق^(٦) .

(١) سنن الترمذي (٤٠٩) ، وأخرجه أبو داود (٤٩٤) عن سَبْرَةَ بن معبد الجهني رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٥) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه .

(٣) المجموع (١١ / ٣) ، التحقيق (ص : ١٩٠) .

(٤) وفي (ب) : (وإن التقدير) .

(٥) المهمات (٤٣٤ / ٢) .

(٦) أي : في أوائل (باب الحيض) عند شرح قول المتن : (ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة) .

أَوْ جُنُونٍ ، أَوْ إِغْمَاءٍ ، بِخِلَافِ السُّكْرِ .
وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ وَبَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ تَكْبِيرَةٌ . . وَجَبَتِ الصَّلَاةُ ، . .

واقضى إطلاقه : أنه لا فرق بين أن تتسبب المرأة في ذلك بشرب دواء أم لا ، وهو كذلك .

قوله : (أو جنون ، أو إغماء) أي : ونحوهما ؛ لأن النص قد ورد^(١) في المجنون ، ففسنا عليه كل من زال عقله بسبب يعذر فيه .

قوله : (بخلاف السكر)^(٢) أي : إذا كان عامداً مختاراً . . فإنه لا تصح صلاته في تلك الحال وإن ظن أن ذلك القدر بخصوصه لا يسكر لقلته ؛ لأنه متعدّ بذلك ، وإذا عاد عقله . . لزمه القضاء .

ومثله من شرب دواء مزيلاً للعقل من غير حاجة .

فإن جهل كونه مسكراً ، أو أكره عليه ، أو شرب ما يزيل عقله لحاجة ، أو جاهلاً بحاله . . فلا قضاء .

فرع : قال في « شرح المذهب » : لو أكره على ترك الصلاة . . صلى بالإيماء وأعاد^(٣) .

قوله : (ولو زالت هذه الأسباب) أي : الكفر الأصلي ، والصُّبَا ، والجنون وما في معناه ، والحيض والنفاس (وبقي من الوقت تكبيرة . . وجبت الصلاة) لأن الإدراك الذي يتعلق به الإيجاب يستوي فيه الركعة وما دونها ؛ كإقتداء المسافر بالمقيم .

(١) وهو الحديث السابق آنفاً عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) وفي (ب) : (بخلاف السكران) .

(٣) المجموع (٦٩ / ٣) .

وَفِي قَوْلٍ : تُشْتَرَطُ رَكْعَةٌ .

وَالْأَظْهَرُ : وَجُوبُ الظُّهْرِ بِإِدْرَاكِ تَكْبِيرَةِ آخِرِ الْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ آخِرَ الْعِشَاءِ .

(وفي قول : تشترط ركعة) لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ . فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ » . متفق عليه^(١) .

ولا يشترط مع التكبيرة أو الركعة إدراك زمن الطهارة على الأظهر ؛ لأن الطهارة شرط للصحة لا للزوم .

ولا خلاف أنه يشترط أن تمتد السلامة عن الموانع بقدر إمكان فعل الطهارة مع تلك الصلاة ، فإن عاد مانع قبل مضي ذلك . . لم تجب .

قوله : (والأظهر : وجوب الظهر بإدراك تكبيرة آخر العصر ، والمغرب آخر العشاء) يعني : أن الظهر يلزم بما يلزم به العصر ، والمغرب يلزم بما يلزم به العشاء ، وهو قدر تكبيرة على الأظهر ؛ لأن وقتها واحد في حق أرباب الأعذار ، ففي حالة الضرورة - وهي فوق العذر - أولى ، والثاني : أنه لا بد مع التكبيرة ؛ من إدراك قدر إحدى الصلاتين ، واختلفوا فيها ؛ فالمشهور : أنها الأولى .

وإنما يجب الظهر والعصر بإدراك تكبيرة آخر العصر ، والمغرب والعشاء بإدراك تكبيرة آخر العشاء ، بشرط أن تمتد السلامة مدة تسعهما ، مع صاحبة الوقت ، وهي المغرب في الصورة الأولى ، والصبح في الصورة الثانية ؛ كما نبه عليه في « المهمات »^(٢) .

(١) صحيح البخاري (٥٧٩) ، صحيح مسلم (٦٠٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) المهمات (٤٢٨/٢ - ٤٣٠) .

وَلَوْ بَلَغَ فِيهَا . . أَتَمَّهَا وَأَجْزَأَتْهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، أَوْ بَعْدَهَا . . فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الصَّحِيحِ .

وفهم من كلام المصنف : أن الصلاة التي لا يجمع مع ما قبلها - وهي الصبح والظهر والمغرب إذا زال العذر في آخر وقتها - وجبت هي فقط ؛ لانتفاء العلة ، وهي جعل الوقتين كالوقت الواحد .

قوله : (ولو بلغ فيها) أي : إذا بلغ في أثناء الصلاة بالسن (. . أتمها) أي : وجوباً (وأجزأته على الصحيح) أي : فيهما^(١) ؛ لأنه شرع في وظيفة الوقت بشرائطها ، فلزمه إتمامها وأجزأته وإن تغير حاله إلى الكمال في أثنائها ؛ كالعبد إذا شرع في الظهر يوم الجمعة ، ثم عتق قبل إتمام الظهر وفوات الجمعة ، ولا يضرنا كون أوله تطوعاً وآخره واجباً ، لكن تستحب الإعادة .

والثاني : لا يجب إتمامها ، بل يستحب ، ولا تجزئه ، وقيل : إن كان الباقي من الوقت يسع الصلاة . . وجبت الإعادة ، وإلا . . فلا .

قوله : (أو بعدها) أي : أو بلغ بعد الصلاة في الوقت ، إما بالسن ، وإما بالاحتلام (. . فلا إعادة على الصحيح) لأنه أدى وظيفة الوقت كما أمر ، فلم تلزمه الإعادة ؛ كما إذا صلت الأمة مكشوفة الرأس ثم عتقت .

والثاني : تجب الإعادة ، سواء كان الباقي من الوقت قليلاً أو كثيراً ؛ لأن المأني به نفل ، فلا يسقط به الفرض ؛ كما لو حج ثم بلغ ، وقيل : لا تجب ، إلا أن يبقى من الوقت ما يسعها .

(١) أي : في الوجوب والإجزاء .

وَلَوْ حَاضَتْ أَوْ جُنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ . . وَجَبَتْ تِلْكَ إِنْ أَدْرَكَ قَدْ الْفَرَضِ ،
وَالْأَوَّلُ . . فَلَا .

قوله : (ولو حاضت أو جن أول الوقت . . وجبت تلك إن أدرك قدر
الفرض) يعني : أن الصلاة تستقرّ بإمكان الأداء ؛ لأنها وجبت وتمكن منها ،
فتستقرّ في ذمته ؛ كتلف النصاب بعد الحول والتمكن من الأداء ، وكذا حكم
النفاس والإغماء ، وقيل : لا تستقر ، إلا أن يخرج الوقت من غير عذر يمنع
الوجوب^(١) .

وقوله : (تلك) يعني : صاحبة الوقت ، علم منه : أن الثانية لا تلزم
بإدراك وقت الأولى وهو كذلك ، لكن الأولى من صلاتي الجمع تلزم بإدراك
أول وقت الأخيرة ؛ كما تلزم بإدراك آخر وقتها ، وليس في كلامه ما يدل
عليه .

ولو حذف لفظ (آخر) هناك^(٢) ؛ يعني : فيما يلزم به الظهر والعصر . .
لدلّ عليه ، قاله السبكي ، وليس على إطلاقه ، بل لا بد أن يدرك من أول وقت
الأخيرة مقداراً يسع الصلاتين تامتين للمقيم ، ومقصورتين للمسافر ؛ كما
صرح به الرافعي^(٣) .

ولا يصح قوله : (ولو حذف لفظ « آخر » . . لدل عليه) إلا أن يحمل كلام
المصنف أيضاً مع حذفها على ما قاله الرافعي ؛ كما حمل قوله : (وبقي من
الوقت تكبيرة . . وجبت الصلاة) على امتداد السلامة زمنياً يسعها .

قوله : (وإلا . . فلا) أي : وإن لم يدرك قدر الفرض . . لم تجب ؛ كما

(١) وفي (ب) : (من غير عذر ويمنع الوجوب) .

(٢) قوله : (هناك) غير موجود في (ب) .

(٣) الشرح الكبير (١ / ٣٩٢) .

فصل

الأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ سُنَّةٌ ، وَقِيلَ : فَرَضُ كِفَايَةٍ .

لو هلك النصاب قبل التمكن .

والإدراك المذكور لا يختص بأول الوقت ، بل لو كان المدرك من وسطه . .
لزمت الصلاة ، مثل : إن أفاق المجنون في أثناء الوقت وعاد جنونه فيه ، أو
بلغ صبي ثم جُنَّ .

والمعتبر : أخف ما يمكن من الصلاة ، فلو جن المسافر بعد ما مضى من
وقت الصلاة ما يسعها مقصورة ، أو طَوَّلَت المرأة صلاتها ، فحاضت فيها وقد
مضى من الوقت ما يسعها لو خففتها . . لزمهما القضاء .

ولا يعتبر مع إمكان فعلها إمكان الطهارة ، إلا إذا لم يجز تقديمها على
الوقت ؛ كطهارة المتيمم والمستحاضة .

(فصل)

[في الأذان والإقامة]

(الأذان والإقامة سنة ، وقيل : فرض كفاية) .

الأذان في اللغة : الإعلام ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾
[الحج : ٢٧] أي : أعلمهم ، وفي الشرع : ذكر مخصوص ، شرع للإعلام بصلاة
مفروضة .

والأصل في مشروعيتها قبل الإجماع : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
اتَّخِذُوا هُزُؤًا وَلَعِبًا ﴾ [المائدة : ٥٨] . وقوله سبحانه : ﴿ إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة : ٩] .

وَإِنَّمَا يُشْرَعَانِ لِلْمَكْتُوبَةِ ، وَيُقَالُ فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ .

وأحاديث كثيرة ؛ منها : قوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ . . فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، ثُمَّ لِيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ » . متفق عليه^(١) .

ثم اختلفوا فقليل : هما سنتان ، وهو الأصح ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لم يأمر بهما في حديث الأعرابي^(٢) .

وقيل : فرضا كفاية ؛ لظاهر الحديث المذكور ، وعلى هذا : يجب لكل صلاة ، وقيل : يكفي في اليوم واللييلة مرة ، ويقاقل أهل البلد بتركهما ، وعلى الأول : لا يقاقلون .

وقيل : فرضا كفاية في الجمعة دون غيرها .

قال الإسنوي : وأفرد المصنف الضمير مع عوده على شيئين ؛ لتأوله بالمجموع ، ولو ثنى كما في « المحرر » . . لكان أحسن^(٣) .

قوله : (وإنما يشرعان للمكتوبة) أي : لإحدى الخمس إذا وقعت في جماعة ، سواء كانت أولى أو ثانية على الأصح .

وتعبيره بـ (إنما) يدل على عدم مشروعيتهما لغير المكتوبة ، وهو كذلك ؛ لعدم وروده .

قوله : (ويقال في العيد ونحوه) أي : من النوافل التي شرعت فيها الجماعة ؛ كالكسوف ونحوه : (الصلاة جامعة) لما روى الشيخان عن

(١) صحيح البخاري (٦٢٨) ، صحيح مسلم (٦٧٤) عن مالك بن الحُوَيْرِث رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٤٦) ، ومسلم (١١) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه .

(٣) المحرر (١٧٠ / ١٠) وعبارته : (الأذان والإقامة سنتان على أظهر الوجهين ، والثاني : أنهما فرض كفاية) ، وفي هامشه : (في « ز » : « فرضا ») .

وَالْجَدِيدُ : نَدْبُهُ لِلْمُنْفَرِدِ ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ

عبد الله بن عمرو بن العاصي قال : لما انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي بـ (الصلاة جامعة)^(١) .

وهما منصوبان (الصلاة) على الإغراء ، و (جامعة) على الحال ، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر .

وصحح من « زوائده » : أن ذلك لا يستحب في صلاة الجنازة ، ونقله عن « الأم »^(٢) .

قوله : (والجديد : ندبه) أي : الأذان (للمنفرد) أي : سواء كان في صحراء أو بلد ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنْ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . رواه البخاري^(٣) .

وسواء بلغه أذان غيره أو لم يبلغه على المذهب ، لكن صحح في « شرح مسلم » : أنه لا يؤذن إن سمع أذان غيره^(٤) ، وقيل : لا يؤذن في القديم مطلقاً ؛ لانتفاء المعنى المقصود منه وهو الإعلام ، أما الإقامة .. فيستحب له على القولين .

قوله : (ويرفع صوته) أي : المنفرد استحباباً على الصحيح ؛ للحديث^(٥) ، ويكفي فيه إسماع نفسه عند الجمهور ؛ لأن الغرض منه الذكر دون الإعلام ، وقال الإمام : يزيد قدر ما يسمع غيره لو حضر^(٦) .

(١) صحيح البخاري (١٠٤٥) ، صحيح مسلم (٩١٠) .

(٢) روضة الطالبين (٣٠٧ / ١) ، الأم (١٨١ / ٢) .

(٣) صحيح البخاري (٦٠٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) شرح صحيح مسلم (١٩ / ٣) .

(٥) أي : لحديث أبي سعيد رضي الله عنه السابق آنفاً .

(٦) نهاية المطلب (٤٥ / ٢) وما بعدها .

إِلَّا بِمَسْجِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ .

وَيُقِيمُ لِفَائِتَةٍ ، وَلَا يُؤَذِّنُ فِي الْجَدِيدِ .

قُلْتُ : الْقَدِيمُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أما المؤذن لجماعة . . فالأصح : أنه لا يجزئه الإسرار بشيء منه ؛ لفوات الإعلام ، وينبغي أن يبالغ في رفع صوته ، ولا يكفي في الإقامة إسماع النفس على الأصح أيضاً ، لكن الرفع فيها أخفض من الأذان .

قوله : (إلا بمسجد وقعت فيه جماعة) أي : وانصرفوا ، فإنه لا يرفع ؛ لثلاثتهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما في يوم الغيم .

قوله : (ويقيم لفائتة) أي : بالاتفاق (ولا يؤذن في الجديد) لأن أبا سعيد الخدري روى قضاء الصلوات يوم الخندق بأربع إقامات بلا أذان . رواه الإمامان الشافعي وأحمد رضي الله عنهما^(١) .

(قلت : القديم أظهر ، والله أعلم) لما في « البخاري » من حديث عمران بن حصين لما ناموا عن الصبح : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يَا بِلَالُ ؛ قُمْ فَأَذِّنْ بِالصَّلَاةِ »^(٢) .

ورواه أبو داود وابن حبان عن عمران ، وفيه : (ثم أمر مؤذناً فأذن ، فصلّى ركعتين ، ثم أقام ، ثم صلى الفجر) . وصححه الحاكم^(٣) .

(١) الأم (١٩١/٢ - ١٩٢) مسند أحمد (١١٨٢٣) .

(٢) صحيح البخاري (٣٤٤) ، وأخرجه مسلم (٦٨٢) عن عمران بن حصين رضي الله عنهما ، وفيه : (ونُودِيَ بالصلاة فصلّى بالناس) ، وليس فيه : « يا بلال ؛ قم فأذن بالصلاة » . وبه أخرجه البخاري (٥٩٥) ، ومسلم (٦٨١) عن أبي قتادة رضي الله عنه .

(٣) سنن أبي داود (٤٤٣) ، صحيح ابن حبان (١٤٦١) ، المستدرک (٢٧٤ / ١) .

فَإِنْ كَانَ فَوَائِثُ . . لَمْ يُؤْذَنْ لِغَيْرِ الْأُولَى .
وَيُنْدَبُ لَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ الْإِقَامَةُ ، لَا الْأَذَانَ عَلَى الْمَشْهُورِ .

ورواه مسلم من حديث أبي هريرة ، وفيه : (وأذن وأقام)^(١) .
وقال في « الإملاء » : إن رجا حضور جماعة . . أذن لها ، وإلا . . فلا .
فالأذان على الأول : للوقت ، وعلى الثاني : للصلاة ، وعلى الثالث :
للجماعة .

قوله : (فإن كان فوائث . . لم يؤذن لغير الأولى) أي : ويقيم لكل منهما
بلا خلاف ، وهذا إذا قضاهن على الولاء ، فإن قضاهن متفرقات . . ففي الأذان
لكل واحدة الأقوال^(٢) .

ولو والى بين مؤداة وفائثة ، وقدم الفائثة ، وقلنا : لا يؤذن لها . . لم يؤذن
للمؤداة أيضاً على الأظهر ؛ لحديث أبي سعيد^(٣) ، واختار السبكي : أنه يؤذن
لها .

قوله : (ويندب لجماعة النساء الإقامة ، لا الأذان على المشهور) لما
روي عن ابن عمر أنه قال : (ليس على النساء أذان)^(٤) .

وعلى هذا : لو أذنت من غير رفع . . قال الرافعي : لم يكره^(٥) .

(١) صحيح مسلم (٦٨٠) ولفظه : (وأمر بلالاً فأقام الصلاة) .

(٢) أي : الخلاف السابق .

(٣) السابق آنفاً . أخرجه الشافعي في « الأم » (١٩١/٢ - ١٩٢) ، وأحمد في « المسند »
(١١٨٢٣) .

(٤) أخرجه البيهقي في « الكبير » (١٩٤١) .

(٥) الشرح الكبير (٤٠٧/١) .

وَالْأَذَانُ مَثْنَى ،

والقول الثاني : إنها لا تقيم أيضاً ؛ لأن البيهقي روى الأثر عن ابن عمر ، وزاد : (ولا إقامة)^(١) .

والثالث : يستحبان ، لكن يحرم عليها أن ترفع صوتها فوق ما يسمع صواحبها ؛ كما جزم به في « الشرحين » ، وتبعه في « الروضة » ، وصححه في « شرح المذهب »^(٢) .

وهو يخالف قولهما في (الشهادات) : إن المشهور : جواز غناء المرأة ، وأنه يجوز للرجل سماعه منها وإن كانت أجنبية ، وأن الخلاف هو الخلاف في أن صوتها عورة أم لا ؟^(٣) .

قال في « المهمات » : وقد نص في « البويطي » على جواز الرفع ، فقال : غير أنني لا أحب لهن أن يرفعن أصواتهن بالأذان ، فلتكن الفتوى عليه ، ويؤيده تصحيحهم جواز رفع صوتها بالتلبية^(٤) . انتهى

والخلاف في أذان المرأة للنساء يجري في المنفردة إذا قلنا : إن المنفرد من الرجال يؤذن ، وهو الصحيح .

والخنثى في هذا كالمرأة ، قاله في « شرح المذهب »^(٥) .

قوله : (والأذان مثنى) أي : معظمه ؛ لأن التكبير في أوله أربع و (لا إله إلا الله) في آخره مرة .

(١) السنن الكبير (١٩٤١) وهو السابق آنفاً .

(٢) الشرح الكبير (٤٠٧/١) ، روضة الطالبين (٣٠٧/١) ، المجموع (١٠٨/٣) .

(٣) الشرح الكبير (١٣/١٣-١٤) ، روضة الطالبين (٨/٢٠٤-٢٠٥) .

(٤) المهمات (٤٥٢/٢) ، مختصر البويطي (ص : ١٣٤-١٣٥) .

(٥) المجموع (١٠٨/٣) .

وَالْإِقَامَةُ فُرَادَى إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ .

وَيُسَنُّ إِدْرَاجُهَا ، وَتَرْتِيلُهُ ، وَالتَّرْجِيعُ فِيهِ ،

قوله : (والإقامة فرادى) أي : معظمها ؛ لأن التكبير في أولها وآخرها ثنتان .

قوله : (إلا لفظ الإقامة) زيادة نبه عليها في « الدقائق » ، واعتذر عن عدم استثناء التكبير بأنه على نصف لفظه في الأذان ، فكأنه فرد ، قال : ولهذا شرع جمع كل تكبيرتين في الأذان بنفس^(١) .

والأصل في ذلك : ما رواه الشيخان عن أنس قال : أمر بلال أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة إلا الإقامة^(٢) .

والقديم : أنه يوتر جميع ألفاظ الإقامة ، وفي قول قديم أيضاً : أنه يوتر لفظ الإقامة دون التكبير .

قوله : (ويسن إدراجها ، وترتيبه) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا أَدْنَتْ . . فَتَرَسَّلْ ، وَإِذَا أَقَمْتَ . . فَاحْذَرْ » . رواه الترمذي والحاكم^(٣) .

والإدراج : الإسراع ، ويسمى : حدرأ ، والترتيل : التاني ، ويسمى : الترسل ، براء مفتوحة وسين مضمومة .

ويجوز في قوله : « فَاحْذَرْ » ضم الدال وكسرها .

قوله : (والترجيع فيه) أي : في الأذان ؛ لحديث أبي محذورة^(٤) .

(١) دقائق المنهاج (ص : ٨١) .

(٢) صحيح البخاري (٦٠٥) ، صحيح مسلم (٣٧٨) .

(٣) سنن الترمذي (١٩٣) ، المستدرک (٢٠٤ / ١) عن جابر رضي الله عنه .

(٤) أخرجه مسلم (٣٧٩) .

والتَّوْبُ فِي الصُّبْحِ ، وَأَنْ يُؤْذَنَ قَائِمًا

وهو : أن يأتي بكل واحدة من الشهادتين مرتين خفضاً ، ثم يعود فيأتي بهما مرتين جهراً .

سمي بذلك ؛ لأنه رجع إلى الرفع بعد أن تركه .

وقيل : الترجيع ركن ، والمشهور : ما جزم به المصنف .

قوله : (والتَّوْبُ فِي الصُّبْحِ) هو : أن يقول بعد الحيعلتين : (الصلاة خير من النوم) مرتين ، ففي « أبي داود » وغيره بسند جيد ، وصححه ابن حبان : أن النبي صلى الله عليه وسلم لقن ذلك لأبي محذورة^(١) .

سمي توبياً من (تاب) بالمثلثة : إذا رجع ؛ لأن المؤذن دعا إلى الصلاة بالحيعلتين ، ثم عاد فدعا إليها بقوله : (الصلاة خير من النوم) .

وهو سنة في الصبح على المذهب ، وفي قول : لا يستحب بل يكره .

وإطلاق المصنف شامل لأذاني الصبح ، وصححه في « التحقيق » ، وفي « الروضة » و« أصلها » عن تصحيح البغوي : أنه إن ثوب في الأول .. لا يثوب في الثاني ، وأقرّاه^(٢) .

ويكره في غير الصبح .

قوله : (وأن يؤذن قائماً) لقوله صلى الله عليه وسلم : « يَا بَلَاءُ قُمْ فَأَذِّنْ » . متفق عليه^(٣) .

ولأنه أبلغ في الإعلام .

(١) سنن أبي داود (٥٠٤) ، صحيح ابن حبان (١٦٨٢) .

(٢) التحقيق (ص : ٢٠٣) ، روضة الطالبين (٣١٠ / ١) ، الشرح الكبير (٤١٤ / ١) .

(٣) صحيح البخاري (٥٩٥) ، صحيح مسلم (٦٨١) عن أبي قتادة رضي الله عنه .

لِلْقِبْلَةِ .

وَيُشْتَرَطُ تَرْتِيبُهُ ، وَمُؤَالَاتُهُ ، وَفِي قَوْلٍ : لَا يَضُرُّ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ طَوِيلَانِ .

قوله : (للقبلة) لأنها أشرف الجهات ، وقيل : يشترط القيام والاستقبال ، وقيل : يصح أذان القاعد دون المضطجع ، والأصح : صحة الجميع مع الكراهة ، إلا لعذر فلا يكره ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أذن وهو على راحلته . رواه الترمذي بسند صحيح^(١) .

لكن يستحب الالتفات في الحيعلتين ؛ بأن يلوي رأسه وعنقه من غير أن يحول صدره عن القبلة ، والأصح : أنه يلتفت يمينا فيقول : (حي على الصلاة) مرتين ، ثم يلتفت شمالاً فيقول : (حي على الفلاح) مرتين .

ويسن القيام والاستقبال في الإقامة ، وكذا الالتفات في الحيعلتين على أشهر الوجهين ، وألا يمشي فيهما ؛ كما قاله في « الروضة »^(٢) .

قوله : (ويشترط ترتيبه ، وموالاته) لأن تركهما يوهم اللعب ، ويخل بالإعلام (وفي قول : لا يضر كلام وسكوت طويلان) كسائر الأذكار المطلوبة ، ومحلّه : إذا لم يفحش الطول ، فإن فحش بحيث لا يسمى مع الأول أذاناً . استأنف جزمًا ، قاله في « شرح المذهب »^(٣) .

ويستحب ترك السير منهما ، فلو عطس . . حمد الله في نفسه ، ولا يشمت عاطسًا ، ولا يجيب مسلمًا ، فلو فعل . . لم يكره .

(١) سنن الترمذي (٤١١) عن يعلى بن مروة رضي الله عنه .

(٢) روضة الطالبين (٢٠٠ / ١) .

(٣) المجموع (١٢٢ - ١٢١ / ٣) .

وَشَرَطُ الْمُؤَذِّنِ : الْإِسْلَامُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالذُّكُورَةُ .

والردة ، وزوال العقل بنوم أو إغماء .. يفصل فيهما أيضاً بين الطول والقصر ، فيجب الاستئناف عند الطول ، وظاهر المذهب : أن البناء على أذان الغير ممتنع .

والإقامة في ذلك كالأذان ، قاله في « التحرير »^(١) .

قوله : (وشرط المؤذن : الإسلام) لأن الأذان عبادة ، و[الكافر] ليس من أهلها^(٢) ، فلو أذن الكافر . لم يحكم بإسلامه إن كان ممن يعتقد أن محمداً صلى الله عليه وسلم بعث إلى العرب خاصة ، وإن كان من غيرهم . . حكم بإسلامه على الأصح ، لكن لا يعتد بأذانه .

قوله : (والتمييز) لأن من لا تمييز لهم من المجانين ، والأطفال ، والسكارى . . ليسوا من أهل العبادة .

ويصح أذان من هو في أول النشوة ، ويصح أذان المميز على الصحيح ، لكن يكره كما يكره أذان الفاسق .

وفي اشتراط النية في الأذان وجهان في « البحر »^(٣) .

قوله : (والذكورة) أي : فيمن يؤذن للرجال ، فلا يصح أذان المرأة والخنثى بالقياس على إمامتهما لهم ، وقيل : يصح ؛ لأنه خبر .

(١) تحرير الفتاوى (٢٢١ / ١) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة منا ، لا يصح الكلام بدونها ، وفي النسختين بدونها ، وراجع سائر الشروح في هذا الموضع ، والله أعلم .

(٣) بحر المذهب (٣٠٧ / ٢) قيل (باب صلاة المسافر) .

وَيُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ ، وَلِلْجُنُبِ أَشَدُّ ، وَالْإِقَامَةُ أَغْلَظُ .

وَيُسَنُّ صَيِّتٌ ،

قوله : (ويكره للمحدث) لما رواه المهاجر بن قنفذ قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول ، فسلمت عليه ، فلم يرد علي حتى توضأ ، ثم اعتذر إلي فقال : « إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا عَلَى طَهْرٍ » ، أو قال : « عَلَى طَهَارَةٍ » . رواه أحمد وأبو داود بأسانيد صحيحة^(١) .

فالطهارة مستحبة يصح الأذان بدونها ، فلو أحدث في أثناءه . . أكمله ، ولا يستحب قطعه ليتوضأ ، نقله في « شرح المذهب » عن الشافعي والأصحاب^(٢) .

قوله : (وللجنب أشد) لأن الجنبه أغلظ ، ومدة التخلف لها أطول . نعم ؛ إن أذن في المسجد ماكثاً . . أثم ، وأجزأه ، قاله في « شرح المذهب »^(٣) .

قوله : (والإقامة أغلظ) يعني : أن إقامة الصلاة مع أحد الحديثين أغلظ كراهة من الأذان مع ذلك الحدث ؛ لأنه يجتمع فيه مع ما سبق تعريض الجماعة للفتوات ، ووقوع الناس فيه .

قوله : (ويسن صيت) أي : عالي الصوت ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن زيد : « قُمْ مَعَ بِلَالٍ فَأَلْقِ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ ، فَلْيُؤَذِّنْ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ أُنْدَى مِنْكَ صَوْتًا » . رواه أبو داود ، وصححه ابن حبان^(٤) .

(١) مسند أحمد (١٩٣٣٩) ، سنن أبي داود (١٧) .

(٢) المجموع (١١٣ / ٣) .

(٣) المجموع (١١٣ / ٣) .

(٤) سنن أبي داود (٤٩٩) ، صحيح ابن حبان (١٦٧٩) .

حَسَنُ الصَّوْتِ ، عَدْلٌ .

والأندى هو : الأبعد مدى ، قال الجوهرى : يقال : فلان أندى صوتاً من فلان : إذا كان بعيد الصوت^(١) ، وفي رواية للترمذي ، وصححها ابن خزيمة : « فَإِنَّهُ أَنْدَى - أَوْ أَمَدٌ - صَوْتاً مِنْكَ »^(٢) . وقيل : أندى : أطيب ، حكاه في « شرح مسلم »^(٣) .

قوله : (حسن الصوت) لما روى الدارمي وابن خزيمة في « صحيحه » : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر نحواً من عشرين رجلاً فأذنوا ، فأعجبه صوت أبي محذورة ، فعلمه الأذان^(٤) .

قوله : (عدل) أي : ليقبل خبره عن الأوقات ، ويؤمن نظره إلى العورات ، ولما روى أبو داود عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لِيُؤْذَنَ لَكُمْ خِيَارُكُمْ »^(٥) .

ويستحب : أن يكون المؤذن عالماً بالمواقيت ، إلا الراتب . . فيشترط ذلك فيه ، وأن يكون حرّاً ، وأن يؤذن على موضع عال ، وأن يجعل أصبعيه في صماخي أذنيه ، وأن تكون الإقامة أخفض صوتاً من الأذان .

وفي « شرح المذهب » : لا يستحب فيها جعل الأصبعين في الأذنين ، ولا الوقوف على مرتفع ، إلا إذا دعت الحاجة إليه^(٦) .

(١) الصحاح (ص : ١٠٢٩) وعبارته : (إذا كان أكثر خيراً منه) .

(٢) سنن الترمذي (١٨٧) ، صحيح ابن خزيمة (٣٦٣) عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٣) شرح صحيح مسلم (٢/٢٩٩) .

(٤) سنن الدارمي (١٣٢٩) ، صحيح ابن خزيمة (٣٧٧) عن أبي محذورة رضي الله عنه .

(٥) سنن أبي داود (٥٩٠) .

(٦) المجموع (٣/١١٤ ، ١١٧) .

وَالْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : أَنَّهُ أَفْضَلُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَشَرْطُهُ : الْوَقْتُ
.....

قوله : (والإمامة أفضل منه في الأصح) لقوله صلى الله عليه وسلم :
« لِيُؤَدِّنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلِيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ » . متفق عليه^(١) .

(قلت : الأصح : أنه أفضل ، والله أعلم) لقوله صلى الله عليه وسلم :
« إِنَّ خِيَارَ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ وَالْأَظْلَةَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ » . صححه الحاكم^(٢) .

وقال الشافعي في « الأم » : أحب الأذان ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« اغْفِرْ لِلْمُؤَدِّينَ » ، وأكره الإمامة ؛ للضمان ، وما على الإمام
فيها ، وإذا أم . . انبغى أن يتقي ، ويؤدي ما عليه في الإمامة ، فإن فعل . .
رجوت أن يكون أحسن حالا من غيره^(٣) .

وقيل : هما سواء ، وقيل : إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة . . فهي
أفضل ، وإلا . . فالأذان ، وهو مقتضى النص المتقدم ، وصحح المصنف :
استحباب الجمع بينهما لمن صلح لهما^(٤) .

قوله : (وشرطه : الوقت) أي : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ؛ لأن

(١) صحيح البخاري (٦٢٨) ، صحيح مسلم (٦٧٤) .

(٢) المستدرک (٥١ / ١) ، وأخرجه البيهقي في « الكبير » (١٨٠٣) عن ابن أبي أوفى رضي الله
عنه .

(٣) الأم (٣٠٥ / ٢) ، والحديث أخرجه ابن خزيمة (١٥٢٨) ، والطبراني في « الأوسط »
(٤٣٦٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) روضة الطالبين (٣١٤ / ١) .

إِلَّا الصُّبْحَ فَمِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ .

المقصود بالإعلام به ، ولا يجوز أيضاً ؛ لما فيه من التلبيس .

ويجوز الأذان لكل صلاة مادام وقت اختيارها باقياً ، قاله في « الكفاية » ، ومقتضاه : المنع بعده ، وفي كلام الرافعي ما يقتضي الجواز ، ونص في « البويطي » على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة^(١) .

قوله : (إلا الصبح) أي : فإنه يؤذن لها قبل الوقت ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » . متفق عليه^(٢) .

ولأن وقتها يدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم ، فاستحب تقديم أذانها ؛ لينتبهوا ويتهيؤوا ، ولهذا اختصت بالتثويب .

أما الإقامة . . فيشترط فيها : ألا يطول الفصل بينها وبين الصلاة ، قاله في « شرح المذهب »^(٣) .

قوله : (فمن نصف الليل) اختلفوا في القدر الذي يجوز به التقديم في الصبح ، فجزم المصنف بأنه من نصف الليل ؛ قياساً على الدفع من مزدلفة ، ولأنه أقرب إلى وقته ، وصححه في « زوائد الروضة »^(٤) ، وقيل : في الشتاء لسبع يبقى من الليل ، وفي الصيف لنصف سبع ، وصححه الرافعي ، وفي عبارة « المحرر » : (آخر الليل)^(٥) .

(١) كفاية النبيه (٤٣٦/٢ - ٤٣٧) ، مختصر البويطي (ص : ١٢٨) ، ولم نهتد إلى ما يقتضي الجواز عند الرافعي .

(٢) صحيح البخاري (٦١٧) ، صحيح مسلم (١٠٩٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) المجموع (٩٧/٣) .

(٤) روضة الطالبين (٣١٧/١) .

(٥) الشرح الكبير (٣٧٥/١) ، المحرر (١٧٢/١) .

وَيُسَنُّ مُؤَذِّنَانِ لِلْمَسْجِدِ ؛ يُؤَذِّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَآخَرُ بَعْدَهُ .
وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ ،

قوله : (ويسن مؤذنان للمسجد) لأنه كان لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان : بلال ، وابن أم مكتوم . متفق عليه^(١) .

وتجوز الزيادة على اثنين ، والمستحب : ألا يزداد^(٢) على أربعة ، قاله الرافعي ، وقال المصنف : الأصح المنصوص : أنه إن رأى الإمام المصلحة في الزيادة على أربعة .. فعله ، وإلا .. لم يزد على اثنين^(٣) .

ويستحب : ترتيب المؤذنين إن وسع الوقت بالرضا أو بالقرعة ، والأول أولى بالإقامة إذا لم يكن راتب ، أو كان هو السابق ، فإن سبق غيره .. فالأصح : أن الراتب أولى .

قوله : (يؤذن واحد قبل الفجر ، وآخر بعده) هو من فائدة التعداد ، فإن كان للمسجد مؤذن واحد . أذن للصبح مرتين ، فإن اقتصر على أذان واحد . ففعله بعد الوقت أولى .

قوله : (ويسن لسامعه مثل قوله) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ .. فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ » . متفق عليه^(٤) .

وروى أبو داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً قال : يا رسول الله ؛ إن المؤذنين يفضلوننا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) صحيح البخاري (٦١٧) ، صحيح مسلم (٣٨ / ١٠٩٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، واللفظ لمسلم .

(٢) وفي (ب) : (ألا يزيد) ، وفي المراجع الأخرى كما أثبتنا .

(٣) الشرح الكبير (٤٢٥ / ١) ، روضة الطالبين (٢٠٦ / ١) .

(٤) صحيح البخاري (٦١١) ، صحيح مسلم (٣٨٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

.....

« قُلْ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا انْتَهَيْتَ . . فَسَلْ تُعْطَهُ »^(١) .

ويستحب ذلك في الإقامة أيضاً ، ولا فرق في الاستحباب بين الجنب والحائض وغيرهما .

قال السبكي : وفيه نظر ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ »^(٢) .

والتوسط : أنه يستحب للمحدث دون الجنب والحائض ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه إلا الجنابة^(٣) .

فإن سمعه وهو في صلاة ، أو على الخلاء ، أو الجماع . . لم يجبه ، فإذا فرغ من ذلك . . أجاب إلا المجمع ، ففيه ما ذكر . انتهى

وتكره الإجابة في الصلاة على الأظهر إن لم يأت بـ (الحيلة) ، ولم يقل : (صدقت وبررت) ، فإن قاله عالماً بالصلاة وبأنه مفسد . . بطلت ، أو ناسياً . . فلا ، أو جاهلاً . . فلا في الأصح .

وإن كان في قراءة أو ذكر . . استحب قطعهما ليحيب ، أو في طواف . . أجاب فيه .

ويستحب : أن يحيب في كل كلمة عقبها ، ولو ترك الإجابة حتى فرغ المؤذن . . تدارك إن لم يطل الفصل .

(١) سنن أبي داود (٥٢٤) ، السنن الكبرى (٩٩٨٢) .

(٢) أخرجه ابن خزيمة (٢٠٦) ، والحاكم (١٦٧ / ١) ، وأبو داود (١٧) عن المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه .

(٣) أخرجه مسلم (٣٧٣) عن عائشة رضي الله عنها ، وعلقه البخاري قبل رقم (٣٠٥) وليس فيه : (إلا الجنابة) قال العلامة القاري في « المرقاة » (١٤٤ / ٢) : (وفي رواية : « . . . إلا في الجنابة ») ولم نثر على هذه الرواية . والله أعلم .

إِلَّا فِي حَيْعَلْتَيْهِ فَيَقُولُ : (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) .
قُلْتُ : وَإِلَّا فِي التَّثْوِيبِ ، فَيَقُولُ : صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ويستحب : تعدد الإجابة للمؤذنين إذا ترتبوا ، وإجابة الأول متأكدة ، يكره تركها ، قاله في « شرح المذهب » تفقهاً ، وفي « الفتاوى الموصلية » لابن عبد السلام نحوه^(١) .

قوله : (إلّا في حيعلتيه .. فيقول : لا حول ولا قوة إلا بالله) أي : ويقتصر عليها ؛ لما روى مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم علمهم الإجابة بمثل ما يقول المؤذن إلّا في الحيعلتين^(٢) ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله^(٣) .
ولأن الحيلة دعاء إلى الصلاة ؛ فحسن الإتيان بالحوقة عوضاً عنها ؛ لمناسبته .

وجزم في « شرح المذهب » : أنه يقولها أربعاً ، وفي الإقامة مرتين^(٤) ، وهو أصح الوجهين في « الحلية » .

وثنى المصنف الحيلة لإرادة النوعين .

وهي بفتح الحاء وسكون الياء : اسم مركب من : حيّ على كذا ؛ كالبسملة والحمدلة ، وكذا الحوقلة من : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ كما قاله الأزهري ، وقال الجوهري : الحولقة^(٥) .

(قلت : وإلا في التثويب .. فيقول : صدقت وبررت ، والله أعلم) لأنه مناسب .

(١) المجموع (١٢٦/٣) ، الفتاوى الموصلية (ص : ٨٩) .

(٢) وفي (ب) : (إلّا الحيعلتين) .

(٣) صحيح مسلم (٣٨٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٤) المجموع (١٢٥/٣) .

(٥) تهذيب اللغة (٣٧٣/٣) ، الصحاح (ص : ٢٥٧ ، ١١٠٥) .

وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، ثُمَّ : (اللَّهُمَّ ؛ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفُضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتُهُ) .

وبررت بكسر الراء الأولى ، وحكي عن ابن الأعرابي : جواز الفتح .
وفي وجه : يقول : (صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم)^(١) .

ويقول في كلمة الإقامة : (أقامها الله وأدامها)^(٢) .

قوله : (ولكل) أي : ويستحب لكل واحد من المؤذن والسماع (أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه ، ثم : اللهم ؛ رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفُضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتُهُ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ . . فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً . . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ، ثُمَّ سَلُّوا لِي الْوَسِيلَةَ ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَبْغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ . . حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ » . رواه مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص^(٣) .

وروى البخاري والأربعة عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ : اللَّهُمَّ ؛ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ ، وَالصَّلَاةُ

(١) راجع ما علّقنا عليه هنا في « تحفة المحتاج » (١ / ٨٨٢) المطبوع عن دار باب الأبواب .

(٢) وهو في حديث عن أبي أمامة رضي الله عنه أخرجه أبو داود (٥٢٨) وقال الحافظ في « التلخيص الحبير » (١ / ٥٢٠) : (وهو ضعيف) .

(٣) صحيح مسلم (٣٨٤) ، وفي (أ) : (حَلَّتْ لِي . .) ، وفي (ب) : (حَلَّتْ عَلَيْهِ . .) ، وما أثبتناه من المصادر الحديثية .

القَائِمَةِ ، آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ . .
حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١) . أي : غشيته ، ونالته ، ونزلت به .

وفي « السنن الكبير » للبيهقي ، و « صحيح ابن حبان » : « وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ »^(٢) بالتعريف ، وهي عبارة « المحرر »^(٣) ، ونكرهما المصنف ؛ لحديث البخاري ، وموافقة لقوله تعالى^(٤) : ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٩] .

وأسقط زيادة « المحرر » : (والدرجة الرفيعة) قبل : (وابعثه) ، وفي آخره : (يا أرحم الراحمين)^(٥) لعدم ثبوته .

ويستحب : الجمع بين الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٥٦] .

ويستحب : الدعاء بين الأذان والإقامة ، فإنه لا يُرَدُّ ؛ كما رواه أبو داود ، وحسنه الترمذي^(٦) .

فائدة : (اللهم) أصله : يا الله ، فحذفت (يا) وعوض عنها الميم ، و (الدعوة) بفتح الدال : الأذان ، وسميت تامة ؛ لكمالها ، و (الصلاة

(١) صحيح البخاري (٦١٤) ، سنن أبي داود (٥٢٩) ، سنن الترمذي (٢٠٩) ، سنن النسائي (٦٨٠) ، سنن ابن ماجه (٧٢٢) .

(٢) السنن الكبير (١٩٥٤) ، صحيح ابن حبان (١٦٨٩) .

(٣) المحرر (١٧٤ / ١) .

(٤) قوله : (وموافقة لقوله تعالى) كذا في النسختين الخطيتين ، وكذا هو في « تحرير الفتاوي » (٢٢٧ / ١) .

(٥) المحرر (١٧٤ / ١) .

(٦) سنن أبي داود (٥٢١) ، سنن الترمذي (٢١٠) عن أنس رضي الله عنه .

فصل

اِسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ شَرْطٌ لِصَلَاةِ الْقَادِرِ

القائمة) أي : التي ستقوم ، و (المقام المحمود) هو : الشفاعة في فصل القضاء ، يحمد فيه الأولون والآخرون .

والحكمة في سؤال ذلك له مع تحقق وقوعه بوعد الله تعالى^(١) : إظهار شرفه ، وعظيم منزلته صلى الله عليه وسلم .

(فصل)

[في بيان استقبال القبلة أو بدلها وما يتبع ذلك]

(استقبال القبلة شرط لصلاة القادر) أي : على الاستقبال ؛ لقوله تعالى : ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة : ١٤٤] أي : نحوه ، ولما روى أسامة بن زيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين في قُبْلِ الكعبة وقال : « هَذِهِ الْقِبْلَةُ » . متفق عليه^(٢) .

و (قُبْل) بضم القاف والباء ، ويجوز إسكانها : ما استقبلك منها ، وفي رواية : (في وجه الكعبة)^(٣) ، وهو المراد بقُبْلها .

والفرض في حق القريب من الكعبة : إصابة عينها ، وفي البعيد : قولان ؛

(١) أي في قوله تعالى : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَخْمُودًا﴾ [الإسراء : ٧٩] .

(٢) صحيح البخاري (٣٩٨) ، صحيح مسلم (١٣٣٠) عن ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهم ، لكن أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما مرسلًا ، وهو من مراسيل الصحابة ، قال ابن رجب الحنبلي في « شرحه على البخاري » (٧٦/٣) : (فسقط من إسناد البخاري ذكر « أسامة بن زيد » وقد نبه على ذلك الإسماعيلي والبيهقي) ثم قال : (هذا مما كان ابن عباس يرسله أحيانًا ويسنده أحيانًا) .

(٣) أخرجه البخاري (٣٩٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ ، وَنَفْلِ السَّفَرِ .

فَلِلْمُسَافِرِ التَّنْفُلُ رَاكِباً وَمَاشِياً ،

أظهرهما : إصابة العين أيضاً ، ولكن بالظن .

واحترز بـ (القادر) : عن العاجز ؛ كالمربوط على شيء ، والمريض الذي لا يقدر على الاستقبال ، ولا يجد من يحوله . . فإنه يصلي على حاله ويعيد .
والقبلة في اللغة : الجهة^(١) ، وسميت الكعبة قبلة ؛ لأن المصلي يقابلها ، وسميت كعبة ؛ لارتفاعها ، وقيل : لاستدارتها وعلوها .

قوله : (إلا في شدة الخوف) أي : في القتال المباح ، فإنه لا يشترط في الفرض ولا في النفل ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَآءًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٩]
قال ابن عمر : مستقبلتي القبلة وغير مستقبلتيها . رواه البخاري ، قال نافع : لا أراه ذكر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) .

قوله : (ونفل السفر ، فللمسافر التنفل راکباً وماشياً) أما الراكب . . فلما رواه الشيخان عن ابن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت^(٣) .

وأما الماشي . . فقياساً على الراكب ، والمعنى فيه : ألا ينقطع المتعبد عن السفر ، ولا المسافر عن العبادة .

ولا يتنفل راکب السفينة إلى غير القبلة ، نص عليه^(٤) ، ويستثنى : الملاح الذي يسيرها ، فإنه يتنفل في حال السير إلى جهة مقصده ؛ كما رجحه

(١) وفي (ب) : (هي الجهة) .

(٢) صحيح البخاري (٤٥٣٥) .

(٣) صحيح البخاري (١٠٠٠) ، صحيح مسلم (٧٠٠) .

(٤) الأم (٢٢٣/٢) .

.....

المصنف^(١) ، وصحح الرافعي في « الصغير » : عدم الاستثناء .

واحترز بـ (النفل) : عن الفرض ، وعن صلاة الجنازة ، فإنها لا تصح على الراحلة على الأصح ، وصرح الإمام بالجواز عليها قائماً إذا تمكن منه .

وبـ (السفر) : عن الحضر ، فإنه يجب الاستقبال فيه في النافلة ، ولا يجوز فعلها راكباً ولا ماشياً على الصحيح ، وجوزه الإصطخري للمتروك في حاجاته راكباً وماشياً ، وقيل : يجوز للراكب دون الماشي .

ويشترط الاحتراز : عن الأفعال الكثيرة ؛ كالركض والعدو من غير حاجة ، وعن النجاسة ، فلو وطئ المصلي ماشياً نجاسة يابسة عمداً . . بطلت صلاته ، قال ابن العماد : ومحلّه : إذا لم تعمّ وتكثر ، فإن عمت وكثرت . . فالوجه : عدم البطلان ، وقد وافق النووي في « شرح المذهب » على أن ذرق الطير إذا عمّ في المسجد . . يعفى عنه ، وتجوز الصلاة عليه^(٢) ، وقال به الشيخ أبو إسحاق في « التذكرة »^(٣) ، ونقل الاتفاق عليه .

ولا يكلف التحفظ والاحتياط في المشي ، فإن وطئ نجاسة رطبة . . بطلت الصلاة وإن كانت عن غير قصد ؛ لأنه يصير حاملاً للنجاسة ، ولو أوطأ الراكب دابته . . لم يضر ، وفيه وجه .

ويشترط دوام السفر والسير ، فلو بلغ المنزل في خلال الصلاة . . وجب إتمامها على الأرض مستقبلاً إن لم يمكن الاستقبال وإتمام الأركان عليها وهي

(١) روضة الطالبين (١/٣١٩-٣٢٠) .

(٢) المجموع (٢/٥٠٨) .

(٣) وهو أبو إسحاق الشيرازي ، واسم الكتاب : « تذكرة المسؤولين في الخلاف بين الحنفي والشافعي » . راجع « كشف الظنون » (١/٣٩١) .

وَلَا يُشْتَرَطُ طُولُ سَفَرِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ .

فَإِنْ أُمِّكْنَ اسْتِقْبَالُ الرَّائِبِ فِي مَرَقِدٍ ، وَإِتْمَامُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ . . لَزِمَهُ ،
وَالْإِلَّا . . فَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ سَهَلَ الِاسْتِقْبَالُ . . وَجَبَ ، وَالْإِلَّا . . فَلَا .
وَيَخْتَصُّ بِالتَّحَرُّمِ ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ فِي السَّلَامِ أَيْضاً .

واقفة ، فَإِنْ أُمِّكْنَ . . جاز .

قوله : (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لإطلاق الخبر^(١) ، ولأن الحاجة تدعو إلى الأسفار القصيرة ؛ كما تدعو إلى الطويلة ، والثاني : يشترط ؛ لأنه تغيير في نفس الصلاة ، فاختص بالطويل كالقصر ، وقطع بعضهم بالأول ، قال السبكي : وهو الراجح ، فلهذا عبر في « الروضة » بـ : المذهب^(٢) .

نعم ؛ يشترط فيه : أَنْ يَكُونَ مَبَاحاً ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ مَقْصِدٌ مُعَيَّنٌ ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الِاسْتِقْبَالِ لِلْهَائِمِ وَإِنْ طَالَ تَرَدُّدُهُ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَقْصِدٌ مُعْلُومٌ ، لَكِنْ لَمْ يَسْلُكْ طَرِيقاً مُعَيَّناً . . فَالْأَظْهَرُ : أَنَّهُ يَتَنَفَّلُ مُسْتَقْبِلاً صَوْبَهُ .

قوله : (فَإِنْ أُمِّكْنَ اسْتِقْبَالُ الرَّائِبِ فِي مَرَقِدٍ ، وَإِتْمَامُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ . . لَزِمَهُ) أَيُ : الِاسْتِقْبَالُ فِي النَّافِلَةِ ، وَإِتْمَامُ الْأَرْكَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ رَاكِبَ السَّفِينَةِ ، وَفِي قَوْلٍ : لَا يَلْزَمُ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَضُرُّ بِالدَّابَّةِ ، بِخِلَافِ السَّفِينَةِ .

قوله : (وَالْإِلَّا . . فَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ إِنْ سَهَلَ الِاسْتِقْبَالُ . . وَجَبَ ، وَالْإِلَّا . . فَلَا ، وَيَخْتَصُّ بِالتَّحَرُّمِ ، وَقِيلَ : يُشْتَرَطُ فِي السَّلَامِ أَيْضاً) أَيُ : وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ

(١) أَيُ : السَّابِقُ أَنْفَاءً عَنِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣١٩ / ١) .

وَيَحْرُمُ انْحِرَافُهُ عَنْ طَرِيقِهِ إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ

الاستقبال ؛ بأن كان على سرج أو قَتَبٍ^(١) ونحوهما ؛ فلا يجب عليه فيما عدا التحرم ، وفي التحرم أوجه ؛ أصحها : إن سهل ؛ بأن كانت الدابة واقفة ، وسهلت إدارتها ، أو انحرافه عليها ، أو كانت سائرة وزمامها بيده ، وهي ذلول وجب عليه ، وإن لم يسهل ؛ بأن كانت سائرة ، وهي مقطورة أو جموح لم يجب ؛ للمشقة ، والثاني : لا يجب مطلقاً ، والثالث : يجب مطلقاً .

ولا يشترط عند السلام على الأصح .

ووجه اشتراطه فيه : إلحاقه بالتحرم ، وعبرة « المحرر » توهم جريان الخلاف في جميع الصلاة^(٢) ، والمعروف : اختصاصه بالسلام ؛ فلذا صرح المصنف به .

وقوله : (إن سهل الاستقبال) أي : المعهود ، وهو استقبال الراكب ، سواء كان مع استقبال المركوب أو لم يكن .

فرع : لو وقف الراكب في أثناء الطريق مصلياً ؛ لاستراحة أو انتظار رفقة لزمه الاستقبال ما دام واقفاً ، فإن سار بعد ذلك لأجل سير الرفقة أتم صلاته إلى جهة سفره ، وإن اختار السير من غير ضرورة لم يجز أن يسير حتى تنتهي صلاته ؛ لأن فرض التوجه لزمه بالوقوف ، حكاه في « الكفاية » عن الأصحاب ، وفي « شرح المذهب » عن « الحاوي » نحوه^(٣) .

قوله : (ويحرم انحرافه عن طريقه إلا إلى القبلة) .

(١) القَتَب : الرُّخْل الصغير على قدر سَنَام البعير . المعجم الوسيط (ص : ٧١) .

(٢) المحرر (١٧٥ / ١) .

(٣) كفاية النبيه (٢٢ / ٣) ، المجموع (٢١١ / ٣) .

.....

اعلم : أن المسافر المتنفل إلى غير القبلة لا يضره الانحراف عن مقصده إليها ؛ لأنها الأصل ، فإن انحرف عن مقصده إلى غير القبلة عامداً عالماً مختاراً ، مع مضيه في الصلاة . بطلت ، أو ناسياً أو غالطاً^(١) ، أو غلبته الدابة . فلا إن عاد عن قرب ، وإن طال الفصل . بطلت في الأصح .

وإذا لم تبطل . . سجد للسهو في الثلاث ؛ لأن الرافعي صحح السجود في النسيان في « الشرح الصغير » ، ونقله الخوارزمي عن النص ، قال في « المهمات » : والفتوى عليه ، وهو المصحح في غلبة الدابة في « الروضة » و« أصلها » ، قال في « التحرير » : وهو الظاهر من كلامهم في صورة الخطأ أيضاً^(٢) . انتهى

وعبر عنها في « البسيط » بأن تنحرف الدابة بنفسها من غير جماع ، والراكب غافل عن انحرافها ، وقال : قطع الشيخ أبو محمد بالسجود ، فإطلاق المصنف في العامد العالم المختار .

ومراده بالطريق : جهة المقصد ، وأما المصلي على الأرض ؛ فإن ولى القبلة ظهره في شيء من الصلاة عمداً . . بطلت ، أو سهواً وقصر زمنه . . لم تبطل ، وإن طال . . بطلت في الأصح المنصوص .

وإن انحرف ، أو أحرفه غيره عن القبلة قهراً ، وطال الزمان . . بطلت ، وكذا إن لم يطل على الأصح ؛ لندوره كما لو أكره على الكلام . . فإنها تبطل على الصحيح ؛ لندوره .

(١) وفي (ب) : (أو غالطاً أو ناسياً) .

(٢) المهمات (٢ / ٤٨٠ - ٤٨١) ، تحرير الفتاوى (١ / ٢٢٩) ، روضة الطالبين (١ / ٣٢١) ، الشرح الكبير (١ / ٤٣٧) .

وَيَوْمِيءُ بِرُكُوعِهِ ، وَسُجُودُهُ أَخْفَضُ .

وَالْأَظْهَرُ : أَنَّ الْمَاشِيَ يَتِمُّ رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ ، وَيَسْتَقْبِلُ فِيهِمَا وَفِي إِحْرَامِهِ ، وَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي قِيَامِهِ وَتَشَهُدِهِ .
وَلَوْ صَلَّى فَرَضاً عَلَى دَابَّةٍ وَاسْتَقْبَلَ وَأَتَمَّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ

قوله : (ويومئء بركوعه ، وسجوده أخفض) أي : ليس عليه وضع الجبهة على السرج ونحوه ، بل يكفي الانحناء للركوع والسجود ؛ لأن ابن عمر كان يصلي في السفر على راحلته أينما توجهت ، يومئ إيماء ، ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله . رواه البخاري^(١) .

وَجَعَلَ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ ؛ لِيَتَمَيَّزَ عَنْهُ . . وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ الْبِيهَقِي رَوَى فِي صَلَاةِ الْمَرِيضِ : « وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ »^(٢) .

وقوله : « أَخْفَضَ » منصوب على الحال .

قوله : (والأظهر : أن الماشي يتم ركوعه وسجوده) أي : على الأرض ؛ لسهولة ذلك عليه (ويستقبل فيهما وفي إحرامه) أي : تفرعاً على الأظهر ، والثاني : يومئ بهما كالراكب ، ويختص الاستقبال بالتحريم على الأصح .

قوله : (ولا يمشي إلا في قيامه وتشهده) أي : على الأظهر ؛ لطولهما ، والحصر يقتضي : أنه يمشي في حال الاعتدال دون الجلوس بين السجدين ، وقد نقله في « الكفاية » عن البغوي وغيره^(٣) ، وقيل : يجب التشهد والسلام قاعداً مستقبلاً ؛ لخفتهما .

قوله : (ولو صلى فرضاً على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده

(١) صحيح البخاري (١٠٩٦) .

(٢) السنن الكبير (٣٧١٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) كفاية النبيه (١٥ / ٣) .

وَهِيَ وَاقِفَةٌ . . جَازَ ، أَوْ سَائِرَةٌ . . فَلَا .

وهي واقفة . . جاز) كما لو صلى على سرير ، وقيل : لا ؛ لأنها ليست للقرار ، ولا فرق بين أن تكون الدابة معقولة أو لا .
والأَرْجُوحة^(١) المعلقة بالحبال كالدابة الواقفة .

قوله : (أو سائرة . . فلا) أي : فلا يجوز ؛ لأن سير الدابة منسوب إليه ؛
بدليل صحة الطواف عليها ، وقيل : يجوز ؛ كالسفينة الجارية .
ولو صلى على سرير يحمله رجال . . فالأصح في « أصل الروضة » : أنه
يجوز^(٢) .

ومقتضى إطلاقه : أنه لا فرق بين أن يسيروا به أم لا ، وقد صرح القاضي
أبو الطيب بنقله عن الأصحاب ، كذا حكاه عنه في « شرح المذهب »^(٣) .

فرع : لو خاف من النزول عن الدابة انقطاعه عن الرفقة^(٤) ، أو على نفسه ،
أو ماله . . لم يجز ترك الصلاة ، بل يصلي على الدابة ؛ لأن النبي صلى الله عليه
وسلم كان في مسير ، فانتهاوا إلى مضيق وحضرت الصلاة ، فمُطِرُوا ، فأذن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام ، فتقدم على راحلته ، فصلى بهم يومئ
إيماءً ، يجعل السجود أخفض من الركوع . رواه الترمذي^(٥) .

وفيه : أن الوحل عذر لا يجب النزول معه ، والأصح : وجوب الإعادة .

(١) الأَرْجُوحة : ما تترجح براكبها ، وهي حبل يشدّ رأساه في مكان مرتفع ويقعد فيه الصبيان
واحدًا بعد واحد ويميلون به ، فيجئ ويذهب معلقًا في الهواء . المعجم الوسيط (ص :
٣٢٩-٣٣٠) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ٣١٩) .

(٣) المجموع (٣ / ٢١٤) .

(٤) وفي (ب) : (انقطاعاً عن الرفقة) .

(٥) سنن الترمذي (٤١٣) عن يعلى بن مَرْة رضي الله عنه ، وقال : (هذا حديث غريب) .

وَمَنْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ ، وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا ، أَوْ بَابَهَا مَرْدُوداً ، أَوْ مَفْتُوحاً
مَعَ ارْتِفَاعٍ عَتَبَتِهِ ثُلْثِي ذِرَاعٍ ، أَوْ عَلَى سَطْحِهَا مُسْتَقْبِلاً مِنْ بَنَائِهَا مَا سَبَقَ . .
جَازَ .

قوله : (ومن صلى في الكعبة ، واستقبل جدارها ، أو بابها مردوداً ، أو
مفتوحاً مع ارتفاع عتبه ثلثي ذراع ، أو على سطحها مستقبلاً من بنائها
ما سبق . . جاز) .

الصلاة في الكعبة جائزة عند الشافعي رضي الله عنه فرضاً كانت أو
نفلًا ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى النفل داخل الكعبة . متفق
عليه^(١) .

فقيس عليه الفرض ؛ لأن الاستقبال شرط فيهما .

وما ذكره المصنف ؛ من الجواز فيما إذا صلى داخل الكعبة ، واستقبل
الجدار ، أو الباب المردود . . فلأنه متوجه إلى البيت ، وفيما إذا استقبل الباب
المفتوح ، أو صلى على السطح وبين يديه من البناء فيهما قدر ثلثي ذراع . .
فلأنه مستقبل للجزء الشاخص بأسفله ، ولهواء الكعبة بأعلاه .

وقيل : يشترط : أن يكون الشاخص ذراعاً ، وقيل : قدر قامة المصلي
طولاً وعرضاً .

فإن عُدِمَ الشاخص المذكور ؛ كما لو هدمت - والعياذ بالله - فصلى في
عَرَصَتِهَا أو على سطحها وهو غير محوط . . لم يجز ؛ لأنه صلى في البيت أو
عليه لا إليه ، وقيل : يجوز في الصورتين ؛ كما لو وقف خارج العَرَصَةِ ، أو

(١) الأم (٢٢٣/٢) ، والحديث في " صحيح البخاري " (٣٩٧) ، و" صحيح مسلم " (١٣٢٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وَمَنْ أَمَكَّنْهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ . . حَرُمَ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَالْاجْتِهَادُ ،

على أبي قبيس^(١) ، واستقبل هواء الكعبة ، وقيل : يجوز في العرصة دون السطح .

ولو صلى على السطح ، أو في العرصة إلى سترة غير متصلة ؛ كالمتاع الموضوع . . لم يكف ، وكذا الزرع والخشبة المغروزة في الأصح .
نعم ؛ تكفي الخشبة المسمرة والشجرة النابتة .

ولو وقف في جانب منخفض من البيت ، أو في حفرة فيه ، أو جمع تراب العرصة واستقبله . . كفى أيضاً .

فرع : صلاة الفرض في الكعبة أفضل منه خارجها إن لم يرج جماعة ، واستشكله ابن الرفعة ؛ بأن قاعدة الشافعي : أنه إذا دار الأمر بين إدراك فضيلة ، وبين بطلان العبادة عند غيره . . فالخروج من الخلاف أولى^(٢) ، وأطلق في « الروضة » : أن النفل فيها أفضل منه خارجها ، وحمله في « المهمات » على أن المراد : خارجها من المسجد ؛ لأن صلاة النافلة في البيوت أفضل^(٣) .

قوله : (ومن أمكنه علم القبلة . . حرم عليه التقليد والاجتهاد) يعني : أن القادر على تعيين القبلة لا يجوز له الاجتهاد ، ولا الأخذ بقول الغير ، فيلزم الأعمى ومن هو في ظلمة إذا كانا بحضرة البيت التحسس إذا قدرا عليه ، قاله الإسنوي .

(١) اسم الجبل المشرف على مكة ، وجهه إلى قُعَيْقِعَانَ ومكة بينهما ، أبو قبيس من شرقيها ، وقُعَيْقِعَانَ من غربيها . معجم البلدان (٨٠ / ١) .

(٢) كفاية النبيه (٣٦ / ٣) .

(٣) روضة الطالبين (٣٢٣ / ١) ، المهمات (٤٨٣ / ٢) .

وَالْأَلَا . . أَخَذَ بِقَوْلِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ ،

ومن هو خارج المسجد ، وعائين الكعبة . . صلى إليها ، وفي معنى المعايين : الناشئ بمكة العارف يقيناً بأمارات أفادته العلم بالاستقبال .

قوله : (وإلا . . أخذ بقول ثقة يخبر عن علم) أي : وإن لم يمكنه العلم ؛ بأن كان بقرب مكة ، أو فيها ولم يعاين ، ولا تيقن الإصابة ، فإن وجد من يخبره بالقبلة عن علم ؛ كأن يقول : أنا أشاهد الكعبة وهي هنا . . اعتمده ولم يجتهد ، بشرط عدالته .

والمراد : عدالة الرواية ، حتى يكفي خبر العبد والمرأة .

وإن لم يجد من يخبره . . فله اعتماد الأدلة والعمل بالاجتهاد إن كان الحائل أصلياً ؛ كالجبل ، وكذا إن كان طارئاً كالبناء على الأصح ، ولم يكن عالماً بجهة الكعبة ؛ للمشقة في تكليف المعاينة ، لكن نص في « البويطي » على الإعادة^(١) ، وأقل مراتبه حمله على الحائل الحادث .

وهاتان الصورتان واردتان على المصنف ؛ لمنعه من الاجتهاد مع إمكان العلم .

ومحراب الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة بمنزلة الكعبة فيما ذكر ، وكذا كل موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم إذا كان مضبوطاً ، وكذا المحاريب المنصوبة في بلاد المسلمين ، وجَوَاد طَرَقَهُمْ^(٢) ، ولا يجوز الاجتهاد مع ذلك في الجهة .

(١) مختصر البويطي (ص : ٢٦٩) .

(٢) الجَوَادُ : الطُّرُق ، واحداً جَادَةٌ ، وهي : سواء الطريق ووسطه ، وقيل : هي : الطريق الأعظم التي تجمع الطرق ولا بدّ من المرور عليها . النهاية في غريب الحديث والأثر (ص : ١٣٧) .

فَإِنْ فُقِدَ وَأُمِّكَنْ الاجْتِهَادُ . . حَرْمُ التَّقْلِيدِ

ويجوز في التيامن والتياسر في محاريب المسلمين على الأصح ، بخلاف محاربيه صلى الله عليه وسلم .

قوله : (فَإِنْ فُقِدَ وَأُمِّكَنْ الاجْتِهَادُ . . حَرْمُ التَّقْلِيدِ) يعني : إذا لم يجد من يخبره بالقبلة عن علم ؛ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الاجْتِهَادِ . . لزمه ، واستقبل ما ظنه ، وليس له تقليد غيره ، سواء خاف خروج الوقت أو لم يخف ، فَإِنْ فَعَلَ . . لزمه القضاء ، لكن إن ضاق الوقت . . صلى كيف كان ، وتجب الإعادة على الصحيح ، وقيل : يقلد عند خوف الفوات .

والتقليد : قبول قول من يخبر عن اجتهاده .

فلو أخبره ثقة عن محاريب المسلمين ، أو رؤية القطب ونحوه مما يدل على القبلة . . كان الأخذ به قبول خبر لا تقليداً .

وإمكان الاجتهاد يحصل بكونه بصيراً عارفاً بأدلة القبلة ، أو تمكنه معرفتها .

وهي كثيرة ؛ أحسنها : القطب الشمالي ، وهو : نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الجدي والفرقدَيْن^(١) ، يجعله المصلي بالعراق على كتفه الأيمن ، وباليمن قبالة مما يلي الجانب الأيسر ، وبالشام وراءه ، وقيل : ينحرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلاً ، وكلما قرب من الغرب . . كان انحرافه أكثر ، وبمصر على عاتقه الأيسر ، ونجران على ظهره سواء .

(١) بنات نعش الصغرى : الدب الأصغر ، وتسميه العرب : بنات نعش الصغرى ، وهي : سبعة أنجم ، الأربعة منها نعش ، والثلاثة هي البنات ، والثانية التنين ، والجدي : التيس .
مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص : ٢٣٦) ، والفرقدان : نجمان قريبان من القطب . مختار الصحاح (ص : ٣٤٤) .

وَأِنْ تَحَيَّرَ . . لَمْ يُقَلَّدْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ وَيَقْضِي .
وَيَجِبُ تَجْدِيدُ الْجَهْدِ لِكُلِّ صَلَاةٍ تَحْضُرُ عَلَى الصَّحِيحِ ،

قوله : (وإن تحير) أي : المجتهد لغيم ، أو ظلمة ، أو تعارض الأدلة
(. . لم يقلد في الأظهر) وقطع به بعضهم ؛ لأنه قادر على الاجتهاد ، والتحير
عارض قد يزول عن قرب (وصلى كيف كان ، ويقضي) أي : فعلى
الصحيح : يصلي إلى أي جهة شاء ؛ لحرمة الوقت ، ويجب القضاء ،
والثاني : يقلد بلا قضاء ، وقيل : يقضي .

والقولان محلهما : عند ضيق الوقت ، فأما في أوله أو وسطه . . فيمتنع
التقليد قطعاً ؛ لعدم الحاجة ، كذا ذكره الماوردي والطبري في « شرح
التنبيه » ، ونقله الرافعي عن الإمام وأقرّه ، ثم قال : إن الإطلاق محمول
عليه^(١) .

قوله : (ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر على الصحيح) أي :
سواء انتقل من مكانه أم لا ؛ لأن الاجتهاد الثاني إن وافق الأول . . قوّاه ، وإن
خالفه . . فإنما يخالف إذا كان أقوى ، والأخذ بالأقوى واجب ، والثاني :
لا يجب ؛ لأن الأصل استمرار الظن الأول .

وهذا الخلاف يجري في المفتي .

وفي « المهمات » عن « التحقيق » : أن محل الخلاف : إذا لم ينتقل ، فإن
انتقل . . جدد جزماً ، قال : وهو حاصل ما في « الكفاية »^(٢) .

وذكر المصنف في (كتاب القضاء) : أن صورة المسألة : ما إذا لم يكن

(١) الشرح الكبير (٤٤٨/١ ، ٤٥٠) ، نهاية المطلب (٩٥/٢) .

(٢) المهمات (٤٩٩/٢) ، التحقيق (ص : ٢٣٥) ، كفاية النبيه (٤٦/٣ - ٤٧) .

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْجَهْدِ وَتَعَلَّمَ الْأَدْلَةَ ؛ كَأَعْمَى .. قَلَّدَ ثِقَةً عَارِفًا ،

المجتهد ذاكرًا للدليل الأول ، فإن كان ذاكرًا .. كفى قطعاً^(١) .

وله أن يصلي النفل بالاجتهاد الأول قطعاً ، ويرشد إليه قوله : (تحضر) لكنه يعكّر على المقضيات ، فإنه يقتضي عدم تجديد الاجتهاد لها ، وليس كذلك .

فلو عبر بقوله : (لكل فرض تفعل) .. لتناولها .

وتعبيره بـ (الصحيح) يخالف تعبير « الروضة » بالأصح^(٢) .

قوله : (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة ؛ كالأعمى .. قلد ثقة عارفاً) إذا عجز عن تعلم الأدلة لعدم من يعلمه ، أو كان لا يتأتى^(٣) منه ذلك ، أو كان أعمى .. قلد بصيراً يعرف ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] .

ويشترط فيمن يقلده : الإسلام ، وكذا البلوغ ، والعدالة في الأصح ، ولا يشترط الذكورة ولا الحرية .

فلو اختلف عليه مجتهدان .. قلد أيهما شاء على الصحيح ، والأولى تقليد الأوثق والأعلم ، وقيل : يجب ذلك ، ورجحه في « الشرح الصغير » .

فإن استويا .. يخيّر ، وقيل : يصلي مرتين إلى الجهتين ، فإن لم يجد من يقلده لفقده أو تحيره .. صلى وأعاد .

(١) روضة الطالبين (٨ / ٨٨) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ٣٢٩) .

(٣) وفي (ب) : (وكان لا يتأتى) .

فَإِنْ قَدَرَ . . فَالْأَصَحُّ : وَجُوبُ التَّعَلُّمِ ، فَيَحْرُمُ التَّقْلِيدُ .
وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ فَتَيَقَّنَ الْخَطَأَ . . قَضَى فِي الْأَظْهَرِ ،

قوله : (فإن قدر . . فالأصح : وجوب التعلم ، فيحرم التقليد) .
اعلم : أن الذي يمكنه تعلم الأدلة ينبنى أمره على أن تعلمها فرض عين أو كفاية ، فالأصح عند الرافعي : أنه فرض عين ، ووافقه المصنف هنا ؛ كالوضوء وغيره من شرائطها ، وعلى هذا : ليس له أن يقلد ، فإن ضاق الوقت عن التعلم . . فهو كتحير المجتهد ، والثاني : إنه فرض كفاية ؛ لأن الحاجة إلى استعمالها نادر ، فيصلي بالتقليد ولا يقضي ؛ كالأعمى ، وقال في « الروضة » : المختار : ما قاله غيره : إنه إذا أراد سفرأ . . ففرض عين ؛ لكثرة الاشتباه ، وإلا . . ففرض كفاية ، وصححه في « شرح المذهب » وغيره^(١) .

قوله : (ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ) أي : بعد الفراغ (. . قضى في الأظهر) أي : سواء كان الخطأ في الجهة ، أو في التيامن والتياسر ؛ لأن ما لا يسقط من الشروط بالنسيان لا يسقط بالخطأ ؛ كالطهارة ، والثاني : لا يقضي ؛ لأنه ترك القبلة لعذر ، فأشبه تركها في حال القتال .
والقولان جاريان سواء تيقن الصواب أم تيقن الخطأ أم لا على المذهب ، ولو تيقن الخطأ قبل الصلاة . . أعرض عنه .

وتيقن الخطأ في التيامن والتياسر إنما يتصور بمعينة الكعبة ، أما بغير المعينة . . ففي إمكانه خلاف ، وجزم صاحب « المذهب » بأن الخطأ في ذلك لا يعلم قطعاً ، وهو المنقول عن النص^(٢) .

(١) الشرح الكبير (١/٤٤٩) ، روضة الطالبين (١/٣٢٧) ، المجموع (٣/١٩٩) .

(٢) المذهب (١/٢٢٩) .

فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا . . وَجَبَ اسْتِثْنَاؤها .

وإن تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ . . عَمِلَ بِالثَّانِي

والمراد باليقين : ما يمتنع معه الاجتهاد ، فيدخل فيه خبر الثقة عن المعاينة ، قال الإسنوي : وتعبيره بالقضاء يشعر بتصوير المسألة بالتيقن بعد الوقت ، حتى لو بان والوقت باق . . أعاد قولاً واحداً ، وكلام الرافعي دل عليه ، ومقتضى كلام ابن القاص في « دلائل القبلة » : جريان القولين مطلقاً^(١) .

قوله : (فلو تيقنه فيها . . وجب استثنافها) .

اعلم : أنه إذا تيقن الخطأ والصواب في أثناء الصلاة . . انبنى على القولين في تيقن الخطأ بعد الفراغ ، وأشار إلى بنائه بالفاء .

فإن أوجبنا القضاء . . وجب الاستئناف هنا ، وإن لم نوجبه . . فوجهان - وقيل : قولان - أصحابهما : ينحرف إلى جهة الصواب ويبنى ، فإن لم يظهر له الصواب مع الخطأ ، وعجز عنه بالاجتهاد على القرب . . بطلت صلاته ، وإن قدر عليه على القرب . . ففي البناء والاستئناف وجهان ؛ الصواب منهما عند المصنف : وجوب الاستئناف^(٢) .

قال ابن الصلاح : والمرجع في الطول والقصر إلى العرف ، لا إلى مضي الركن وعدمه ، وفيما علق عن الغزالي تحديده بالركن^(٣) .

قوله : (وإن تغير اجتهاده) أي : من غير يقين (. . عمل بالثاني) أي :

(١) المهمات (٢ / ٤٩٤) ، الشرح الكبير (١ / ٤٥٠ - ٤٥١) .

(٢) روضة الطالبين (١ / ٣٢٨) .

(٣) عبارة « المهمات » (٢ / ٤٩٧) : (قال - ابن الصلاح - : وفيما علقته في الدرس بخراسان عما علق عن الغزالي تحديده بالركن ، قال : وهذا غير مرضي) .

وَلَا قَضَاءَ ، حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ . . فَلَا قَضَاءَ .

بالاجتهاد الثاني ، فإن كان قبل الصلاة . . فواضح ، وإن كان بعدها . . عمل بالثاني فيما يستقبل .

قوله : (ولا قضاء) أي : سواء كان الاجتهاد الثاني بعد الصلاة أو فيها ، فإن كان بعدها . . فالذي قطع به الجمهور : عدم وجوب الإعادة ، حتى لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات بأربع اجتهادات . . لم يقض منها شيئاً ؛ لأن كل واحدة مؤداة باجتهاد لم يتعين فيه الخطأ ، وقيل : يقضي الجميع ، وقيل : يقضي غير الأخيرة .

وأما إذا كان فيها ؛ فإن لم يظهر له الصواب مقترناً بظهور الخطأ . . بطلت صلاته ، سواء أمكنه الاجتهاد عن قرب أم لا ؛ كما تقدم^(١) ، وإن ظهر الصواب مع الخطأ . . فالأصح : أنه ينحرف ويتمها ولا قضاء ، وأشار إليه بقوله :

(حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد . . فلا قضاء) لأن الأمر بالاستئناف نقض لما أداه منها ، والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ، وقيل : يستأنف ، واختاره السبكي .

ولا يجري هذا الخلاف إذا كان الخطأ بالتيامن والتيسر ، بل ينحرف ويبني ؛ كما جزم به الرافعي ، وقطع به في « الروضة »^(٢) .

قال الإسنوي : وينبغي تخريجه على أن الفرض إصابة العين أو الجهة ،

(١) أي : آنفاً .

(٢) الشرح الكبير (١/٤٥٥-٤٥٦) ، روضة الطالبين (١/٣٢٩) .

.....

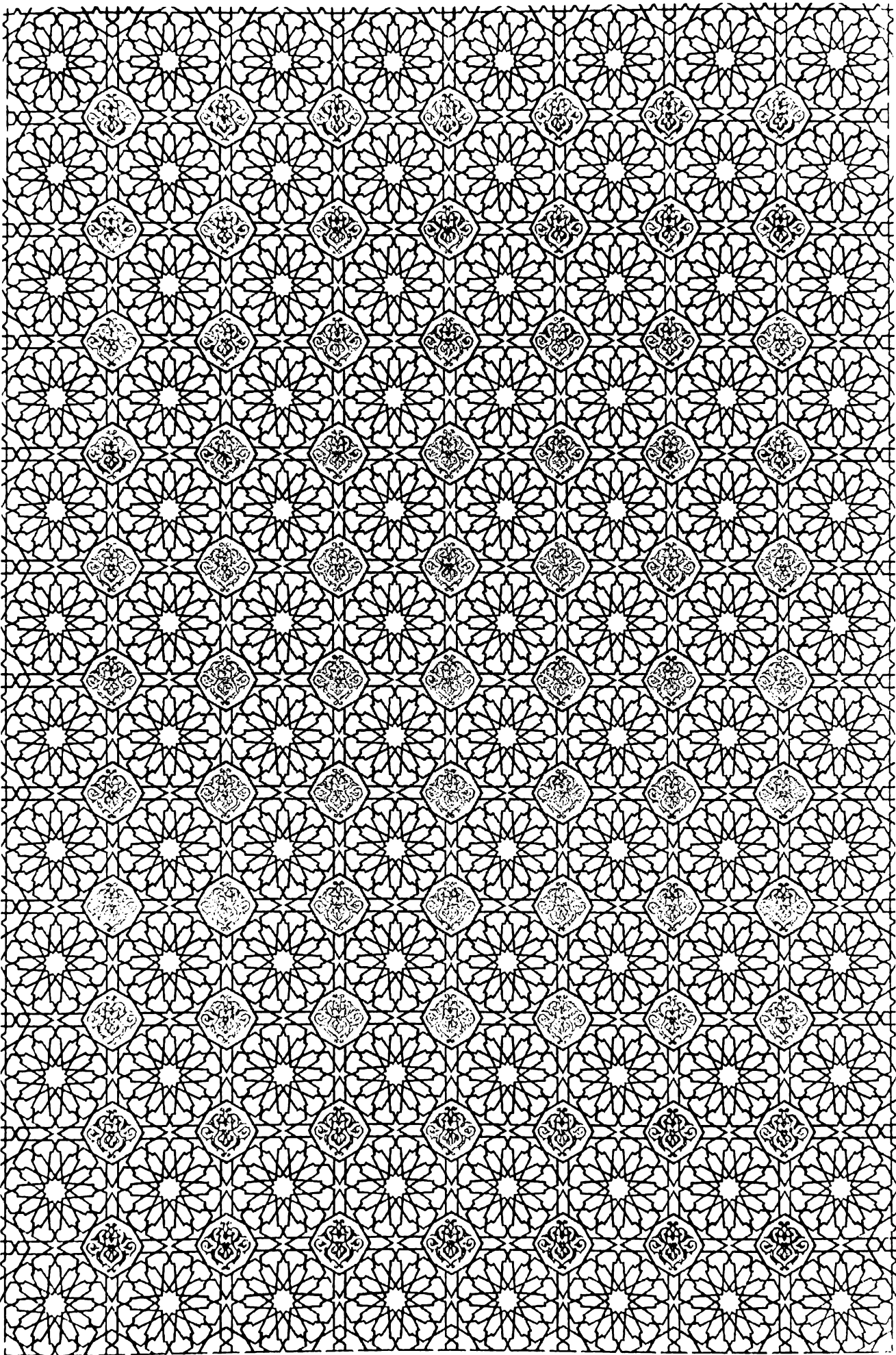
فإن قلنا : العين .. وجب ، وإلا .. فلا^(١) .

قال السبكي : والمراد بتغير الاجتهاد : أن يكون الثاني أوضح ، فإن كان الأول أوضح .. اعتمده ولا يغير ، ومتى استويا ؛ فإن كان قبل الصلاة .. فكما لو تحير ، يصلي إلى أيهما شاء ، ويقضي الثانية فقط ، فإن كان فيها .. تتم صلاته إلى الجهة الأولى ولا إعادة .

فرع : لو صلى العاجز بالتقليد ، ثم أخبره الذي قلده أو أعلم ممن قلده بتيقن الخطأ ، أو بتغير الاجتهاد .. فحكمه كحكم نفسه ، والله أعلم .

* * *

(١) المهمات (٤٩٧/٢ - ٤٩٨) .



المحتوى

٥	مقدمة التحقيق
٨	لفتة جميلة (أول شرح مدني يطبع على «المنهاج»)
١١	ميزات الكتاب
١٣	كلمة الشكر
١٦	دعوة واقتداء
١٧	ترجمة الإمام أبي الفتح المراغي رحمه الله تعالى
١٧	اسمه ونسبه
١٨	مولده ونشأته
٢٠	طلب العلم والرحلة في ذلك
٢٣	شيوخه
٢٨	تلامذته
٤٥	مسموعات أبي الفتح المراغي رحمه الله تعالى
٥٥	مؤلفاته
٥٦	الأعمال التي قام بها
٥٦	طريقة تحديثه وتدريسه
٥٧	ثناء العلماء عليه وبعض أوصافه
٦٠	وفاته
٦١	وصف النسخ الخطية
٦٧	عنوان الكتاب
٦٨	منهج المؤلف في الكتاب

٦٨	منهجه في المقدمة
٦٩	منهجه في الكتاب
٧١	منهج العمل في التحقيق
٧٣	صور المخطوطات المستعان بها
٧٩	مقدمة المؤلف
٨٦	ترجمة الإمام الرافعي رحمه الله تعالى
٩٠	ترجمة الإمام الشافعي رحمه الله تعالى
٩٧	ترجمة الإمام النووي رحمه الله تعالى
١٠١	كتاب الطهارة
١٠٦	فرع: إذا تساقطت أوراق الأشجار في الماء
	تنبيه: اتفقوا على أن الخلاف في التغير بالمجاور قولان واختلفوا في
١٠٦	التغير بالتراب
١٠٨	فرع: تصح الطهارة بالماء المشمس بلا خلاف
	تنبيه: قال الإسني التعبير بـ(المشمس) لا يتناول ماء شمس بنفسه،
١٠٨	والصواب: التعبير بالمتشمس
١١٠	فروع من «الروضة»
١٢٢	شروط الاجتهاد في الثياب والمياه
١٢٢	فرع: لو انصب أحد الإناءين قبل الاجتهاد
١٢٧	فرع: إذا كان معه إناءان فأخبره عدل بنجاسة واحد، وآخر بنجاسة الثاني
١٣٣	فائدة: في أصل الضبة
١٣٤	باب أسباب الحدث
١٣٦	فائدة: في الموجب للوضوء والغسل
١٣٨	فائدة: في تفسير (الوكاء) و(السّه)

فائدة: ضابط من يجوز النظر إليها والخلوة بها، ولا ينتقض الوضوء	
بلمسها	١٤١
فروع: في المس بأعضاء زائدة في نقض الوضوء	١٤٥
فرع: إذا مس المشكل فرج واضح	١٤٦
معنى الشك في معظم أبواب الفقه	١٥٢
فصل في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء	١٥٣
فائدة: في المراد بالقبلة	١٥٦
فروع: في آداب قضاء الحاجة	١٦٤
باب الوضوء	١٧٧
فرع: جزم الرافعي بالصحة إذا نوى الطهارة عن الحدث	١٧٩
فرع: يشترط في النية: الجزم	١٨٠
فرع: يندب الوضوء لسماع الحديث وروايته، وغيرهما من المواضع	
التي يندب فيها الوضوء	١٨٢
فرع: لا يجب استصحاب النية ذكراً معتقداً لها بل يستحب	١٨٣
تنبيه: اللحية ما على الذقن	١٨٩
فرع: إذا كان له يدان من جانب وتميز الزائدة	١٩١
فرع: لو كان له رأسان . . . أجزاء مسح أحدهما	١٩٣
فروع: فيما يتعلق بغسل أعضاء الوضوء	١٩٥
تنبيه: تصوير الرافعي والمصنف في الاكتفاء بالغسل من الوضوء . .	
يقتضي: عدم الصحة قطعاً إذا أغفل لمعة من غير أعضاء الوضوء . . .	١٩٨
تنبيه: في ترتيب سنن الوضوء	٢١٠
فرع: لو توضأ وضوءاً كاملاً مرة مرة، ثم أعاده ثانياً وثالثاً . . حصلت له	
فضيلة التثليث	٢١١

تنبيه: إذا مسح زيادة على الواجب، فهل يقع الجميع واجباً أو الواجب	
ما ينطلق عليه اسم المسمع	٢١٢
باب مسح الخف	٢٢٤
باب الغسل	٢٣٩
فرع: لو رأى المني في ثوبه أو فراش لا ينام فيه غيره	٢٤٢
فرع: لو أولج خنثى في خنثى أو دبره، أو أولج كل منهما في فرج	
صاحبه أو دبره	٢٤٤
فائدة: في تسمية الخنثى به	٢٤٥
فرع: لو كان فم غير الجنب والحائض نجساً.. فالأصح: أن القراءة	
تكره ولا تحرم	٢٤٨
باب النجاسة	٢٦٠
فرع: بيض المأكول طاهر كلبه	٢٦٧
فرع: لو كان على جلد الميتة المدبوغ شعر.. لم يظهر	٢٧٣
فروع: فيما يتعلق بغسل نجاسة الكلب	٢٧٦
باب التيمم	٢٨٧
فرع: إذا سأل فأخبره مخبر أن بالمنزل ماء.. اعتمده إن كان ثقة	٢٩٠
فروع: فيما يتعلق بمن وجد تراباً أو ماء لا يكفيه	٢٩٥
فرع: وجد ثوباً وقدر على شده في الدلو، أو على إدلائه في البئر	
وعصره، أو على شقه وإيصال بعضه ببعض ليصل	٢٩٧
تنبيه: التقييد بوجود الماء الذي أضله بعد الصلاة ذكره الرافعي	٢٩٩
فروع: فيما يتعلق بمن تيمم ثم وجد الماء	٣٠٠
فرع: إذا أوصى بماء لأولى الناس به	٣٠١
فرع: يعتمد في كون المريض مرخصاً على معرفة نفسه إن كان عارفاً ...	٣٠٤

- فروع: إذا كان جنباً، والجراحة في أعضاء الوضوء ٣١١
- فصل في أركان التيمم، وسننه، ومبطلاته، وتوابعها ٣١٢
- تنبيه: إذا نوى المسافر القاصر الإتمام بعد وجود الماء.. بطلت صلاته . ٣٢٩
- فرع: لو تذكر الصلاة المنسية بعد فعل الخمس ٣٣٤
- باب الحيض ٣٤٤
- الاستحاضة ٣٥٠
- فصل في أحكام المستحاضة ٣٥٦
- فائدة: في تفسير الصفرة، والكدر، والدُّرْجَة، والقصة ٣٥٨
- فرع: لو وجد بعد القوي ضعيفان.. إلخ ٣٦٠
- أحكام النفاس ٣٧٥
- فروع: لو ولدت ولم تر الدم أياماً ثم ظهر قبل مضي أقل الطهر ٣٧٥
- كتاب الصلاة ٣٨١
- فرع: إذا كان أهل بلد يقصر ليلهم، ولا يغيب عنهم الشفق ٣٨٨
- تنبيه: في حكم تأخير الصلاة إلى آخر الوقت ٣٩١
- فرع: في حكم تأخير الصلاة إلى أن يقع بعضها خارج الوقت ٣٩٤
- تنبيه: قال القاضي حسين والمتولي وغيرهما: من أفسد صلاة بغير عذر، ثم أوقعها في الوقت.. تكون قضاء، وقال الشيخ أبو إسحاق
- في «اللمع»: تكون أداءً ٣٩٦
- فرع: لو شك بعد الوقت هل صلى فيه أم لا؟ ٣٩٧
- فصل فيمن تلزمه الصلاة أداءً وقضاءً ٤٠٢
- فرع: قال في «شرح المذهب»: لو أكره على ترك الصلاة.. صلى بالإيماء وأعاد ٤٠٥

٤٠٩	فصل في الأذان والإقامة
	فائدة: في أصل (اللهم)، ومعنى (الدعوة) و(الصلاة القائمة) و(المقام
٤٢٨	المحمود)
	فرع: لو وقف الراكب في أثناء الطريق مصلياً؛ لاستراحة أو انتظار
٤٣٢	رفقة.. لزمه الاستقبال ما دام واقفاً
	فرع: لو خاف من النزول عن الدابة انقطاعه عن الرفقة، أو على نفسه،
٤٣٥	أو ماله لم يجز ترك الصلاة، بل يصلي على الدابة
٤٣٧	فرع: صلاة الفرض في الكعبة أفضل منه خارجها إن لم يرج جماعة ...
	فرع: لو صلى العاجز بالتقليد، ثم أخبره الذي قلده أو أعلم ممن قلده
٤٤٥	بتيعن الخطأ
٤٤٧	المحتوى